

# أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة

الأستاذ الدكتور فوزي الشايب



علم الحقباء الحديث

2004

نَقْوَانِينَ الْوَرْبَعِ  
فِي  
بِكَاعِ الْكَلْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ

الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب

جامعة الحسين  
اريد - الأردن  
٢٠٠٤ - ٢٥

للمملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دارفة المكتبة قوطنية  
(٢٠٠٤/١٢٠)

٤٨١

الشائب، فوزي

أثر القوانيين الصوتية في بناء الكلمة العربية/ فوزي حسن الشائب  
- إربد: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٤.

(مص.)

ر.إ.: ٢٠٠٤/١٢٠

الوصفات:/ اللغة العربية// الصوت// عالم الأصوات// الكلام//

تم إعداد بواشرات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة

رقم الإجازة المقنصل لدى دائرة المطبوعات والنشر ٢٠٠٤/١٤٨

## عالم الكتب الحديث

### للنشر والتوزيع

الأردن - إربد - شارع الجملة - بجانب بيتك الإسلامي  
تلفاكس (٩٦٢-٧٧٧٢٢٧٢) الرمز البريدي (٢١١٠)  
صندوق البريد (٣٤٦٩)  
Modern World Books Publishers  
Irbid- Jordan  
TelFax (962-2-7272272)  
P.O.Box 3469 Irbid 21110 Jordan

لا يسمح باعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال جميع الحقوق  
محفوظة للناشر  
أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع  
الطبعة الأولى  
الكتاب أو أي جزء منه. ولا يسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو  
ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.  
٢٠٠٤-١٤٢٥

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
٣	الإهداء
٥	المحتويات
٩	مقدمة
١٢	<b>الفصل الأول: القوانيين الصوتية وتطور الأصوات</b>
١٥	تمهيد:.....
٢٠	دراسة التطورات الصوتية .....
٣٣	خصائص التطور الصوتي:.....
٣٧	القوانيين الصوتية وتطور الأصوات:.....
٩٥	<b>الفصل الثاني: القوانيين الصوتية الخاصة وأثرها في بناء الكلمة العربية</b> .....
٩٧	البنية المقطعة وأثرها في بناء الكلمة العربية:.....
٩٧	تمهيد.....
١٠١	أشكال المقاطع العربية .....
١٠٢	خصائص البنية المقطعة وأثرها في بناء الكلمة العربية .....
١٥٧	النبر وأثره في بناء الكلمة العربية .....
١٥٧	تمهيد.....
١٥٨	النبر واللغات .....
١٥٩	أنواع النبر .....
١٥٩	موضع النبر من الكلمة .....
١٦١	أثر النبر في بناء الكلمة العربية .....
١٨٧	<b>الفصل الثالث: ظاهرة الماكرة</b> .....

تمهيد ..... ١٨٩	
القوانين الصوتية العامة وأثرها في بناء الكلمة العربية ..... ١٩٠	
المماثلة بين الصوامت ..... ١٩٠	
أولاً: المماثلة الكلية المقبولة المتصلة ..... ١٩٢	
ثانياً: المماثلة الكلية المقبولة المنفصلة ..... ١٩٧	
ثالثاً: المماثلة الكلية المدبرة المتصلة ..... ١٩٩	
رابعاً: المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة ..... ٢١٨	
خامساً: المماثلة الجزئية المقبولة المتصلة ..... ٢١٩	
سادساً: المماثلة الجزئية المقبولة المنفصلة ..... ٢٢٠	
سابعاً: المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة ..... ٢٢٢	
ثامناً: المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة ..... ٢٣٣	
المماثلة بين الحركات ..... ٢٤٠	
المماثلة بين الصوامت والحركات ..... ٢٤٤	
<b>الفصل الرابع : قانون الاقتصاد في الجهد وأثره في بناء الكلمة العربية</b> ..... ٢٩٥	
تمهيد: ..... ٢٩٧	
ظاهرة المخالف ..... ٢٩٨	
أ. المخالف بين الصوامت ..... ٢٩٩	
ب. المخالف بين الحركات ..... ٣٨٦	
ج. المخالف بين الصوامت والحركات ..... ٤٠٨	
تحفيف الأضطر ..... ٤٠٥	
القلب المكاني ..... ٤٦٢	
المراجع ..... ٤٧٣	

## جدول بالرموز الصوتية المستعملة في هذا البحث

نظراً لعدم كفاية رموز الكتابة العربية لإظهار التحليلات الصوتية بدقة ووضوح كافيين، فقد آثرت استعمال رموز الكتابة اللاتينية لهذا الغرض، وفيما يلي جدول بهذه الرموز، وما يقابلها في العربية:

### أولاً: الصوامت Consonants

d	ض	ڙ	ر
t	ط	b	ب
đ	ظ	t	ت
č	ع	ʈ	ٿ
g	غ	dž	ج
f	ف	ڻ	ح
k	ق	ڦ	خ
k̤	ك	d	د
l	ل	ɖ	ڏ
m	م	r	ر
n	ن	z	ز
h	هـ	s	سـ
w	وـ	š	شـ
y	يـ	ڙـ	صـ

## ثانية: الحركات Vowels

الفتحة: "a", الكسرة: "i", الضمة: "u", الفتحة الممالة: "e", الضمة الممالة: "o".

ثالثاً: الحركات الطويلة نرمز إليها بخط (—) فوق رمز الحركة القصيرة، الصوامت الطويلة (المشدة) نرمز إليها بتكرير رمز الصامت.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### تَهْيَةٌ

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على من أرسل رحمة للعالمين، محمد النبي الأمي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فهذا الكتاب هو في الأصل بحث كنت قد تقدمت به إلى قسم اللغة العربية بجامعة عين شمس بالقاهرة عام ١٩٨٣ م لليل درجة الدكتوراه، وكان بإشراف الأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب رحمة الله، وأكرم مشواه!

وقد رأيت أن أنشره بعد هذه المدة الطويلة لما وجدته من إقبال الطلبة عليه، ونزولاً عند رغبة بعض الفضلاء، تعميماً للفائدة، وتيسيراً على الطلبة والدارسين.

وقد قمت بإجراء بعض التعديلات الطفيفة عليه، من تصحيح للأخطاء، وحذف بعض الفقرات التي ليس لها علاقة بالموضوع وزيادة بعض الفقرات، وحذف أخرى، وتقديم بعض الفقرات وتأخير أخرى، وتعديل بعض وجهات النظر، دون أن يخرج البحث عن إطاره العام حتى يظل البحث مثلاً أميناً للفترة التي أعدّ فيها، أبقيت على المراجع المخطوطـةـ التي حفظت فيما بعدـ كما هيـ.

ويعالج هذا الكتاب النظورات التي تعرضت لها الأصوات والصيغ العربية بأسلوب علمي موضوعي، وظلت فيه معطيات علم الأصوات لتكون في خدمة القضايا الصرفية حتى تكون الدرامة أكثر دقة، وأكثر علمية، مطرحاً في السوق نفسه كل التحريرات المنطقية، والأحكام الانطباعية التي اتسمت بها - على العموم - معالجة القدماء، علزماً نفسـيـ -قدر المستطاعـ - الاختـقامـ إلى اللغة نفسها؛ إلى أحـكامـهاـ وقوانيـتهاـ، أحـكمـ علىـ اللغةـ بالـلـغـةـ، ولاـ أحـضـعـهاـ لأـيـةـ أحـكامـ أوـ مـعـايـرـ خـارـجـةـ عـنـهـاـ، وـتـحـاقـيـ طـبـيعـتـهاـ مـنـ فـروـضـ وـتـأـوـيلـاتـ انـطـبـاعـيةـ

متكلفة طالما عانت منها الدراسات اللغوية كثروا فيما مضى، وتركت أثراً سيراً على اللغة ودارسها على حد سواء، تخلل في نفور الكثرين من دراسة العربية نظراً لما يستشعرونه من صعوبة بالغة في التعامل مع ما يطرحه القدماء من تحريريات وتأويلات بطريقة تبدو -أحياناً- أشبه شيء بالأحاجي والألغاز التي يصعب فهمها، ولا يتيسر تمثيلها واستيعابها.

وقد قسمت هذا الكتاب إلى أربعة فصول، تحدثت في الأول منها عن خصائص البنية العربية، وعن فلسفة العربية في نسجها لكلماتها، ثم عرضت لدراسة التطورات اللغوية من قبل الباحثين؛ قدامى ومحدثين، ثم تحدثت عن القوانين الصوتية التي تحكم مختلف أوجه التطورات وتسيرها وقد قسمت هذه القوانين إلى قسمين:

١. قوانين صوتية خاصة بالعربية، تمثل في خصائص البنية المقطعة وقواعد النبر.

٢. قوانين صوتية عامة يسري مفعولها على اللغات جميعاً.  
ومن باب تقديم الخاص على العام، بدأت الحديث عن القوانين الصوتية الخاصة، وأثرها في أبجية الكلم العربية، التي ضممتها الفصل الثاني، فتحدثت في البداية عن أثر البنية المقطعة، ثم اتبعت ذلك بالحديث عن أثر قواعد النبر في تطور الصيغ وتناقلها.

وانتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن القوانين الصوتية العامة وأثرها في أبجية الكلم العربية، وذلك من خلال الفصلين الآخرين، فتحدثت في الأول منها عن ظاهرة المماثلة، بوصفها الأثر المباشر لعمل القوانين الصوتية مجتمعة، وقد قسمت الحديث عنها إلى ثلاثة أقسام: المماثلة بين الصوامت، ثم المماثلة بين الحركات، وأنجحها المماثلة بين الصوامت والحركات.

أما الفصل الرابع والأخير، فقد خصصته للحديث عن عمل قانون الاقتصاد في الجهد وذلك من خلال آثاره في اللغة، التي تمثل في:

١. ظاهرة المحالفة: وقد سرت في معاجلتها على نفس الطريقة التي سرت عليها في معاجلة ظاهرة المغازلة، ومن ثم فقد تحدثت في البداية عن المحالفة بين الصوامت، ثم بين الحركات وأخيراً تحدثت عن المحالفة بين الصوامت والحركات.

٢. تخفيف الهمزة من قبل المجازين. تحدثت في البداية عن دواعي تخفيفها، ثم وصفت طرق تخفيفها.

٣. ظاهرة القلب المكاني، تحدثت عن أسباب هذه الظاهرة وعن أثرها في تخليق المزدوجات اللفظية، وإثراء العربية.

ولقد اهتممت في هذا البحث باللهجات العربية الدارجة حاضرها وغابرها، وبالنسبة إلى اللهجات الدارجة الحالية، استعنت بخبرني الشخصية بها عن طريق معايشتي لها بمحكم الانتماء، ومعايشتي لها في مواطنها الأصلية بمحكم العمل، كاللهجات الدارجة في الجزء الجنوبي الغربي من السعودية، واللهجة الليبية الدارجة، أو محكم الدراسة، كاللهجة المصرية الدارجة، وبالنسبة للهجات القديمة، فللوقوف عليها استعنت بعدد لا يأس به من كتب اللحن لمختلف العصور، بالإضافة إلى عدد لا يأس به أيضاً من كتب القراءات القرآنية، فهذه وتلك تقدم لنا صورة واضحة عن اللهجات العربية الدارجة في العصور الغابرة، وتعبر عنها أحسن تعبير، بشكل يجعلنا نقف من خلالها على واقع اللهجات العربية الدارجة في مختلف العصور.

ومبعث اهتمامي باللهجات الدارجة، قدمها وحديتها، أنها تلقي الضوء على تطور العربية الفصحى، وتفسر لنا كثيراً من الظواهر اللغوية، التي لا نجد لها تفسيراً شافياً في العربية الفصحى.

وبعد، وهذه هي الخطوط العامة لهذا البحث، والنقاط الرئيسية التي قمت بمعالجتها، فإن كنت قد وقفت وأصبت، فهو ما أمللت ورجوت، وإن كنت قد أخطأت أو زلت، فعذرني أني حاولت واجتهدت. ومن اجتهد

وأصحاب فله أجران، ومن اجتهد وأعطيه فله أجر واحد، وما التوفيق إلا من عند  
الله العلي القدير.

فوزي حسن الشايب

## الفصل الأول

### القوانين الصوتية وتطور الأصوات

١. تهيد.
٢. دراسة التطورات الصوتية.
٣. خصائص التطور الصوتي.
٤. القوانين الصوتية وتطور الأصوات.



## تمهيد:

الكلام الإنساني عبارة عن سلاسل صوتية يتصل بعضها بعض اتصالاً وثيقاً، فنحن لا نتكلم أصواتاً مفردة، وإنما كلمات وجملة وفقرات.

وليس كل صوت صالح لأن يجاور أي صوت في السلسلة الكلامية، فمخرج الصوت وصفاته، هنا اللذان يحددان ورود صوت بعينه، في موقع بعينه أو عدم وروده؛ ذلك أن أعضاء النطق لا تنطق - في الكلام العادي - كل صوت مستقلاً بمفرده، وإنما يتأثر نطق الصوت الواحد بالأصوات السابقة عليه واللاحقة له.

ولهذا تحرص اللغات عامة على أن يكون هناك انسجام تام بين الأصوات داخل الكلمات حتى تؤمن قدرأ أعلى من السهولة في النطق، وحداً أعلى من الوضوح في السمع.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فقد حرصت العربية على نسج كلماتها من أصوات متباينة من حيث المخارج إلى الحد الذي لا يسبب إجهاداً لأعضاء النطق، فيتمكن المرء من نطق الكلمة بسهولة ويسر دون أن يتعرض لسانه في نطقها أو تختلط الأصوات بعضها، وبعبارة أخرى تباعد بين مخارج الأصوات لتؤمن نوعاً من التنوع الموسيقي بحيث تظهر معه الأصوات على حقيقتها، ولا يحدث إرباك أو تشويش في الصيغة نطرياً وإسماعياً. وقد نصَّ السلف على ذلك؛ قال ابن دريد (٢٦٣هـ—١): "واعلَمْ أَنْ أَحْسَنَ الْأَبْيَةِ عِنْدَهُمْ أَنْ يَنْوِي بِامْتِزَاجِ الْحُرُوفِ الْمُتَبَايِدَةِ". وقال ابن حني (٢٩٦هـ—٢): "وإِذَا اخْتَلَفَتْ أَحْوَالُ الْحُرُوفِ حَسَنَ التَّأْلِيفِ"، وقد ذكر الخفاجي (٤٦٤هـ) في سرِّ الفصاحة أنَّ من شروط فصاحة الكلمة أن يكون تأليفها من أصوات متباينة(٣). وقد علل

السلف ذلك بما يمكن أن نسميه الوضوح السمعي أو التنوع الموسيقي، قال ابن حني(٤): "إن الصوت إذا انتهى بخرج حرف فما حرس فيه(٥)، ثم أريد نقله عنه فالأشلوق بالخان أن يعتمد به بخرج حرف يبعد عنه ليختلف الصديان، فيعدبا بسراحيهما، فاما أن ينقل عنه إلى بخارج بجاوره، وصدى يناسبه ففيه من المكلفة ما في نقد الدينار من الدينار(٦) أو نحو ذلك، ففي هذا إشكال، وهذا أمره واضح غير مشكل، فنذلك حسن تأليف ما تباعد من الحروف".

وшибه بهذا تعليق الخفاجي أيضاً قال(٧): "وعلة ذلك واضحة وهي أنَّ الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، ولا شك في أنَّ الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة... وإذا كان هذا موجوداً على هذه الصفة لا يحسن الزراع فيه، كانت العلة في حسن اللقطة المؤلفة من الحروف المتباudeة في العلة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتقاربة".

من هذا نعرف أن من أهم خصائص العربية هو حرصها على أن يكون نسج الكلمات مكوناً من أصوات متبااعدة المخارج، قال الدكتور تمام حسان(٨): "من الواقع أنَّ النظام اللغوي والاستعمال المياطي يحرمان في اللغة العربية الفصحى على النساء المخالفين، أو بعبارة أخرى يحرمان على التحالف ويكرهان التناقض والشمائل"، وما ذلك إلا لأنَّ بناء الكلمة من أصوات متقاربة المخارج سينشاً عنه ثقل في النطق، وإجهاد بسبب عمل أعضاء النطق ضمن حيز ضيق من المخارج يعوق حركتها ويتشل فاعليتها، ويجعلها تتعر وتبطئ في عملها، وقد أحسن السلف وصف عمل أعضاء النطق في مثل هذه الحالة بأنه "كمشي المقيد"(٩)، قال ابن دريد(١٠): "واعلم أنَّ الحروف إذا تقارب مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت، لأنك إذا استعملت

اللسان في حروف الحلق دون حروف الفم، ودون حروف الذلاقة كلفته حرساً واحداً وحركات مختلفة".

فبناء الكلمة من أصوات متقاربة في مخارجها يجعلها كثرة ثقيلة ومحوحة، تكررها النفس ولا تكاد تسيغها، مثل كلمة "المُعْنَجُ" التي اصطنعها أحد الأعراب حين سُئل عن ناقته<sup>(١)</sup>، فقد جعل منها اللغويون وأرباب البيان مثلاً يضرب للدلالة على رداءة النسج وبشاعة التأليف، حيث حشد فيها مجموعة من الأصوات المتلامسة المخارج مما يجعل نطقها غاية في الصعوبة، ومثلها كلمة "مُسْتَشِرَات" من قول أمير القيس<sup>(٢)</sup> :

غداً إثره مستشِرات إلى العلا تضل العقاص في مشى ومرسل

فهي وإن كانت دون المعنج بشاعة، فإنها ثقيلة في النطق بسبب تقارب مخارج الأصوات التي تكون منها، وقد عد البلاغيون وأرباب المعان مثل هذا النسج تناهراً يخل بفصاحة الكلمة.

وفراراً من هذا التناهير، وحرصاً على فصاحة الكلمة، وسلامة نسجها فقد حرصت العربية أشد الحرص على عدم الجمع بين الأصوات المتقاربة جداً في مخارجها في الكلمة الواحدة، ومن ثم فإنها لم تجتمع بين الثناء والذال والظاء، ولا بين الثناء والذال والظاء، ولا بين السين والزاي والصاد، كما أنها لم تجتمع بشكل عام بين الأصوات الخنجرية أو الحلقية أو الطبقية، وهذه سنة مطردة وسلوك عام لها.

وقد لاحظ السلف هذه الظاهرة ونصوا عليها، قال ابن دريد<sup>(٣)</sup> :

"واعلم أنه لا يكاد يجيء في الكلام ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة الصعوبة ذلك عليهم".

وقد أثبتت هذه الحقيقة دراسة علمية حديثة أجرتها الدكتورة علي حنفي موسى على حدود معجم لسان العرب، فاكدت أن بناء الكلمات من الأصوات المتقاربة صفة ومحرجاً قليلاً ونادر جداً في العربية<sup>(١٢)</sup>.

فهذا إذاً هو السلوك العام للغة في نسجها لكلماتها، تصوغها من أصوات متعددة المعارض لتؤمن أكبر قدر ممكن من السهولة في النطق مفرونة بحد أعلى من الوضوح في السمع.

بيد أن الصياغة القالية والسياق الصوتي قد يؤديان في بعض الأحيان إلى تجاوز الأصوات المجاورة أو المتقاربة في صفاتها وخارجها في الكلمة الواحدة أو حتى المتماثلة، وذلك كأن نبي الفعل المضارع من "أفعل" نحو "أكْرم" فإننا سنحصل على "أكْرم" أي أنه سيتوالى في الكلمة الواحدة مقطعين متتالين، وهو تقيل مكرر، كما أنها لو رحنا نبني صيغة "افتعل" من كل ما فسأله أحد الأصوات المطبقة، أو أحد الأصوات المحظوظة الآتية: الزاي، والدال، والذال، فإننا في كنف الحالتين سنحصل على صيغ تتجاوز فيها أصوات متقاربة في خارجها ومتناشرة في صفاتها ومثل هذه السياقات الصوتية سترتب عليها تقليل في النطق وإجهاد لأعضائه.

ولتسوية الوضع الصوتي يحدث تفاعل وصراع بين الأصوات المتقاربة، فيؤثر بعضها في بعض، وهناك درجات لهذا التأثير، فقد يكون من القوة بحيث يحسم الصراع كلية لصالح أحد الصوتين، فيسقط تفوذه على الآخر تماماً ويطغى عليه ويجعله مثله، وقد يخلع عليه بعضاً من صفاتيه فقط، أي يحدث فيه بعض التغيير في صفاتيه، فإن لم يكن هناك مجال للتأثير والتأثير، بأن كان الصوتان مثليين، عمدت اللغة في مثل هذه الحالة إلى التفريق بينهما بطريقة أو بأخرى.

خرج من هذا كله إلى القول إنَّ بين الأصوات المتجاورة في السياق ظواهر من التفاعل، متعددة، يؤدي كل منها إلى نتائج ذات بال في التطور الصوتي؛ إذ الأصوات في السياق تشبه إلى حد ما العناصر الكيميائية في المختبر أو المواد المشحونة بالكهرباء، فتحاور مادتين من هذه المواد يحدث بينهما تبادلاً إذا كانتا مختلفتين في شحناهما الكهربائية، لأنَّ كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة، أو يحدث تافراً إذا كانتا متفقتين في شحناهما لأنَّ كانتا كلياهما موجبة أو سالبة.

والشرط الأساسي لإحداث التفاعل بين الأصوات في السياق هو التقارب بينها في المخارج، فلا يمكن أن يتأثر صوت شفوي مثلًا بأخر حنجري أو حلقي، أو يؤثر فيه، ولا يتأثر طبعي أو غاري بأخر أسنان أو لثوي، فيبعد المسافة لا يجعل لغة بحالة بينهما لتبادل التأثير والتأثير، فالتفاعل بين الأصوات يتطلب إذا تقاربا في المخارج، فإذا أضيف إلى ذلك التقارب في الصفات كان التفاعل بينهما أشد وأقوى.

وتفاعل الأصوات وتأثير بعضها في بعض يكون في أقوى درجاته عندما يتصل الصوتان المتقاربان مخرجاً وصفة أو مخرجاً فقط اتصالاً مباشراً لا يفصل بينهما فاصل من حركة أو صامت، فكلما قرب الصوتان بعضهما من بعض كان التفاعل بينهما أشد وأقوى.

وهذا التفاعل بين الأصوات هو المسؤول مباشرة عن جميع التغيرات والتطورات الصوتية التي تعرض للأصوات والصيغ، فليست التطورات

الصوتية إلا الأثر المباشر، والنتيجة الختامية لتفاعل الأصوات المتحورة في السياق.

### دراسة التطورات الصوتية:

شغل الباحثون، قديماً وحديثاً بدراسة التطورات والتغيرات التي تُعرض للأصوات والصيغ من خلال تفاعلها في السياق، غايتهن من ذلك محاولة تفسيرها، وإلقاء الضوء على مسبباتها والعوامل التي تحكم فيها وتسيطرها.

فقد درس السلف قديماً مختلف أوجه التطورات الصوتية، وعالجوها بشكل مستفيض تحت أبواب الإدغام<sup>(٤)</sup>، والإدغام الأصغر حسب تعبير ابن جين<sup>(٥)</sup> وباب المضارعة، وهو آخر أبواب الكتاب لمسيسوه (١٨٠ هـ)<sup>(٦)</sup>، والإبدال والإقلاب كما في كتب القراءات...، ولقد كانت دراستهم لهذه الظواهر الصوتية قائمة على أساس نطقية سليمة، فإذا طبق تاء الافتعال من كل ما فاوه مطبق، مرده صعوبة هذا التتابع الصوتي في النطق، نظراً إلى التناقض في الصفة بين تاء والأصوات المطبقة "فالناء منفتحة مستفلة وهذه الحروف مطبقة مستعلية"<sup>(٧)</sup> كما أفهم ووضحاً أيضاً أن التناقض في الصفة بين تاء الافتعال وبين كل من الزاي والمذال هو المسؤول عن جهر الناء<sup>(٨)</sup>.

كما أفهم علّوا ما يعرف عند القراء بظاهرة "الإقلاب" وهي المحيء بالأسيم مكان التون المشكلة بالسكون مني وقعت قبل الباء، على أساس نطقية سليمة أيضاً، فمرد ذلك هو صعوبة التتابع الصوتي في مثل هذه الحالة "إذ يعسر

التصريح بالسنون المساكنة قبل الباء" (١٩)، وما ذلك إلا لأن النون حيشرمية والباء شفوية.

كما أفهم علّوا بعض صور المحالفة الصوتية على أساس صوتية سليمة أيضاً، فقد يبيّنا أن تقل النطق وحده هو المسؤول عن التخلص من أحد المثلين المتنابعين.

وعباراً لهم في هذا الشأن صريحة واضحة قال سيبويه: "اعلم أن التضييف ينفل على المستهم" (٢٠)، يقصد بالتضييف تكرير الصوت، وقال الرضي (٦٨٦هـ) في نفس المعنى: "اعلم أفهم يستغلون التضييف غاية الاستئصال، إذ على اللسان كلفة شديدة في المرجع إلى المخرج بعد انتقاله عنه" (٢١).

لقد عالج السلف مختلف التطورات والتغيرات الصوتية على أساس صوتية بحثة، فكل مظاهر المماطلة والمحالفة مردّها صعوبة تتابع بعض الأصوات في سياقات صوتية معينة، الأمر الذي يستدعي تقريبها بعضها من بعض أكثر فأكثر أو فصلها، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث هذا التغيير، وذلك التطور.

ولكن الذي يوحّد على السلف في دراستهم للتطورات الصوتية أفهم جعلوها تصدر عن إرادة الإنسان، ووعيه، فعباراً لهم بهذا الصدد توحّي بأن المستكمل، أو العربي يمسك بزمام الأمر، ويوجه مسيرة التطور الصوتي في هذا الاتجاه، أو ذلك حسب رغبته ومشيّنته.

إن ما نفهمه من عباراً لهم، وما نستشفه من آقواهم يفيد، وباختصار شديد، أفهم نادوا بما يمكن أن نسميه "تحكّم الفرد" في عملية التطور والتغير الصوتي، واعتباره المسؤول الأول، وأن إرادته هي القانون الذي يسير مختلف أوجهه التطويرات والتغيرات الصوتية، فهذا سيبويه مثلاً ينص على أن العرب

يطبقون تاء الافتعال مع الأصوات المطبقة "ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف، ولتكون عملهم من وجه واحد" (٢٢).

وتتكرر مثل هذه العبارة في مواضع متعددة من كتابه، فعند حديثه عن إجهار السين والصاد عند بحوارهما للدال كما في أسدل، ومصدر ... يقول: "إنما دعاهما إلى أن يقتربوها ويدللوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليسعملوا ألسنتهم في ضرب واحد" (٢٣).

ولم يكن سيبويه يدعى في أسلوبه هذا بين اللغويين، وإنما هذا الذي عليه السلف جمِيعاً، فهذا ابن حني فيلسوف اللغة العربية الأول، يعلل إطباق تاء الافتعال مع الأصوات المطبقة فيقول: "إهم أرادوا تجنيس الصوت وأن يكون العمل من وجه بتربيح حرف من حرف"، وبعد أن يبين خطوات عملية الإطباق قال "كل ذلك ليكون العمل من وجه، فهذا بذلك من مذهبهم على أن للتتجنيس عندهم تأثيراً قوياً" (٤).

والصحيح أن التطورات والتغيرات التي ت تعرض لها الأصوات من خلال بحوارها في السياق، تحصل بفعل قوانين صوتية صارمة، ليس للإنسان سبيل عليها ولا دخل لإرادته في توجيهها من قريب أو بعيد، "فقد يكون في استطاعة الفرد أو في استطاعة الجماعة احتراز لفظ أو تركيب، ولكن بمجرد أن يقذف بهذا النفظ أو بهذا التركيب في التداول اللغوي، وتتناقله الألسنة، يفلت من إرادة مخترقه، ويختضن في سيره وتطوره وحياته... لقوانين ثابتة وصارمة، لا يستطيع الفرد ولا الجماعة إلى تعويقها أو تغييرها سبيلاً، فالكلمة الجديدة أو التركيب الجديد أشبه شيء بحجر يقذف به القاذف في جهة معينة بقوة خاصة، فإنه بمجرد أن يفارق يده يختضن في سيره لقوانين ثابتة صارمة، لا يد للقاذف، ولا لغيره على تعطيلها أو وقف آثارها سبيلاً" (٢٥).

ولهذا أخذ المستشرق "شاده" (chade.) على سببويه ما توهّه عباراته من تحكم الفرد في التطور الصوتي فقال: "فما ألم بحثنا عن أصل تغير الحروف وإندلاها أن نصيب الغفلة والنسيان في إحداث مثل هذه الحوادث يغوص نصيب التفكير والقصد بكثير" (٢٦)، والذي يريد شاده هو أن هذه التطورات تحصل بشكل غير إرادي ولا شعور أو وعي من الفرد.

إلى جانب ذلك فإنّه يؤخذ على السلف أيضاً، أهم في دراستهم للتغيرات والتغييرات الصوتية كانوا في بعض الأحيان يحكمون على هذه التطورات بأسس معيارية بعيدة عن الأسس النطقية الواجب التزامها، وللذّا فإنّنا كثيراً ما تواجهنا في ثانياً كتبهم عبارات مثل: القياس في كذا هو كذا، والأصل في كذا هو كذا...، فالقياس عند سببويه عدم إطباق تاء الضمير في مثل: أخطت وقبضت وفتحت وحفظت...، وذلك على الرغم من أن المياق الصوتي واحد بالنسبة للناء في فعلت" وفي "افتعل" وما دام المياق الصوتي واحداً، فإنّ الأثر الصوتي يجب أن يكون واحداً أيضاً، إلا أنه، -والنهاية معه - يحكمون على إطباقها هنا بالشذوذ حجتهم في ذلك أن الناء علامة إضمار (٢٧)، فالنهاية هنا يحاولون التدخل لترجيحه مسيرة التطور الصوتي، والتصريف فيه، وكأنّه أداة طيبة في يد الإنسان يوجهها كيف يشاء.

فهذا الرضي مثلاً ينكر على الأصوات المطبقة حقها في إطباق الناء؛ لأن تاء الضمير كلمة تامة فلا تغير، وأيضاً هو كلمة برأسها، فكان القياس أن لا تؤثر حروف الإطباق فيها" (٢٨).

ومن أمثلة المعيارية أيضاً، حكمهم بقياسة مثل: مطعن ومظلّم دون مطعن ومظلّم، فعدوا الأولين أقيس من الآخرين، حجتهم في ذلك "أن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر"، ومثله قولهم في مُشد ومتّرد أن القياس هو

مُثُرٌ؛ لأنَّ أصلَ الإدغامِ أنْ يَبْقَى الأوَّلُ الآخرُ (٢٩)، معَ أَنَّ هَذِهِ وَتِلْكَ تَرْجِعُ إِلَى قَوَاعِدَ وَقَوَانِينَ صَوْتِيَّةٍ، سَبَبِيهَا فِي حِينِهَا، وَمُثُلُّهَا الْأَحْكَامُ الْمُعيَارِيَّةُ كَثِيرَةٌ، تَعْجَبُ بِهَا كُتُبُ الْلُّغَةِ.

وَلَكِنَّا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، لَا نَعْدُمُ أَنْ نَجُدَ مِنْ بَيْنِهِمْ مِنْ يَصُورُ لِنَا التَّصْطُورَاتِ الصَّوْتِيَّةَ عَلَى أَنَّهَا عَمَلِيَّةٌ تَفَاعُلٌ بَيْنَ الْأَصْوَاتِ فِي السِّياقِ، وَأَنَّهُ مُثُلٌّ تَسْأِيرًا وَتَأْثِيرًا مُتَبَادِلًا، فَقَدْ نَصَّ كُلُّ مِنْ مُكَيِّبِيْنَ ابْنِي طَالِبِ الْقِيسِيِّ (٤٣٧ هـ) وَأَبِي مُحَمَّدِ الْبَطْلِيوسِيِّ (٥٥٢ هـ) عَلَى أَنَّ الصَّوتَ الْأَضْعَفَ يَقْلُبَ إِلَى الْأَقْوَى؛ وَلَا يَقْلُبُ الْأَقْوَى إِلَى الْأَضْعَفِ، قَالَ مُكَيِّبُ هَذَا الْخُصُوصِ: "وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعُنَمَاءِ: إِنَّ الْأَصْلَ فِي "أَعْتَدْنَا": "أَعْدَدْنَا" بِدَالِيْنِ، وَكَذَلِكَ "أَعْتَدْتَ" أَصْلُهُ: "أَعْدَدْتَ" مِنَ الْعَدَّةِ. وَفِيهِ ضَعْفٌ لِنَقْلِ الْأَقْوَى إِلَى الْأَضْعَفِ، وَإِنَّمَا يَنْقُلُ أَبْدًا الْأَضْعَفَ إِلَى الْأَقْوَى إِذَا تَقَارَبَتِ الْمُخَارِجُ لِيَقُولَى الْكَلَامَ" (٣٠). وَقَالَ الْبَطْلِيوسِيُّ فِي كِتَابِ الْاِقْتَضَابِ فِي شَرْحِ أَدْبِ الْكِتَابِ: "وَقَدْ أَحَازَ النَّحْوَيُونَ فِي كُلِّ سَيِّنٍ وَقَعَتْ بَعْدُهَا غَيْنٌ أَوْ خَاءٌ مُعْجَمَتَانِ، أَوْ قَافٌ أَوْ طَاءٌ، أَنْ تَبَدَّلَ صَادًا، فَإِنَّ كَانَ صَادًا فِي الْأَصْلِ لَمْ يَجِدْ أَنْ تَقْلُبَ سَيِّنًا، لَحْوًا: سَحَرَتْ مِنْهُ وَصَحَرَتْ، وَ"أَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نَعْمَةً" (٣١) وَأَصْبَغَ، وَ"زَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بِسُطْهَةٍ" وَبِصَطَّةٍ" (٣٢). فَمَنْ رَأَيَتْ مِنْ هَذَا النَّوْعِ مَا يَقَالُ بِالصَّادِ وَالسَّيِّنِ، فَاعْلَمْ أَنَّ السَّيِّنَ هِيَ الْأَصْلُ؛ لَأَنَّ الْأَضْعَفَ يَرُدُّ إِلَى الْأَقْوَى، وَلَا يَرُدُّ الْأَقْوَى إِلَى الْأَضْعَفِ" (٣٣). وَهَذَا يَكُونُ أَبُو مُحَمَّدَ الْبَطْلِيوسِيَّ قَدْ سَبَقَ عَالَمَ الْأَصْوَاتِ الْفَرْنَسِيِّ مُسَوْرِيَّسَ جِرَامُونْتَ Maurice Grammont في علم الأصوات law of the stronger (٣٤).

كَذَلِكَ فَإِنَّ مَا يُؤْخَذُ عَلَى السَّلْفِ فِي دراستِهِمْ لِلتَّصْطُورَاتِ الصَّوْتِيَّةِ أَنْهُمْ أَغْفَلُوا أَثْرَ الْبَنْيَةِ الْمُقْطَعِيَّةِ، وَالثَّيْرَ فِي تَصْوِيرِ الْأَبْنَيَةِ وَالصَّبِيجِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

إلى دور المقطع والنبر في اللغة، فهما من البحوث الصوتية الحديثة على الدراسات اللغوية العربية.

وإنفاسهم لدور البنية المقطعة والنبر في أبنية الكلم، من جهة ثانية، من بين الأسباب القوية التي تجعلنا نقرر مطمئنين أن الدراسات الصوتية عند العرب نتاج بكر، وابتکار عربي صرف، لم يكن فيه العرب ناقلين ولا مقلدين ولا متأثرين بالهندود، كما زعم بعض المستشرقين؛ ولو كانوا ناقلين أو متأثرين بالهندود في دراستهم للأصوات، لكان من المفروض أن يجدون قد بحثوا في المقطع والنبر على النحو الموجود عند الهندود، فقد عرف الهندود المقطع والنبر معرفة جيدة وعالجوها معابدة مستفيضة (٣٥).

ومن هنا كان رد شاده على من زعم ذلك من المستشرقين "و بما أن الهندود سبقوا العرب في وصف الأصوات بآلف سنة أو أكثر زعم بعض المستشرقين أن العرب اقتبسوا علم الأصوات من الهند، ولكن مذهب العرب في دراسة الأصوات تختلف مذهب الهند في نقط مهمه فترجع أن العرب استحدثوا هذا الفن من المدارك العربية بنفسهم، ولم يقتبسوه من أي شعب غيرهم" (٣٦).

ومن جملة المأخذ على الدراسات الصوتية عند العرب عامة، أن دراساتهم هذه كانت تابعة للدراسات النحوية والصرفية، فكانت تأتي دائماً في آخر مصنفاتهم والمفروض أن تكون دراسة الأصوات سابقة للدراسات الصرفية والنحوية، لأن التحليل قبل التركيب دائماً.

كما أفهم في دراساتهم للتطورات الصوتية، لم يعنيوا إلا بالتطورات المقيدة، أي تلك التي تفرضها سياقات صوتية معينة، ولم يبحثوا في التطورات المطلقة، والتي تمثل التطورات التاريخية التي تحصل بسبب التحول العام لنظام اللغة الصوتي، فلم يعرضوا لأصل صوت الجيم في الفصحي مثلاً، ولا لظاهرة

النسرين، أو أصل الفاء في العربية، أو السين والشين، إلى غير ذلك مما يدخل  
تحت باب التطورات التاريخية، وإن وقع لهم شيء من أصول هذه الأصوات  
سموه لغة مذمومة أو رديئة، وذلك مثل حديثهم عن الكاف الطبقية المخهورة  
التي هي أصل الجيم الفصيحة، والتي حشروها ضمن الأصوات المرذولة، التي لا  
يلجأ إليها إلا في الضرورة<sup>(٣٧)</sup> و "لا يوئد بها في القرآن ولا في الشعر ولا  
تکاد توجد إلا في لغة ضعيفة مرذولة غير مقبولة"<sup>(٣٨)</sup>.

ولكن العذر للسلف في هذا أفهم درسوا اللغة دراسة وصفية، وقفوا  
نشاطهم فيها على اللغة في آخر العصر الجاهلي وصدر الإسلام، والتطورات  
التاريخية تحتاج إلى المنهج التاريخي والمنهج المقارن، والدراسة المقارنة لم تعرفها  
الدراسات اللغوية إلا في أواخر القرن الثامن عشر، بعد اكتشاف السير وليام  
جونز (William Jones) للغة السنسكريتية (sanscrit) عام (١٧٨٦م)،  
فهي إذاً حديثة، ومنهج حديث لم يكن معروفاً من قبل.

هذا بشكل عام بالنسبة لجهود السلف ومعالجتهم للتغيرات الصوتية،  
التي تحصل للأصوات بفعل تجاورها في السياق، فماذا عن جهود اللغويين  
المحدثين؟

لقد اختلف الباحثون المحدثون في علاجهم لقضية التغيرات والتطورات  
الصوتية، من حيث أسبابها، والقوى التي تسيرها وتحكم فيها على أربعة أوجه:  
١. فالمحققون من الباحثين ذهبوا إلى أن التغيرات والتطورات الصوتية تخضع  
لقوانين سموها القوانين الصوتية: (phonetic laws) قوانين حاسمة  
ليس فيها استثناءات، لا تقل في صرامتها، واطردها عن قوانين الطبيعة.  
ولا شك في أن هذا الاتجاه في تفسير التغيرات والتطورات الصوتية يعد  
صدى لنظرية تشارلز دارون: (Ch. Darwin) في النشوء

والارتفاع، والتي تعرف بالمذهب الطبيعي التي ضمنها كتابه "أصل الأنواع" الصادر في لندن عام (١٨٥٩).

فقد طبع العالم الجيولوجي "شارلز ليل (Ch. layl) (١٨٧٥م) هذه النظرية على اللغة، فأكَدَ أنَّ الأنواع في الطبيعة، واللغات في التاريخ تغير تبعاً لراميس مشاهدة، والعاملان الجوهريان في اللغات هي كما في الأنواع الطبيعية: التغير والانتخاب الطبيعي" (٣٩).

وبعد "ليل" جاء العالم اللغوي المشهور "شليخر Schleicher" فقرر هو الآخر أنَّ مبادئ داروين تنطبق جميعها على كيفية نمو اللغات" (٤٠)، وكان أكثر المتحسينين لهذا الرأي، وأكثر اللغويين إيماناً، مجموعة من النحويين، ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أطلق عليهم معاصرهم -من باب التحقير والازدراء- لقب النحويين الشبان أو النحويين الجدد:

(The young grammarians or new grammarians) فقد تبنَّى هؤلاء وجهة النظر هذه وعملوا على نشرها وإساعتها في أوساط اللغويين وأكَدو على لسان أحدهم وهو: ولهلم شرر (Wilhelm Scherer) "أنَّ تغيرات الصوت التي يمكن أن تلاحظها في تاريخ لغوي موثق قد نشأت طبقاً لقوانين ثابتة لا تعرف استثناء إلا وفقاً لقوانين أخرى" (٤١).

ومن أبرز أعمال هذا الاتجاه ليسكين (Leskien) وبرجمان (Brugman) وهرمن استوف (Hermann Osthoff) صاحب العبارة المشهورة "إنَّ القوانين الصوتية تسير في صورة عمياً، وبختمية عمياً" (٤٢).

فقد ذهب هذا المذهب كثير من اللغويين والباحثين العرب، أمثال الدكتور علي عبد الواحد وافي الذي أكَدَ: "أنَّ الظواهر اللغوية لا تسير وفقاً

لإرادة الأفراد أو المجتمعات أو تبعاً للأهواء والمصادفات، وإنما تسير وفقاً لنواميس لا تقبل في ثباتها وصراحتها واطرادها وعدم قابليتها للتخلص عن النواميس الخاضعة لها ظواهر الـ "فلث والطبعية" (٤٣).

وقد أكد الدكتور محمد الأنطاكي هو الآخر أن القانون اللغوي له من الخطمية والضرورة مثل ما لقانون الجاذبية في الفيزياء، ولقانون العرض والطلب في الاقتصاد" (٤٤).

٢. وهناك اتجاه آخر لتفسير التطورات الصوتية، هو بحثة رد الفعل المعاكس للاتجاه السابق، فهو اتجاه مضاد، ينفي أي تفؤذ أو سلطان لقوانين الصوتية، وينادي "بحكم الفرد" باعتباره العامل الأساسي في التغيير اللغوي" (٤٥).

٣. وقد أورد هذان الاتجاهان المتضادان اتجاهًا ثالثاً بالضرورة المخذ طريقاً وسطياً بين الاتجاهين، فالتطورات الصوتية عند أصحاب هذا الاتجاه تحصل بفعل قوانين، ولكن هذه القوانين قوانين إنسانية، كقوانين الاقتصاد والسياسة...، وقد كان هذا الاتجاه ثرة للبحوث اللغوية الضخمة التي نمت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر (٤٦)، ويفضل أصحاب هذا الاتجاه استخدام مصطلح "مبدل أو اتجاهات صوتية Phonetic Tendencies" بدل مصطلح قانون، قال مالمنبرج (B. Malmberg) إن كل كلمة في الحقيقة -ها تاريخها الصوتي الخاص، وبناء عليه فإن مصطلح "قانون": (law) غير صحيح فالتغيرات الصوتية ترجع إلى عمل اتجاهات معينة، وليس إلى عمل القوانين بالمعنى الدقيق للمصطلح" (٤٧)، ومن ثم فقد اتفق فندرس (Vendryes) عبارة هرمن استوف آنفة الذكر بقوته بقوله: "هذه

الجملة التي أشارت في حينها مناقشات حادة، لا تثير اليوم سوى الابتسام، وأقل ما يقال فيها إنما جريئة، إذ تضفي على القانون الصوري سلطة لا يعير لها. فالقانون الصوري لا يمارس حديثاً، وليس "ضرورياً" بالمعنى العلمي للمصطلح وكلمة "قانون" وقد استعملت هنا على ضلال هي التي حررت إلى الخطأ"(٤٨).

ولهذا فإن الباحثين من أصحاب هذا الاتجاه، الذين قبلوا باستخدام مصطلح القوانين الصوتية، قد حرصوا أشد الحرص على عدم مقارنة أو مقابلة القوانين الصوتية بقوانين الطبيعة والكيمياء، ذلك أن القوانين الصوتية عندهم من صنع البشر، فهي شبيهة بالقوانين السياسية والاجتماعية والاقتصادية... لذا نجد فنديريس الذي يعد استخدام مصطلح "قانون" في مجال الطبيعة بأنه من باب المجاز المسيء، يصرح قائلاً: "إن القوانين الصوتية لا تشبه حتى قوانين الطبيعة والكيمياء، فالذى يجمع بين حاليين متابعين في لغة واحدة إنما هو رباط تخلقه، وليس رباطاً طبيعياً، لذلك لا يمكن أن نعرف مقدماً كيف يتتطور هذا الصوت أو ذلك، لأنه يوجد دائماً في تطور الأصوات عدد يكثر أو يقل من العوامل غير المنظورة التي تتسع أثراها"(٤٩).

٤. وقد ظهر اتجاه آخر يتسم بالسلبية، يحكم على التغيرات والتطورات الصوتية بأنها مجرد مصادفة تاريخية وحسب، قال بلومفيفلد (L. Bloomfield) "من الواضح أن مصطلح قانون (law) ليس له هنا معنى دقيق، وذلك لأن تغير الصوت ليس قانوناً في أية حال، ولكنه مجرد مصادفة تاريخية وحسب"(٥٠).

وإلى هذا الاتجاه ذهب بعض اللغويين العرب، فرغم أن قوانين التبدل الصوتية إنما هي نتيجة اتفاقات ومصادفات ليس من الممكن القبول بواقعها (٥١).

هذه بشكل عام هي تحمل مواقف الباحثين من القوانين الصوتية، ويفتقر واضحًا أن الأكاديرية تناولت وجودها على الرغم من التفاوت فيما بينهم بالنسبة إلى طبيعة عملها، قال فندريلس (Vendryes) "بعد سنوات كثيرة من البحث المضي أصبح وجود القوانين الصوتية مقبولاً عموماً هذه الأيام، وإذا كان هناك من لا يزال ينكر وجودها فما عليه إلا أن يستشير فقط العمل الممتاز لفتشسلر Weschssler "هل توجد قوانين صوتية؟ (gibt es lautgestze?) الذي هو من السعة والشمول بما يكفي لتزويدك بكل ما هو ضروري لتبديد أي شكوك، ويفند أي اعتراضات يمكن أن تكون لديه" (٥٢).

ونحن من جانبنا نأخذ بالرأي الأول القائل بأن التغيرات والتطورات التي تتعرض لها الأصوات النحوية إنما تخضع لقوانين ثابتة، تحكم فيها وتسيرها، قوانين تنسق بالحتمية والخبرية ولا تقل في ثباتها وصرامتها وعدم قابليتها للتخلص عن القوانين الطبيعية.

فالصوت المطبق إذا اتصل بنظيره المرقق كانت النتيجة الحتمية صوتاً مطبيقاً طويلاً، والمحصور مع نظيره المهموس سيفرز حتماً صوتاً واحداً طويلاً إنما مجھوراً، وإنما مھموساً بحسب الموضع الذي يحتله كل منهما في السياق، والنون المشككة بالسكون يجب أن تنطق ميماً مني وقعت قبل الباء ويجب أن تبقى في الميم واللام والراء والواو والباء إذا اتصلت بها، فأما إذا ما وجدناها تظهر قبل هذه الأصوات في بعض السياقات نحو شاء زئعاء، وغنم زئم، وعثم وغشم،

وَذِيَا وَكُنْبَةِ، وَقِنْوَنِ وَقِنْوَنِ وَصِنْوَنِ وَصِنْوَنِ... فَلَا يَعْدُ مِثْلُ هَذَا خَرْمًا لَهُذَا  
القَاعِدَةِ الْمُطْرَدَةِ، وَلَا تَخْلُفَا لِلْقَانُونِ الصَّوْتِيِّ، فَالَّذِي عَطَّلَ عَمَلَ القَانُونِ الصَّوْتِيِّ  
هُنَّا هُوَ عَمَلُ قَانُونٍ آخَرَ، وَهُوَ حُشْيَةُ الْلَّبَسِ بَيْنَ الْأَبْنَى حَتَّى لَا يَلْبِسَ الْمُشَدَّدُ  
بِغَيْرِ الْمُشَدَّدِ وَلَهُذَا تَوَقَّفُ عَمَلُ القَانُونِ الصَّوْتِيِّ هُنَّا، مَنْعًا لِحَدُوثِ الْلَّبَسِ، وَأَمْنًا  
لِلْلَّبَسِ فِي حَدِّ ذَاهِهِ غَايَةً لَا يَمْكُنُ التَّفَرِيقُ فِيهَا، لِأَنَّ اللُّغَةَ الْمُلْبَسَةَ لَا تَصْلُحُ وَاسْطِهَةً  
لِلْفَهْمِ وَالْإِفْهَامِ، وَقَدْ خَلَقَتِ الْلُّغَاتُ أَسَاسًا لِلْفَهْمِ وَالْإِفْهَامِ، قَالَ ابْنُ دَرْسُوِيَّهُ  
(٤٧ـ٥٣هـ): "وَلَيْسَ إِدْخَالُ الْإِلَابَسِ فِي الْكَلَامِ مِنَ الْحَكْمَةِ وَالصَّوَابِ، وَوَاضِعُ  
الْلُّغَةِ -عَزْ وَجْلَ- حَكِيمٌ عَلِيمٌ، وَإِنَّا لِلُّغَةَ مُوْضِعَةٌ لِلِّإِبَانَةِ عَنِ الْمَعْانِيِّ، فَلَوْ جَازَ  
وَضَعُ لِفْظٍ وَاحِدٍ لِلِّدَلَالَةِ عَلَى مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَوْ أَحَدُهُمَا ضَدَّ لِلْآخَرِ، لَمَا كَانَ  
فِي ذَلِكَ إِبَانَةٌ بَلْ كَانَ تَعْمِيَةً وَتَنْعَطِيَّةً" (٥٣).

فَالْقَانُونُ الصَّوْتِيُّ هُنَّا لَمْ يَتَخَلَّفْ، وَلَيْسَ هُنَّا شَذِوذٌ فِي الْلُّغَةِ؛ لِأَنَّ  
هُنَّاكَ قَانُونًا آخَرَ يَعْمَلُ عَمَلَهُ، أَلَا وَهُوَ أَمْنُ الْلَّبَسِ، قَالَ سَيِّدُوِيَّهُ: "وَتَكُونُ سَاكِنَةُ  
مَعِ الْمَيْمِ إِذَا كَانَتْ مِنْ نَفْسِ الْحُرْفِ بَيْنَهُ، وَالْوَاءُ وَالْيَاءُ يَعْرَلُنَّهَا مَعَ حُرُوفِ الْخُلُقِ  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ: شَاءَ زَنْمَاءُ، وَغَنْمَ زُنْمَ، وَقَنْوَاءُ وَقِنْيَةُ، وَكُنْبَةُ وَمُنْبَةُ،" وَإِنَّمَا حَلَّهُمْ  
عَنِ الْبَيَانِ كَرَاهِيَّةُ الْلَّبَسِ، فَيَصِيرُ كَانَهُ مِنَ الْمُضَاعِفِ، لِأَنَّ هَذَا الْمَثَالُ قَدْ يَكُونُ  
فِي كَلَامِهِمْ مُضَاعِفًا" (٥٤).

فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَّاكَ بُحَالٌ لِلْلَّبَسِ أَحَدُ الْقَانُونِ الصَّوْتِيِّ بِحَرَاهِ وَعَمَلِ عَمَلِهِ  
بِشَكْلِ حَاسِمٍ، وَلِهُذَا يَحْدُدُ النُّونُ تَحْوِلَتْ إِلَى مَيْمٍ فِي كُلِّ مِنْ إِمَازٍ وَامْحَىٍّ،  
فَالْأَصْلُ فِيهِمَا إِمَازٌ وَامْحَىٍّ، قَالَ سَيِّدُوِيَّهُ: "أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا امْحَىٍّ حِيثُ لَمْ يَخَافُوا  
الْتَّبَاسَ؟" لِأَنَّ هَذَا الْمَثَالُ لَا تَضَاعِفُ فِيهِ الْمَيْمُ (٥٥)، وَجَاءَ "أَوْجَلٌ" اتَّفَعَلَ مِنْ  
وَجْلَتْ أَيْضًا، قَالَ سَيِّدُوِيَّهُ: "وَمَعْنَى الْخَلِيلِ يَقُولُ فِي "اتَّفَعَلَ" مِنْ وَجْلَتْ أَوْجَلٌ  
كَمَا قَالُوا امْحَىٍّ لِأَلْهَا نُونٌ زَيْدَتْ فِي مَثَالٍ لَا تَضَاعِفُ فِيهِ الْوَاءُ" (٥٦).

وقد مسئت مع الميم في المُعْرِش أيضًا، فهذه أصلها المُعْرِش، قال سيبويه: "وأما المُعْرِش فلما هي بحَرْلة الْقَهَبِيلِس فالأولى نون، يعني إحدى الميمين نون ملحقة بـقَهَبِيلِس لأنك لا تجد في بناة الأربعة على مثال فَعْلٌ" (٥٧). ومن هذا القبيل الفعل "اهرْمَع" الأصل فيه اهرَمَع، فمسنت النون للميم، فصار "اهرَمَع" (٥٨)، ومثلها كل من اهرَمَز واجرْمَش فالاصل فيما هو اهرَمَز واجرْمَش" (٥٩).

وإذا كانت القوانين الصوتية، تقضي بالحذف، أو التخلص من تكرير صوت واحد مرتين، إما بالحذف وإما باتصالهما معاً بحيث يشكلان صامتاً طويلاً نحو شدـ → شـ، وأكـرم ← أكـرم، فإن هذا القانون الصوتي لا ينفعه وجود مثل: طـلـل وشـرـر وسـرـر وحـلـل، ولا مثل قـرـدد وـمـهـدـد، وـرـمـدـد، وـقـعـلـدـد... فليس الإبقاء على المثلين متتابعين لأجل خفة الثالثي، أو لأجل أن " فعل" من الأبنية المختصة بالأسماء كما يحاول أن يفهمها السلف، ولا الإبقاء على المثلين في الأمثلة الثانية لأجل الإلحاد كما زعموا (٦٠)، إنما المعلمة في ذلك هو خشبة الليس فيما لو حذفنا أو وصلنا المثلين بعضهما، ففي الحالة الأولى سيلبي طـلـل بـطـلـل والشرـ بـشـرـ وـسـرـرـ بـسـرـرـ وـحـلـلـ بـحـلـلـ... كما أنها لو وصلنا بين المثلين في الأمثلة الأخرى، حدث ليس بين فعلـ وبين " فعلـ" نحو مـعـدـ، وبين " فعلـ" و " فعلـ" نحو فـلـزـ، وبين " فعلـ" و " فعلـ" نحو قـعـدـ، قال سيبويه في هذا المعنى: "فأمسـ اللـهـامـ فـانـهـ لا يجوزـ فـيهـ الاسـكـانـ، ولاـ فـيـ القرـادـدـ، لأنـ قـرـدـدـاـ

فَعَلَ، وَلِهِمَا فِعْلٌ وَلَا يَدْعُمُ فِي كُرْهٍ أَنْ يَجْعِيءَ جَمِيعَهُ عَلَى مَا هُوَ مَدْعُومٌ  
وَاحِدَةً" (٦١).

من هذا كله نعرف أن القوانين الصوتية قوانين حاممة، كالقوانين الطبيعية لا تختلف ولا تنكسر، فلا يتوقف عملها إلا إذا عارضها قانون آخر، وعليه فلا شذوذ في اللغة، ولا تختلف في عمل القوانين الصوتية، وما يلوح لنا أنه شذوذ في بعض تطبيقات القانون الصوتي يرجع في الحقيقة إلى أن ثمة قانوناً آخر يعارض عمله، وقد أكد ذلك اللغوي الدانماركي كارل فورنر K. Verner عام ١٨٧٥ م بقوله: "لا بد من وجود قانون يشرح كل شذوذ، وأن المسألة هي اكتشاف هذا القانون" (٦٢).

فوجود قانون ما لا يمنع وجود قانون آخر يعارضه في العمل، فقانون الجاذبية يقضي بأن الأجسام كلها تسقط نحو مركز الأرض في خط شاقولي، ولكن هذا لا يمنع أن نرى صفحات من الورق تزلق في خط متعرج، وأن فري البالون يرتفع نحو الأعلى، فالقانون في اللغة على هذا كالقانون في الطبيعة لا يضي دون أن يصطدم بقوانين أخرى والشذوذ في قانون صوتي ليس شذوذًا إلا عندما لا تكون قد اكتشفنا القانون الجديده الذي يفسره (٦٣).

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن خصائص التطور الصوتي.

### خصائص التطور الصوتي:

يتسم التطور الصوتي بمجموعة من الخصائص، بسطتها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه "التطور اللغوي" على النحو الآتي (٦٤):

١. إنه يحدث تلقائياً، دون شعور أو وعي من الإنسان، فليس لإرادة الإنسان دخل فيه من قريب أو بعيد.
٢. إنه غير فردي، وهذا يهدم الاعتقاد القديم الذي كان سائداً لفترة طويلة من الوقت، والذي ينادي بأن "جميع الظواهر الاجتماعية فردية النشأ، وتصبح اجتماعية عن طريق التقليد"(٦٥)، قال فندريس "ساد شطراً ضوئياً من الزمن، الاعتقاد بأن كل تغير صوتي، إنما يصدر عن الفرد، وأنه لم يكن إلا تغييراً فردياً ثم عمّم. وهذا إدراك غير صحيح فليس في وسع أي فرد أن يفرض على جيرانه نطقاً تبتو عنه فطرتهم. وليس هناك من قسر جديراً بعميم تغير صوتي، فلأجل أن يصير تغير ما قاعدة لجامعة اجتماعية يجب أن يكون لدى كل أفراد هذه المجموعة ميل طبيعي من تلقاء أنفسهم، بل إن سلطان المحاكاة نفسه لا يقدر هنا على شيء، فإن النطق الشاذ لا يجلب أنياباً لصاحبه، بل لا يجذب له بوجه عام إلا المسخرية منه"(٦٦).
٣. إن التطور الصوتي، يسير ببطء وتدرج شديد، فتطور الأصوات لا يحدث فجأة بين يوم وليلة، وإنما يظهر أثره بعد أجيال، لأن "اختلاف الأصوات في حيل عما كانت عليه في الحيل السابق له مباشرة لا يكاد يتبيّنه إلا الراسخون في ملاحظة هذه الشروق؛ ولكنه يظهر في صورة جلية، إذا وزنا بين حالتيهما في حيلين، تفصلهما مئات السنين"(٦٧).
٤. إن التطور الصوتي محدود بمكان معين "فمعظم ظواهر التطور الصوتي يقتصر أثراها على بيته معينة، ولا نكاد نعثر على تطور صوتي حتى في جميع اللغات الإنسانية في صورة واحدة، فتحول صوت القاف مثلاً إلى همزة لم يظهر إلا في بعض المناطق التي تتكلم بالعربية"(٦٨).

٥. إن التطور الصوتي محدود بزمان معين، وهذا يعني أن عمله قد يتوقف بعد فترة من الزمن، بعد أن يكون قد أدى عمله ودوره في اللغة "فمادام التغير قد أصاب جميع الكلمات التي تقع تحت طائلته، يصبح القانون الذي يفسره وكأنه قد نسخ، ويمكن للغة أن تخلق مركبات صوتية جديدة، مشابهة كل الشبه للمركبات التي كان التغير يعمل فيها سابقاً، فهذه المركبات تبقى دون تغير، فيقال إنها لم تعد واقعة تحت سلطة القانون، وهكذا يوجد في كل اللغات مزدوجات، مثل كلمات من منبع واحد، دخلت اللغة في حقب مختلفة" (٦٩). ويكرر فندريس هذه الحقيقة في موضع آخر بشكل أوضح فيقول: "وحالات الاستثناء من التغيرات الصوتية أمر لا يستطيع تحبيه، ونحن نعرف منها عدة أمثلة كان سببها في غالب الأحيان أن كلمات دخلت اللغة بعدما توقف تأثير القوانين التي كانت تستلزم تعديليها" (٧٠).

والإثبات ذلك يقول بأنه كان هناك تبادل عكسي بين العربية والأرامية بالنسبة للسين والشين، فالشين الأرامية كانت تحول إلى سين في العربية والسين الأرامية كانت تحول إلى شين، "فالسارية" في العربية معرفة من الأرامية Šāritā، كما أن كلمة "السباع" العربية وتعني الكلس معرفة هي الأخرى من الأرامية "ā Šyā" (٧١).

ونجد عكس هذه الظاهرة، أي تحول السين الأرامية إلى شين في العربية، والدليل على ذلك كلمة "دمشق" العاصمة السورية، معرفة من الأرامية *dammesek*، أي أن الأصل هو السين، كما أن "الشيطان" في العربية معرفة هي الأخرى من الأرامية "Sātānā" (٧٢) أي بالسين أيضاً فكلتا هما تحولت فيما بينهما إلى شين في العربية.

ولقد أصبح هذا القانون الصوتي ساري المفعول في وقت متاخر نسبياً على حد قول أولسيري "O,Leary" (٧٣). وقد حدد بروجستر اسر "G.Bergstrasser" ذلك ببداية القرن الخامس قبل الميلاد وهو الوقت الذي جاور فيه العرب الآراميين (٧٤).

ولكن هذا القانون قد استهلك، وتوقف عن العمل، بعد فترة من الزمن، وفمنا أخذنا بجد الكلمات الآرامية التي تشق طريقها إلى العربية تظل أصواتها الصفيرية والمتقطعة على حالها دون تغير، فمن ذلك على سبيل المثال كلمة "سِكِّن" العربية فهي من الآرامية (Sakkīnā) (٧٥)، بقيت السين فيها على حالها ولم تقلب شيئاً، وبالعكس فإن كلمة "الشرفراقي" وتعني طائر المغار الأخضر هي من الآرامية (Srakrākā)، أي أنها بالشين أيضاً، ولم تحول فيها الشين إلى سين كما هو مفروض.

ونظراً لعدم عمل القانون، وتخلفه في بعض الأمثلة، فقد ذهب موسكاني (Moscati) إلى أن هذا التغير في الشين والسين بين العربية وأخواتها السامية إن هو إلا سلوك عام وليس قانوناً (٧٦). ولكن بروجستر اسر فسر تخلف عمل القانون في بعض الأمثلة بانتهاء فترة عمل القانون، ومن ثم بقىت الكلمات التي دخلت العربية على حالها لأنها "أُرْبَت" بعد زمان تغير حروف الصفير، فإنه لو كانت عربت قبله، في وقت تعریب "السباع" وما من نوعه، لكان الشرفراقي صار سرفراقاً، كما صار الشباع سباعاً (٧٧).

٦. ويسمى التطور الصوتي أحياناً بأنه مطرد، يعني أنه إذا حصل في صيغة من الصيغ، انسحب مفعوله على جميع الصيغ المماثلة، لأنه: "ما كان التغير لا ينحصر في الكلمة منعزلة، بل في آلية النطق نفسها فإن جميع الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة" (٧٨).

## **القوانين الصوتية وتطور الأصوات:**

هناك نوعان من التطورات الصوتية:

١. مطلقة، وهي تلك التطورات التي تحدث من التحول في النظام الصوتي للغة، بحيث يتحول الصوت اللغوي إلى صوت آخر في اللغة، وفي جميع السياقات الصوتية، وقد أطلق عليها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب "التغيرات التاريخية" (٧٩).
٢. مقيدة، وهي تلك التطورات التي تحصل للأصوات بفعل تجاورها في سياقات صوتية معينة، فهي إذا مشروطة بعوامل صوتية تشيكيلية... وقد أطلق عليها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب "التغيرات التشكيلية" (٨٠)، وهذا النوع من التطور الصوتي هو الذي يكون له أكبر الأثر في تطور الصيغ والأببية وتناسلها، أما التغيرات المطلقة، فهي مجرد حلول صوت محل صوت آخر في نظام اللغة بعيداً عن تفاعل الأصوات ومتطلبات السياق، وستتحدث عن التغيرات المطلقة، ثم نتبع ذلك الحديث عن التغيرات، والتطورات المقيدة.

### **أولاً: التطورات المطلقة:**

من أمثلة التطورات المطلقة تحول صوت السباء "P" إلى صوت الفاء في اللغة العربية، يعني أنه تأخر قليلاً في عرجه وتحول من صوت انفجاري إلى احتكاكسي، قال برجشتراسر: "أما الفاء فكان أصلها الباء، مثلما نجدها في كل اللغات السامية غير العربية والحبشية مثلاً الفم هو في اللغة الحبشية العتيقة: "af"، لكنه في الآكديّة: "Pū"، وفي العبرية: "Pē" وفي الآراميّة "Pum" (٨١).

فمقارنة كلمة "فم" في العربية بما يقابلها في الساميّات يتضح لنا أن أصل الفاء هو صوت السباء "P" الذي هو النظير المهموس لصوت الباء. وإلى جانب كلمة "فم" كلمة "فول" العربية، هي في العبرية "Pōl" على حين هي في الخبشية "Fāl" أي بالفاء كالعربية، لأن صوت السباء تحول إلى فاء في العربية والخبشية، أي في اللغات السامية الجنوبيّة<sup>(٨٢)</sup>. ومن هذا القبيل كلمة "Plaq" في العربية، و "Plaq" في الآراميّة، يعني شق فيهما، و "Palgu" في الأكديّة يعني "فناة" و "Falag" في الخبشية يعني جدول، هي في العبرية، فلنج أو فلنج يعني "شق"<sup>(٨٣)</sup>.

وكذلك الفعل "فتح" في العربية فإنه يقابل في العبرية "Pātah" ويقابلها في الآراميّة "Ptah" غير أن هذه الباء في العبرية والآراميّة تحول إلى فاء في سياقات صوتية معينة، فقد بين أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب، أن صوت الباء مع خمسة أصوات أخرى، يطلق عليها أصوات "محمد كربت" الأصل فيها أن تكون انفجارية، يد لها تحول إلى أصوات احتكاكية فيما إذا حسّنت بعد حركة وهذا فإن السباء في المضارع من "Pātah" العبرية هو "Yiftah" وهو في الآراميّة "Neftah" وذلك بسبب وقوع السباء بعد حركة<sup>(٨٤)</sup>.

وكلمة نفس العبرية هي في الأوّلاريّة "nps" <sup>(٨٥)</sup> كما أن كنمة "القتقد" مأخوذة عن "Kuppđā" <sup>(٨٦)</sup>، وكلمة أنف أصلها السامي "app" <sup>(٨٧)</sup>.

ومن التطورات والتغيرات الصوتية المطلقة تحول الميم الساميّة المتطرفة إلى نون في العربية، قال برو كلمان<sup>(٨٨)</sup>: "في العربية الشماليّة تحولت الميم المتطرفة أصلًا إلى "نون" إلا إذا حُرِفَتْ عليها بسبب طرد الباب على وتيرة

واحدة، مثل: "قم"، "قام"، أو لم تصر متطرفة إلاً بعد سقوط الحركة فيها بعد، مثل:

← "im" ← hum ← humū

في العربية "إن"، وكذلك النهايات الإعرابية:

."an, in, un ← am, im, um

فالتسنويين في العربية يقابل التميم في العربية، ولقد احتفظت العربية ببعض المفردات التي لا يزال فيها التميم، مثل الكلمة "ابن" التي هي "ابن + م" وبجانبها الكلمة ابن = ابن + ن، أي أن العربية تجمع بين التميم والتسنويين في هذه الكلمة، ولعلها تسررت إلى العربية الشمالية من العربية الجنوبية، فاحضنها عرب الشمال لعادتهم اللغوية فالحقروا بها التنوين زيادة على التميم(٨٩)، فأصبحت بذلك منونة مرتبة.

وقد فطن السلف إلى زيادة الميم في ابنم هذه، قال ابن دريد: "وقالوا في الابن ابنم فزادوا فيه الميم كما زادوا في القم، وإنما هو فاء وفوه وفيه"(٩٠).

ومن الكلمات التي احتفظت بظاهرة التميم هذه، الكلمة "فم" أيضاً، وقد ذهب السلف إلى أن الميم في "فم" بدل من أصل محنوف، قال سيبويه: "أما "فم" فقد ذهب من أصله حرفان؛ لأنه كان أصله "فوه" فأبدلوا الميم مكان السوا وليشبه الأسماء المفردة من كلامهم"(٩١). وهذا يكون ابن دريد أسلم طريقة من سيبويه حين عد الميم في فم زائدة مثلها مثل الميم في "ابن".

والصحيح أن الميم هي زيادة للتميم، نسي أصله، فعد أصلاً من أصول الكلمة، فالحققت به العربية التنوين. "وفتحت الفاء قياساً على بعض أسماء الأعضاء في الجسم مثل: "يد وخد وعين ورأس..."(٩٢).

ولقد تصرفت العرب في هذه اللفظة كثيراً، فتعددت لذلك فيها اللغات  
قال الفراء (٢٠٧هـ): "ومن العرب من يضم الفاء في الرفع، ويفتحها في  
النصب ويكسرها في الحمض، فيقول: هذا فُمْ فاعلم، ورأيت فَمَهُ، وأخرجه من  
فمه. ومنهم من يضم الفاء في الرفع والنصب وال曩ض ، فيقول: هذا فَمْ ورأيت  
فَمَهُ، وأخرجه من فِمَه" (٩٣). وقال أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ): "وحكى  
يعقوب عن أبي عبيدة عن يونس: هذا فِمْ، ورأيت فِمَا، ونظرت إلى فِيمْ بكسر  
الفاء في الرفع والنصب وال曩ض" (٩٤).

ومن التغيرات المطلقة كذلك، تحول الشين السامية إلى شين في العربية  
وتحول الشين السامية إلى شين في العربية كذلك، وقد بينا هذا في الصفحات  
السابقة.

ومن أبرز مظاهر التطورات والتغيرات الصوتية المطلقة، تحول الصوت  
الطيقي المخهور السامي "كـ": gـ الذي يمثله غير تمثيل الجيم ال-cahieriyah إلى  
صوت "الجيم" في العربية الفصحى "قال بروكلمان": احتفظت العربية القديمة  
في الغالب بالأصوات الأصلية، غير أن صوت الجيم "gـ" الذي لا يزال يحفظ  
بنطقه القديم في اللهجة التي يتكلم بها الآن في مصر، قد تحول في العربية القديمة  
كما في معظم اللهجات الحديثة إلى صوت مغور مركب من حزفين: أحدهما  
شديد والأخر رخو وهو džـ" (٩٥).

وعن طريق مقارنة الكلمات التي تحتوي على الجيم بمقابلاتها في السامية  
تتأكد لنا حقيقة كون الجيم الفصحى، متطرفة عن الجيم ال-cahieriyah التي نسمعها  
هذه الأيام. قال إنزو ليتمان "E. littmann": نعرف أن نطق هذا الحرف  
الأصلي كان "gimـ" كما هو الآن في مصر، وكما كان ويكون في اللغات  
السامية الباقية. مثلاً كلمة جمل "في العربية" "gāmālـ" ، وفي السريانية

مع الألف التي هي أداة التعريف وفي الحبسية "gamal" و يوجد فعل "gamalu" ، أي "رَحِمَ" في الآكديه . وتاريخ هذا النطق كما يأتي : في الابتداء تغير نطق "gim" فصار "gim" قبل حركة الكسرة فقط ... ثم لفظت الـ "gim" عند أهل المحاجز "gim" إذا وقعت قبل كل الحركات ، أي الفتحة والضمة والكسرة . وكان هذا نطق الفرسين في زمان النبي ، فصار نطق القرآن الشريف" (٩٦) .

ويخالف برجشترامر كلا من بروكلمان وإنوليتمان بعض الشيء بصدق أصل الجيم، فالجيم العتيقة - على ما يرى - لم تكن مثل الجيم المصرية تماماً، ذلك أن مخرج الجيم المصرية هو مخرج الكاف، فهي كاف بمجهورة، أما مخرج الجيم العتيقة، فهو مخرج الشين والباء، ومن ثم فإن الرأي الأقرب إلى الصواب - عنده - أن الجيم العتيقة كانت مثل الكاف التركية في مثل "كَاه" أي أنها كانت مشجرة "Palatalise" . يستدل على ذلك بأن كثيراً من البدو لا يزال ينطقها كذلك حتى اليوم، والجيم المصرية" مثلها غير أنها لا تشجّر فيها" (٩٧) .

ولقد كان النطق القديم للجيم، أي الكاف الطبقية المجهورة شائعاً قديماً، وقد نصّ على ذلك ابن دريد فقال: "وهي لغة سافرة في اليمن" (٩٨)، وفوق ذلك فإن هذا النطق الذي وصف بالمرداعة من قبل التحويين واللغويين، يعدّ ميزة خاصة لنطق اليمنيين، وسكان عدن من بينهم على وجه الخصوص، قال المقدسي (٣٧٥هـ): "وأهل عدن يقولون لرجله رجليه ولبديه بدبيه، وقس عليه"، ويجعلون الجيم كافاً فيقولون لرجب: ركب، ولرجل: ركل . وقد روى أن النبي "صلعم" أتى بروثة عند الاستئمار فألقاها، وقال هي ركمن..." (٩٩)، ولقد استعمل هذا الأصل في الشعر أيضاً قال سراقة البارقي (٧٩هـ):

فقطت له لا ذهل "ملّكم" بعدها رمسي تيفق الشبان منه بعذار

والمعنى لا حروف من الجمل (١٠٠).

ولا شك في أن شروع هذا النطق في اليمن إن هو إلا امتداد للنطق السامي القديم، أما شיוخه في لحمة القاهرة فلعله يرجع إلى أن أغلب العرب الذين هاجروا إلى منطقة القاهرة كانوا من قبائل هنية الأصل (١٠١).

ولقد تعرض صوت الجيم "جـ" إلى كثير من التغيرات والتطورات في اللهجات المحلية في شرق بقاع الوطن العربي.

فمن ظواهر هذا التغير انحلاله إلى أحد عنصريه المكونين له في اللهجات العربية الخديوية أي إلى صوتي الدال والجيم الشامية.

أما انحلاله إلى الدال فهو ظاهرة شائعة في لهجات صعيد مصر فقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن أهالي مدينة "جرجا" مثلاً يسمون مدينتهم: "دردا" كما ذكر أفهم يقولون "دملي" في جمل و "داموسة" في حاموسة (١٠٢). وقد سمعت بنفسي أحد أهالي الصعيد يقول "ديش" بدلاً من "جيش".

وهذا الانحلال لعله كان شائعاً في لهجات الأندلسيين الدارجة فقد ذكر الزبيدي (٣٧٩هـ) أن العامة هناك كانوا يقولون لما طحن من البر وغيره: دشيش والصواب: حشيش (١٠٣).

وقد قلت الجيم دالاً أيضاً في دشع في بعض اللهجات وأصلها حشح (١٠٤).

وفي الفلسطينية والأردنية الدارجة يجد فيها كلمة "داشر" من قوتهم "قلان داشر" للذي يتصرف تصرفات غير مسؤولة، وينتزع على طاعة أهله

وهو لاء دُشْرٌ بمعنى "صَابِعٍ وَصَبِيعٍ" في اللهجة الدارجة، وفلانة "داشرة" وهذه كلها ترجع أنها آتية من "جَهْرٍ" فقد ذكر الزبيدي أن الجَهْرَ هم القوم يبتون مكافم ولا يرجعون إلى أهلهم<sup>(١)</sup>، وينطبق هذا المعنى إلى حد كبير على المراد من "داشر" وداشرة<sup>(٢)</sup>.

وقد تطورت الجيم إلى "دال أيضاً في اللهجة الفلسطينية والأردنية الدارجة، وذلك في الكلمة "تدشى" من قوتها: "فلان تدشى، وتدشيت، وانقلبت دشوتى وهذه أصلها "تحشأ" قال حسان بن ثابت (٥٠٥ هـ):

ألا طمان ولا فرسان عادية      إلا تخشواكم عند التنانير

وقال الآخر:

إذا حشأت نفسى أقول لها ارجعى      وراءك واستحيي بياض اللهازم

وتطور الجيم إلى "دال" قد حدث منذ عهد بعيد، فقد ذكر ابن مكي الصقلي (٥٠٥ هـ) أن العامة في صقلية كانت تقول تدشيت بدلاً من تحشأت (١٠٦).

أما انحدار الجيم إلى العنصر الآخر عن طريق التخلص من العنصر الانفجاري، فتمثله الجيم السورية شديدة التعطيش، والتي يمثلها خير تمثيل الصوت الأخير من الكلمة "rouge" "روج" الفرنسية وهي النظير المجهور للشين العربية.

وقد تابع تطور الجيم السورية هذه بحراه، عن طريق فقد عنصر الجهر وتحسوها بذلك إلى شين مخالصة، فمن ذلك ما رواه سيبويه عن العرب قوتها: "اشمعوا" في اجتماعوا "والأشدر" في الأجدار<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الفراء أن بني تميم يقولون "في غير القرآن الكريم - أشاعها" بدلاً من أ Haguea (١٠٨)، كما أفهم يقولون في المثل العربي: "شرٌّ ما أ جاءك إلى مخة عرقوب": شرٌّ ما أ شاك إلى مخة عرقوب (١٠٩)، ومن هذا القبيل أيضاً: أشتتم في أحنتم وذلك في قول زهير بن ذؤيب العدوى:

فمال تميم صابر وقاد أشتتم إليه وكونوا كالمخربة البسل (١١٠)

ومثله "أشئت" في "أجئت" بمعنى اضطررت، قال الأخطل (٩٢ هـ):

ستقتذف وائل حولي جمِيعاً وتطعن إن أشتت إلى الطعان (١١١)

وعلى هذه اللغة جاء المثل العربي "قد أشتت عقيل إلى عقلتك"، أي قد اضطررت (١١٢). وقد جاءت الإشارة في الإجاءة أيضاً، فعن الفراء أنه يقال: أجياءه إلى كذا وكذا يُحيييه إجاءة، وأشاعه يُشيئه إشاعة إذا اضطربه وأجلأه إليه (١١٣).

ومثله قوله: مدمس بدلاً من مدمع كما في قول المراجر: إذ ذاك إذ حبل الوصال مدمس (١١٤)

ونجد هذه الظاهرة الصوتية شائعة في كثير من المفردات في اللهجة الفلسطينية الدارجة، فسكان المدن الكبيرة كالقدس ويافا واللد والرملة يقولون: "وش" بدلاً من وجه، ومن العبارات المألوفة "اغسل وشك" وفلان مشتهد كثير" بدلاً من مجتهد".

وقد ذكر ابن مكي الصقلي أن العامة في صقلية كانت تقول: "اشترت الماشية" بدلاً من اجتررت (١١٥)، وأفهم كانوا يقولون: فلان مشتهد بدلاً من

مجتهد(١١٦)، وأكثر من ذلك فقد شق هذا التطور طريقه من النطق إلى الكتابة، قال ابن مكي: "ولقد وقفت على كتاب يخطه رجل من خاصة الناس وأفاضلهم فيه: وأحب أن تشهد في كذا وكذا، بالشين، يزيد مجتهد" (١١٧)، ومن هذا القبيل أيضاً قول العامة اشتراً فلان على فلان، أي اجترأ عليه" (١١٨).

ونجد أنه من السهل جداً تفسير هذا التطور الذي لحق بصوت الجيم المألوف أن الجيم الفصيحة صوت مزدوج يتكون من عنصرين: الانفجاري وأخر احتكاكـي، فهو يجمع بين الانفجاري والاحتكاكـي، فالذي حصل فيه أنه تحول من صوت مزدوج إلى صوت بسيط عن طريق التخلص من أحد عنصريه، فكان أن تخلص من عنصر الاحتكاكـي عند أهالي الصعيد في مصر وتقدم في مخرجه إلى الأمام ونـمـي العنصر الانفجاري فيه فتحول عندهم إلى دال. وقد مـالـ غيرـهمـ إلى التخلص من العنصر الانفجاري والإبقاء على العنصر الاحتـكـاكـيـ وتنـسبـتـهـ معـ الـاحـتفـاظـ بـعـنـصـرـ الجـهـرـ فـيـهـ فـكـانـ الجـيمـ السـورـيـ أيـ أـصـبـعـ شـيـئـاـ مـعـهـورـةـ،ـ وـمـعـ فـقـدـ عـنـصـرـ الجـهـرـ مـنـ الجـيمـ السـورـيـ يـصـبـعـ الصـوتـ شـيـئـاـ خـالـصـةـ،ـ وـهـنـاكـ تـطـورـ آـخـرـ حـصـلـ لـصـوتـ الجـيمـ،ـ وـهـوـ قـلـبـهاـ يـاءـ،ـ وـالـمـثـالـ المشـهـورـ عـلـىـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ،ـ مـاـ يـنـسـبـهـ لـلـغـوـيـوـنـ إـلـىـ أـمـ الـهـيـشـ مـنـ أـهـلـهـ قـالـتـ:ـ "ـشـيرـاتـ"ـ فـيـ شـحـرـاتـ،ـ قـالـ أـبـوـ حـاتـمـ (٢٥٥ـ هـ):ـ "ـوـقـلـتـ لـأـمـ الـهـيـشـ:ـ هـلـ تـبـدـلـ الـعـرـبـ الجـيمـ يـاءـ فـيـ شـيـئـ مـنـ الـكـلـامـ؟ـ قـالـتـ:ـ نـعـمـ.ـ ثـمـ أـنـشـدـتـيـ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ فـيـكـنـ ظـلـ وـلـ حـسـنـ فـأـبـعـدـكـنـ اللـهـ مـنـ شـيرـاتـ"ـ (١١٩ـ)

ويظهر واضحاً من هذا البيت، أن إبدال الجيم ياء ليس مطلقاً في لغة قائل هذا البيت، وإنما هو مقيد بكلمة "شجرة" فقط. والدليل على ذلك عدم

قلب الجيم ياء في الكلمة "جني" فلو كان ذلك مطلقاً لكان ينبغي عليه أن يقول "جني".

وبالإضافة إلى بيت أم الهيثم فقد أنشد الأصمعي (٢١٥ هـ):

"تحسنه بين الأكام شيرة (١٢٠)

وقد قرأ بعضهم: "ولا تقربا هذه الشيره" (١٢١) وهذه من الشجرة بكسر الشين وهي لغة في الشجرة، وقد ذكر أن أبي عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) كان يكره هذه اللغة، جاء في المختسب: "قال عباس: سألت أبي عمرو عن الشجرة فكرهها، وقال يقرأ بها برابر مكة وسودانها" (١٢٢).

ولحسن هذه اللغة التي كرهها أبو عمرو تسب إلى بني سليم، قال ابن جنى: "وقال هارون الأعور عن بعض العرب تقول الشجرة، وقال ابن أبي إسحاق "لغة بني سليم الشجرة" (١٢٣).

وقد دافع أبو حيان (٧٤٥ هـ) عن هذه اللغة ومن قرأها فقال: "وي ينبغي أن لا يكرهها، لأنها لغة منقوله فيها" (١٢٤).

وقد أثبتت الرواية قلب الجيم ياء في هذه الكلمة، فمن أبي الفضل الرياشي (٢٥٧ هـ) أنه قال: "سمعت أبا زيد يقول: كنا عند المفضل وعنه أعراب، فقلت: إنكم تقولون: "شِيرَة" فقالوها "شِيرَة" (١٢٥).

وقد زاد أبو حيان على هذه الرواية قوله: "قلت له: قل لهم يصغروها، فقالوا: "شِيرَة" (١٢٦).

وقد أنكر ابن جنى أن تكون الياء في "شِيرَة" بدلاً من الجيم في "شَجَرَة"، وزعم بأنها في "شِيرَة" أصل، وقد علل ذلك بقوله: " وإنما كان الياء عندنا في "شِيرَة" أصلاً، غير بديل من الجيم لأمررين: أحدهما: ثبات الياء في تصغيرها في قولهم "شِيرَة" ولو كانت بدلاً من الجيم لكانوا خلقاء إذا حفروا

الاسم أن يردوها إلى الجيم، ليبدلوا على الأصل. والآخر: أن شين "شجرة" مفتوحة وشين "شِبَّة" مكسورة والبدل لا تغير فيه الحركات. إنما يقع حرف موقع حرف، وعلى ذلك عامة البدل في كلامهم" (١٢٧).

ولكن الرواية واللغويين أثبوا كوها بدلاً من الجيم في "شجرة" استناداً إلى ما ورد عن العرب في ذلك، ومن ثم قال أبو حيـان: "الشجرة" بفتح الشين والجيم وبعض العرب تكسر الشين. وإبدال الجيم ياء مع كسر الشين وفتحها منقول" (١٢٨).

هذا، وينسب إلى بني تميم أئمـة يقولون في الصهريـج: صهريـج وصهارـي (١٢٩).

فنطق الجيم ياء إذا تطور مطلق قد لحق هذا الصوت لدى بعض القبائل العربية قديماً، ولا يزال هذا التطور حياً في لهجات بعض القبائل في الجزيرة العربية، وخاصة في منطقة قعـادة، والمنطقة الجنوـبية من سلسلة جبال عـسـير، أي في منطقة "أهـمـا" وما يحيط بها، فقلب الجيم ياء هو اللهجـة السائـدة في تلك المنطقة، وأخصـ بالذكر منطقة "رـحالـ المـعـ" في قعـادة وقبـائل: "بني شهرـ، وبنـي عمـروـ، وبالقرـنـ، شمالـ مدينةـ أهـمـاـ، فـفيـ لهـجـاتـ هـولـاءـ جـعيـعاـ يـقالـ: الـيـبلـ بدـلاـ منـ الجـيلـ، والـيـعلـ بدـلاـ منـ الجـعلـ، والـخـيلـ بدـلاـ منـ الـحـجلـ، والـبـلدـ بدـلاـ منـ الجـلدـ، والـيـقـرـ والـيـفـرةـ بدـلاـ منـ الجـفـرـ والـجـفـرةـ، وهـيـ صـغـارـ المـعـ، والـيـغـرـ والـيـعـريـ بدـلاـ منـ الجـعـرـ والـجـعـريـ أيـ الضـيـعـ، ويـقـولـونـ: تـيـرـزـ فـلـانـ، بدـلاـ منـ تـحـوـزـ المـقـلـوبـ عنـ تـزـوـجـ، وـيـارـيـالـ بدـلاـ منـ يـاـ رـجـالـ، ويـقـولـونـ وـاـيدـ بدـلاـ منـ وـاـجدـ أيـ كـثـيرـ، وـدـيـايـ وـالـمـسـيدـ بدـلاـ منـ الدـمـاجـ وـالـمـسـجـدـ.

وإلى جانب هذه المنطقة من السعودية، فإنـ هذهـ الظـاهـرـةـ تـشـيعـ فيـ بعضـ بلدـانـ الـخـلـيجـ الـعـرـبـيـ، وـيـظـهـرـ ذـلـكـ واـضـحاـ فيـ لهـجـةـ الـكـوـرـيـيـنـ حيثـ يـقـولـونـ:

وأيد، ودياي، بدلاً من واحد ودجاج"، كما أنها تجد هذه الظاهرة عند بعض البدو في الأردن وفي طحة عشيرة "عيسى" على وجه الخصوص، وغير دليل على ذلك قول شاعرهم الشعبي:

عينت ركباً من هلا اليوف مداد  
بين اليثوم وبين حشم الحماد

يريد باليوف: الجوف، واليثوم: الخثوم (١٣٠).

قلب الجيم ياء هو أحد التطورات التاريخية المطلقة التي لحقت بصوت الجيم.

ومن السهل جداً تفسير هذه الظاهرة صوتياً، فالجيم والياء متقاربان في مخارجهما، فكلتاها تخرج من الغار، أي من وسط الفم المقابل للحنك الصلب، والتقارب المخرجـي هذا يسهل عملية الإبدال بينهما، ذلك أنهما من حيث المخرج متقاربان، كما أنهما مجهورتان، فالتقارب بينهما مخرجاً وصفةً كبيراً.

والفارق الوحيد بينهما هو أن الجيم من الأصوات التي تجتمع في نطقها بين الشدة والرخاوة، أو بعبارة أخرى بين الانفجار والاحتكاك، أما الياء فهي من الأصوات المتوسطة التي فيها بعض الرخاوة أو معنى آخر تطلق بشيء من الاحتكاك" (١٣١).

ونظراً لهذا التقارب بين الجيم والياء صفة وخارجـاً، فقد كثـر إبدال إحداهما من الآخرـي، فـكما قـلبت الجـيم يـاء، فقد قـلبت اليـاء جـيمـاً أـيضاً وهو ما اصـطـلحـ اللـغـويـونـ عـلـيـ تـسـمـيـتـهـ بـالـعـجمـعـةـ ولـقـدـ قـيـدـهـاـ بـعـضـهـمـ بـقـبـيلـةـ قـضـاعـةـ فـأـطـلقـ عـلـيـهـاـ مـنـ ثـمـ اـسـمـ "عـجمـعـةـ قـضـاعـةـ" (١٣٢).

ولكن الروايات تثبت أن هذه الظاهرة الصوتية كانت شائعة لدى العديد من القبائل العربية مثل بني سعد (١٣٣) وطنـيـ وبـعـضـ بـنـيـ حـنـظـلـةـ وبـعـضـ

بني أسد (١٣٤)، وحتى عند بعض المتأخرين (١٣٥)، وبعض المجازين أيضاً (١٣٦)، وقلب الباء جيماً هو عكس الظاهرة السابقة تماماً، ولقد قيد سبويه هذه الظاهرة بحالة الوقف فقط، قال في الكتاب: "وأما ناس من بني سعد فإفهم يبدلون الجيم مكان الباء في الوقف، لأنها حفية، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف، وذلك قوله: هذا ثميجم يريدون "تميسي" وهذا علچ، يريدون "علبي"، وسمعت بعضهم يقول: عربانچ، يريدين عرباني" (١٣٧).

أما ابن السكير (٢٤٣هـ) فقد قيدها بحالة تشديد الباء، الوقف والوصل في ذلك سواء، جاء في سر صناعة الإعراب: "وقال يعقوب: بعض العرب إذا شدد الباء جعلها جيماً" (١٣٨) وقد قيدها ابن فارس (٣٩٥هـ) بحالة النسب فقط، وصلاً ووقفاً أيضاً (١٣٩).

فحسب ما ذهب إليه هؤلاء اللغويون الثلاثة، فإنه ينبغي أن نعد قلب الباء جيماً، تطوراً مقيداً، يعني أنه لا يتم إلا ببرقوع الباء في ميقات صوتية خاصة وكوتها في حالة خاصة ومن ثم فإنه لا ينسحب عليها في جميع الميقات، ولكن الرواة واللغويين الآخرين قد أثبتوا لنا أن الباء تبدل منها الجيم في الوقف والوصل مشددة وغير مشددة في النسب وفي غيره أيضاً، فمن ذلك مثلاً ما أنشده ابن حني:

حتى إذا ما أمسحت وأمسحة

قال ابن حني: "أبدلت الباء في أمسحت جيماً" (١٤٠) فهذا المثال دليل قوي على قلب الباء جيماً مخففة وفي الوصل أيضاً، وفي غير النسب، ومثله ما رواه اللحياني (حوالي ٢٠٧هـ) من أنه: "يقال: لا أفعل ذلك بـ الدـهـرـ وـجـدـ الدـهـرـ، أـيـ آخرـ الدـهـرـ" (١٤١).

ومن هذا القبيل أيضاً ما أنشده الفراء لقحافة بن هيان السعدي:

يطرير عنها الوربر الصهايجا

يريد: الصهايا (١٤٢).

فهذه الأمثلة تؤكد قلب الباء جيماً في الوصل وفي غير النسب، وفي غير التشديد أيضاً، والأمثلة على قلب الباء جيماً في الوصل كثيرة، فمن ذلك ما رواه سيبويه نفسه في الكتاب وذلك حيث قال: "وحدثني من سمعهم يقولون:

خالي عويف وأبو علّاج

المطعمان اللحم بالعشّاج

وبالغداة فلق البرنج (١٤٣)

قلب الباء جيماً في هذه الأمثلة، يؤكد قلبها جيماً في الوصل وذلك لأن القافية هبنا مطلقة وليس مقيدة، ومثل هذه الأبيات ما يناسب إلى رجل من أهل البدادية من بني سعد وهو قوله:

نعمماً ولست رضوى لسربان بن كندج  
وحوصاء ورلان اللذى دلاً على المحساج

يريد: ابن الكلبي، والمحى (١٤٤).

ومن الأدلة القروية على قلب الباء جيماً في الوصل ما يروي عن ابن مسعود (٣٢هـ) رضي الله عنه أنه قال: "على كل غنج" يريد غني، قال ابن منظور (٦٧١١هـ) في لسان العرب: "هكذا حكاه أبو حنيفة بتحرير الجيم" (١٤٥).

وينسب إلى ابن مسعود أيضاً قوله: "اعلّ عنّج" يعني تنح عنّي، جاء في المهمة: "وفي الحديث قال: "جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود وكان رجلاً

محولاً، أي عظيم الخلق، فاتكأ على منكبه، فقال له عبد الله "أعْلَمْ عَنْجَ" فقال: لا، أو تخبرني من يكفر الإنسان وهو يعلم، قال: "إذا ولَّتْ عَلَيْكَ أَمْبَرْ، إِنْ أَطْعَنَهُ أَكْفَرْكَ، وَإِنْ عَصَيْتَهُ قَتْلَكَ" (١٤٦)، فهذا الحديث، وما قبله دليل على شيوع هذه الظاهرة عند بعض الذهليين.

هذا، وتنسب هذه العبارة إلى أبي جهل (٢٩ـ) أيضاً، فيروى أن أبو جهل قال لابن مسعود، "أَعْلَمْ عَنْجَ" (١٤٧) وذلك عندما وضع ابن مسعود رجله على مذمر أبي جهل في غزوة بدر، فإن صحت هذه الرواية فإنها تكون دليلاً على شيوع هذه الظاهرة عند بعض الحجاجيين أيضاً.

وقد نصّ اللغويون على أن من العرب من يقلب الياء جيناً مشددة وغير مشددة، قال أبو الطيب اللغوي (٣٥١ـ) في كتاب الإبدال (١٤٨)، وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لخاطلي: من الرجل، فقال فُقِيمَعَ يربد فقيمة، فقلت: من أَيْهُمْ؟ فقال: مُرْجَ، يربد مُرْيَاً، وهذا النص دليل قوي على شيوع هذه الظاهرة عند بني حنظلة. إلا أنه نصّ على قلب الياء المشددة فقط، وذلك حسب الأمثلة الواردة فيه، ولكنهم نصوا على قلب الياء الخفيفة جيناً أيضاً، قال أبو عمرو بن العلاء: "وَهُمْ يَقْلِبُونَ الْيَاءَ الْخَفِيفَةَ أَيْضًا إِلَى الْجَيْمِ" (١٤٩)، ولقد ذهب الغراء إلى أن قلب الياء الخفيفة جيناً لغة لطيء ولغة لبني دبر من بني أسد أيضاً (١٥٠).

والذي نقصده بالياء الخفيفة، هو الصوت الصامت في مثل: أمسكت ← أمسحت، ويد الدهر ← جد الدهر، وإبدال هذه الياء جيناً كإبدال الجيم ياء، يفسر صوتيًا على أساس القرب المخرجي والقرب في الصفات بينهما كما أسلفنا.

ولكن السلف يقصدون بالياء الخفيفة هذه التي في المثالين آنفي الذكر، بالإضافة إلى ضمير المتكلم الحركي الذي يعرف في الاصطلاح "بياء المتكلم" مثل هذه التي تنتهي بها كل من غلامي، داري، وحجي، وياء المتكلم ما هي إلا حركة، كسرة طويلة، ولكن وحدة الصورة الخطية، بين الياء بوصفها صوتاً صامتاً وبين الكسرة الطويلة قد جعلت السلف يخلطون بينهما ويزعمون من ثم أن الحركة الطويلة التي عثنا ضمير المتكلم قد قبلت حيناً فيقولون بأن الياء - على حد قولهم - في غلامي، قد قلبت حيناً ومن ثم نطقت "غلامج" وداري ← دارج، ويستشهدون على ذلك أيضاً بقول الراجز.

لا هم إن كنت قبلت حجاج

فلا يزال شاحيج يأتيك بحج

أفسر حكّات يهري وفرنج

يقصد بذلك: حجي وري ووغربي (١٥١).

وهذه وسايقتها ما هي إلا حركات طويلة تنتهي بها الكلمات السابقة، ونحسن إذا كنا نقبل بقلب الياء بوصفها صامتاً - حيناً، مشددة وخفيفة بسبب القرب المنحرجي، والقرب في الصفات بينهما، فإننا لا نسلم بحال بقلب الحركة صوتاً صامتاً، فالحركات والصوات كل منها قطاع من الأصوات مستقل عن الآخر، فالحركة لا تحول إلى صامت ولا العكس، وما دام الأمر كذلك، فكيف نفسر تخلق الجيم مكان الحركة في هذه الأمثلة؟

ولقد كفانا أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب معونه الإجابة عن هذا التساؤل، ففسرها تفسيراً حسناً على أساس ظاهرة الموقف بالتضعيف فمن المعروف أن بعض العرب كان يقف بشدید الآخر، فيقول مثلاً: خالدُ وفرجُ

كما هو الشائع الآن في اللهجة النسية الدارجة، وعليه فالذين يقولون: غلامج، ودارج في غلامي وداري، لعلهم من أولئك الذين يقرون بتشديد الآخر فيصيّرون آخر الكلمة ياءً مسددة، ثم يتحققون الياءً فتقلب جيماً، فتحقيق الياء بصيرها جيماً، كما أن تحقيق الممزة يصيرها عيناً، ومثل غلامج ودارج، كل من صحيح وبع، ووفرنج في قول الراجز آنف الذكر، فعلل هذه الأمثلة السابقة لشاعر من هؤلاء الذين يقرون بالتضعيف، فيقولون: "حجي" و"وي" و"وفري" حتى يمكن الحديث عن قلب الياء جيماً، لأن ياء المتكلم وهي ياء المد في الأمثلة السابقة وغيرها ليست صوتاً صامتاً كالذي في مثل: "يقع" مثلاً، وإنما هي كسرة طويلة (١٥٢).

يُقى أن نقول إن نطق الياء جيماً لا يزال حياً في لهجات بعض القبائل العربية في تهامة، وأخص بالذكر منطقة "رجال الملح" التابعة لإماراة أهلها، فهناك كنا نسمع الطلبة في أثناء العمليات الحسابية يقولون كذا بالجد كذا، بدلاً من باليد كذا، كما كنا نسمعهم يقولون الجمن بدلاً من اليمن، وفي لهجات بعض القرى الفلسطينية لا نزال نسمع منهم حتى الآن الجمام بدلاً من اليمام.

ومن الأصوات التي تعرضت لكتير من التغيرات، صوت القاف كـ <sup>ك</sup> والقاف، صوت فيه بيس وصلابة، وهذا ناشئ عن كونه صوتاً انفجاريًا يسد بحرى الهواء في أثناء نطقه سداً محكماً عن طريق ارتفاع مؤخرة اللسان حتى تحصل باللهأة، وأخذدار الخلقي للحلق، مع ارتفاع الحنك الدين ثم يضغط الهواء مدة من الزمن بفعل ضغط الرئتين، وعندما يزول الانسداد فجأة يتحرر الهواء دون أن يحصد اهتزازاً في الأوتار الصوتية، مكوناً صوتاً انفجاريًا مهموساً. ومقارنة هذا الصوت في العربية بنظائره في اللغات السامية تتأكد حقيقة كونه صوتاً انفجاريًا مهموساً، ففي العبرية مثلاً *kōl* قول، وفي الآرامية *kālā* قال.

وفي الحبشيّة *ak* قال بمعنى صوت في الجميع، وهو يقابل في العربية: "قول" وفي الآشورية، *k̄ulu* قول بمعنى: "صراخ"(١٥٣)، وهذا النطق المهموس هو الذي نسمعه الآن من أفواه مجيدى القراءات القرآنية.

ولكن السلف عدوه مجهوراً(١٥٤)، ومع حسن الظن بوصف السلف للقاف نقول بأفهم رأي وصفوا فاماً أخرى غير هذه التي نسمعها من مجيدى القراء هذه الأيام، فلعلهم وصفوا "الكاف" التي هي النظير المجهور للكاف العسريّة، فإن كان كذلك، يكون الحمس من التغيرات التاريخية المطلقة التي تعرّضت لها القاف.

ولقد تعرضت القاف إلى تغيرات كثيرة في اللهجات الدارجة في مختلف أنحاء الوطن العربي، فنظروا لبيسه وصلابته مال أهل الخواضر العربية في مصر وببلاد الشام عامة إلى نطق هزة مكاحها فمثلاً: قال ←آل، قلت ←أنت، وقلب ←أكب، ومن العبارات المشهورة في المصرية الدارجة: "يا نام يا شرّ كفاية أر" بدلًا من قر، وقولهم "فلان عنده الألب"، أي يشكو من مرض القلب.

وتتطور القاف إلى هزة هو قانون عام في فجات معظم الخواضر العربية في مصر وببلاد الشام، ففي القاهرة كما في الإسكندرية، كما في القدس ويافا، والخليل واللد والرملة، كما في دمشق وبيروت، جميع السكان في هذه المدن، سكانها الأصليين ينطقون القاف هزة "ويبدو أن هذا النوع من التطور في القاف، قد تم في اللغات السامية، فقد نقل "بروكلمان" عن "ليتمان" أن القاف تحولت في أغلام "الفينيقية" في بعض الأحيان إلى هزة، ثم سقطت، كما سقطت الهمزات الأصلية، في الفينيقية، فمثلاً العالم الفينيقي *Himalkart* حملقت تحول إلى: *Himalar* حملر(١٥٥)، والتفسير الصوتي لهذه الظاهرة

أن القاف تأثر بخرجها إلى المخلاف باحثاً عن أقرب الأصوات شبهها من الناحية الصوتية، ولا يوجد في أصوات المخالق ما يشبه القاف إلا الهمزة وذلك لوجود صفة الانفجار في كل منها.

وتطور القاف إلى همزة كان معروفاً لدى العرب قديماً، بل لقد شق هذا التطور طريقة إلى الفصحى، ويتمثل ذلك بالألفاظ التي عدها اللغويون مما أبدلت فيها القاف همزة مثل: القشب والأشب، وروى أبو عمرو الأفر في الفرز، ولقد عقد أبو الطيب اللغوي باباً في كتاب الإبدال للألفاظ التي أبدلت فيها القاف همزة (١٥٦).

وقد تطورت القاف إلى كاف حالصة، وهذا النطق شائع على نطاق واسع في لهجات الريف والمقرى الفلسطينية عامة – باستثناء منطقة بئر السبع في الحسوب والمقرى القرية منها والمحبطة بمنطقة الخليل – ففي الفلسطينية الدارجة يقال: كلت وكلنا، وكمعت وكمنا وكمام وكعد وكلب وكمر بدلاً من: قلت وقلنا وقمت وقمنا وقام وقعد وقلب وقمر.

والذى نحب أن نوضحه هو أن تطور القاف إلى كاف في اللهجة الفلسطينية الدارجة لم يأت من فراغ، وإنما هو تطور موصول الأسباب بلهجات عربية قديمة، ومن ثم فليس شيئاً جديداً، وإنما هو في حقيقة أمره امتداد للهجات العربية قديمة، فقد نسبت هذه الظاهرة إلى بين تميم، وعلى لسانهم قول الشاعر:

ولا أكول لکدر الكوم کد نضخت ولا أكول لیاب الدار مکفول(١٥٧)

ولقد فرّ بعضهم بهذه اللهجة في القرآن الكريم، فقد روى الرواية أن بعض الأعراب قرأ: "فَإِنَّا لِلّٰهِ مُّتَّمِّمٌ فَلَا تَكُوْنُ" وقد ذكر الفراء أن هذه الكلمة

مكتوبة في مصحف عبد الله بن مسعود "فلا تكهر" قال: "وسمعتها من أعرابي من بين أسد قرأها علي" (١٥٨)، وقال ابن خالويه: "والعرب تبدل القاف كافاً، والكاف فافاً لقرب محربيهما" (١٥٩)، وجاء في الحديث أن معاوية بن الحكم المسلمي قال: "ما رأيت معلماً أحسن تعليماً من النبي صلى الله عليه وسلم، فبائي هسو وأمي ما كهربني ولا شتني ولا ضربني" (١٦٠) وذكر الأصمعي (١٦٥ هـ) أنه قابل أحد الأعراب فحاول أن يعلمه سورة "الكافرون" فقرأ الأعرابي: "كل يا أيها الكافرون" قال الأصمعي فقلت: قل، "قل يا أيها الكافرون" كما أقول لك، قال: "ما أجد لسانك ينطق بذلك" (١٦١).

وتفسّر القاف إلى الكاف قد شق طريقه إلى الفصحي، وينتضح ذلك من خلال تلك الألفاظ التي عدها اللغويون بما أبدلت فيها القاف كافاً، فقد عقد أبو الطيب اللغوي باباً في كتابه الإبدال ذكر فيه عدداً كبيراً من الكلمات التي أبدلت فيها القاف كافاً (١٦٢)، وذلك نحو: دقهه ودكمه، ومفرد مكردم، وزبعنك، وزبعنك والأقهب، والأكهب، وقريشاء، وكريشاء، والقسط، والكسط، وخشطت وكشطت، وقهرته وكهرته، وهو أعرابي قع، وكح، وقرابة، مادة وكراية مائة، والقعنب والكعب.

وقد ذكر الرزيدى أن العامسة في الأندلس كانت تقول: "استكمل" (١٦٣) في الأمر بدلاً من استقتل، فهذا يعني أن إبدال القاف كافاً كان معروفاً على عهده في الأندلس، كما ذكر ابن مكي الصقلي أن العامة على عهده كانت تقول للقميص الذي لا كمّي له: بكيرة بدلاً من بقيرة، كما أفهم كانوا يقولون لبعض الأوعية حُلْكَة بدلاً من حُقَّة وحُقَّة، وأفهم كانوا يقولون: حُلْكَة الورك بدل حُقَّة، ويقولون ترمكوه بدل ترقوه (١٦٤)، كما ذكر اللغويون أيضاً قول العامة المركاس بدل المرفاص، ومكرمط بدل مفرمط (١٦٥).

فتطور القاف إلى كاف ظاهرة صوتية قديمة تضرب حدودها إلى أعمق بعيدة في التاريخ اللغوي.

وقد تطور صوت القاف إلى كاف طبقة بمحوره أي "كـ" أي إلى الجيم القاهرية، وذلك عند البدو في فلسطين بمنطقة بئر السبع، ولدى سكان القرى القرية من هذه المنطقة والمحيطة بمدينة الخليل مثل قرى: "الدوامة، وبيت حرين، وذكريات، وعجور، ودورا، والفالوجة، وعراق النشية، فالقاف عند هؤلاء تطلق كالمجيم القاهرية تماماً، كما أن هذا النطق للقاف هو الشائع في اللهجة الأردنية الدارجة وفي اللهجة الليبية الدارجة أيضاً.

وفد أفاد الدكتور كمال بشير أن هذا النطق يشيع أيضاً في بعض لهجات الصعيد، وفي ريف الوجه القبلي<sup>(١٦)</sup>، ولعل هذه القاف التي ينطق بها هؤلاء هي تلك التي وصفها السلف، والتي حكموا عليها بأنها بمحوره فإن كان ذلك كذلك، كان حكمهم عليها سليماً لا غبار عليه.

وهناك تطور آخر حصل لصوت القاف، وهو نطقها غيناً وذلك في السودان وجنوب العراق<sup>(١٧)</sup>، فكلمة "الاستقلال" على سبيل المثال ينطقها هؤلاء "الاستغلال" وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن هذا النطق للقاف قد شق طريقه إلى اللهجة المصرية الدارجة من خلال بعض المفردات مثل كلمة "يقدر" فإما تنطق "يغدر" وكلمة "زغزغ" وهذه يشيع استعمالها في اللهجات الفلسطينية والأردنية الدارجة إلى جانب المصرية الدارجة من الممكن إرجاعها إلى "الزقرقة" فلعل القاف تطورت إلى غين في هذه الكلمة أيضاً. وتحضرنا في هذا المقام نكتة لطيفة حكاها الدكتور فؤاد عبد المعطي الصياد في أحد مصنفاته عن بعض الناس الذين يعيشون في بلاد فارس وينظرون الغين قافاً والقاف غيناً تقول النكتة: "قيل لرجل من مازندران: لماذا تلفظون

الغرين قافاً والقاف غيناً؟ فقال: "استقرر الله من يغول هذا" (١٦٨)؟ فهؤلاء الناس لديهم تبادل عكسي بين القاف والغرين.

ويرى بعض الباحثين أن القاف قد تطورت إلى صوت مزدوج هو صوت الجيم، وينتشر هذا النطق بين البدو في جنوب الأردن، فسمّعهم يقولون أجد بدلاً من أقعد ويوم القيامة بدل القيامة، وغير دليل على ذلك ما جاء في الأهازيج الشعبية مثل:

ولك يا غراب حيد عن طريحي

وأربد أشرب مية بالبريجي

أي "طريقي، وبالبريق" (١٦٩).

ولقد سمعت هذا النطق في المنطقة الجنوبيّة من جبال عسير بالجزيره العربيه وفي قبليه بين شهير بالذات التي تقع ديارها شمال أنها بحوالى (١٥٠) كم، فقد سمعت أحد أبناء هذه القبيلة يقول في حديث عادي: "مالك على طريح" يقصد بأنه ليس لك على حجة أو دليل.

وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد النوايب، أن هذا النطق يسمع أيضاً في بعض بلدان الخليج العربي كالبحرين حيث يقولون هناك: الجبلة بدل القبلة (١٧٠)، كما ذكر أيضاً أن القاف تنطق صوتاً مزدوجاً من دال وزاي "dz" "دز" في منطقة الرياض بالسعودية فالقبلة ينطقوها "ذبلة" والمقبرة ينطقوها "المذبرة" والقليل بمعنى البشر ينطقونه "ذرليب" وهكذا، والصحيح عندنا أن الصوت المنقلب إلى الجيم ليس القاف حقيقة، وإنما هو صوت آخر هو صوت "الڭاف=g" النظير المخهور للكاف العربية، ذلك أن هؤلاء الذين

يسمع منهم هذا الصوت هم من البدو أو أشباه البدو الذين لا يوجد لديهم صوت القاف.

لما نقدم يتبيّن لنا بكل وضوح أن القاف، قد لحق بها من التطورات ما لم يلحق بأي صامت آخر في العربية، فقد تطورت في اللهجات العربية قديماً وحديثاً إلى مجموعة من الأصوات، بلغت من الكثرة حداً يغرى بالتساؤل ويشير الاهتمام، ييد أنه ليس من العسير تعليل هذه التطورات وتفسيرها صوتيًّا، وقد سبقنا أستاذنا الدكتور رمضان عبد النوايب إلى ذلك، فعالج مختلف أوجه التطورات الصوتية التي لحقت بهذا الصوت معالجة مستفيضة في كتابه "بحوث ومقالات في اللغة" (١٧١)، فيه أن تطور القاف إلى صوت مزدوج هو الجيم العربية الفصيحة "dž" أو "در" "dz" في بعض جهات الجزيرة العربية يرجع إلى قانون الأصوات الحكمة" (١٧٢) وهو قانون صوتي عام يقول بأن الأصوات الطبقية تزع إلى تقدم مخرجها إلى الأمام قليلاً تحت تأثير الكسرة التالية لها، وتقدم مخرجها إلى الأمام يصيرها صوتاً مزدوجاً بنفس الطريقة التي تم بها تحول "الكاف" "ج" السامية إلى صوت مزدوج في العربية هو صوت الجيم "dž" والدليل على ذلك أن القاف لا تتعانى من هذا القلب إلا إذا ولتها كسرة" (١٧٣).

أما بالنسبة لتطور القاف إلى "غين" في السودان وجنوب العراق فمرجع إلى ضياع الانسجام من القاف، وإلى تقدم مخرجها إلى الأمام قليلاً، أما انقلابها إلى كاف حالصة في الفلسطينية الدارجة فناشئ عن تقدم مخرج القاف إلى الأمام قليلاً مع ترقيقها، واحتفاظها بصفة الشدة في نطقها (١٧٤).

ومن الأصوات التي تعرضت للتغيرات والتغيرات الصوتية صوت "الكاف" وقد تطورت الكاف في بعض اللهجات العربية قديماً بنفس الطريقة

التي تطورت بها الكاف السامية التي هي النظير المجهور للكاف العربية - إلى صوت الجيم في العربية الفصحى، فكان أن تطورت الكاف في نطق بعض القبائل العربية إلى صوت مزدوج مهموس هو: تش: tʃ أو تـس: ts وهو ما يعرف عند السلف بظاهري الكشكشة والكسكسة.

وتطور الكاف السامية إلى صوت مزدوج يجهور هو الجيم الفصحى، وتطور الكاف العربية إلى صوت مزدوج مهموس قد تم في الحقيقة بسبب وقوعها في سياق صوتي خاص، وهو يجاورهما للكسرة، ومن ثم كان هذا التطور تطوراً مقيداً في الأصل، لذا فإننا منسكت عنه هنا، وسوف نتحدث عنه بالتفصيل في التطورات المقيدة، وذلك في باب مماثلة الصوات للحركات.

### ثانياً: التطورات المقيدة:

التطورات المقيدة التي تحصل للأصوات مشروطة بتجاوز الأصوات في سياقات صوتية معينة، فيحصل بينها تفاعل وتبادل في التأثير والتأثير، وتكون النتيجة إفراز صوت جديد أو صيغة جديدة.

وتفاعل الأصوات في السياق وتأثير بعضها في بعض ينبع لقوانين صوتية توجهه وتحكم فيه، فليس الأمر فرضي ولا صدفة، بل هناك قوانين حاسمة تسير هذا التفاعل وتوجهه، فما هذه القوانين؟

إننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على مختلف أوجه التغيرات والتطورات الصوتية المقيدة نجد لها في جملتها تنبع بمجموعة من القوانين الصوتية بعضها عام ينسحب أثرها على اللغات الإنسانية عامة، ويسري مفعولها عليها جميعها بلا استثناء.

وأخرى خاصة تناصر دائرة عملها في نطاق اللغة العربية وحدها. أما القوانين الصوتية العامة فهي:

١. قانون الأقوى Law of the stronger الذي صاغه عالم الأصوات الفرنسي المشهور موريس جرامونت، والذي يقرر بموجبه أن الصوتين المتجاورين في السياق يتبادلان فيما بينهما التأثير والتأثير، والأقوى هو الذي يتغلب في النهاية على الأضعف (١٧٥)، وقد بينما فيما مضى أن كلامي بن أبي طالب القيسي وأبي محمد البطليوسى قد سبق موريس جرامونت إلى تقرير هذه الحقيقة بوقت طويل (١٧٦).

٢. قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد: Principle of least effort or economy of effort (Ziph) وهو من وضع زف Andre' Martinet (١٧٧)، وقد نادى به وتبناه أندريه مارتيني (١٧٨) ويهدف هذا القانون إلى تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد والطاقة.

أما القوانين الصوتية الخاصة باللغة العربية، فهي تلك التي تتعلق بخصائص البنية المقطعة والشبر.

في هذه القوانين الصوتية: الخاص منها العام هي المسئولة مسؤولية مباشرة عن كل ما يصيب الأصوات والصيغة العربية من تطور.

وعلى الرغم من أن القوانين الصوتية تغير عن تغير وفع في الماضي فإن لأحكامها صفة الإطلاق والعموم.

وقد اكتسبت أحكامها هذه الصفة نتيجة لعمل القياس (١٧٩) أي انسجام النظام الصوتي واطراد التغييرات. فالقياس يكمل عمل القوانين الصوتية، فالقانون الصوتي يؤثر في بعض أمثلة الظاهرة اللغوية ثم يضرد

القياس الباب على وترة واحدة في جميع الأمثلة المشاهدة الباقة، قال فندرис: "وما كان التغيير لا يحصر في كلمة معزولة، بل في آلية النطق نفسها، فإن جميع الكلمات التي تُثْبِتُ آلية واحدة في النطق تغير بنفس الصورة، هنا مبدأ القوانين اللغوية بأسره، وهذه القوانين ليست إلا عبارات تلخص هذه العمليات، وإنما قواعد من الارتباطات" (١٨٠).

وإذا كانت مهمة القياس هي تعميم أحكام القوانين الصوتية فإنه يكون حقيقة كأداء في بعض الأحيان في وجه هذه القوانين، وشوكه ناشبة في حلها تحول دون تفہم أحكامها، فيكون عملاً سلبياً يمنع القوانين الصوتية من ممارسة نشاطها ويوقفها عن العمل، وذلك إذا ما أدى عملها إلى الإخلال بنظام اللغة، كأن يؤدي عملها إلى إحداث لبس بين الأبنية والصيغ، أو يؤدي عملها إلى الخروج على نظام اللغة.

قال فندريس في هذا المعنى: "وحالات الاستثناء من التغيرات الصوتية أمر لا يستطيع تجنبه ولكن نعرف منها عدة أمثلة كان سببها في غالب الأحيان أن كنمات دخلت اللغة بعد ما توقف تأثير القوانين التي كانت تستلزم تعديلهما، وكثير منها أيضاً يرجع إلى تلك التأثيرات الداخلية التي تتلخص فيما يسمونه القياس *analogie* وينحصر القياس في أن التغيير الذي يفرضه القانون الصوتي على كلمة من الكلمات قد يتوقف أو يعدل تحت تأثير كلمات أخرى من اللغة" (١٨١).

ثم أردف يقول: "القياس لا يكفي عن أن يُضْطَحَّ أثر القوانين الصوتية أو أن يعوقها، فكثيراً ما يعرقل تطور الأصوات في سيره المطرد، مما جعل غالباً اشتتاقياً لاماً مجاً للنظام، والوضوح، يقول بأنه في بعض الأحيان "تعريه

نربات من الغضب من جراء تخریفات القياس" ، الواقع أنه لا تکاد تمر عملية صوتية دون أن يصيّها منه بعض الاضطراب إنْ قليلاً، وإنْ كثيراً" (١٨٢).

وقد بینا فيما مضى كيف تصدى القياس لقوانين الصوتية العامة فأبطل عملها عندما كان عملها يؤدي إلى إحداث ليس بين الأبنية (١٨٣)، وسرى في الباب الثاني من هذا الكتاب كيف يتصدى القياس لقوانين الصوتية الخاصة بالعربية فيبطل عملها هي الأخرى، حيث يعمد إلى تجزئة المقطع الطويل إلى مقطعين، وذلك في ميدان الشعر نظراً إلى أنَّ أوزان الشعر العربي لا تتحمل هذا النوع من المقاطع الطويلة، كما أنها سرى كيف يحول القياس بين التر وين إحداث المائلة بين الحركات في بعض الأبنية مثل: "يَفْعُول" و"يَفْعُل" (١٨٤).

وستترك الحديث عن القوانين الصوتية، الخاصة بالعربية جانبَ الآن، حتى نتعرّف عليها ونحدّدها في مكانها المخصص لها من هذا الكتاب وهو الفصل الثاني ونخضي في الحديث عن القوانين الصوتية العامة، فنقول بأنَّ الغاية من عمل هذه القوانين في اللغة هو تيسير النطق وتسهيله عن طريق تشذيب الصيغ وتحذيبها، ومن ثم فإنَّما يعملان ببعضهما في جسم اللغة ليخلصاها من كلِّ الشوائب النطقية التي قد تفرزها بعض السياقات الصوتية والصياغات الفالية والأسدي يتربَّ عليه تشويه لعملية النطق، وإجهاد لأعضائها بسبب تتابع حمومات صوتية، يكره، ويستقل تابعها، وذلك كتابع الأمثال والتجانسات والمتقاربات في مخارجها ومتناشرة في صفاتها، أو تابع الأصداد ومن ثم يمكننا أن نقول بأنَّ عمل القوانين الصوتية لتحليل اللغة من هذه الشوائب لا يزيد على كونه عملية "تحميل لغوية" ونحن إذا ما فحصنا عملها في اللغة العربية من خلال آثارها فيها كإطباق ناء الافتعال مع الأصوات المطبة، أو جهراًها مع الزاي والدال والذال، تأكّدت لنا هذه الحقيقة بأوضح صورة، فليسَت الغاية من وراء

مثل هذه العمليات سوى تيسير النطق وتسهيله عن طريق التقريب بين الناء وهذه الأصوات بالتحجيف من حدة التناحر بينها وبين هذه الأصوات الأمر الذي يجهد أعضاء النطق فيما لو بقيت الناء معها دون إطباق أو جهر.

كما أن المجيء بالميم مكان النون المشكلة بالسكون مني وقعت قبل الباء هو أيضاً لتفنيل الجهد في النطق، نظراً إلى بعد الشاسع بين مخرج النون وخروج الباء إلى الحد الذي يصل فيه الوضع إلى التناقض بينهما.

كما أن التخلص من أحد المثلين المتتابعين أو الفصل بينهما أو إبدال أحدهما، كل ذلك الغرض منه تحقيق أقصى درجة ممكنة من الخفة والسهولة في النطق.

فلا خلاف إذا في أن الغاية من عمل القوانين الصوتية هي تيسير النطق وتسهيله، وهذه حقيقة واقعة وقضية مسلم بها، أكدتها معظم الباحثين واللغويين، قال بلومفيلد: "إن الاتجاه العام لقدر عظيم من التغير الصوتي هو باتجاه تبسيط الحركات التي تكون النطق لأي شكل لغوي" (١٨٥).

وقال بول كيراسكي Paul Kiparsky: "إنماحقيقة مهمة ولا يمكن إنكارها أن التغيرات الصوتية تحدث غالباً في اتجاه تسهيل أعظم للنطق" (١٨٦)، وأكّد هذه الحقيقة وتنى Whitney أيضاً فقال: "كل ما نكتشه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لترعنة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق" (١٨٧) وتأكيداً لهذه الحقيقة فقد قدم "زف" Zipf أمثلة كثيرة مدرومة بالإحصاءات الدقيقة التي توّكّد ميل اللغات نحو الأبسط والأسهل، فمن ذلك

١. أن ارتباط طول الكلمة بكثرة ترددتها ارتباط عكسي.

٢. ميل اللغات إلى تقصير الكلمات التي يكثر ترددتها.

٣. ميل اللغات إلى تفضيل الكلمة القصيرة على مرادفتها الطويلة.

٤. وجود قلائم عكسي بين حجم الفونيم أو درجة تركيبه وبين تردداته في الاستعمال (١٨٨).

هذا، ويرتبط عمل كل من هذين القانونين الصوتيين بعمل الآخر في كثير من الأحيان، فقد يشتراكان في نفس المظاهر الصوتية، فيكون عمل أحدهما مقدمة لعمل الآخر، أو علة له، وقد ينفرد أحدهما بالعمل دون الآخر في بعض الأحيان.

ولتوضيح ذلك نأخذ وضع تاء الافتعال مع الأصوات المطبقة والأصوات الم الجمهورة: "الزاي والدال والمدال": فعندما نبني صيغة "افتعل" المنقلة عن صيغة "افتعل" (١٨٩) من صر وضرب أو طرد، نحصل في الأصل على: اتصير واطضرب واطرد.. وهنا اتصلت تاء اتصالاً مباشراً بالمطبق، ولكن اليون شاسع بينها وبينهن في الصفات فهي مرفقة وتلك مفعمة فوضع اللسان معها مناقض لوضعه معهن، بالإضافة إلى أن تجاور تاء والطاء وما متحاشستان، كل هذا يجعل الانتقال من تاء إلى المطبق أمراً مجهداً، غاية في التقليل، ولتسوية هذا الوضع الشاذ يستدخل قانون الجهد الأقل، فيحدث التفاعل بين تاء وهذه الأصوات وهنا يتدخل قانون الأقوى في حسم الصراع لصالح الأقوى وهو المطبق، فتطبق تاء، لأنها الأضعف، ومن ثم تصبح الصيغة: اتصير، واطضرب، وباللقب المكان: اتصير واطضرب، وأما اطرد فتدغم تاء في الطاء مباشرة.

ونفس الشيء يقال عن تاء الافتعال مع كل من الزاي والدال والمدال، فهو رحنا نبني صيغة "افتعل" المنقلة عن صيغة "افتعل" من زاد وذكر ودان فإن الصيغ الأصلية ستكون: اتزاد واتذكر واتدان حيث تتصل تاء مباشرة بأصوات قريبة منها بدرجة أنها تناقضها صفة، فالباء انفعالية مهموسة وكل من الزاي والدال احتكارياً بمجهور فالصفات على طرقين تقىض، ضدان لا يجتمعان.

أما بالنسبة للدال فهي بمحاسبتها فلا فرق بينهما سوى الجهر، فكأنهما واحاتة هذه صوت واحد تكرر مرتين متتابعين، وهذا كله يسبب صعوبة بالغة بالنسبة لأعضاء النطق، نظراً لما يتطلبه النطق في مثل هذه الحالة من جهد عضلي ولقل لا مزيد عليه.

وهنا يتدخل قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد للتخلص من هذا التقل الناشئ عن تتبع هذه الأصوات، فيحدث التفاعل بين الناء وهذه الأصوات فتتبادل فيما بينها التأثير والتأثير فيتدخل قانون الأقوى ليحسم الصراع نصالح الأقوى وهو الجھور ها هنا فتجھر الناء، بجھرها تصبح دالاً، والدال فریة من الزایي والدال نظراً لكونها مجھورة مثلهما فيسهل من ثم النطق، وبذلك تصبح الصيغة: ازداد ← اذداد، واذذكر ← اذذكر واثدان ← ادان، وبالقلب المکانی في الأولین تصبح الصيغة: ازدان، واذذكر تحول إلى اذکر وعلى نحو أقل بكثير إلى اذکر، فالقانونان الصوتیان يتعاونان في العمل في مثل هذه الضواهر الصوتیة فيكمل كل منهما عمل الآخر.

بمید أنه قد ينفرد أحدهما بالعمل دون الآخر، وذلك في الحالات والظواهر الصوتية التي لا يكون فيها مجال للتتفاعل بين الأصوات، إما لكونهما مثلين نحو "الڭرم" وإما للبعد الشديد في المخارج مثل النون المشكلة بالسکون قبل الباء.

ففي مثل هذه الحالات لا يحصل تفاعل بين الأصوات، لأنه لا يوجد تفاوت بين المثلتين في القوّة، كما أن بعد الشقة بين مخرج النون ومخرج الباء لا يسمح بحدوث التفاعل أو تبادل التأثير والتأثير، ذلك أن الأساس في حدوث عملية التفاعل بين الأصوات هو أن يكون بينها اختلاف ولو في صفة من الصفات، وأن يكون بينها تفاوت في القوّة حتى يؤثر أحدهما في الآخر وفي مثل

هذه الحال ليس ثمة تفاوت، وليس هناك مجال لتبادل التأثير والتاثير لذا يتدخل قانون الاقتصاد في الجهد، ويتحمل وحده تسوية الأمر بالخلص من هذا التنازع الصوري غير المقبول بطريقة أو بأخرى.

خرج من هذا كله إلى القول بأن بعض التطورات أو التغيرات الصوتية قد تم بفعل عمل قانون صوتي واحد، ييد أنه لا بد من عمل القانونين الصوتين معاً في ظواهر صوتية أخرى، بحيث يتوقف عمل أحدهما على الآخر، ويرتبط به ارتباطاً وثيقاً لأن عمله يكون علة لعمل الآخر.

هذا، وإن الأثر الذي يحدّثه هذان القانونان الصوتيان في اللغة، والنتيجة المترتبة على عملهما فيها، يتمثل في ظاهرتين صوتيتين بارزتين هما:

١. ظاهرة المماثلة :assimilation

٢. ظاهرة المخالففة :dissimilation

فالمماثلة والمخالففة إذاً ليست قانونين صوتين على الحقيقة، وإنما هما الأثر المباشر الذي يحدّثه عمل القوانين الصوتية في اللغة، والنتيجة المترتبة على عملهما ذلك أن عمل القوانين الصوتية يؤدي بشكل عام إلى واحد من الدين.

١. إما أن يقربا بين الصوتين المجاورين كلياً أو جزئياً فتحقق بذلك ظاهرة المماثلة.

٢. وإما أن يفرقا بين الصوتين بوسيلة أو بأخرى فتحقق ظاهرة المخالففة، فالمخالففة والمماثلة على هذا تعددان ثمرة عمل القوانين الصوتية وها أهم وأبرز أعمال القوانين الصوتية، ييد أنها ليست كل عمل القوانين الصوتية، فهناك حالات تعمل فيها القوانين الصوتية، ولا تكون نتيجتها مماثلة ولا مخالففة، وذلك كتحجيف الحجازيين للهمزة اقتصاداً في الجهد

وطلبًا لنجفته، فهذه ثمرة عمل قانون الاقتصاد في الجهد. ولكنها لا تبع  
ظاهرة المماطلة ولا المخالففة، لذا سندرجها في نهاية حديثنا عن المخالففة،  
لأن جميع ظواهر المخالففة هي وليد الاقتصاد في الجهد.  
وما هو جدير بالذكر أن المماطلة والمخالففة كمصطلحين لغوين حديثان  
على الدراسات اللغوية، فهما من وضع اللغوين المحدثين، أما السلف فلم يعرفوا  
هذين المصطلحين أبداً.

ييد أفهم عرفاً المماطلة والمخالففة معنى وحقيقة وواقعاً، ذلك أفهم عندما  
نتحدثوا عن ظاهرة المماطلة وصفوها بأنها عملية تقريب صوت من صوت،  
وليكون العمل من وجه واحد. وهذا واضح من كلام سيبويه: "ولانا دعاهم إلى  
أن يقربوها ويدلواها أن يكون عملهم من وجه واحد" (١٩٠).

وقد أطلق على بعض صور المماطلة اسم المضارعة مضارعة الحروف،  
وقد خصص لهذا الباب الأخير من كتابه المعنون بـ: "هذا باب الحرف الذي  
يضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من  
موضعه" (١٩١).

وعندما تحدث عنها ابن حني في باب الإدغام الأصغر وصفها بأنها  
عملية تقريب صوت من صوت (١٩٢)، وأطلق عليها مرة ثانية لفظ التجنيس  
وذلك حيث قال: "إفهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه  
بتقريب حرف من حرف" (١٩٣)، وقد أطلقوا على هذه الظاهرة أيضًا  
التشاكل بين الأصوات "لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الخلاف" (١٩٤)،  
فهذه الألفاظ كلها أي التقريب والمضارعة والتجنيس والتشاكل ما هي إلا  
المماطلة بمختلف صورها.

أما عندما تحدثوا عن ظاهرة المخالففة، فقد تحدثوا عنها من خلال اصطلاحات عامة، كالاستقال، والكراءة من تابع صوتين متنافرين، فهذا أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ) يعلل المخالففة بحذف أحد المثلين في قراءة، من قوله: (١٩٥) "فَبِمَا تَبَشَّرُونَ" فيقول: "أَرَادَ تَبَشَّرُونِي فَأَذْهَبَ إِحْدَى الْمُوْنَيْنَ اسْتِقْلَالًا لِأَجْتَمِعُهُمَا" (١٩٦)، وعندما تحدث عنها أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) وصفها بالكراءة، قال في الحجة: "وَقَدْ كَرِهُوا مِنْ اجْتِمَاعِ الْمُتَقَارِبَةِ مَا كَرِهُوا مِنْ اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ". فالقبيلان من الأمثال والمتقاربة إذا اجتمعت خفت نارة بالإدغام وتارة بالقلب وتارة بالحذف" (١٩٧)، وعندما تعرض أبو البركات الأنصاري (٥٧٧هـ) في الإنصاف للحديث عن بعض صور المخالففة علل الظاهرة وحدوثها بأجل كراهة اجتماع الأمثال، قال بقصد المخالففة بين الهمزتين في: "أَكْرَمْ" وبابه: "وَإِنَّمَا حَلَفَتْ إِحْدَى الْهَمَزَتَيْنِ مِنْ "أَكْرَمْ"، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ "أَكْرَمْ" فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ هَمَزَتَانِ كَرِهُوا اجْتَمِعُهُمَا فَحُذِفُوا إِحْدَاهُمَا تَحْفِيْظًا" (١٩٨).

من هذا كله نخلص إلى القول بأن السلف كانوا على وعيٍ تام بظاهرى المماثلة والمخالففة، وهم وإن لم يعرفوها كمصطلحين فقد عرفوها كظاهرتين صوتيتين تعرضاً للأصوات في السياق، وعبروا عنهم بالكراءة والاستقال، والتقريب والمضارعة والتجنيس أو التشاكل.

وبالعودة إلى حديثنا عن القوانين الصوتية نقول: إن عملهما فيها أشبه شيء بعملية مسد وجزر لغوين، الغرض منها الحفاظ على اتزان اللغة، وسلامة أنسجتها وأبنيتها، فيما يفركان بين الأمثال، ويقربان بين المتنافرات والتناقضات، كل ذلك من أجل تحقيق غاية سامية، ألا وهي تيسير النطق وتسهيله سواء تم ذلك عن طريق التقريب بين المتنافرات أي بالمماثلة، أو

باتتفرق بين الأمثال والمحاجسات أي بالمخالفة، إذ الغاية من عمل القوانين الصوتية هي تحقيق هذا الهدف.

وإذا عرفنا ذلك اتضح لنا أن ما يردده بعض الباحثين من أن ظاهرة المعاملة تهدف إلى تيسير جانب النطق على حساب الجانب الدلالي، أما المخالفة فبعكس ذلك تماماً، تهدف إلى تيسير جانب الدلالة ولا تلقي بالاً إلى العامل النطقي (١٩٩)، اتضح لنا أن هذا الرعم باطل من أساسه.

ومما هو جدير بالذكر أن ظاهري المعاملة والمخالفة قد تكونان وليد عمل القانونين الصوتين معاً، وقد تكونان وليد عمل قانون صوت واحد فقط. فظاهرة المعاملة في أغلب أمثلتها وليد عمل القانونين الصوتين معاً، فإطلاق ناء الافتعال مع الأصوات المطبقة، وجهرها مع الرأي والدال والذال، ومماشة لام التعريف للأربعة عشر صوتاً التي تفني فيها، ومماشة التون للأصوات المتوسطة وأشباه الحركات، كل هذه الظواهر الصوتية وغيرها إنما تتحقق بعمل القانونين الصوتين معاً، يبدأ قانون الاقتصاد في الجهد عمله وهذا يدفع قانون الأقوى لكي يقوم بدوره هو الآخر، ومن ثم يؤثر الصوت الأقوى في الأضعف فيصيغه مثله أو قريباً منه في صفاتيه، وقبل أن غضي بعيداً بعده أنفسنا ملزمين بالإجابة عن هذا السؤال.

ما معيار القوة في الأصوات، وما الأسس التي تحكم فيها وتقررها؟  
والجواب عن هذا السؤال، هو أن فوة الصوت بالنسبة لقاربه في المخرج والمحاور له في السياق تقررها على ضوء الاعتبارات الآتية:

١. قوة الصوت النطافية.

٢. موقع الصوت ومركزه من المقطع.

٣. النبر.

بالنسبة إلى العامل الأول فقد أجمل مكي بن أبي طالب القبيسي (٤٣٧هـ) الحديث عنها بقوله: "فاجهرة والشدة والصفير والإطباقي والاستعلاء من علامات قسوة الحرف، والهمس والرّخواة، والخفاء من علامات ضعف الحرف" (٢٠٠).

وفيما يأتي تفصيل الكلام عليها:

#### ١. الإطباقي:

إذا تجاور صوتان متقاربان في مخارجها وأحدهما مطبق والآخر غير مطبق، كان الصوت المطبق هو الأقوى، لأن الإطباقي ما هو إلا حركة عضوية إضافية تصاحب نطق بعض الأصوات الأساسية اللثوية، فكأن الإطباقي والخالة هذه بمثابة خرجم ثان للمطبق، وهذا ما عنده سيبويه بقوله عند حديثه عن الأصوات المطبقة: "فهذه الأربعة لها موضعان من اللسان" (٢٠١).

فالإطباقي كطافة إضافية يمنح الصوت المطبق قوة نطقية يجعله الأقوى بالنسبة لمقاربه غير المطبق، ومن ثم يكون من السهل أن يتغلب المطبق عليه ويسقط عليه نفوذه، قال الدكتور أحمد مختار عمر: "إن أصوات الإطباقي تم نفوذها إلى ما يسبقها ويتبعها من أصوات (٢٠٢)": وقال بعضهم: "حينما يوجد صوت ساكن مفعم في داخل المقطع فإن كل المقطع يفخم، بل ربما يغدو نفوذ الصوت المفعم إلى المقاطع المجاورة" (٢٠٣)، وقد دعا فارن سيبويه بين المطبق ومقاربه غير المطبق فقال: "والمطبق أفعى في السمع" (٢٠٤).

فالإطباقي إذاً هو أحد معايير القوة، التي تحدد قوة الصوت بالنسبة لغيره، قال سيبويه: "إن الطاء وهي مطبيقة لا تجعل مع الثناء تاء خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباقي" (٢٠٥)، وما ينطبق على الطاء ينسحب بالضرورة على

بقية الأصوات المطبقة، غير أنه ينبغي لنا أن نتذكر دائمًا أن الطاء أقوى الأصوات المطبقة إطياقاً بسبب انطلاق اللسان على الحنك انطلاقاً تماماً، تليها في قوة الإطياق الصاد، ثم الصاد، وتأتي الطاء في آخر القائمة فهي أضعف الأربعه إطياقاً.

## ٢. الجهر:

الجهر عند القدماء أقوى من المهموس، لأن الجهر الناشئ عن تذبذب الأوتار الصوتية ينبع الصوت قوة ووضوحاً في السمع أكثر من المهموس فالوضوح في السمع هو محل القوة في الجهر، وهو الذي يجعله الأقوى عند محاورته لمقاربه في المخرج والمهموس، ومن هنا كان قول سيوه: "والمهموس أخف من الجهر" (٢٠٦)، ومثله قول الرضي: "والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر" (٢٠٧)، وهذا يفسر تغلب كل من الزاي والمذال والمذال على تاء الافتعال، والحكم عليها بالجهر.

ولكن الذي نحب أن نوضحه أنه في الوقت الذي تكون فيه نتيجة انتصار المطبق بمقاربه في المخرج والمحاور لها هي الإطياق دائمًا وأبداً، فإنه بالنسبة للمجهور والمهموس، قد يكون جهراً، وقد يكون همساً.

## ٣. الصفير:

يشكل الصفير جزءاً مهماً من الصوت، فهو قوة إضافية وإطالة للصوت نفسه، مثله في ذلك مثل الإطياق في الأصوات المطبقة والتكرير في الراء والتفسي في الشين.

وينشأ الصفير في الأصوات الصفيرية من قوة الاحتكاك معها وقوه  
الاحتكاك هذه ترجع إلى أن مجرى الهواء يكون معها ضيقاً جداً بالنسبة لغيرها،  
فتنفس كمية الهواء التي مع الناء مثلاً يجب أن تمر مع السين من خلال منفذ  
أضيق، فعند نطق الأصوات الصفيرية يتخلص اللسان بحيث ينفتح على الجوانب،  
ويترك أخدوداً ضيقاً فقط على طول خط وسط اللسان ويكون هذا الأخدود  
أضيق من ذلك التضييق المكون مع الأصوات غير الصفيرية فعند ما يجبر الهواء  
على النفاذ من هذا الأخدود بهذه صفة اللثة والأسنان يعطي أزيزاً مسموعاً هو  
ما اصطلاح على تسميته بالصفير.

وعليه فإذا ما التقى الصفيري مع مقاربه في المخرج غير الصفيري كان  
الصفيري هو الأقوى، فالسين أقوى من الناء، والمزاي أقوى من الدال والصاد  
أقوى من الطاء، وهذا يجد أن "طست" تحولت إلى طس، وائسمع ويسمعون  
يقال فيما اسمع ويسمعون، وتغلبت الرأي على الدال في ادجر فقيل ارجر،  
وتغلبت الصاد على الطاء في اطصر واطصلاح فقيل اصبر واصلاح، وقد حصل  
هذا كلّه قبل عملية القلب المكاني في هذا البناء. قال سيبويه بهذا الخصوص:  
"وأما الصاد والسين والمزاي فلا تدعهم في هذه الحروف، التي أدمغت فيهن،  
لأنهن حروف الصفير وهن أندى في السمع، وهو لاء الحروف إنما هي شديدة  
ورحمة لسن في السمع كهذه الحروف لخفائها ولو اعتبرت ذلك لوحده هكذا  
فامتنعت كما امتنع الراء أن تدغم في اللام والنون للتكرير" (٢٠٨).

#### ٤. التكرير:

وهو صفة خاصة بصوت الراء، والتكرير ما هو إلا فرعات متتابعة  
وسريعة لأصلة اللسان ضد اللثة وهذا التكرير يزيد الراء قوة ووضوحاً في السمع

قال سيبويه: "والراء إذا تكلمت بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقف يزيدها أيضاً" (٢٠٩).

وهذا يعني كأنها في النطق أكثر من صوت، وهذا يكسبها وضوحاً في السمع وقوه وتفحيمها أيضاً، وهذا كانت الراء أقوى الصوات - بعد أشيه الحركات - إساعاً على الإطلاق، ووضوحاً لها هذا جعلها من ثم أكثر الصوات شيئاً في العربية (٢١٠)، وقد ذهب جمهور القراء إلى أن الأصل في الراء هو التفحيم، (٢١١) وتفحيمها هذا يضفي عليها قوة أيضاً، قال مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ): "أعلم أن الراءات أصلها التغليظ والتفحيم ما لم تكسر الراء، فإن انكسرت غلبت الكسرة عليها فخرجت عن التفحيم إلى الترقق، وذلك نحو: "مررت بساتر وغافر" وشبهه. والدليل على أن أصلها التغليظ، أن كل راء غير مكسورة فتغليظها جائز وليس كل راء يجوز فيها الترقق" (٢١٢).

ونقول بأن تكريرها هو الذي أكسبها التفحيم.

ونظراً لوضوحاًها السمعي، وتفحيمها، اللذين هما ثمرة تكريرها وجهيرها، فقد تغببت على اللام، على الرغم مما وصفه ابن جن جن بقوة الاعتماد في اللام، والمثال المشهور على ذلك قول الشاعر:

شكّت البرد في المياه فقلنا      "برديه" توافقه سخيناً (٢١٣)

ويروي:

عافت الشرب في الشتاء فقلنا      "برديه" تصادفه سخيناً

يريد: بل رديه، من الورود.

فاللام قد فنيت نطقاً في الراء تماماً ههنا، وكان من المفروض أن تكتب، "بل رديه" إلا أنها حرفت إلى "برديه" وهذا التحرير ناشئ عن خطأ في السمع (٢١٤)، فالخطأ في السمع أدى إلى التحرير في صورها الخطية، ولقد أوقع هذا التحرير الخطى بعض أئمة اللغة في الخطأ فظنّ أن "برديه" كلمة واحدة، فذهب من ثم إلى أنها من الأضداد، أي تدل على السخونة كما توهّه في هذا البيت إلى جانب دلالتها المعروفة، وكان أول من وقع في هذا الخطأ هو اللغوي الكبير قطرب (٦٠٦هـ)، جاء في كتاب الأضداد لأبي الطيب اللغوي: "وقال قطرب معنٍ "برديه" في هذا البيت: سخنه. وقال أبو حاتم: هذا خطأ، إنما هو "برديه" من الورود، لكنه ادغم اللام في الراء كما يقرأ: "بل ران على فلوهم" (٢١٥). قال أبو الطيب "هذا الصحيح، وبه يستقيم معنى البيت" (٢١٦).

وما فطن إليه أبو حاتم هو ما فطن إليه أبي العباس، ثعلب (٢٩١هـ) أيضاً جاء في كتاب الأضداد لأبي بكر بن الأنباري: "حکى لي بعض أصحابنا عن أبي العباس كان يقول في تفسير هذا البيت "برديه" من الورود، فادغم اللام في الراء فصارتا راء مشددة" (٢١٧).

وقد تغلبت المرأة على اللام في قوله تعالى: "وقل رب زدني علمًا" (٢١٨) فتنطق "فَرَبْ" وكذلك في مثل "هل رأيت" حيث تنطق "هَرَأَيْتْ"

بقي أن نقول، إن التكثير في الراء لا يحصل بفعل أي حركة عضلية محسومة لأصلة اللسان. وكل ما في الأمر هو أن اللسان يحتفظ به رحمة في الوضع المناسب، وعندما يأتي تيار الهواء المندفع من الرتين، يدفع بقوته أصلة

اللسان إلى التذبذب، فالعمل همـا مشابه لذلك الذي يتم في المزمار الموسيقي (٢١٩).

#### ٥. التفشي:

وهو صفة نطقية خاصة بصوت الشين، والتفسـي في الشين كالصـفـير في الصـفـريـات، باطـالة لـلصـوت، تـنـحـهـ قـوـةـ نـسـيـةـ تـجـعـلـهـ يـتـغـلـبـ عـلـىـ مـقـارـيـهـ، وـالـمـثالـ عـلـىـ ذـلـكـ هوـ ماـ ذـكـرـهـ سـيـبـويـهـ مـنـ إـدـعـامـ لـامـ هـلـ فـيـ شـينـ الشـيءـ فـيـ قـوـلـ طـرـيفـ

ابن تيمـيمـ العـنـبرـيـ:

تـفـرـولـ إـذـاـ اـسـتـهـلـكـ مـالـاـ لـنـذـةـ فـكـيـهـ "هـشـئـ" بـكـفـيـكـ لـاتـقـ. (٢٢٠)

هـذـهـ هـيـ أـهـمـ الـخـصـائـصـ النـطـقـيـةـ، الـتـيـ تـضـفـيـ عـلـىـ الصـوتـ قـوـةـ وـوـضـوـحـاـ فـيـ السـمـعـ تـجـعـلـهـ الأـقـوـىـ بـالـنـسـبـةـ لـمـقـارـيـهـ إـذـاـ مـاـ تـجـاـوـرـاـ فـيـ السـيـاقـ.

أـمـاـ بـالـنـسـبـةـ لـمـوـقـعـ الصـوتـ، وـمـرـكـزـهـ مـنـ الـمـقـطـعـ، فـإـنـ الصـوتـ الـذـيـ يـكـوـنـ فـيـ بـدـاـيـةـ الـمـقـطـعـ يـكـوـنـ أـقـوـىـ مـنـ الـذـيـ يـشـكـلـ هـاـيـةـ الـمـقـطـعـ، ذـلـكـ أـنـ نـشـاطـ الـإـنـسـانـ فـيـ النـطـقـ يـكـوـنـ أـشـدـ طـاـقةـ فـيـ بـدـاـيـةـ الـمـقـطـعـ، ثـمـ تـأـخـدـ هـذـهـ الطـاـقةـ وـذـلـكـ النـشـاطـ فـيـ الـفـتـورـ تـدـريـجيـاـ، حـتـىـ يـصـلـ إـلـىـ أـدـنـىـ مـسـتـوـيـ لـهـ عـنـدـ هـاـيـةـ الـمـقـطـعـ، وـحـسـنـيـ نـقـفـ عـلـىـ هـذـهـ الـحـقـيقـةـ عـلـيـنـاـ أـنـ نـسـتـحـضـرـ فـيـ أـذـهـانـاـ الرـسـمـ التـحـطـيـطـيـ لـلـمـقـطـعـ مـنـ النـاحـيـةـ النـطـقـيـةـ، كـمـاـ حـدـدـهـ عـالـمـ الـأـصـوـاتـ الـفـرـنـسـيـانـ: مـورـيسـ جـرـامـونـتـ وـبـيرـ فـوشـ (Piere Fouché) (٢٢١) لـنـقـفـ مـنـ خـلـالـهـ عـلـىـ نـقـاطـ الـقـوـةـ وـالـضـعـفـ فـيـ الـمـقـطـعـ.

أـمـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـثـيـرـ، فـإـنـ الـمـقـطـعـ الـثـيـرـ هوـ مـرـكـزـ الشـقـلـ فـيـ الـكـلـمـةـ وـمـنـ ثـمـ فـإـنـ صـوـامـتـ وـحـرـكـاتـ تـكـوـنـ أـقـوـىـ بـالـنـسـبـةـ لـبـقـيـةـ صـوـامـتـ وـحـرـكـاتـ الـكـلـمـةـ

ذلك أن التبر فوة وطاقة زائدة وجهد عضلي إضافي يعطي لأحد مقاطع الكلمة، فهذا الجهد وتلك الطاقة الإضافية تجعل الأصوات المبورة تكون الأقوى وفي المركز الأفضل بالنسبة لغيرها من أصوات الكلمة، ومن ثم فإن الصراع يحسم لصالح الصوت المببور.

هذه هي الأسس العامة التي نستطيع على ضوئها أن نحدد أيها الأقوى من الأصوات المجاورة في السياق والمقاربة في الخارج.

ونعود بحديثنا عن ظاهرة المماطلة فنقول بأنه إذا كانت أكثر صور المماطلة تstem بفعل عمل القانونين الصوتين معاً، فإن هناك صوراً للمماطلة تتم بعمل قانون صوتي واحد، وهو قانون الاقتصاد في الجهد، وغير مثال على ذلك ما يعرف بظاهرة "الإقلاب" لدى القراء وهي إبدال النون المشكلة بالسكون مسبماً في النطق مني وقعت قبل الباء. ففي هذه الظاهرة لا يوجد مجال لعمل قانون الأقوى لسببين:..

- الأول: هو البعد الشديد بين النون والباء في الخارج.

- والآخر: هو البعد الشديد بين النون والباء في الصفات.

لهذين السببين مجتمعين لا يتدخل قانون الأقوى، فلا يكون ثمة تفاعل بينهما، لأن شرط التفاعل بين الأصوات وتبادل التأثير والتاثير فيما بينها هو أن يكون بينها تقارب من حيث الخارج، فالقرب المخرجي شرط أساسى لعمل قانون الأقوى، فإذا اجتمع مع قرب المخرج القرب في الصفة كان عمله وتأثيره أقوى وأشد، وإن لم يوجد هذا القرب في المخرج والصفة انتفى تأثيره وهذا فإن عمله بين الأصوات يضعف تدريجياً كلما أخذت الأصوات المجاورة تبتعد مخارجها شيئاً فشيئاً، حتى يتوقف عمله تماماً فتفاعل الأصوات فيما بينها وتبادلها التأثير والتاثير يشبه إلى حد بعيد ما يحصل بين قضيبين مغناطيسيين، فإذا

ووضعناهما بعيدين عن بعضهما البعض فإننا لن نلحظ تجاذباً ولا تناهراً بينهما، فإذا أخذنا نقربهما من بعضهما شيئاً فشيئاً فإننا سنجدهما قد بدأ في تبادل التأثير والتأثير عندما تصبح المسافة بينهما قصيرة تسمح بذلك، وستلحظ ازدياد التأثير والتأثير بينهما كلما أخذنا نقربهما من بعضهما أكثر فأكثر حتى ينتهي الأمر إلى أن يستحثما بعضهما البعض إذا كان قطباهما مختلفين، أو يتناهرا كلياً إذا كان القطبان متماثلين لأن كل منهما مالاً أو موجاً.

ومسألة التأثير والتفاعل بين الأصوات على حسب القرب المخريجي أو بعده تحلى بأوضح صورها في تفاعل صوت النون المشكّل بالسكون مع أصوات العربية الأخرى، فالنون المشكّلة بالسكون تفني في الأصوات المتوسطة والتي تعرف بالأصوات المائية "liquids" لدى الباحثين المحدثين، وهو مصطلح موروث عن نحاة العصور القديمة، (٢٢) النون تفني فناء تماماً في مجموعة الأصوات المتوسطة هذه وهي اللام والراء والميم. وذلك بسبب القرب الشديد في المخارج، والقرب الشديد في الصفات أيضاً فتأثير النون المشكّلة بالسكون يكون على أشدّه بمحاورتها هذه المجموعة من الأصوات، ثم يأخذ تأثيرها بالأصوات يفتر قليلاً كلما ابتعدت مخارج الأصوات المحاور لها في السياق، حتى يتوقف هذا التأثير كلية بمحاورها للأصوات الخنجرية والحلقية والطبقية، والتي أطلق عليها السلف اسم الأصوات الحلقة وهي الهمزة والفاء والعين والباء والغين والخاء، حيث تنطق النون معها نطقاً صريحاً كاملاً بسبب بعد مخارج هذه الأصوات عنها، فيكون حكمها "الإظهار" حسب اصطلاحات القراء.

وبين الفناء في الأصوات المائية والإظهار مع الأصوات الحلقة يكون حالهما مع بقية الأصوات - باستثناء الباء - "بين بين" بين الإظهار وبين الفناء وذلك مع الخمسة عشر صوتاً الباقية بعد أن نطرح منها الباء والأصوات الحلقة

والمتوسطة ويكون حكمها في هذه الحالة "الإخفاء" فلا هي ظاهرة تماماً ولا هي فانية تماماً، ويرجع ذلك إلى أن مخارج هذه الأصوات الخمسة عشر لم تقترب من مخرج النون كثيراً، فتفن فيها، ولم تبتعد عنها كثيراً فتستفي أثرها فيها. وهذا كان تأثيرها في النون "بين بين" ومن ثم نطفلت النون معها نطفأً متوسطاً أيضاً بين الفناء التام والإظهار التام.

فإذا ما انتقلنا من ظاهرة المماثلة إلى ظاهرة المخالففة فإننا سنجد هذه الظاهرة الصوتية بجميع صورها وليد قانون الاقتصاد في الجهد وحسب، إذ لا مجال لعمل قانون الأقوى هنا، نظراً لأن معظم العمل هنا يقوم على أصوات مستماثلة، متتابعة في السياق، يتصدى لها قانون الاقتصاد في الجهد، فيفرق بينها بطريقه أو بأخرى تحقيقاً لمبدأ السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي.

ونرى أنه قد آن الأوان لأن نتحدث عن عمل القوانين الصوتية في اللغة، ومن باب تعلم الخاص عن العام، فقد آثينا أن نبدأ الحديث عن القوانين الخاصة بالعربية، أي عن عمل البنية المقطعة والنبر في الصيغ، ثم نعقب ذلك بالحديث عن القوانين الصوتية العامة، وذلك من خلال آثارها في اللغة العربية، أي من خلال ظاهري المماثلة والمخالففة.



## الهوامش

١. ابن دريد، الجمهرة، ١١/١.
٢. ابن جنبي، الخصائص، ٥٧/١.
٣. الخطاجي، سر الفصاحة، ص ٥٤.
٤. ابن جنبي، سر صناعة الإعراب (المخطوط)، ٤١٨.
٥. حرس الصوت: نعمته، لسان العرب (حرس).
٦. يقصد أن التمييز بين الأمثال مشكل.
٧. الخطاجي، سر الفصاحة، ص ٥٤.
٨. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومتناها، ص ٢٦٣.
٩. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٣١/١٠.
١٠. ابن دريد، الجمهرة، ٩/١.
١١. السيوطي، المزهر، ١٨٥/١.
١٢. ابن دريد، الجمهرة، ٩/١. وانظر: أيضاً ابن جنبي، سر صناعة الإعراب، (المخطوط)، ٤١٧.
١٣. موسى، علي حلمي، إحصائيات جذور معجم لسان العرب، ص ٢٥.
١٤. سيرييه، الكتاب، ٤٤٥/٤.
١٥. ابن جنبي، الخصائص، ١٤١/٢.
١٦. سيرييه، الكتاب، ٤٢٦/٢.

١٧. ابن عصفور، المatum في التصريف، ٣٦٠/١.
١٨. المرجع السابق، ٣٥٦/١.
١٩. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٣١٦/٣.
٢٠. سيبويه، الكتاب، ٤/٤.
٢١. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢٤٨/٣.
٢٢. سيبويه، الكتاب، ٤٦٧/٤.
٢٣. المرجع السابق، ٤/٤٧٨.
٢٤. ابن جنني، المنصف، ٣٢٤/٢.
٢٥. وافي، علي، غlim الملغة، ص ١٨.
٢٦. شاده، علم الأصوات عند سيبويه وعندها، ص ٢٢.
٢٧. سيبويه، الكتاب، ٤٧٢/٤.
٢٨. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢٢٦/٣.
٢٩. سيبويه، الكتاب، ٤٩٦/٤.
٣٠. مكي، الرعاية ص ١٨١ - ١٨٢.
٣١. سورة لقمان، الآية رقم ٢٠.
٣٢. سورة الأعراف، الآية رقم ٦٩.
٣٣. البطليوسى، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ١٩٧/٢، وانظر: أيضاً  
البطليوسى: ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة، ص ٣٣٨.
٣٤. Malmberg, Phonetics, P. ١٠٠

- .٣٥. عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند الهند، ص ١٥٢.
- .٣٦. شاده، علم الأصوات عند سيبويه، ص ٤.
- .٣٧. ابن دريد، الجمهرة، ١/٥. وانظر: أيضاً ابن عييش، شرح المفصل، ١٠/١٢٧.
- .٣٨. ابن جنبي، سر صناعة الإعراب (الحق)، ١/٥١.
- .٣٩. السامرائي، إبراهيم، تنمية اللغة العربية، ص ٥٤.
- .٤٠. المرجع السابق، ص ٥٥.
٤١. Lyons, An Introduction to Theoretical Linguistics, P. 28.
- .٤٢. فندريس، اللغة، ص ٧١.
- .٤٣. رافي، علي، علم اللغة، ص ١٨.
- .٤٤. الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٥.
- .٤٥. باي، ماريون، أساس علم اللغة، ترجمة: أحمد مختار عمر، ص ٢٦٣.
- .٤٦. المرجع السابق في المكان نفسه.
٤٧. Malmberg, P. 103.
- .٤٨. فندريس، اللغة، ص ٧١.
- .٤٩. المرجع السابق، ص ٧٢.
- .٥٠. Bloomfield, Language, P. 354.
- .٥١. المبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، ص ٦١.

٥٢  
Vandryes, Some thoughts on sound Laws, A.  
Reader in Historical, P. ١٠٩.

٥٣. ابن درستويه تصحیح الفصیح، ١٦٦/١. وانظر: أيضاً: السبوضی، المزهر في علوم اللغة، ٢٥٨/١.
٥٤. سبوضی، الكتاب، ٤/٤٥٥.
٥٥. المرجع السابق في المكان نفسه.
٥٦. المرجع السابق في المكان نفسه.
٥٧. المرجع السابق، ٤/٣٣٠.
٥٨. الشايب، فوزي، الإلخاق في اللغة العربية، ص ٢٠٩، رسالة ماجستير، ١٩٧٨.
٥٩. المرجع السابق، ص ٢٠٤.
٦٠. ابن جنّي، الخصائص، ١٦٢/١، ٢٢٢.
٦١. سبوضی، الكتاب، ٤/٤٣٩.
٦٢. مونن، حورج، تاريخ علم اللغة منذ نشأته حتى القرن العشرين، ص ٢١٢.
٦٣. الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة، ص ٢٥.
٦٤. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعلمه ومقاييسه، ص ١٦١-١٧. وانظر: وافي، علي، علم اللغة، ص ٢٦٠-٢٦٣.
٦٥. وافي، علي، علم اللغة، ص ٥٣.
٦٦. فندریس، اللغة، ص ٦٩.

٦٧. وافي، علي، علم اللغة، ص ٢٦٠.
٦٨. المراجع السابق، ص ٢٦١.
٦٩. فندريس، اللغة، ص ٧٤.
٧٠. المراجع السابق، ص ٧٩.
٧١. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٢٥.
٧٢. المراجع السابق في المكان نفسه.
- O'leary. Comparative Grammar, P. 61.
٧٣. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٢٦.
٧٤. المراجع السابق، ص ٢٥.
- Moscati, An Introduction to the Comp. Gr. P.36.
٧٥. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٢٥.
٧٦. فندريس، اللغة، ص ٧٢.
٧٧. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره وعلمه ومقاييسه، ص ١٧.
٧٨. المراجع السابق، ص ١٨.
٧٩. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٢٣.
٨٠. عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلمه ومقاييسه، ص ١٧.
٨١. المراجع السابق، ص ١٨.
٨٢. المراجع السابق في المكان نفسه.

- .٨٥. حسنين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات المقارن، ص ١٠٣.
- .٨٦. برجشتراسر، التطور النحوي لغة العربية، ص ٣٤.
- .٨٧. O'leary. Comparative Grammar, P. 83
- .٨٨. يروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٥١.
- .٨٩. السامرائي، إبراهيم، دراسات في اللغة، ص ١١١.
- .٩٠. ابن دريد، الجمهرة، ٤٨٥/٣.
- .٩١. سيرية، الكتاب، ٣٦٥/٣.
- .٩٢. عبد التواب، رمضان التطور اللغوي، مظاهره وعلمه ومقاييسه، ص ١٨.
- .٩٣. أبو بكر الأنباري، المذكر والمؤثر، ٣٣٤/١.
- .٩٤. المرجع السابق، ٣٣٥/١.
- .٩٥. يروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٨.
- .٩٦. إنزو ليستان، بقايا اللهجات العربية في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد ١٠، ج ١، ص ٢-١.
- .٩٧. برجشتراسر، التطور النحوي لغة العربية، ص ١٧.
- .٩٨. ابن دريد، الجمهرة، ٥/١.
- .٩٩. المقدسي، أحسن التفاسير، ص ٩٦.
- .١٠٠. الجواليني، المعرّب، ص ٣٤٩.
- .١٠١. فلث، يوهان، العربية، ص ٨٥.

١٠٢. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ١٩.
١٠٣. الزبيدي، لحن العامة، ص ٣٣٥.
١٠٤. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٣٣٥.
١٠٥. الزبيدي، لحن العامة، ص ٤٧، ٤٨.
١٠٦. ابن مكي الصقلي، تقييف اللسان، ص ١١٤.
١٠٧. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٧٩.
١٠٨. الفراء، معان القرآن، ١٦٤/٢.
١٠٩. الميداني، مجمع الأمثال، ٣٥٨/١، وهو هنا على النحو الآتي: "شَرّ ما يحيثك إلى مخة عرقوب" وذكر الميداني أنه يروي أيضاً ما يحيثك والشين بدل من الجيم، وهي لغة نمير، والمثل يضرب للمضطرب. وانظر: الفراء، معان القرآن، ١٦٤/٢.
١١٠. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره، ص ١٩.
١١١. المرجع السابق، ص ٢٠. وانظر: ديوان الأخطل، شرح إيليا سليم الحاوي، ص ٥١٣.
١١٢. الميداني، مجمع الأمثال، ٣٦٦/١.
١١٣. أبسو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢٢٦/١، وانظر: عبد التواب رمضان، التطور اللغوي، ص ٢٠.
١١٤. ابن حني، سر صناعة الاعراب، ٢١٥/١. وانظر: عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ١٩.
١١٥. ابن مكي الصقلي، تقييف اللسان، ص ٩٢.

١١٦. المرجع السابق، ص ٩٣.
١١٧. المرجع السابق، ص ٤٤.
١١٨. عبد التواب، رمضان، لغة العامة والتطور اللغوي، ص ٣١٥.
١١٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢٦١/١.
١٢٠. ابن حني، سر صناعة الاعراب (المخطوط)، ص ٣٩١.
١٢١. الزمخشري، الكشاف، ٧٣/١، الآية رقم ٣٥ من سورة البقرة.
١٢٢. ابن حني، المختسب، ٧٣/١.
١٢٣. المراجع السابق في المكان نفسه.
١٢٤. أبو حيان، البحر الخيط، ١٥٨/١.
١٢٥. ابن حني، سر صناعة الاعراب، (المخطوط)، ص ٣٩١.
١٢٦. أبو حيان، البحر الخيط، ١٥٨/١.
١٢٧. ابن حني، سر صناعة الاعراب، (المخطوط)، ص ٣٩١.
١٢٨. أبو حيان، البحر الخيط، ١٥٥/١.
١٢٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢٦١/١.
١٣٠. أبو الرب، توفيق، أصالة لغوية في النهجات الأردنية، مجلة العربي، العدد ١٥٩، عام ١٩٨٢، ص ١٦٠.
١٣١. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٣٢.
١٣٢. السيوطي، المزهر، ٢٢٢/١.
١٣٣. سبوبيه، الكتاب، ٤/٤، ١٨٢.

١٣٤. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٥٩/١.
١٣٥. ابن منظور، لسان العرب (شجر).
١٣٦. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٣٤.
١٣٧. سيبويه، الكتاب، ٤/٤، ١٨٢.
١٣٨. ابن حني، سر صناعة الإعراب، ١٩٤/١.
١٣٩. ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص ٥٤.
١٤٠. ابن حني، سر صناعة الإعراب، ١٩٤/١.
١٤١. أبو الطيب، اللغوي، الإبدال، ٢٥٩، ٢٦١/١.
١٤٢. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٤٣. سيبويه، الكتاب، ٤/٤، ١٨٢.
١٤٤. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢٥٨/١.
١٤٥. ابن منظور، لسان العرب (شجر).
١٤٦. ابن دريد، الجمهرة، ٣/٤٥٥.
١٤٧. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٣٤.
١٤٨. أبو الطيب، اللغوي، الإبدال، ٢٥٩/١.
١٤٩. المرجع السابق، ٢٥٩، ٢٥٨/١.
١٥٠. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٥١. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٥٢. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٣٢.

١٥٣. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٩. وانظر أيضاً التطور اللغوي ص ٢١.
١٥٤. سبيوبيه، الكتاب، ٤/٤، ٤٣٤.
١٥٥. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ١١، ١٢.
١٥٦. أبو الطيب، اللغوي، الإبدال، ٥٦١-٥٦٢.
١٥٧. ابن فارس، الصاحبي، ص ٥٤.
١٥٨. الفراء، معاني القرآن، ٣/٢٧٤. وانظر أيضاً: ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ١٢٢. وانظر أيضاً: أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٣٩٦.
١٥٩. ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ١٢٢.
١٦٠. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ص ٣٧٢.
١٦١. ابن عبد ربه، العقد الفريد، ٤/٦٥.
١٦٢. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٣٥٣-٣٥٦.
١٦٣. الزبيدي، لحن العامة، ص ٢٠٠.
١٦٤. ابن مكي الصقلي، تشريف المسان، ص ٩٤.
١٦٥. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٢٤٢.
١٦٦. بشر، كمال، علم اللغة العام - الأصوات، ص ١١٠.
١٦٧. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ٢١.
١٦٨. الصياد، عبد المعطي، القواعد والتصوص الفارسية، ص ٢٧.

١٦٩. أبو الرب، توفيق، أصالة لغوية في اللهجات الأردنية، مجلة العربي، العدد ٢٨٧، ص ١٥٩.

١٧٠. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ٢١.

١٧١. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٩-١٥.

١٧٢. انظر ص ٢٥١.

١٧٣. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ١١.

١٧٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

Malmberg, Phonetics, P. 100. ١٧٥

١٧٦. انظر ص ٢٤.

Martient, Function, Structure and Sound Change, . ١٧٧  
A reader in Kinguistics, P. 167.

Malmberg, Phonetics, P. 105. ١٧٨

١٧٩. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس،  
كتاب الموسم الثقافي، جامعة الرياض؛ ص ٢٣.

١٨٠. فندريلس، اللغة، ص ٧١.

١٨١. فندريلس، اللغة، ص ٧٩.

١٨٢. المرجع السابق، ص ٨٠.

١٨٣. انظر ص ٣٠ - ٣١.

١٨٤. انظر ص ١٧٢ - ١٧٣.

Bloomfield, Language, P. 354. ١٨٥

- Lyons, New Horizons, P.305. ١٨٦
١٨٧. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢١.
١٨٨. المرجع السابق، ص ٣٢٨.
١٨٩. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ١١٠. وانظر: بروجشتراسر، التطور النحوي، ص ٩٢.
١٩٠. سيبويه، الكتاب، ٤/٤٧٨.
١٩١. المرجع السابق، ٤/٤٧٧.
١٩٢. ابن جنبي، الخصائص، ١٤١/٢.
١٩٣. ابن حثب، المنصف، ٢/٣٢٤.
١٩٤. الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى.
١٩٥. سورة الحجر، الآية رقم (٥٤).
١٩٦. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١/٢٣٥.
١٩٧. أبو علي، الفارسي، الحجة، ١/١٥٥.
١٩٨. الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الأولى.
١٩٩. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢١.
٢٠٠. مككي بن أبي طالب، الرُّعَايَة، ص ٩٤.
٢٠١. سيبويه، ٤/٤٣٦.
٢٠٢. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٩.
٢٠٣. المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٠٤. سيبويه، ٤/٤٦٠.
٢٠٥. المراجع السابق، ٤/٤٤٨.
٢٠٦. المراجع السابق، ٤/٤٥٠.
٢٠٧. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٣/٢٧٥.
٢٠٨. سيبويه، ٤/٤٦٤.
٢٠٩. المراجع السابق، ٤/١٣٦.
٢١٠. موسى، علي حلمي، إحصائيات جذور معجم لسان العرب، ص ٢٥.
٢١١. ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ٢/١٠٨.
٢١٢. مكي بن أبي طالب القبيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ١/٢٠٩.
٢١٣. ابن حني، الخصائص، ٢/٣٢٨.
٢١٤. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ٨٩.
٢١٥. سورة المطففين، الآية رقم (١٤).
٢١٦. أيسرو المطippy اللغوي، الأضداد، ١/٨٦. وانظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ٨٩.
٢١٧. الأنباري، الأضداد، ١/٦٤.
٢١٨. سورة طه، الآية رقم ١١٤.
٢١٩. Jones, An Outline of English Phonetics, P. 193.
٢٢٠. سيبويه، ٤/٤٥٨.

.٩٩، النظر ص ٢٢١

Malmberg. Phonetics, P. 48. .٢٢٢

## الفصل الثاني

### القوانين الصوتية الخاصة وأثرها في بناء الكلمة العربية

- البنية المقطعة وأثرها في بناء الكلمة العربية:
  - قهيد.
  - أشكال المقاطع العربية.
- خصائص البنية المقطعة العربية وأثرها في بناء الكلمة العربية.
- النبر وأثره في بناء الكلمة العربية.
  - قهيد.
  - أثر النبر في بناء الكلمة العربية.



## البنية المقطعة وأثرها في بناء الكلمة العربية:

تمهيد:

تستكون كل لغة من وحدات صوتية صغيرة، مكونة من حركات وصوات تنظم فيما بينها لتؤلف وحدات كبرى، والأصوات البسيطة المفردة هي الوحدة الدنيا في بناء اللغة، والوحدة التي تلي الأصوات البسيطة هي المقطع "syllable" وهي من أهم الوحدات اللغوية.

ويوجد في آية الكلمة منطقية، أو جملة، صوت واحد -على الأقل- يبرز في السمع بشكل أكثر وضوحاً من الأصوات المحيطة به. فقد وجد العلماء أن الكلمة أو الجملة تحتوي على نوع من التموج في الوضوح السمعي، يكون من السهل إدراكه من قبل السامع، ويمكن أن يتعين هذا التموج كخط متعرج فيه قمم "peaks" تشير إلى الحد الأعلى للوضوح، وفيما "valleys" تشير إلى الحد الأدنى للوضوح، ويكون من السهل جداً -عادةً- معرفة عدد قمم الوضوح، في الكلمة أو الجملة. وكل صوت يحتل قمة وضوح يسمى صوتاً مقطعيّاً "syllabic" والكلمة أو الجملة، على هذا تحوي عدداً من المقاطع يقدر ما هناك من قمم وضوح (١).

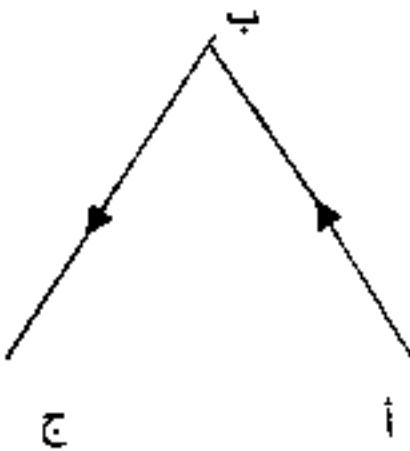
وعلى الرغم من بساطة تصور المقطع، ومن قدرة الأشخاص العاديين المخربين من أي خبرة لغوية أن يعدوا على أصابعهم عدد المقاطع في السلسلة الكلامية، على الرغم من ذلك فإن علماء الأصوات لم يوفقا حتى الآن في إعطاء تحديد شامل ودقيق له، الأمر الذي حدا بعضهم إلى القول بأن المقطع مجرد اصطلاح ليس له آية حقيقة موضوعية (٢).

ويرجع اختلاف العلماء حول تعريف المقطع وتحديداته إلى الاختلاف في وجهات النظر التي اخترعها لتحديد المقطع (المادية "physical"، والنطقية "functional" والوظيفية "articulatory"). ويترجع كذلك إلى أن الأجهزة المستعملة حتى الآن لا تمكن علماء الأصوات من تعين حدود المقطع على الخطوط البيانية وهذا قال فندريس بأن تعريف المقطع أمر عسير (٣).

فمن التعريفات المادية للمقطع تعريف أوتويسبرسن Otto Jesperson له بأنه "المسافة بين الحدين الأدنى للإساع" (٤). ومن هذا القبيل أيضاً تعريف ماريوباي "Mario Pei" له بأنه عبارة عن قمة إساع "peak of sonority" غالباً ما تكون صوت علة، مضافاً إليها أصوات أخرى عادة – ولكن ليس حتماً – تسبق القمة وتلحقها، أو تسبقها وتلحقها (٥).

أما من الناحية النطقية، فإنه لا يمكن وضع تحديد عالمي للمقطع، نظراً لأن مثل هذا العمل سيصطدم بأسلوب التركيب المقطعي لكل لغة، فما يعد مقطعاً في عرف لغة من اللغات ربما لا يكون كذلك في عرف لغة أخرى، فكلمة "club" الإنجليزية مثلاً مكونة من مقطع واحد، ولكن العربي إذا ما أراد أن ينطقها على حسب قوانين البنية المقطعة للغربية، فإنه سيجزئها إلى مقطعين عنى النحو الآتي: "ic|lub" وذلك لأن العربية لا تسمح أن يتindi المقطع فيها بصامتين.

ويمكن تبني وجهة النظر النطقية في تعريف المقطع، عالماً الأصوات الفرنسية موريس جرامونت وبير هوش، فالمقطع يتحدد من وجهة نظرها بتزايد شدة العضلات المنتجة للصوت ميكانيكياً، متبعاً بتقليل الشدة العضلية، وهذا يكون النطق أكثر قوة في بداية المقطع، ويقل تدريجياً، ويمكن أن يحدد المقطع ببعها لمفهومها بالرسم التخطيطي الآتي (٦):



فالخط أ-ب يشير إلى زيادة الشدة في المقطع. والنقطة "ب" تمثل نقطة الأوج، أي قمة المقطع أما الخط ب-ج فيشير إلى تقليل الشدة في المقطع تدريجياً حتى تلاشى.

ومن جملة الذين تبرأوا وجهة النظر النصافية كانتينو "J. Cantineau" أيضاً فقد عرّف المقطع بأنه "الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات إغلاق جهاز التصوير، سواء كان الإغلاق كاملاً أو جزئياً (٧).

أما بالنسبة للناحية الوظيفية، فقد حدّه دي سوسور "F. De Saussure" بأنه الوحدة الأساسية التي يودي الفونيم (phoneme) وظيفة داخليها (٨)، ومن هذا القبيل تعريف أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب له بأنه "كمية من الأصوات، تجري على حركة واحدة، يمكن البدء بها والوقوف عليها" (٩).

وقد عرفه الدكتور إبراهيم أنيس بأنه "عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات السائكة" (١٠).

وقد عرّفه عبد الرحمن أبوب بأنه "مجموعه من الأصوات التي تمثل قاعدتين تحصران بينهما فمه" (١١).

هذه جملة من تعریفات اللغويين للقطع، والتي تمثل مختلف وجهات النظر المادية والنطقية والوظيفية.

### أشكال المقاطع العربية:

تعرف العربية أربعة أنواع من المقاطع هي:

١. قصيرة: وهي المقاطع التي تكون من صامت وحركة قصيرة ويرمز إليها بالرمز "ص ح" حيث ترمز (ص) إلى الصامت وترمز "ح" إلى الحركة القصيرة، وتمثل هذا النوع من المقاطع، مقاطع الفعل "كتب" (ka|ta|ba).

٢. متوسطة وهي على نوعين:

أ. مفتوحة: وهي المقاطع التي تكون من صامت وحركة طويلة ويرمز إليها بالرمز "ص ح ح" ويمثلها كل من "ما" ، و "في" و "دو".

ب. مغلقة: وهي تلسك التي تكون من صامت + حركة قصيرة + صامت، ويرمز إليها بالرمز "ص ح ص" ويمثله كل من : "قد" ، و "من" و "خذ".

٣. طويلة وهي على نوعين أيضاً:

أ. طويل مفرد الإغلاق ويكون من صامت + حركة طويلة + صامت، ويرمز إليه بالرمز "ص ح ح ص" ويمثله المقطع "صال" من الضائين ومثله المقطع "مبن" من " المسلمين" وذلك في حالة الوقف.

ب. طويل مزدوج الإغلاق ويكون من صامت + حركة قصيرة + صامت + صامت، ويرمز إليه بالرمز: (ص ح ح ص) ويمثله الكلمة: بنت، وشمس، وقط، وحد، وذلك في حالة الوقف فقط.

٤. مديدة، ولا تكون إلا وقفاً، وتكون من صامت وحركة طويلة وصامت طويل ويرمز إليه بـ "ص ح ح ص" نحو سار، وحاز، وقفًا.

هذه هي الإمكانيات المقاطعة في اللغة العربية، وكل مقطع من هذه المقاطع ينتهي بحركة فهو مقطع مفتوح "open"، وكل مقطع ينتهي بصامت فهو مغلق "closed" فالمقاطع العربية إذاً إما مفتوحة وإما مغلقة، وواضح تماماً أن المقاطع القصيرة مفتوحة أبداً، والمتوسطة منها المفتوح ومنها المغلق. أما المقاطع الطويلة والمديدة فمغلقة أبداً.

وقد بين الباحثون أن المقطع المفتوح موجود في كل اللغات أما المقطع المغلق فهو موجود في بعضها فقط.

كما ذكروا أيضاً أنه لا توجد لغة تكون فيها مقاطع مغلقة دون أن تكون فيها مقاطع مفتوحة، وهناك لغات لا تحتوي على مقاطع مغلقة، وذلك مثل اللغات السلافية القديمة واليابانية (١٢).

وفي المقابل هناك لغات تفضل أن تنتهي مقاطعها بصامت، كالإنجليزية والألمانية (١٣).

والمقاطع العربية ليست متساوية من حيث شيوعها في الكلام، وكثرة استعمالها، فالمقاطع القصيرة من نوع "ص ح" أكثر الأشكال المقطعة شيوعاً في العربية بليه المقطعان المترسطان "ص ح ح"، و "ص ح ص".

فهذه الأشكال المقطعة الثلاثة هي التي تكون الكثرة الغالبة من الكلام العربي.

أما المقاطع الطويلة والمديدة، فهي نادرة، قليلة الشيوع في الكلام وورودها في العربية مقيد في أغلب الأحيان بحالة الوقف، وبخاصة المقطعان (ص ح ص ص) و (ص ح ح ص) فإن العربية لا تسمح هما إلا في حالة الوقف فقط. أما المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) فإنه يأني في الكلام ولكن بشروط حددتها النحواء (١٤)، ويأني في الوقف كثيراً كسابقيه.

#### خصائص البنية المقطعة وأثرها في بناء الكلمة العربية:

إذا ما تفحصنا أشكال المقاطع العربية، فإننا سنلاحظ أنها تختص بالآتي:

١. أن جميع الأشكال المقطعة العربية تبتدئ بصامت ومن ثم فلا وجود في العربية لمقاطع تبتدئ بحركة.
٢. أنه لا يلتقي صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، ولا في حشوها ولا في آخرها إلا في حالة الوقف فقط.
٣. وكما لا يلتقي صامتان في مقطع واحد، فإنه لا تلتقي حركتان أيضاً في مقطع واحد.
٤. اقتصار ورود بعض المقاطع العربية على حالة الوقف فقط، وذلك مثل المقطع الطويل "ص ح ص ص"، والمقطع المديد (ص ح ح ص ص)،

وقلة ورود المقطع الطويل مفرد الإغلاق (ص ح ح ص) في الكلمة،  
ويمتاز المقطع الطويل بتنوعه عن المقطع المديد في أنه قد يرد في الشعر  
أحياناً في بعض الأوزان المقيدة القافية.

٥. تفضير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة.  
هذا بالنسبة إلى البنية المقطعة، أما بالنسبة لتنظيم المقاطع في داخل  
الكلمة فإننا نضيف إلى ذلك:
٦. كره العربية لتوالي المقاطع القصيرة.
  ٧. كره العربية لتوالي المقاطع الطويلة المفتوحة.
  ٨. ميل العربية إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في غير الشعر.  
وسن بيان فيما يأتي أثر هذه الخصائص في أبنية الكلم في العربية  
بالتفصيل.

#### أولاً: وجوب ابتداء المقطع بصامت:

هذه الخاصية المقطعة تفسر لنا تخليق هزة الوصل في بداية بعض الصيغ  
الفعلية والاسمية، ففي الأمر من الثلاثي مثل: ضرب، نقول "اضرب" ولما كان  
الأمر مقتطعاً من المضارع فإن الصيغة الأصلية لفعل الأمر يجب أن تكون  
"ضُرب" "rib" وذلك بعد إسقاط حرف المضارعة.

ونفس الشيء بالنسبة للماضي والأمر والمصدر من "يَتَفَعَّل" و "يَتَفَعِّل"  
و "يَسْتَفَعِّل" فالماضي منها يجب أن يكون "تَفَعَّل" و "فَعَّل" و "سْتَفَعِّل"، والأمر  
منها يتبيّن أن يكون "تَفَعِّل" و "فَعِّل" و "سْتَفَعِّل"، والمصدر منها يتبيّن أن  
يكون "تَفَعَّل" ، و "فَعِّل" و "سْتَفَعِّل".

وفي هذه الحالات جميعها خروج على الخصائص المقطعة للبنية العربية وذلك نظراً لما ينشأ عنه من اتصال صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، ومثل هذا لا يجوز البتة في العربية والساميات عموماً. قال بروكلمان: "لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يتضمن صوتان صامتان في أول الكلمة، ولذلك فإنه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادراً بعده، وكانت معه مقطعاً مستقلاً" (١٥).

وتفادياً لهذا الوضع الخارج على نظام العربية، فإن العربية تعمد إلى الفصل بين الصامتين بالإلتان بحركة إضافية مساعدة لتنجح مقطعاً جديداً، والحركة التي تتبناها العربية في بداية الكلمة هي الكسرة.

وبالنسبة للساميات فإن الحركة التي تضفيها كل من العربية والسريانية هي الكسرة الممالة "ء" (١٦) والحركة التي تضفيها الجببية هي "ئ" (١٧).

ولكن إضافة هذه الحركات المساعدة لا يحل المشكلة؛ لأن إضافتها تخلق وضعًا محظوراً آخر ألا وهو ابتداء المقطع بحركة، والعربية لا تجيز ذلك البتة فالعربية لا تعرف هذا النوع من المقاطع التي تبدئ بحركة، فجميع الأشكال المقطعة العربية يجب أن تبدأ بصامت، وهذا تعمد العربية إلى تحقيق الكسرة؛ فتتحقق بذلك الهمزة المعروفة همزة الوصل.

فكل حركة تقع في بداية مقطع لا بد من تحقيقها، وتخليل همزة قبلها، بعض النظر عن قيمة هذه الهمزة وظيفياً (١٨)، قال بروكلمان: "كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تطبق في الأصل محقيقة، يعني أنها تسبق همزة" (١٩).

وبتحقيق الحركة وتخليل همزة الوصل تصبح الصيغ السابقة: "اضرب" "idrib" وفي الصيغ الأخرى "افتَّعل" و "افتَّعلَ" و "استفْعَلَ" و

"أَفْعِلُ" و "أَفْسَعِلُ"، "وَاسْتَفْعِلُ"، ومصادرها: "أَنْفِعَالٌ"، و "أَفْعَالٌ" و  
"أَسْتَفْعَالٌ" ...

ويرى أوليري أن نطق الحركة يتضمن جهداً حنحرياً في معظم اللغات قال: "إنه من المستحبيل أن تبدأ صوت حركة بعد صمت في أية لغة بدون بعض هذا الجهد" (٢٠). وقال دانيال جونز (D. Jones). "كثير من الناس وبخاصة الألسان عندهم ميل أو نزعه لإثبات همزة في بداية جميع الكلمات التي ينبغي أن تبدأ بحركة...، وأحياناً يعمدون إلى إثبات الفمزة في وسط الكلمة قبل الحركة المبذورة" (٢١).

وقد علل السلف زيادة همزة الوصل بأنها وسيلة يخفّ إليها العربي لنطق الساكن، ذلك أن العربية لا تجيز الابتداء بالساكن، والحكم العام في ذلك هو أنه لا يبدأ بساكن ولا يوقف على متحرك. ومن ثم فقد عدّها الخليل بن أحمد (١٧٥ هـ) *عيادة السُّلْمُ للسان*، قال في المعنى: "والألف التي في اسْجَنْكَلْ واقْشَرْ واسْجَنْفَرْ واسْبَكْرْ، ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الأنفاس في هذه الأفعال، وأمثالها من الكلام تكون ألفاً عماداً وسلماء للسان إلى حرف البناء، لأن حرف اللسان حين ينطلق ينطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل" (٢٢).

هذا هو تفسير السلف، والصحيح هو ما ذكرناه من أن البنية المقطعة للعربية وخصائصها هي السبب في ذلك.

ثانياً: لا يجوز التقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة وحشوها:  
وقد مر معنا في خلال حديثنا عن الخاصة السابقة كيف اضطرت العربية إلى الإitan بكسرة عندما اجتمع صامتان في مقطع واحد في بداية بعض

الصيغ الفعلية ومشتقاتها، كالأمر من الثاني، والأمر الماضي والمصدر من مثل:  
"يَفْعُلُ" ، و "يَفْتَحُ" ، و "يَسْتَفْعِلُ" ، و "يَفْعَلُ" و "يَفْعَلُ" وأشباهها.

وعلى أساس من رفض العربية التقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة، وعلى أساس من رفضها ابتداء المقطع بحركة تفسر التزام الحجاجيين تحقيق الهمزة عندما تكون في صدر الكلمة، وذلك لأن تخفيفها يؤدي حتماً إلى واحد من اثنين:

١. فrama أن يؤدي إلى ابتداء المقطع بحركة، وذلك بإسقاط الهمزة وحدها.
٢. وإما أن يؤدي إلى التقاء صامتين في مقطع واحد بعد إسقاطها هي وحركتها.

وابتداء المقطع بحركة مرفوض، والتقاء صامتين في مقطع واحد في بداية الكلمة مرفوض أيضاً، لذا فقد التزم الحجاجيون تحقيق الهمزة إذا كانت أول الكلمة.

هذا بالنسبة لأول الكلمة، أما بالنسبة لباقيها، فإنه لا يجوز أيضاً أن يلتقي صامتان في مقطع واحد في الحشو، ولكن القدماء يوهموننا بأنه من الممكن أن يلتقي صامتان في مقطع واحد في حشو الكلمة، وقد اشترطوا لذلك شروطاً حددها ابن عييش (٤٣ـ٦٩) بقوله: "والشرطان المرعيان في اجتماع ساكنين: أن يكون الساكن الأول هو حرف مد ولين، والثاني مدغماً، كدابة وشابة، وحوبيصة تصغير خاصة... وعمود الشوب" (٤٣).

ولكن الحقيقة التي لا مراء فيها هي أنه لا يجوز بحال التقاء ساكنين في مقطع واحد في حشو الكلمة العربية، أما بالنسبة لباب دابة وشابة فليس هنا التقاء ساكنين كما يزعم السلف، لأن ما يسمونه الألف ما هو إلا حركة طويلة، فستحة طويلة، وعليه فإنه لم يلتقي ساكنان ههنا، فكل من شابة ودابة

تُحرِّزاً مقطعيًا على النحو الآتي: "شَابٌ + بَةٌ في الوقف، وشَابٌ + بَةٌ في  
الوصل، ومثلها "دَائِةٌ"، ونحوُهَا الشُّوب".

أما بالنسبة "لحوظة" بهذه يوهم ظاهرها أن ثمة التقاء ساكنين في  
مقطع واحد في حشو الكلمة، يد أن الحقيقة غير ذلك تماماً، فليس هنا التقاء  
ساكنين كما يزعم السلف، فالباء لا تتصل في النطق الفعلي بالصاد اتصالاً  
مباشراً، ذلك أن نطقها يستوجب اتباع الباء بصویت قصیر بعدها، وهو يتعبر  
ابن منظور "إشمامها بالكسرة"، جاء في اللسان: "وتصغير الدائمة: دُوَيْة الباء  
ساكنة، وفيها إثمام من الكسر، وكذلك باء التصغير إذا جاء بعدها حرف متصل  
في كل شيء" (٢٤).

فهذا النص من اللسان يقطع الشك باليقين، ويؤكد من ثم أنه ليس  
هنا التقاء ساكنين حقيقة، وذلك لأن هناك حركة فضففة تفصل بين الباء وبين  
الصاد، وعليه فإن الرعم بأنه يجوز التقاء ساكنين في حشو الكلمة مردود،  
ونخرج من هذا كله بنتيجة مفادها أنه لا يجوز بحسب قوانين البنية المقطعة  
العربية أن يلتقي ساكنان في مقطع واحد في حشو الكلمة.

وعلى ضوء هذه الحقيقة، وهي امتناع التقاء ساكنين في مقطع واحد  
في صدر الكلمة أو في حشوها، أو في حشو السلسة الكلامية، نفترض ولو  
الجماعية عندما يأتي بعدها مباشرة صامت آخر، وكسر واو "لو" و "أو" إذا  
اتصل بكل منهما صامت آخر اتصالاً مباشراً.

بالنسبة لواو الجماعة قوله تعالى: "أولئك الذين اشتروا الضلال  
بالمهدى" (٢٥)، وقوله تعالى: "ولا تنسوا الفضل بينكم" (٢٦) ورموا ابنك،  
واخشو الله ... . ففي هذه الأمثلة جميعها حرّكت الواو الساكنة فراراً من  
المقطع الطويل (ص ح ص ص)، ذلك أن عدم تحريك الواو في الأمثلة السابقة

سيودي إلى نشوء هذا المقطع "روض" و "سُولْ" و "مَوْب" و "شَوْل" على الترتيب في الأمثلة السابقة.

أما كسر الواو "لو" و "أو" فمثل قوله تعالى: "وَسِيَّلُونَ بِاللَّهِ لِمَا  
أَسْتَطَعُنَا" (٢٧)، وقوله تعالى: "أُو الطَّفَلُ الَّذِينَ لَمْ يَظْهُرُوا عَلَى عُورَاتِ النِّسَاءِ"  
(٢٨)، والسبب في تحريك الواو هنا هو نفس السبب هناك، أي الفرار من  
التقاء صامتين في مقطع واحد حشواً، ذلك أن إبقاء الواو في كل من "أو" و  
"أُو" ساكنة على حالها سيودي إلى التقاء صامتين في مقطع واحد كالأي:

"لَوْس" و "أُوْط".

ويرى السلف أن تحريك الواو الجماعة بالضم، إنما كان للتفريق بينها  
وبين الواو "لو" و "أو" قال سيبويه بهذا الصدد: ".. فزعم الخليل أفهم جعلوا  
حركة الواو منها، لفصل بينها وبين الواو التي من نفس الحرف، نحو الواو "لو"  
و "أو" (٢٩).

وهذا هو المشهور من أمر الواو الجماعة وواو "لو" و "أو"، إلا أن من  
العرب من يحرك الواو الجماعة بالكسر ومنهم من يحرك الواو "لو" و "أو" بالضم.  
قال سيبويه: "وقد قال قوم "و لا تنسوا الفضل بينكم (٣٠)" جعلوها بمثابة ما  
كسرها من السواكن وهي قليلة، وقد قال قوم "لُوْ اسْتَطَعْنَا" (٣١) شبهوها  
بواو انحشوأ الرجل ونحوها حيث كانت ساكنة مفتوحةً ما قبلها. وهي في القلة  
بمثابة "و لا تنسوا الفضل بينكم" (٣٢).

وعلى هذا يفسر أيضاً كسر ياء المثنى في نحو قوله تعالى: "يَا صَاحِي  
السُّجُنْ" و "وَبِنِ يَدِي اللَّهِ" ، وكسر آخر الفعل في نحو "اَكْبِ الدَّرْسَ" ....  
أما بالنسبة لآخر الكلمة، فإن العربية تغير التقاء صامتين في مقطع  
واحد، ولكن في حالة الوقف فقط، فهي إذاً حالة مقيدة.

وعلى الرغم من أن العربية تجمع بين صامتين في آخر الكلمة في الوقف، فإن بعض العرب كان ينفر من ذلك في الوقف أيضاً، وهؤلاء هم أولئك الذين أثروا عنهم ظاهرة الوقف بالنقل (٣٣)، ففي مثل: هذا يكُر، مررت يكُر ورأيت يكُر يقولون في الوقف: هذا يكُر، ومررت ورأيت يكُر، الجر، والنصب في ذلك سواء، فلا يفتحون الكاف في حالة الوقف، قال سيبويه "وقالوا: رأيت العِكْمَ، فلم يفتحوا الكاف كما لم يفتحوا البَكْرَ" (٣٤). وهذا هو المشهور عن هؤلاء في الوقف إلا أن بعض اللغويين قد روى الفتح في حالة النصب قال تعليق: "سمعت العرب يقول: اضرب الوجه، وهذا الوجه، وفررت من الوجه" (٣٥). وإذا كان هذا حالهم في النثر، فإفهم في الشعر أحرص على ذلك، ذلك أن الشعر العربي لا يسمح بالمقاطع الطويلة، إلا في الوقف، وفي بحور خاصة، وليس في جميع الأوزان، فمن أثر هذه الظاهرة في الشعر قوله: أنا ابن ماوية إذ جد النَّقْرَ (٣٦)

ومن هذا القبيل أيضاً المِجْلُ والمِرْجُلُ في قول الآخر: ...

ارتسي حملاً على ساقها	فهش الفساد لذاك المِجْلُ
فقللت ولم أحلف من صاحبي	الا بائني أصل تلك السِّرْجُلُ

ومنه أيضاً السِّلْمُ في قول الأعشى (٧ هـ):

أذاقتهم الحرب أنفاسها وقد تكره الحرب بعد السِّلْمِ (٣٧)  
ومثله "السِّتْرُ" في قول حسان بن ثابت:

فارسي خيل إذا مَا أمسكت ربة الخدر باطراف السِّتْرِ (٣٨)

ففي هذه الأمثلة، قام الشعراء بنقل حركة الإعراب، إلى الساكن الذي قبل القافية المقيدة، لئلا يلتقي صامتان في مقطع واحد، في هذه الأوزان. وقد وصف اللغويون صنع الشعراء في مثل هذه الأبيات بأنه: "جيد في الكلام والشعر" (٣٩).

أما الحالات الأخرى التي يتم فيها المحيء بحركة غير حركة الإعراب فقد وصفت بها "ضرورة" وذلك مثل "الصَّبِرْ" في قول طرفة (٥٦٤):

في حفسان نعترى نادينا وسديف حين حاج الصَّبِرْ

ومثله "الخَفَقْ" في قول رؤبة (١٤٥ هـ):

مشتبه الأعلام لمَاع الخَفَقْ

ومثله "الضَّيقْ" في قوله أيضاً:

وشفها اللوح بِمازول ضَيقْ

ومثله "الوَلَقْ" في قوله أيضاً:

صِوادق العقب مهاديب الولَقْ

وحسن من جانينا نرى أن التحرير في هذه الأمثلة وفي الأمثلة السابقة إنما يصدر عن أساس واحد، وهو الفرار من تشكيل المقطع الطويل (ص ح ص ص)، في هذه الأوزان الشعرية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نقول بأن الذي يعلي على الشاعر الإتيان بحركة معينة في القوافي المقيدة هو التوجيه الذي تبني عليه القصيدة، والتوجيه هو حركة ما قبل الروى المقيد. فالشعراء يلتزمون حركة التوجيه هذه التي بنيت عليها القصيدة، لأن اختلاف التوجيه عيب من

عيوب القافية (٤٠)، نظراً إلى ما يؤديه اختلافها إلى اختلال النغمة وأضطراب الواقع الموسيقي في القصيدة، ولذلك فقد نص أرباب البيان على وجوب الحفاظ على التوجيه في القصيدة وعدم اختلافه، قال أبو هلال العسكري (٣٩٥ هـ) "وينبغي أن تتحامى العيوب التي تعرى القوافي مثل: السناد والإقواء والإياء، وهو أسهلها، والتوجيه، وإن جاء في جميع أشعار المتقدمين وأكثر أشعار المحدثين" (٤١).

فالأصل إذاً أن يلتزم الشعراء التوجيه الذي بنيت عليه القصيدة سواءً أكانت الحركة الإعرابية موافقة له، أم لا، وهذا وجدنا طرفة يحرك "الصبر" بالكسر مع أن الحركة الإعرابية هي الضمة وذلك لأن الكسرة هي الحركة التي بنيت عليها القصيدة، فأول بيت في القصيدة التي منها يتبه آنف الذكر هو:

أصحوت السيوم أُم شافتُك هَرَّ ومن الحب جسون مستعر (٤٢)

فال滂ج الذي بنيت عليه القصيدة هو الكسرة، بيد أن الشعراء قد يضطرون في بعض الأحيان إلى الخروج على التوجيه وذلك فيما إذا أدى التزامهم إياه إلى الخروج على أبنية العربية الشائعة والمعروفة قال سيوه: "وقالوا: هذا عِدْلٌ وَفِيلٌ فاتبعوها الكسرة الأولى، ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول (٤٣)"؛ لأنه ليس من كلامهم "فَعُلٌ" (٤٤)، ثم أضاف يقول: "وقالوا: "في البُسْرٍ" ولم يكسروا في الجر، لأنه ليس في الأسماء "فُعُلٌ" فاتبعوها الأول (٤٥).

فالخروج على أبنية العربية المألوفة هو الذي يجعل الشعراء وغيرهم يضطجعون بالتوجيه في بعض الأحيان.

وتطبيقاً على ذلك، نأخذ قصيدة طرفة التي أورها قوله:

## أصحوت اليوم...<sup>١</sup>

ففي هذه القصيدة نجد الشاعر يخرج على التوجيه في أبيات عديدة وذلك للسبب الذي ذكرناه آنفًا، فالبيت الخامس عشر من هذه القصيدة يتحمّل بكلمة "بالظُّهُر" (٤٥) ولم يقل بالظُّهُر مع أن حركتها الإعرابية هي الكسرة والتوجيه هو الكسرة أيضًا، ومثلها قوله "الظُّفَر" (٤٦) التي يتحمّلها البيت الثامن، وهي محروقة بالإضافة، أي أن حركتها الإعرابية هي الكسرة أيضًا، ومثلهما "شُقْر" (٤٧) التي يتحمّلها البيت السادس من قصيده هذه، وهذه الأخيرة حركتها الإعرابية هي الفتحة، فلم يقل "شُقْر" مع أن "فُعْل" من أبنائهم مثل صُرَد وثُغْر، ولم يتلزم التوجيه؛ لأنه يؤدي إلى "فُعْل" أي إلى بناء مرغوب عنه عربياً.

فظاهرة الوقف بالنقل التي أثرت عن بعض العرب قد يفسرها صوتياً على أساس كرههم للتقاء صامتين في مقطع واحد، وفي حالة الوقف أيضاً، ونجده في أيامنا هذه صدى لهذه الظاهرة القديمة في لهجات بلاد الشام عامة، بيد أن طريقة الوقف في هذه اللهجات تختلف بعض الشيء عمّا أثر عن العرب قديماً. ذلك أن اللهجات الشامية تستخدم الكسرة مطلقاً في كل ما هو مفتوح الأول أو مكسورة، وتستخدم الضمة في كل ما هو مضموم الأول وذلك نحو: مصِرْ، في كل الحالات وكذلك: حَبَلْ ورَطَلْ نقول في الوقف عليها "حَبَلْ" و"رَطَلْ" وذلك في الأحوال الثلاثة.

وبالنسبة للمكسور الأول مثل بَسْت، وفِرْش وحِمْل نقول فيها ثلاثة: بَسْت، قِرْش وحِمْل في الأحوال الثلاثة أيضاً.

أما ما كان مضموم الأول نحو: عُرْس، عُمْر، وأخْت... فإننا في الوقف نضم الثاني فنقول فيها: عُرْس، عُمْر وأخْت، وذلك في الأحوال الثلاثة أيضاً.

### ثالثاً: لا يجوز التقاء حركتين:

لا تسمح العربية والساميات عامة بالبقاء حركتين متقارنات بروكليمان: "من غير الممكن في اللغات السامية البقاء حركتين متقارنات" (٤٨).

فإذا ما أدى المياق في بعض الأحيان إلى البقاء حركتين فإن العربية تعتمد في مثل هذه الحالة إلى تخليق أشباه الحركات كي تفصل بين الحركات المتتابعة، ولتوسيع ذلك نقول بأنه في لمححة المحازين الذين يخففون الهمزة يقولون في مثل: "سأل" سال: "sāla" فإذا ما بنوا منها صيغة اسم الفاعل مثلاً فإن الصيغة ستصبح سا لـ "sāilan" وهنا تلتقي حركتان البقاء مباشراً فيحدث ما يعرف في الاصطلاح بـ "hiatus" أي البقاء حركتين، وهذا لا يجوز البتة في عرف العربية وتفادياً لهذا الوضع يحدث انزلاق حركي بين الفتحة والكسرة فتشاء الياء  $y \rightarrow a + \dot{a}$  لتفصل بين الفتحة الطويلة والكسرة بعدها وبذلك تصبح الصيغة "سابل"، ومثل هذا الفعل يستهذفون، عند تخفيف الهمزة فيه من قبل المحازين سيصبح "يستهذفون"  $\ddot{u} + \dot{u}na$  "yastahzi + ūna"، فتابع حركان، فحصل الانزلاق الحركي بين الكسرة والفتحة فتشاء الياء  $\dot{a} + u \leftarrow y$ ، وبذلك تصبح الصيغة "يستهذفون".

وفي مثل "بُرَدَّى" عند تخفيفه م للهمزة فيه، يصبح الفعل  $\ddot{u} + \dot{u} + \dot{d} + \dot{d} i$  "yu + addi" ، فتابع حركتان: الكسرة والفتحة

بعدها، فيحصل انلاق حركي بينهما فتشا الواو  $w \rightarrow u + a$  وبذلك يصبح الفعل "يودي" "yuwaddī"، فالهمسة الساقطة كانت تمنع من التقاء الحركتين، فلما سقطت عمدت العربية إلى تخلق وسيلة أخرى. قال جاردنر Gairdner: "إن الهمسة لها الأثر في فصل الحركات بعضها من بعض، وهذا هو ما كان يقصد بالصطلاح القدم "hiatus" (٤٩).

رابعاً: اقتصار وجود بعض المقاطع على بعض الحالات الخاصة:  
فالقطع الطويل من نوع (ص ح ص ص) لا تسمح به العربية إلا في الرقف فقط، وذلك في النثر، وفي بعض الأوزان الشعرية المقيدة القافية. فمن ذلك قول نقيط بن زدراة (٥٧١م).

يا قوم قد أهلكتنون باللزوم ولم أقاتل عامراً قبل اليوم (٥٠)  
شنان هذا والعناق واللزوم والمشرب البارد في الظل الدوم

ومثله قول هدبة بن الخشrum (حو ٥٠ هـ):

أبل يا في اليوم صيراً منكماً إن حزناً أن بدا بادئ شر  
لا أراني اليوم لا ميّتاً إن بعد الموت دار المستقر (٥١)

أما المقطع الطويل الآخر وهو "ص ح ح ص" فإنه يوجد في النثر كثيراً في باب شائعة ودائمة، كما أنه يكثر أيضاً في أواخر الكلم في حالة التوقف مثل المقطع: "مِنْ" من المسلمين، والمقطع "بُونْ" في آخر الفعل "يكتبونْ".

فهذه هي الحالات التي يرد فيها هذا النوع من المقاطع، ومن ثم فإن الجيء به وصلاً في غير ما ذكرنا مكرروه تأييه العربية ولا تقاد تسفيه، ولهذا فإن

القراء النحويين انتقدوا قراءة نافع (١٦٩ هـ) "محبّي ومحبّي" (٥٢)، ووصفوها بالغرابة، والخروج عن القياس (٥٣) وذلك لأن المعمود في مثل هذا النوع من المقاطع هو أن يكون الصوت الذي تقبل به مماثلاً لذاك الذي يبدأ به المقطع الثاني وذاك هو باب شائبة ودائبة، بيد أن قراءة نافع هذه لم تعد من أحازها ووْجَد لها وجهان، كأبي القاء العكيري (٦٦ هـ) الذي سرّجها بقوله: "وَمَحِبَّيُونَ الْجَمِيعُ عَلَى فَتْحِ الْيَاءِ، وَأَصْلَاهَا الْفَتْحُ؛ لَأَنَّهَا حَرْفٌ مَضْمُرٌ..." وقد قرئ ياسكاهما، كما تسكن في "أي" ونحوه، وجاز ذلك، وإن كان قبلها ساكن لأن المدة تفصل بينهما" (٥٤).

وقد انتقد اللغويون نافعاً أيضاً في قراءة مماثلة وهي "فمن تبع هداي" (٥٥) برواية ورش (١٩٧ هـ) عنه، للسبب ذاته، ولذلك قالوا بأن الاختيار فتح الياء (٥٦).

ومن القراءات القرآنية التي يتشكل فيها مقطع طويل، على غير الطريقة المعمودة في العربية، والتي كانت من ثم هدفاً لانتقاد اللغويين قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع (١٣٠ هـ) برواية ابن جماز عنه (نحو ١٧٠ هـ) "يا حمرناي" (٥٧)، ومن هذا القبيل أيضاً قراءة ابن أبي إسحاق (١١٧ هـ) "هي عصاي" (٥٨).

ولقد حمل الزمخشري (٥٣٨ هـ) بشدة على قراءة ورش "أنذر تم" فعدد لا حداً في قراءته هذه، وخارجاً في قراءته على كلام العرب (٥٩). وذلك لأنه جمع بين ساكنين -حسب اعتقاده- على غير حدّهما، وبعبارة أخرى أنشأ مقطعاً طويلاً، ترفضه العربية في مثل هذا الموضع، ولكننا على أية حال لا ن محاري الزمخشري في تلخيصه لورش، وإنما نقول بأن ورشاً في قراءته هذه، قد سلك طريقاً غير مطروفة في العربية. ولكن العربية وأقيمتها شيء، والقراءة شيء

آخر، فالقراءة سنة، وأية قراءة ثبتت روايتها وصحّ سندها، وحبّ قبولها والأخذ بها، قال الفارسي: "ليس كل ما حاز في قياس العربية تسوء التلاوة به، حتى ينضم إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به؛ لأن القراءة سنة" (٦٠).

ومن ثم فقد دافع أبو حيان عن هذه القراءة ورد على الزمخشري بقوله: "وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع باختيار المذهب" (٦١)، ثم إن القراءات كلها صحيحة وشاذها قد جاءت على لغة العرب (٦٢)، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب - كما قال ابن جني - غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه" (٦٣)، والله در ابن الجوزي (٨٣٣ هـ) حيث قال "فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يتعذر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدي بهم من السلف على قبولها" (٦٤).

ومثل قراءة ورش، قراءة الحسن "أن جاءه الأعمى" والأصل عنده أن (٦٥). وقد جوز أبو علي الفارسي مثل هذا التخفيف قياساً على التزام العرب تخفيف الثانية من الهمزتين في مثل: آدم، وأخر، قال في الحجّة: "والحجّة لمن فسال: "أنذرهم" فلم يجمع بين الهمزتين وخفف الثانية أن يقول: "إن العرب قد رفضت جمعهما في مواضع من كلامهم، من ذلك أنهما لما اجتمعنا في آدم وأدر وأخر ألزموا جمعيا الثانية البديل ولم يتحققوا الثانية" (٦٦).

وقد ذهب بعضهم إلى أن مثل هذا التخفيف لغة لبعض العرب". قال أبو شامة الدمشقي (٦٦٥ هـ): "وأما البديل في مثل هذا، فلا يكون إلا سماعاً لأنه على خلاف قياس تخفيف الهمز... وقد قيل إنه لغة لبعض العرب، فعلى هذا إن كان بعد الهمزة الثانية ساكن طُرُلَ المد لأجله" (٦٧).

ومثل هذه القراءات التي تؤدي إلى تشكيل مقطع طويل في الوصل لم يجزها أحد من متقدمي النحاة إلا يونس "١٨٢ هـ" قال النحاس (٣٤٨ هـ) "إنا أحازه يسونس؛ لأن قبّله ألفا، والألف المدة التي فيها تقوم مقام الحركة" (٦٨).

هذا بالنسبة إلى الشر، أما الشفر، فإنه لا يسمح بوجود هذا المقطع (صح ح ص) إلا في بعض القوافي المقيدة، كقوافي الرمل والسرير والمقارب وبمحزوة الكامل، وبمحزوة الرمل، مثله في ذلك مثل المقطع الطويل الآخر وهو (صح ص ص). ولكن نسبة ورودها في هذه القوافي هي من الندرة بمكان، بحيث لا تكاد تتجاوز ٩٦٪ فقط فمن ذلك على سبيل المثال قول الطرامح ابن حكيم (نحو ١٢٥ هـ):

مسين أظمار عظام ومة كسرة الساق ساق الحمام (٧٠)

ومثله ما جاء في قول أمير الشعراء:

ارفعي الستر وحيّي بالجبين - وأربنا فلق الصبح الملين  
وقفني الهودج فيينا مساعة نقيس من نور أم الخسين

أما في غير هذه القوافي المقيدة، فإن الشعر العربي لا يسمح بهذا النوع من المقاطع على الإطلاق، ولقد كان بعض السلف على وعي تام بذلك قال ابن يعيش: "لا يجمع في الشعر بين ساكنين إلا في قواف مخصوصة" (٧١) ييد أن من السلف من جوز وقوع هذا النوع من المقاطع في عرض البيت الشعري، وليس في القافية وحسب، فقد ذهب المبرد (٢٨٥ هـ) إلى أن هذا النوع من المقاطع قد يرد في بحر المقارب، قال: "وحماة لا يجوز أن يحتفع عليه بيت

شعر؛ لأن ما كان فيه من المحرف التقاء ساكنين لا يقع في وزن، إلا في ضرب منه يقال له المتقارب، فإنه حوز فيه على بعد -التقاء الساكنين وهو قوله:

**فذاك القصاص وكأن السقا ص فرضا وحثما على المسلمين** (٧٢)

وقد رواه في اللسان:

**فرمنا القصاص وكأن السقا ص حكماً وعدلاً على المسلمين** (٧٣)

وقد ذكر المغريون بيتاً آخر عن الأخفش وهو قوله:

**ولولا خداش أحذت دوا ب سعد ولم أعطه ما عليها** (٧٤)

هذا البيان هنا كل ما ذكره المغريون -على مبلغ علمنا- على جيء  
هذا النوع من المقاطع في الشعر، في غير القوافي المقيدة، وأغلب الظن أن هناك  
خطأ في الرواية، وأن ثمة تحريفاً قد لحق بماتين الكلمتين: "القصاص والدوااب" من  
قبل الرواة، ونرجح أن الأصل فيما: هو القصاص والدوااب بتكرير الباء،  
وبدون تشديد الصاد، وهذا ما ذهب إليه ابن سيده "٤٥٨هـ" قدماً قال:  
"قوله القصاص شاذ، لأنه جمع بين الساكنين في الشعر، ولذلك رواه بعضهم:  
وكان القصاص، ولا نظير له إلا بيت واحد أنشده الأخفش:

**ولولا خداش أحذت دوا ب سعد ولم أعطه ما عليها**

قال أبو اسحق: أحسب هذا البيت، إن كان صحيحاً فهو: ولا خداش  
أخذت دوابب سعد؛ لأن إظهار التضييف جائز في الشعر، أو أخذت رواحل  
سعد" (٧٥)، هذا وقد روي هذا البيت برواية أخرى هي:

لولا خداش أخذنا جمالاً      ت سعد ولم نعطنه ما عليه (٧٦)

وهذا الذي ذهب إليه ابن سيده، هو ما ذهب إليه الخطيب  
الثوري (٤٠٥ هـ) أيضاً، فالرواية الجيدة عنده هي "وكان القصاص"، حتى  
لا يلتقي سأكنان (٧٧). وهذا أيضاً هو ما ذهب إليه أستاذنا الدكتور رمضان  
عبد التواب، قال بهذا الخصوص: "والذي نظمه نحن أن هذا النوع من المقاطع لا  
يمحوز في الشعر في غير القافية إطلاقاً لا في وزن المقارب، ولا في غيره، وأن  
البيت السابق إن كان صحيحاً الرواية فلا بد أن الشاعر قاله بتخفيف الصاد لا  
بتتشديدهما، إن لم تكن الكلمة محرفة أصلاً عن القصاص" (٧٨).

من هنا كله نخلص إلى القول بأن المقاطع الطويلة غير مسموح بها في  
الشعر العربي إلا في بعض القوافي المقيدة، أما في، غير القوافي المقيدة فإنه لا  
يسمح بها البتة، وعليه فإذا ما عرض بعض هذه المقاطع لشاعر في غير الأماكن  
المسموح بها، تخلصوا منه بطريق مختلفة هي:

١. تقصير الحركة: في المقاطع (ص ح ح ص) وتحويله من مقطع طويل إلى  
مقطع متوسط (ص ح ص) وذلك مثل **النجُوم** في قول الشاعر:

إن الفقر يبننا قاض حكم      أن ترد الماء إذا غاب النجوم

يريد "النجوم". ومثله الأمر في قول الآخر:

وكان من أرثى دادعه للدهر عند مصطلات الأمر

يريد: الأمور، ومثله الحُلُق في قول رؤبة:

حيى إذا ابليت حلقيم الحُلُق (٧٩)

يريد: الحلوق

٢. اختزال المشدّد: وذلك مثل حان بدل جان في قول عمران بن حطان (٨٤ هـ):

قد كنت عندك حولاً لا ثروعي فيه روائع من انس ولا جان

ومثله حار بدلًا من حار في قول أبي نواس (١٩٥ هـ):

لا يحسب السامعون من صفي كذلك الثلوج بارد حار

٣. فك التضييف: وذلك نحو "الروادد" و "موادد" بدلًا من رواد ومواد في قول الشاعر:

وإن رأيت الحجاج الرواددا قواصرًا بالعمر أو مواددا

وقد عد السلف صنيع الشاعر هنا خروجاً على القياس (٨٠)، بمعنى أن المفروض أن يدخلن الشاعر المثنين المتباينين، على حسب ما تقضي بذلك تواميس العربية، ومن ثم فقد علق ابن جنى على فك المثنين في هذا البيت بقوله: "فهذا عستدنا على إجراء اللازم بغير اللازم من المنفصل نحو جعل ذلك، وضرب بكر" (٨١).

وقد اتخذ أبو البقاء العكيري موقفاً شبيهاً ب موقف ابن جنی بالنسبة لبيت أبي الطيب المتنبي (٣٥ هـ):

فلا يُرِمُّ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ حَالٌ  
وَلَا يُحْلِلُّ الْأَمْرُ الَّذِي هُوَ مُتَرْمٍ

فقد حمل أبو البقاء الفك هنا على الضرورة، قال: "اظهر التضعيف في حال، وهو من الضرورات، ولو قال مكانه "نافق" لسلم من الضرورة وربما فعل الشاعر هذا ليشعر أنه يعلم بالضرورات" (٨٢)، فهل حقاً فعل أبو الطيب ذلك كي يعلم الناس أنه يعلم بالضرورات؟ وقد رد بعض المحدثين ما ذهب إليه السلف في هذه القضية، فهذا الدكتور إبراهيم السامرائي يعلل فك المستعين في بيت أبي الطيب آنف الذكر على أساس أن بعض العرب كان يجيز فك الإدغام مخالفة للمقياس (٨٣).

والذى غاب عن ذهن ابن جنی والعكيري والسامرائي هو أن الشاعر إنما فعل ذلك لكي يتخلص من المقطع الطويل الذي لا تتحمله أوزان الشعر العربي في هذا الموضع، ومن ثم لم يكن صنيع الشاعر هنا من قبيل إجراء اللازم بمحضه غير اللازم، ولم يكن يقصد من ذلك إعلام الناس أنه عالم بالضرورات، كما زعموا.

٤. الهمز: فمن ذلك "ادهأْم" في "ادهأْم" من قول كثير (١٠٥ هـ):

وللأرض أَمْسَا سودها فتجلت بياضاً وأَمْسَا يضها "فأَدْهَأْمْتَ"

ومثله "أَحْمَارْت" في قوله أيضاً:

وأنست ابن ليلى خير قومك مشهداً إذا ما "أَحْمَارْت" بالعيط العرامل (٨٤)

ومثله "أشعاعٌ" في قول الآخر:

وبعد انتهاض الشيب من كل جانب على لى حتى "أشعاعٌ" هيمها(٨٥)

ومثله "إياضٌ" في قول دكين بن رحاء (١٠٥ هـ):

راكدة مخلاتس ومحاب

وجلـه حتى اياضٌ مليبه(٨٦)

ففي هذه الأمثلة تحول بناء "افعال" إلى "افعأـ".

وقد علل ابن جنـي الهمـز في هذه الكلمات وأمثالها بقوله: "وذلك لأنـه  
كره اجتماع السـاكـنـين فـحرـكـ الأـلـفـ لـالتـقـانـهـما، فـانـقـلـبـتـ هـمـزـةـ، لأنـ الأـلـفـ  
حـرـفـ ضـعـيفـ، وـاسـعـ المـخـرـجـ، لا يـتـحـمـلـ الـحـرـكـةـ، فـإـذـا اـضـطـرـوـاـ إـلـىـ تـحـريـكـهـ،  
قـلـبـوـهـ إـلـىـ أـقـرـبـ الـحـرـوـفـ مـنـهـ وـهـوـ الـهـمـزـةـ"(٨٧).

ولـكنـ اـجـتمـاعـ السـاكـنـينـ عـلـىـ حـدـ تـعـبـيرـهـمـ - لـا تـأـبـاهـ الـعـرـبـةـ فـيـ هـذـاـ  
الـبـابـ وـآـيـةـ ذـلـكـ أـنـ مـوـجـودـ فـيـ التـشـرـ كـثـيرـاـ، لـذـاـ فـيـانـ التـعـلـيلـ الصـوـقـيـ الصـحـيـحـ  
لـنـهـمـ فـيـ الـأـيـاتـ السـاـبـقـةـ هـوـ أـنـ تـفـادـ لـوـجـودـ الـمـقـطـعـ الطـوـبـيـ (صـحـ حـصـ) فـيـ  
الـشـعـرـ، فـهـذـاـ التـوـعـ مـنـ الـمـقـاطـعـ، كـمـاـ قـدـمـنـاـ - لـاـ يـقـبـلـ الـشـعـرـ الـعـرـبـيـ إـطـلـاقـاـ فـيـ غـيـرـ  
الـقـوـافـيـ الـمـقـيـدـةـ لـبعـضـ الـبـحـورـ وـمـنـ ثـمـ فـيـانـهـ لـمـ كـانـ مـنـ غـيـرـ الـمـكـنـ قـبـولـ هـذـاـ  
الـمـقـطـعـ فـيـ هـذـهـ الـمـوـاـقـعـ بـلـاـ الـشـعـرـاءـ إـلـىـ الـهـمـزـ، وـبـعـارـةـ أـخـرـىـ عـمـدـوـاـ إـلـىـ تـحـرـيـةـهـ  
الـمـقـطـعـ الطـوـبـيـ إـلـىـ مـقـطـعـيـنـ: قـصـيرـ وـمـتوـسـطـ مـقـفلـ.

وـعـلـيـهـ، فـيـانـ بنـاءـ "افـعـالـ" الـأـصـلـ فـيـهـ هـوـ "افـعـالـ"، وـلـقـدـ قـامـ أـسـتـاذـنـاـ  
الـدـكـتـورـ رـمـضـانـ عـبـدـ التـوابـ بـدـرـاسـةـ قـيـمةـ عـلـىـ الـأـلـفـاظـ الـيـةـ جـاءـتـ عـلـىـ هـذـاـ

البناء في الشعر، فاحصى منها نحوها من ثلاثة وعشرين كلمة، جاءت كلها عن هذا الطريق، ثم خلص من ذلك إلى القول بأن: "كل صيغة على وزن "افعال" قد جاءت في العربية عن هذا الطريق حتى ولو لم يوجد إلى جوارها صيغة "افعال" في الاستعمال" (٨٨).

ولم يكن تطور بناء "افعال" إلى "افعال" هو الطريق الوحيد، وإنما قد تطور إلى "افعل" أيضاً، وذلك عن طريق تقصير الحركة الطويلة في المقطع المفعلن، فمثلاً أحمر جاء أحمر، ومن اختصار جاء الخضراء وهكذا. وقد فطن السلف إلى ذلك فذهبوا إلى أن بناء "افعال" هو الأصل لبناء "افعل" قال سيوه: "وقد يستغني بافعال عن " فعل" و " فعل" نحو: إزرارق واحتصار وأصفار وأحمر وأشراب وأبياض وأسود وأبيض وأخضر وأحمر وأصفر أكثر في كلامهم، لأنه كثير في مدهوه والأصل ذاك" (٨٩).

وقال ابن عاصم (٦٦٩ هـ): "افعل مقصور من افعال لطول الكلمة" (٩٠).

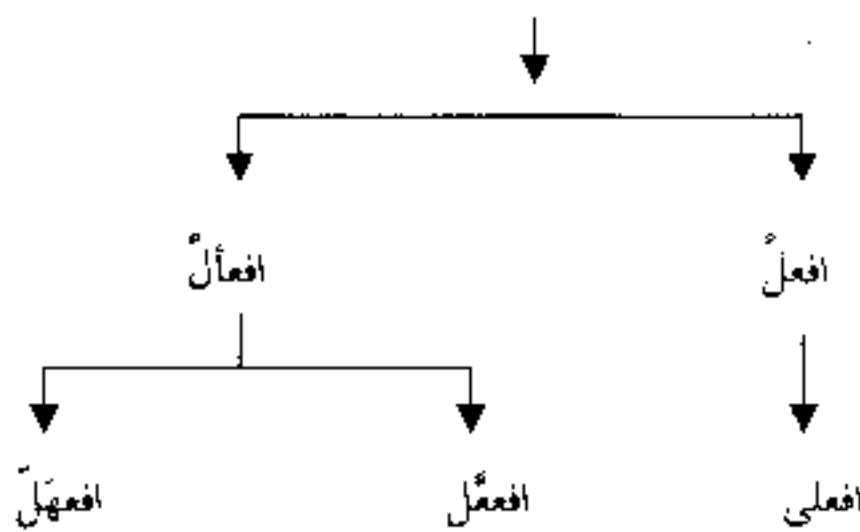
وقد أكد بعض المحدثين هذه الحقيقة فقال: "وهذه الأفعال قليلة، وقلتها تشير إلى أنها من بقايا المرحلة السابقة اللغوية فهذه الصيغة قديمة، وهي دالة على المبالغة، وهي ثقيلة، لوجود المساكنين ثم تخففت بالاستعمال، فخضعت لسنة العربية الفصيحة في المرحلة اللاحقة، فاستحالت إلى أحمر" (٩١).

ولم يتوقف هذان البناءان: "افعال" ، و "افعل" عن التطور عند هذا الحد، وإنما كانا بمثابة الخطوة الأولى التي تنتهي خطوات، فالنسبة لبناء "افعال" فقد تطور إلى كل من بنائي: افعل وافعهل (٩٢).

فاما بناء "افعلٌ" فقد نشا عن بناء "افعالٌ" عن طريق المبالغة في تحقيق الهمزة، وتحقيق الهمزة يُصيّرها عيناً، فليس العين في "افعلٌ" إلا همزة محققة، وعن هذا الطريق نشأت الأفعال مثل: إِبْدَعْرُ وَإِرْمَلُ وَإِسْتَهْلُ وَإِرْثَنْ (٩٣). أما بناء "افعهلٌ" فقد نشا عن بناء "افعالٌ" عن طريق تسهيل الهمزة، وتلبينها وجعلها هاء، والهمزة والهاء من مخرج واحد وما جاء عن هذا الطريق: افعهلهُ وَاكْفَهْرُ وَادْطَهْمُ (٩٤).

أما بناء "افعلٌ" فقد تطور إلى بناء "افعلى" وذلك عن طريق اختزال الصامت المشدد، والتعریض عن الجزء المحترل بعد حركته، وذلك نحو "ارعوی" فهذا الأصل فيه "ارعو" أي "افعل" قال الرضی: "ارعوی هو من باب "افعل" كاحمر وأصله ارعوو كاحمر" (٩٥).

وعليه فإننا إذا ما أردنا أن نوضح خطوات تطور "افعالٌ" فإننا نقدمه على التحوير الآتي:



وما هو جدير بالذكر أن بعض العرب كان يخلص من المقطع الطويل (صح ح ص) في الشر أيضاً وبطرق مماثلة لتلك التي استخدمها الشعراء، بالنسبة لفوك المشدد، ما ينسب إلى عمر بن الخطاب من أنه كان يقرأ: "ولا يضارُّ كاتب ولا شهيد" (٩٦).

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذكره القاسم بن علي الحريري (٥١٦ هـ) من أن الناس على عهده كانوا يقولون: "سَارَ فلان فلاناً، وفاصصَه وحاجَّه وشاقَّه فيسِرُّونَ التضييف". كما يظهرونه في مصادر هذه الأفعال أيضاً، فيقولون: المساررة، والمقاصصة والجاجحة والشاققة" (٩٧).

وقد فرّ بعضهم من المقطع الطويل باحتزال الصامت المشدد وذلك كقراءة ابن عامر (١١٨ هـ) ولا تبعان سيل الذين لا يعنون" (٩٨)، وقراءة الزهري (٢٤ هـ) "الدواب" (٩٩). وقال سيويه: "بلغنا أن بعض القراء قرأ "الجاجحي" ، وكان يقرأ "فيم تشرون" (١٠٠)، وهذه هي قراءة نافع وأبي جعفر وابن ذكوان (٢٤٢ هـ) وهشام (٢٤٥ هـ) (١٠١).

فأما التخلص من المقطع الطويل عن طريق الهمز، فيمثله هنا بعض العرب مثل دابة وشابة، يروى عن أبي زيد (٢١٥ هـ) أنه قال: "سمعت عمرو ابن عبيدة يقرأ: "فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان" فظننته قد لحن، حتى سمعت العرب تقول شابة ودابة" (١٠٢).

قال المبرد: "فقلت لأبي عثمان: أتقبس ذلك؟، قال: لا، ولا أقبله" (١٠٣).

كما يروى أن أبيأيوب السختياني (١٣١ هـ) فرأ: ولا العصاليين" (١٠٤).

فهذه كلها وسائل اتبعها بعض العرب للتخلص من المقطع الطويل في النثر، على الرغم من أن النثر يقبل مثل هذا النوع من المقاطع، إلا أن بعضهم قد عمد إلى التخلص منه. وقد وصف الزمخشري التخلص من المقطع الطويل في النثر بالهمز بقوله: "وهذه لغة من حد في الهرب من النساء الساكنين" (١٠٥).

#### خامساً: تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة:

من خصائص البنية المقطعة العربية، أنها تعمد إلى تقصير الحركات الطويلة في المقاطع المغلقة باستمرار فيما عدا باب دائمة وشابة، قال بروكلمان: "في المقاطع المغلقة، لا تتحمل اللغات السامية أصلًا إلا الحركات القصيرة، فإذا كان في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنها تقصّر" (١٠٦).

وعلى أساس هذه الخاصية نسرد اختزال الحركة الطويلة في الفعل الأحروف، في الأمر، والمضارع المحروم بالسكون، وذلك مثل: قُمْ، ولم يَقُمْ فهذان الفعلان الأصل فيهما هو: قومُ *kūm*، ولم يَقُومْ *yakūm*، ومثلهما يُعْدُ ولم يَعْدُ، الأصل فيهما: يَعْدُ *bī*، ولم يَعْدُ *bī*.

وفراراً من المقطع الطويل هبنا عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويل فيهما محولةً المقطع بذلك من طويل إلى متوسط مقلل أي من (ص ح ح ص)، إلى (ص ح ص). وتفرد العربية، بهذه الخاصية عن آخرها الساميات التي تحيز هذا النوع من المقاطع، ولا تجد غضاضة في وروده فيها، فقُمْ العربية يقابلها في الأكديّة *kūn*، معنى أثبت أو استعد، و مقابل بـ "kūm" في كل من السريانية والعبرية، ثم إن "شم" العربية يقابلها في الأكديّة "šim" و "šīm" في العبرية، و "šīm" في الآرامية (١٠٧).

وكره العربية لهذا المقطع، ورفضها له يفسر لنا اختزال الحركة الطويلة من آخر الأفعال المنقوصة عندما تلحق بها قاء التأنيت وذلك نحو: رمى، وغزا، نقول: رَمَتْ، وَغَزَتْ، وكان المفروض أن تكون: رمات وغزات، ولكن هذا يؤدي إلى تشكيل مقطع طويل. ترفضه العربية.

وعلى هذا الأساس نفسر عدم إلحاق نون التوكيد الخفيفة لل فعل المستند إلى ضمير المثنى، أو إلى نون النسوة، فلا يقال: اضربان واضربان، لأن هذا سيؤدي إلى تشكيل مقطع طويل (ص ح ح ص) ترفضه العربية، وهذا فإن العربية التزمت في مثل هذه الأفعال المحيء بالنون المشددة، فنقول: اضربان واضربان؛ لأن هذا الباب هو الباب الوحيد الذي تسمع فيه العربية بوجود المقطع الطويل.

أما في غير هذا الباب فالمشهور من أمر العربية أنها ترفضه، قال سيبويه: "لم تكن الخفيفة ههنا؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة، فلا تثبت مع الألف" (١٠٨).

هذا هو سلوك العربية، وأسلوها في التعامل مع هذا النوع من المقاطع. بيد أن هناك من اللغويين من حوز مجيء النون الخفيفة في هذه الأفعالقياساً على الثقيلة، فجحروا من ثم مثل: اضربان واضربان ومن هؤلاء يونس قال سيبويه: "أما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيداً، واضربان زيداً. فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم" (١٠٩).

وعلى هذا نفسر اختزال الحركة الطويلة في آخر الأفعال المستند إلى ضمير الجماعة المركبي (واو الجماعة) وضمير المخاطبة المركبي (باء المخاطبة) عند إلحاق نون التوكيد الخفيفة مثل: انصرُنْ زيداً، واضرِبُنْ عمراً، والأصل:

انصرؤنْ واضربينْ، وفيماً على الخفيفة، حصل الشيء نفسه مع الثقلة، طرداً للباب على وتره واحدة.

وتفادياً لنشوء المقطع الطويل (ص ح ح ص) نفسه أيضاً احتزال الحركة الطويلة في الأسماء المقصورة عند تنوينها، وذلك نحو: هدى وعصا وجوى، وهذه الأصل فيها هو: هدان، عسان، وجوان بالتنوين، ولكن التنوين مع الفتحة الطويلة قبله ينشأ عنه مقطع طويل في هذه الكلمات هو: دان، صان، ووان على الترتيب، وهو مقطع مرغوب عربياً في مثل هذه الحالة، أي في الوصل، فما كان من العربية إلا أن احتزلت الحركة الطويلة فتحولت المقطع بذلك إلى مقطع متوسط مغلق (ص ح ص).

وعلى هذا الأساس أيضاً نفس احتزال الحركات الطويلة التي تنتهي بها بعض الكلمات عندما تصل بساكن بعدها مثل "في البيت" تنطق "filbayt" والأصل فيها "filbayt" أي أن اتصال حرف الجر بكلمة البيت بعده يتشكل معه مقطع طويل في حشو السلسلة الكلامية "fil" وهذا لا تقبل به العربية، ولا تجده، ولذا تلجم إلى احتزال الحركة الطويلة فيه فتحوله بذلك من مقطع طويل "fil" إلى مقطع متوسط "fil".

ومثل هذا: هدى الله، ويدعو الداعي... ففي مثل هذه السياقات تقوم العربية باحتزال الحركة الطويلة تفادياً لنشوء المقطع الطويل.

#### سادساً: كره العربية لتابع المقاطع القصيرة:

الكلمة العربية نسيج محكم من المقاطع القصيرة والمتوسطة بنوعيها في أغلب الأحيان، والمقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تابعها السريع، في حين تمثل المقاطع المتوسطة المفترحة عنصر التخلخل والضعف في

الصيغة، وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بين المقطع المتوسط المفتوح والمقطع الذي يليه، ومن ثم جاءت الكلمة العربية -في أغلب الأحوال- معتدلة في نسجها تجمع بين القوة والضعف، أو بين التوتر والتحلخل وبعبارة أخرى بين المقاطع القصيرة والمتوسطة.

ولهذا فإن العربية لم تجمع بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة إلا في حالة نادرة، وعلى أساس من هذه الحقيقة نستطيع أن نفسر مجموعة من الظواهر في اللغة العربية، فمن ذلك:

أ. تسكين فاء المضارع من الثلاثي مثل: أَكُّب، تَكُّب، وَكُّب، ويُكُّب؛ لأن المضارع ما هو إلا الماضي المجرد "كَبَ" ثم يضاف إليه زائدة المضارعة، فعندما تلحق أحرف المضارعة بالماضي تتبع أربعة مقاطع قصيرة هكذا: بَ + كَبَ ← يَكُّبُ، فما كان من العربية إلا أن تخلصت من هذا الوضع عن طريق إدماج المقطعين الأول والثاني في مقطع واحد؛ فتحولته بذلك من: يَكُّبُ إلى يَكُّبُ.

ب. تسكين الفاء في "يَتَفْعِلُ" والنون في "يَتَفْعِلُ" وذلك لأن الأصل في هذه الأفعال هو الثلاثي "فَعَلَ" ثم صدر هذا الأصل بمقطع قصير هو: "تَ" و "نَ"، أي نون الانفعال وفاء الافتعال فصار الفعل يتَفَعَّلُ والمضارع منه يَتَفَعِّلُ، فتابعت في الماضي أربعة مقاطع قصيرة وفي المضارع خمسة مقاطع قصيرة، فانقطعت حركة النون كي يتصل المقطعين القصيران وبشكلًا مقطعيًا متوسطاً مقللاً، فصارت: يَتَفَعِّلُ ومن هذا المضارع أحد الماضي "الفَعَلَ" ، ولما كان من غير الجائز أن يتلقى صامتان في مقطع واحد في بداية الكلمة، عمدت العربية إلى إضافة حركة مساعدة

في بداية الصيغة، وهذه الحركة هي الكسرة، ولكن خصائص البناء القطعية لا تسمح بوجود حركة في بداية المقطع، إذ لا بد من ابتداء المقطع بصامت، وهنا تعمد المعرية إلى تحقيق الحركة فتسكون أهزة المعروفة بهمة الوصل، وبذلك يتكون مع الهمة مقطع جديد، متوسط مقفل وصارت الصيغة "الفعل".

وبنفس الطريقة تم بناء "الفعل" ولكن بفارق بسيط هو أنه في هذا البناء قد حدث قلب مكانٍ بين تاء الافتعال وفاء الكلمة، فانتقل الفعل من **يَفْعِلُ** ← بالتسكين والقلب المكانى إلى **يَفْعُلُ** والماضى: **فَعَلَ** ← **فَعَلَ**.

وقد حدث القلب المكانى في هذه الصيغة بادئ الأمر مع الأصوات الصغيرة مثل السين والشين في مثل: استند واتشد، فتبادلت الساء وهذه الأصوات الواقع فصارت استند واشتد، ثم جاء القياس وعمم هذا القلب مع جميع الأصوات، وهذه الظاهرة مبدأ صوتي عام، وليس خاصاً بالعربية وحدها، قال هنري فليش: "وهذه الظاهرة ليست خاصة بالعربية بل هي مبدأ صوتي عام، يقول: بأن صوتاً احتباسياً "شديداً" + صوتاً رخواً يرعنان إلى قلب مواقعها" (١١٠).

هذا وقد علل ابن جني تسكين فاء الافتعال ونون الافتعال ونحوهما مما يحتاج معه إلى همة الوصل، بأن ذلك يرجع إلى اعتلال الأفعال و وهنها، قال في هذا المعنى: "فإن قلت: ولم سُكّروا أوائل هذه الأفعال حتى احتاجوا إلى همة الوصل؟ قيل: إنما كان ذلك لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنما لا تتفاوت على حال واحدة فلذلك كثُر فيها الاعتلال" (١١١). وهذا التعليل من ابن جني هو من

فييل تعليلاً لهم المعارية التي لا تستند إلى أية حقيقة لغوية فالتسكين هنا كما ذكرنا إنما كان للتخلص من تتابع المقاطع القصيرة، ومن ثم ضم المقاطعان القصيران في بداية: يفعل وي فعل في مقطع واحد بإسقاط الحركة من الفاء والئون فيتكون مقطع متوسط مقلل في بداية الصيغة يفعل وي فعل، ومن هذه الصيغة أحد الماضي، فعل، و فعل، والمصدر "فعال" و فعل والأمر "تفعل"، و فعل، ثم حيء همزة الوصل على حسب ما نقتضيه قواعد البنية المقطعة العربية، فصارت الفعل و فعل و فعل و فعل و فعل.

وذكره العربية لتتابع المقاطع القصيرة، يفسر لنا أيضاً ميل بعض العرب قدرياً إلى تسكين العين في كثير من الأسماء والأفعال الثلاثية، وينسب اللغويون هذه الظاهرة إلى بني بكر بن وائل، وإلى أناس كثير من عباد، وإلى ربيعة أيضاً<sup>(١٢)</sup>، ولعل من أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة قوله "فُصْدَ" وعنده المثل العربي المشهور: "لم يحرم من فُصْدَ<sup>(١٣)</sup> له ومثله: "عُصْرَ" في قول أبي النجم (١٤٠ هـ).

لو عُصْرَ منه البان والمسك انصر<sup>(١٤)</sup>

ومثله "ضَحَّرَ" و"ذَبَّرَ" في قول الأحظل:

فران أهجه يضجر كما "ضَحَّرَ" بازل من الأدم "ذَبَّرَ" صفحاته وغاربه

ومثله "شَهَدَ" في قول الآخر:

لو "شَهَدَ" عاد في زمان عاد لا يتسرها مبارك الجلاد<sup>(١٥)</sup>

ومنه "تشَتَّتَ" و"الثَّرَكَ" في قول القطامي (١٣٠ هـ).

إذا هدرت شفاعة و "لشّبت" لـ الأظفار "الترك" له المدار (١١٦)

ولقد شد تسكين العين في هذين الفعلين انتباه محقق الديوان فظننا أن  
ثمة تحريراً فيهما، قالا: "في هذا البيت تحرير في بعض كلماته عما نعرفه من  
الفصيح، ولعله لغة" (١١٧).

وقد قالوا: مُتَفْحَأً في مُتَفْحَأ، ومتتصباً في متتصباً، ويررون للعجاج  
(٥٩ـ) قوله:

فبات متتصباً وما تكر دسا (١١٨)

ومن هذا القبيل ما حكاه الخليل بن أحمد عن العرب، أفهم يقولون:  
"أَطْلَقَ بَدْلًا مِنْ "أَطْلَاقَ" ومن هذا القبيل أيضاً فرامة حفص (١٨٠ـ):  
"ويخشى الله ويئنه" (١١٩) ولقد جاء ذلك في الشعر أيضاً وذلك في قوله:

ومن "يَسْتَقِنُ" فبيان الله معه ورزق الله موتاب وغاد (١٢٠)  
حيث أجري "تَقِيَ فَ" بحرى عَلِمَ، فخففها، وشيء بهذا قول الآخر:

فالليوم "أشَرَبَ" غير مستحب إِلَيْهِ مِنَ الله ولا واغل (١٢١)

حيث أجري "رَبُّ غَ" بحرى "عَصْدَ" فخففها بإسقاط حرقة الباء.  
ومن المشهور عن بعض العرب إذا تخفيف فعل نحو عَلِمَ، وفَعْل نحو كَرْمَ،  
فيقولون فيما: عَلِمَ، و كَرْمَ.

وقد قيد القدماء هذا التخفيف بينائي فعل و فعل فقط ولم يحوّلوا ذلك  
في "فعَلَ" لخفته، والخفيف لا يخفف، قال سيبويه: "ألا ترى أن الذي يخفف  
عَصْدَا أو كَبِداً لا يخفف جملَا؟" (١٢٢) وقال ابن يعيش: "فإسكن المفتوح

ضرورة، وإسكان المضموم والمكسور لغة"(١٢٣). ولكن التحريف ورد في " فعل" المفتوح في قطاع الأفعال، علماً لما ذكروا فمن ذلك، فراءة ابن كثير (١٢٠هـ) وأبي عمرو (١٤٥هـ) وابن عامر (١١٨هـ) "كل شيء خلقه" بإسكان اللام، بدل "خلقته"(١٢٤) ومن هذا القبيل فراءة يحيى بن يعمر (١٢٩هـ). "وخلقهم" بإسكان اللام كذلك(١٢٥).

ومثله في الأسماء ما يروى عن أبي عمرو من أنه قرأ: "في قلوبهم مرض" بدل "مرض". قال ابن حني: "لا يجوز أن يكون "مرض" مخففاً من "مَرْضٍ" لأن المفتوح لا يخفف، إنما ذلك في المكسور والمضموم كإيل وفخذ وطب وغضد، وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه"(١٢٦).

وقد جاء منه في الشعر بعض الأمثلة، فمن ذلك: "سلف" بدل "سَلَفٌ" في قول الأخطيل:

وما كل مبتاع ولو سُلَفَ صفقه      براجع ما قد فاته برداد

قال ابن حني: "يريد": سلف، فأسكن مضطراً(١٢٧).

ومثله "خلقته" بدل خلقه في قول الآخر:

وقالوا ترابي فقلت صدقتم      أبى من تراب خلقه الله آدما  
ومثله غسّس بدل غلس في قول الآخر:

على محالات عكشين عكسا      إذا تسداها طلباً غلسا(١٢٨)

فحجبي هذه الظاهرة في الشعر والنشر يجعلنا نفسرها على أساس التخلص من تتابع المقاطع القصيرة المجهدة.

وعلى هذا الأساس أيضاً تفسر تسكين لام الأمر إذا جاءت تالية للواو، نحو قوله تعالى: "ولنأت طائفة أخرى لم يصلوا.." أو تالية للفاء نحو قوله تعالى: "فليصلوا معك" (١٢٩) وكقوله تعالى: "فليرتقوا في الأسباب" (١٣٠)، أو جاءت تالية لـ ثم، كما في قوله تعالى: "ثم ليقضوا نفثهم" (١٣١) فتسكين لام الأمر في هذه الموضع، ليس لها من تفسير سوى التخلص من تابع المقاطع القصيرة المجهدة.

وعلى هذا الأساس أيضاً تفسر تسكين هاء الضمير من هو وهي في القرآن الكريم عند بعض القراء، وذلك إذا ما سبق الضمير باللام كقوله تعالى: "وإن ربك نَهُوا العزيز الرحيم" (١٣٢)، وكقوله تعالى: "وإن الدار الآخرة لَهُي الحيوان" (١٣٣)، أو سبق بالسواو كقوله تعالى: "وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" (١٣٤)، وكقوله تعالى: "وَهُي خَاوِيَةٌ عَلَى عَرْوَشَهَا" (١٣٥) أو بالفاء كما في قوله تعالى: "فَهُيَ كَالْحَجَرَةِ" (١٣٦) وكقوله تعالى: "فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ" (١٣٧)، أو أن يكون الضمير تالية لـ ثم. قال ابن حالويه (١٣٧٠): "يقرأ ياسكان الماء مع الواو والفاء وثم واللام" (١٣٨). وقد ذكر أبو علي الفارسي أن الكسائي (١٨٩هـ) كان يتلزم تسكين الماء في جميع القرآن، أما أبو عمرو فكان يحرك هاء الضمير في موضع واحد وهو "ثم هُوَ" (١٣٩) من سورة القصص، ويسكن الماء فيما عدا ذلك في جميع القرآن (١٤٠).

ويرى أبو شامة الدمشقي أن تسكين هاء الضمير هنا شبيه بتحقيقهم فعل وفعل، قال: "اسكن الماء في هذه الموضع الكسائي وفالون وأبو عمرو؛ لأن اتصال هذه الحروف بها صيررت الكلمة مشبهة لفظ عَصْد وَكَفَ، فأسكت الماء، كما أسكننا تخفيفاً" (١٤١).

ولقد سكنت هاء الضمير بعد الفمزة في قول زياد بن منقذ  
(نحو ١٠٠ هـ).

وقدمت للزور مرتاعاً فارقني فقلت "أهـي" سرت أم عادين حلم(١٤٢)

وتسكن هاء الضمير، في هذه الأمثلة، كسكن لام الأمر، سببه التخلص من تابع المقاطع القصيرة عند بعض العرب.

وكلما ازداد عدد المقاطع في الكلمة كان الهروب من تابع المقاطع القصيرة أشدّ إلحاحاً، وهذا يفسّر لنا تطور بنائي: "يتفعل" ← و"يتفاعل" إلى "يُتفعل" ← يَفعُل، ويتفاعل ← يفاعِل" ، بحيث انفرض البناءان الأصليان، من الاستعمال في لغة التخاطب اليومية.

والعلة في تطور هذين البناءين، هي صعوبة تابع المقاطع القصيرة في كل منهما، فكل من "يتفعل" مثل: يتظير، ويتتفاعل" مثل "يتظاير" يتكون من خمسة مقاطع، أربعة قصيرة، تحصر بينها مقصعاً متوسطاً مغلقاً في "يتفعل" ومتواحاً في "يتتفاعل" فالصيغتان طويتان وجهمتان بسبب كثرة المقاطع القصيرة فيهما، ولهذا حدث فيهما هذا التطور.

ولقد أخذ هذا التطور يشق طريقه إلى العربية الفصحى مع بروز فجر الإسلام(١٤٣)، يؤكد ذلك أن هذين البناءين قد جاءا في القرآن الكريم على الصورة الأصلية لهما، وعلى الصورة النهاية التي آتى إليها أمرهما، أي أن القرآن الكريم جمع بين الأصل والفرع معاً، وهذا يدل على أن عملية التطور كانت لا تزال في بداية عهدها، وأن الأمر لم يحسم بعد لصالح التطور فيهما، فمن ذلك مثلاً قوله تعالى: "فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكّر أو يخشى" (١٤٤) وفي مقابل "يتذكّر" جاء "يذكّر" قال تعالى: "وما يذكّر إلا أولو الألباب" (١٤٥) وجاء

"يَتَدَبَّرُونَ" في قوله تعالى: "أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ" (١٤٦) وفي مقابلها جاء "يَذَرُوا" قال تعالى: "لَيَذَرُوا آبَاهُ وَلَيَذْكُرُ أَوْلُو الْأَلْبَابِ" (١٤٧) وجاء "المتصدقين والمتصدقات" في قوله تعالى: "وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ" (١٤٨)، وفي مقابلهما جاء قوله تعالى: "إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ" (١٤٩)، وجاء "تَطَهَّرَنَا" في قوله تعالى: "فَالْلَّوَا إِنَا تَطَهَّرَنَا بِكُمْ" (١٥٠) وجاء في مقابلة "أَطْهَرَنَا" في قوله تعالى: "فَالْلَّوَا أَطْهَرَنَا بِكُوكَ، وَمِنْ مَعْكَ" (١٥١) وأكثر من ذلك فقد جمع القرآن بين الصيغتين وفي نفس الآية، قال تعالى: "يَحْبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا" فلم يدمغ (١٥٢)، ثم قال: "وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ" في نفس الآية (١٥٣).

فوجود الصيغتين جنباً إلى جنب، يدلل على أن عملية التطور كانت لا تزال في بداية الطريق، قال أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب "ولعل هذه الظاهرة كانت في سبيل التطور في العربية الفصحى عندما جاء الإسلام، ولذلك نجد أمثلتها في القرآن جنباً إلى جنب مع الصيغة القديمة، التي لم يحدث فيها تطور، ونحن نعد هذا دليلاً على أن التطور اللغوي في آية ظاهرة لفوية، لا يحدث فجأة فيقضي بين يوم وليلة على كل أثر للقدم" (١٥٤).

وإذا كان الأمر لم يحسم لصالح التطور بالنسبة لهذين البناءين في العربية الفصحى، مما جعلها تجمع بين الأصل والفرع، فإن اللهجات الدارجة قد حسمت الأمر لصالح التطور ككلية، بحيث احتفى كل من "يَتَفَعَّلُ" و"يَتَفَاعَلُ" من لغة التخاطب تماماً.

وقد تخلصت اللهجات الدارجة من هذين البناءين عن طريق اختزال عدد المقطاع في الصيغة، وذلك بإسقاط الحركة التي تفصل بين المقطعين القصيرين في بداية الصيغة، مما يتربّ عليه إدماجهما في مقطع واحد؛ متوسط

مُفْعَل، هكذا: يَتَفَعَّل ← يَتَفَعَّل، يَتَفَاعِل ← يَتَفَاعِل، والماضي من يَتَفَعَّل، ويتَفَاعِل هو: إِتَفَعَل وِإِتَفَاعِل، وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل التطور.

فإذا كانت فاء الكلمة مقاربة للباء في المخرج، حدثت مماثلة كلية عن طريق مماثلة الباء لما بعدها، وذلك نحو تَنْطَهِر، وتنطَاهِر فإن خطوات تطورها

تأخذ الطريق الآتي:

تَنْطَهِر ← تَنْطَهِر ← تَنْطَهِر، تَنْطَاهِر ← تَنْطَاهِر ← تَنْطَاهِر، والماضي من تَنْطَهِر هو إِتَّصِير وهذا يتبع تطوره، فيصبح إِتَّصِير والماضي من تَنْطَاهِر هو إِتَّصِاهِر ← أَتَاهِر.

وهذا ينتهي هذان البناءان إلى أَفْعَل وِإِفَاعِل.

ولتكن إذا كانت فاء الصيغة ليست مقاربة للباء في المخرج، فإن تطور هذين النباعين يقف عند المرحلة الأولى فقط وذلك نحو: يَتَعَلَّم، ويتَكَاسِل، فالعين والمكافف كل منهما بعيدة عن الباء مخرجهما، فلا تحصل مماثلة بينهما، وهذا يقف التطور فيما عند حد "يَتَفَعَّل" و"يَتَفَاعِل" وفي الماضي عند حد "إِتَفَعَل" و"إِتَفَاعِل" فنقول: اتَّعَل واتَّكَاسِل، وقد طردت النهجة المصرية الدارجة هذه الصيغة، أو هذه المرحلة من التطور على الماضي في الأبنية الأخرى، فالشائع في المصرية الدارجة قوله: اتبَهَل واتَّقْلَق، واتَّخَرَج، واتَّقْلَبَ، واتَّقْطَعَ.

نخلص من هذا كله إلى القول، بأن تتابع المقاطع القصيرة في "يَتَفَعَّل" و"يَتَفَاعِل" هو سبب هذا التطور فيما، حتى لم يعد هما وجود في اللهجات الدارجة، فالعادة الدارجة بين الناس هي قولهم: اصْوَر واطْهُو وصَوَر وطَهُوا، واسْأَحْمَر واصْتَالْحَوْا ويسَأْحَمَر وصَالْحَوْا..

وعلى الرغم من صعوبة تتابع المقاطع القصيرة، فإن العربية قد جمعت بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة، وذلك من الأفعال الماضية الثلاثية التي

تتصنف هنا كاف المخاطب والمخاطبة وذلك مثل: شَكْرَكَ، وشَكْرَكِ، وهذه هي الحالة الوحيدة، التي تجمع فيها العربية بين أربعة مقاطع قصيرة في كلمة واحدة. وقد ذهب السلف إلى أن عدم تسكين آخر الفعل مع ضمير المفعول يرجع إلى أن ضمائر النصب بمفردة الكلمة مستقلة برأسها فهي كأنها منفصلة عن الفعل، أما ضمير الفاعل فيسكن آخر الفعل معه، لأنها بمفردة الجزء من الكلمة، قال ابن يعيش معدلاً تسكين مع ضمير الفاعل دون ضمير المفعول: "وذلك لفلا يتواли في الكلمة الواحدة أربع حركات لوازمه، نحو قوله: ضَرَبْتُ، لو لم تسكن، وقولنا لوازمه تحرز من ضموم المفعول، نحو ضَرَبْكَ وضَرَبَه، لأن ضمير المفعول يقع كاملاً من الفعل" (١٥٥).

هذا رأيهم.. ولكننا لا نقبل هذا التعليل ولا نقنع به، ذلك أن كلاً من ضمير الفاعل وضمير المفعول عبارة عن مقطع قصير اتصل بالفعل، والقول بأن أحدهما بمفردة الجزء، والأخر بمفردة الكلمة مستقلة، منفصلة، تحكم محض، وبمفرد حيلة ذكية منهم لتعليق هذه الظاهرة، لا نعطيها من القيمة أكثر من كونها بمقد ووجهة نظر، ومحاولة منهم لتفسير هذه الظاهرة، وإننا إذ نرفض وجهة النظر هذه، نقول بأن العلة في تسكين آخر الفعل مع ضمائر الفاعل، وعدم تسكينه مع كاف المخاطب والمخاطبة، هي رفع احتمال اللبس بين ضمائر الفاعل وضمائر المفعول، ولعل هذا التمييز بينهما قد حصل من فترة بعيدة، حيث كان ضمير المتكلم "كافاً" فالمعروف أن أصل ضمير المتكلم في السامييات هو الكاف (١٥٦)، فأصل ضربت هو: ضَرَبْتُ، ولا يزال هذا الأصل في الحبشية التي قامت بتعظيم الكاف على ضمائر الرفع التي للمتكلم والمخاطب ففي الحبشية يقال: قُتِلَكُوكَ، للمتكلم، وقُتِلَكَ للمخاطب، وقُتِلَكِي للمخاطبة.

وقد فعلت الخمرية نفس الشيء، أي أنها كالجاذبية ضمائر المتكلم والمخاطب والمخاطبة فيها هي الكاف (١٥٧)، قال أحد رجائزهم:

يا ابن الزبير طلينا عصيتكا

وطلما عنيكنا إليكـا

لنضربي بسيفنا قفيتكـا

يريد: عصيتكـا وعنيكتـا.

وقال الزجاج (٤٣١هـ): "يقال ما فعلت وما فعلك" (١٥٨) ويقال إن سحيم عبد بن الحسحاس (نحو ٤٠ هـ) - وهو من أصل جيشي - كان يقول: "أهستك والله" (١٥٩) أي أحسنت.

وكأن ابن مالك (٦٧٢هـ) قد اقترب كثيراً من إدراك السبب حين قال: " وإنما سببه تغيير الفاعل من المفعول في نحو، أكثرمنا وأكثرمنا، ثم حلت الناء والثون على "نا" للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال" (١٦٠).

مما تقدم يتبيّن لنا أن ضمائر الرفع وضمائر المخاطب المنصوبة كانت مشابكة في يوم ما من حياة العربية، فكان أن ميز بين ضمائر الفاعل بتسكن آخر الأفعال معها، وترك الأمر على حاله مع ضمائر النصب، وعندما استبدلت العربية الناء بالكاف للدلالة على المتكلم بقى الحال على ما هو عليه.

بقي أن نقول إن العربية قد استشررت عنصر التوتر الذي يسببه تتابع المقاطع القصيرة فاستخدمتها كثيراً في الأبيات التي تدل على الحركة والسرعة والاضطراب، وذلك نحو: الغلـان، والتـرـوان، والـقـران، والـجـولـان، أو للدلالة على الحركة كالغـسان، والـرـكان، أو السـرـعة نحو البـشـكـي، والـجـيدـي.. وقد تنبـهـ السـلـفـ إلىـ هذهـ الخـاصـيـةـ فيـ المقـاطـعـ القـصـيرـةـ وـ لـخـطـواـ أـثـرـهـاـ فيـ الأـبـيـاتـ:ـ قالـ سـيـبوـيـهـ:ـ "ـ وـ مـنـ الـمـصـادـرـ الـيـنـ جـاءـتـ عـلـىـ مـثـالـ وـاحـدـ حـينـ تـقـارـيـتـ الـمعـانـيـ،ـ قولـكـ:ـ

الستروان والنقران، وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع ومثله العسلان والرتكان" (١٦١)، ثم أردف يقول: "ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك ومثله الغثيان لأنّه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان؛ لأنّ هذا اضطراب وتحرك، ثم قال بعد ذلك: "وقد جاءوا بالفعلان في أشياء تقارب، وذلك الطوفان والدوران والجلolan، شبهوا هذا حيث كان تقبلاً وتصرفاً بالغليان والغثيان، لأنّ الغليان أيضاً تقلب ما في القدر وتصرفه" (١٦٢). وقد تشبه ابن جني بهذه الظاهرة أيضاً فقال في الخصائص: "... ووحدث أيضاً "الفعلى" في المصادر والصفات إنما تأثر للسرعة نحو البشكى والجمزى والولقى" (١٦٣).

**سادعاً: كره العربية لتوالي المقاطع المتوسطة المفتوحة:**  
وكما تكره العربية تتابع المقاطع القصيرة لما تسبّبها من توتر وإجهاد للناطق، فإنما تكره تتابع المقاطع المتوسطة المفتوحة، لأنّها تسمّ الصيغة بالضعف والسوهن، ومن هنا قلت الأبنية التي تتوالى فيها مثل هذه المقاطع مثل "فاعال" و"فروعال" و"فيعال" وفاعول وقلّت من ثم الكلمات التي جاءت عليها، ومعظمها معرّب نحو: هامان، وساسان، وقارون، ودولاب، ودينار، ودياج، وهارون، وطاوس.. وقد أكّد أوليري أن بعض هذه الأبنية دخلت على العربية مثل: فاعيل وفاعول (١٦٤)، فهما من الأبنية السريانية التي شقت طريقها إلى العربية.

وقد عمدت العربية إلى اختزال الحركة الطويلة من بعض مقاطع هذه الأبنية، فحوّلتها من ثم إلى أبنية أخرى نحو: فاعول ← فعول، ويمثله كلمة هاون ← هاون، كما أن المصدر من "فاعل" وهو "الفعال" الأصل فيه هو

"الفعـال" فالمصدر من قاتل في الأصل هو: قـاتل؛ قال الرضـي: "وـفعال" في "فـاعـل" مقصـور "فـعال" والياء في مـكان الفـ فـاعـل" (١٦٥)، ولم تـعـدـ العربية إلى اـختـزالـ الحـركـةـ الطـوـبـلـةـ منـ المـقـطـعـ الأولـ إـلاـ لـتـحـلـصـ منـ تـابـعـ هـذـاـ التـوـعـ منـ المـقـاطـعـ. فـحـولـ بـعـنـ المـصـدرـ منـ "قاتـلـ" عـلـىـ "قيـاتـلـ" قال بـرـجـشـترـاسـرـ: وـكـانـ الـأـوـلـيـ أـنـ يـكـونـ "قيـاتـلـاـ" لـامـتدـادـ الحـركـةـ الـأـوـلـيـ فيـ قـاتـلـ "فـقـصـرـوـهـاـ لـكـيـ لاـ يـتـابـعـ المـدـوـدـانـ" (١٦٦).

كـماـ أـنـ بـنـاءـ "فـاعـيلـ" وـهـوـ مـنـ الـأـبـنـيـةـ السـرـيـانـيـةـ قدـ تـحـولـ فيـ الـعـرـبـيـةـ إـلـىـ بـنـاءـ "فـعـيلـ" (١٦٧) عنـ طـرـيـقـ اـخـتـزالـ حـركـةـ المـقـطـعـ الأولـ، وـمـثـلـ لـهـ بـرـضـيـعـ بـعـنـ مـرـاضـيـعـ، وـحـلـيـفـ بـعـنـ مـعـالـفـ، فـهـذـاـ الـأـصـلـ فـيـهـمـاـ يـبـغـيـ أـنـ يـكـونـ رـاضـيـعـ، وـحـالـيـفـ، تـبـعـاـ لـامـتدـادـ الـفـتـحـةـ فيـ رـاضـيـعـ وـحـالـفـ.

هـذـاـ فـيـ الـفـصـحـيـ، أـمـاـ فـيـ الـلـهـجـاتـ الـدارـجـةـ فـقـدـ خـلـتـ تـقـرـيـباـ مـنـ هـذـهـ الـأـبـنـيـةـ بـلـ لـمـ يـعـدـ هـذـاـ وـجـودـ فـيـ لـغـةـ الـتـحـاطـبـ، فـفـاعـولـ مـثـلـ عـاـشـورـ وـفـارـوقـ وـفـانـسـ وـكـانـونـ.. تـحـولـ إـلـىـ "فـعـولـ" فـهـذـهـ فـيـ الـكـلـامـ الدـارـجـ، عـاـشـورـ وـفـروـقـ وـفـسـطـرـسـ وـكـونـ، وـكـذـلـكـ بـالـنـسـبـةـ لـفـيـعـالـ: مـثـلـ دـيـنـارـ وـقـرـاطـ تـحـولـ إـلـىـ "فـعـالـ" دـنـارـ وـقـرـاطـ، وـتـحـولـ "فـوـعـالـ" نـحـوـ دـوـلـابـ وـسـرـهـاجـ إـلـىـ "فـعـالـ" فـتـنـطـقـ دـلـابـ وـسـرـهـاجـ، وـشـبـيـهـ هـذـهـ الـأـبـنـيـةـ مـاـ جـاءـ عـلـىـ فـيـلـانـ، نـحـوـ جـيـرـانـ وـثـيـرـانـ وـفـيـرـانـ وـنـيـرـانـ فـإـنـاـ تـنـطـقـ: حـرـانـ وـتـرـانـ وـفـرـانـ وـزـرـانـ عـلـىـ وـزـنـ فـلـانـ، وـهـكـذاـ.

### ثـامـنـاـ: إـقـفالـ المـقـاطـعـ المـفـتوـحةـ:

مـنـ الـقـوـاعـدـ الـمـقـرـرـةـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ أـنـهـ لـاـ يـبـدـأـ بـسـاـكـنـ وـلـاـ يـوقفـ عـلـىـ مـتـحـرـكـ، وـهـذـاـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ التـزـمـتـ إـسـقـاطـ الـحـركـاتـ الـفـصـوـرـةـ أـعـنـ الـحـركـاتـ

الإعرابية من آخر الكلمات عند الوقف، وإسقاط الحركات الإعرابية يعني إغلاق المقاطع في نهاية الكلمة.

ومنهج العربية هذا يفسر لنا زيادة هاء السكت على أو آخر الأفعال والأسماء والأدوات التي لا يجوز سقوط الحركة القصيرة من أو آخرها في الوقف، وذلك نحو: رَأَيْتُ وَعِنْهُ، وَلَمْ يَخْشَهُ وَلَمْ يَرْمِهُ وَفِي الْأَسْمَاءِ، "ولَمْ أَدْرِ مَا حَسَابِيَّةً" (١٦٨) وَهُنَّكَ عَنِي سُلْطَانِيَّةً" (١٦٩) وَغَلَامِيَّةً وَعَصَابِيَّةً وَبَشَرَابِيَّةً، وَهُم مُسْلِمُونَ وَفَالْلُّونَ، وَفِي الْأَدْوَاتِ مُثْلًا: مَهْ، وَحَتَّامَهُ، وَإِلَمَهُ، وَأَيْنَهُ.. فَهاء السكت هذه الغرض منها إغفال المقاطع المفتوحة في نهاية الكلمة، قال ابن عييش، "فَالْحُرْفُ الْمُوقَوفُ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا، كَمَا أَنَّ الْحُرْفَ الْمُبَدَّوِءَ بِهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُنْتَهِيًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَقْفَ ضَدَ الْابْتِداءِ، فَكَمَا لَا يَكُونُ الْمُبَدَّوِءُ بِهِ إِلَّا مُنْتَهِيًّا، فَكَذَلِكَ الْمُوقَوفُ عَلَيْهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بِضَدِّهِ وَهُوَ السُّكُونُ" (١٧٠).

وإغفال المقاطع المفتوحة في آخر الكلمات يفسر لنا ظاهرة الوقف باهتماز عند بعض العرب، وذلك في الكلمات المنتهية بحركات طويلة نحو: "حَبَّلَسِي" وَرَأَيْتُ رَجُلًا" فيقولون: حَبَّلَ وَرَجُلًا، قال سيبويه: "وَزَعْمُ الْخَلِيلِ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ رَأَيْتُ رَجُلًا فِيهِمْ، وَهَذِهِ حَبَّلَ وَتَقْدِيرُهَا: رَجُلُمْ وَحْبُلُمْ، فَهُمْ لِقَرْبِ الْأَلْفِ مِنَ الْهَمْزَةِ حِيثُ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَصِيرُ إِلَى مَوْضِعِ الْهَمْزَةِ، فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَهَا هَمْزَةً وَاحِدَةً، وَكَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ، وَسَعَنَاهُمْ يَقُولُونَ هُوَ يَضْرِبُهَا، فِيهِمْ كُلُّ الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ، فَإِذَا وَصَلَتْ لَمْ يَكُنْ هَذَا، لِأَنَّ أَنْهَذَكَ فِي ابْتِداءِ صَوْتِ آخرِ يَنْعِ الصَّوْتِ أَنْ يَلْعُغَ تِلْكَ الْغَايَةَ فِي السَّمْعِ" (١٧١).

وبالنسبة للهجاءات الدارجة، فقد مالت إلى إغلاق المقاطع المفتوحة في حشو الكلمة، وفي طرفيها، فمن مظاهر إغفال المقاطع في نهاية الكلمة، تشديد: يد، ودم، وحر، وهن، ومن هذا القبيل الورل (١٧٢).

أما عن إغلاق المقاطع في حشو الكلمة فيتمثلها التشديد في قدوم، ودخان وخرج وزريعة، وشفة ودية ولثة.

ويظهر أن هذه الرعية كانت طابع اللهجات الدارجة في مختلف العصور، فهذا الكسائي يوجه العامة في عصره إلى وجوب تخفيف الحاء في السدحان بقوله: "ونقول قد تأذيت بالدخان بتخفيف الحاء" (١٧٣)، ويبدو أن هذه العادة قد استشرى أمرها على عهد ابن السكين (٢٤٣)، مما جعله يقصد بابا في إصلاح المنطق ينبه فيه على الكلمات التي تشددتها العامة وحفتها التخفيف مثل: الرباعية والكراءة والطواعنة والفراءة، وقلاعة، ودخان، وعنان، وندية، وسدية (١٧٤)، وهذا كله يجب تخفيفه.

كما ذكر لسان الزبيدي طرفاً من ذلك، كتشديد العامة في عصره للزريعة (١٧٥)، ودوار (١٧٦)، والقدوم (١٧٧)، ويذكر ابن مكي الصقلي بعض الأمثلة على هذه الظاهرة من عامة عصره مثل: لثة، وقواره، وفلائق (١٧٨)، وطماعنة، وشفة (١٧٩).



## الهوامش

١. Jones, An Out Line, P. ٥٥.
٢. Malmberg, Phonetics, P. ٦٥.
٣. فندربيس، اللغة، ص ٨٥.
٤. Malmberg, Phonetics, P. ٦٦.
٥. باي، ماريون، أساس علم اللغة، ص ٩٦.
٦. Malmberg, Phonetics, P. ٦٦.
٧. كاتينتو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٩١.
٨. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٤٣.
٩. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ١٠١.
١٠. أنبس، إبراهيم، موسيقى الشعر، ص ١٤٦.
١١. أيوب، عبد الرحمن، أصوات اللغة، ص ١٣٩.
١٢. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٢٥٧.
١٣. باي، ماريون، لغات البشر، ص ٦٤.
١٤. ابن عييش، شرح المفصل، ١٢١/٩.
١٥. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٣.
١٦. المرجع السابق، المكان نفسه.
١٧. Moscati, An Introduction, P. ١٠.

- .١٨. الطيب البكوش، التصريف العربي، ص ١٤٨، هامش رقم ١.
- .١٩. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤١.
- O'Leary, Comparative Gr. P. ٢٦. .٢٠
- Jones, An Out Line, P. ١٥. .٢١
- .٢٢. الخليل بن أحمد، العين، ٥٤/١.
- .٢٣. ابن عييش، شرح المفصل، ١٢١/٩.
- .٢٤. ابن منظور، لسان العرب (دبي)، وأنا مدین بهذه المعلومة لأستاذي الدكتور رمضان عبد المنوّاب.
- .٢٥. سورة البقرة، الآية رقم (١٦).
- .٢٦. سورة البقرة، الآية رقم (٢٣٧).
- .٢٧. سورة التوبة، الآية رقم (٤٨).
- .٢٨. سورة التور، الآية رقم (٢١).
- .٢٩. سيبويه، ٤/١٥٥.
- .٣٠. هذه قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي اسحق وأبي السمال، ينظر المختسب، ٥٤/١.
- .٣١. هذه قراءة الأعمش، ينظر المختسب، ٢٩٢/١.
- .٣٢. سيبويه، ٤/١٥٥.
- .٣٣. السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٧١.
- .٣٤. سيبويه، ٤/١٧٤.

٣٥. ثعلب، مجالس ثعلب، ٩٨/١.
٣٦. سبوبيه، ١٧٣/٤.
٣٧. ابن جن، سر صناعة الاعراب، ٩١/١.
٣٨. حسان بن ثابت، الديوان، ص ١١٧.
٣٩. حول هذه الظاهرة، ينظر: الفراز القهواري، ضرائر الشعر، ١١٩-١٢٠، وينظر: ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٠-٢١.
٤٠. ابن جن، مختصر القوافي، ص ٢٩.
٤١. أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، ص ١٥١.
٤٢. طرفة بن العبد، الديوان، ص ٥٠.
٤٣. يقصد بالأول كلمة "النقر".
٤٤. سبوبيه، ٢٨٤/٢.
٤٥. طرفة بن العبد، الديوان، ص ٥٢.
٤٦. المرجع السابق، ص ٥٣.
٤٧. المرجع السابق، ص ٥٧.
٤٨. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٢.
٤٩. Gairdner, Phonetics of Arabic, P. ٣٠.
٥٠. العسكري، الحسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، ص ٨٢.
٥١. البغدادي، عبد القادر بن عمر، ٨٦/٤.

- .٥٦. سورة الأنعام، الآية رقم (١٦٢).
- .٥٧. ابن عبيش، شرح المفصل، ٣٤/٣.
- .٥٨. العكري، أبو البقاء، إملاء ما منَّ به الرحمن، ٢٦٧/١.
- .٥٩. سورة البقرة، الآية رقم (٣٨).
- .٦٠. ابن عاليه، الحجة في القراءات السبع، ص ٧٥.
- .٦١. ابن جن، المختسب، ٢٣٧/٢، سورة الزمر، الآية رقم (٥٦).
- .٦٢. المرجع السابق، ٤٩/٢، سورة طه، الآية رقم (١٨).
- .٦٣. الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف، ١٥٤/١، سورة البقرة، الآية رقم (٦).
- .٦٤. أبو علي الفارسي، الحجة، ٢٩/١.
- .٦٥. أبو حيان، البحر المحيط، ٤٧/١.
- .٦٦. المرجع السابق، ٤٩٣/٨.
- .٦٧. ابن جن، الخصائص، ١٢/٢.
- .٦٨. ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر، ١٠/١.
- .٦٩. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٩٣، سورة عبس، الآية رقم (٢).
- .٧٠. أبو علي الفارسي، الحجة، ٢٠٦/١.
- .٧١. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ١٢٩.
- .٧٢. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن (مخطوط)، ٤٠٨/١.

- .٦٩. أنيس، إبراهيم، موسيقى الشعر، ص ١٤٨.
- .٧٠. الزجاجي، أمالی الزجاجي، ص ٨٤.
- .٧١. ابن يعيش، شرح المفصل، ١١٤/٩.
- .٧٢. المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ١٧/١. وانظر: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٩٥.
- .٧٣. ابن منظور، لسان العرب (قصص).
- .٧٤. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٧٥. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٧٦. السكاكي، مفتاح العلوم، ص ٥٦٢.
- .٧٧. التبريزي، الكافي في العروض والقوافي، ص ١٨.
- .٧٨. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٩٦.
- .٧٩. ابن حني، الخصائص، ١٣٤/٣.
- .٨٠. المرجع السابق، ١٦١/١.
- .٨١. المرجع السابق، ٣/٨٧.
- .٨٢. العكري، أبو البقاء، التبيان في شرح الديوان، ٤/٨٥.
- .٨٣. السامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ص ٦٧.
- .٨٤. ابن حني، سر صناعة الأعراش، ٨٤/١.
- .٨٥. المرجع السابق، ٨٣/١.
- .٨٦. المرجع السابق في المكان نفسه.

- .٨٧. المرجع السابق ١/٨٢.
- .٨٨. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ١٩٧ - ٢١٢.
- .٨٩. سيبويه، ٤/٦.
- .٩٠. ابن عصفور، الممتنع في التصريف، ١/١٩٥.
- .٩١. الصامرائي، إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، ص ٦٨.
- .٩٢. فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ١٥٣. وانظر أيضاً: عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ٢١٥ - ٢٢٠.
- .٩٣. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية، ص ٢١٥ - ٢٢٠.
- .٩٤. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٩٥. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٣/١٢٠.
- .٩٦. القراء، معاني القرآن، ١/١٥٠، سورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢)
- .٩٧. الحريري، القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، ص ١١٣.
- .٩٨. ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر، ٢/٢٨٦.
- .٩٩. ابن حني، المختسب، ٢/٧٦.
- .١٠٠. سيبويه، ٣/٥١٩.
- .١٠١. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص ٢٦١.
- .١٠٢. ابن حني، سر صناعة الاعراب، ١/٨٣.
- .١٠٣. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .١٠٤. المرجع السابق، ١/٨٢.

١٠٥. الزمخشري، الكشاف، ٧٣/١.
١٠٦. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٣.
١٠٧. Moscati, An Introduction, P. ١٦٥.
١٠٨. سيبويه، ٥١٩/٣.
١٠٩. المرجع السابق، ٥٢٧/٣.
١١٠. فلبيش هنري، العربية الفصحى، ص ١٤٦.
١١١. ابن جن، المنصف، ٥٥/١.
١١٢. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٦١ - ٦٢.
١١٣. الميداني، بجمع الأمثال، ١٩٢/٢، ويضرب هذا المثل في القناعة باليسير.
١١٤. ابن جن، المنصف، ٢٤/١.
١١٥. سيبويه، ٢٥١/٣.
١١٦. القطامي، الديوان، ص ١٤٥.
١١٧. المرجع السابق في المكان نفسه، هامش رقم (١).
١١٨. ابن جن، الخصائص، ٣٣٩/٢.
١١٩. أبو علي المغارسي، الحجة ١/٣١٠، سورة النور، الآية رقم (٥٢).
١٢٠. ابن جن، الخصائص، ٣٠٦/١.
١٢١. المرجع السابق، ٣٠٤/٢.
١٢٢. سيبويه، ٣٧/٤.
١٢٣. ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٢/٧.

١٢٤. السداني، أبو عمر، التيسير في القراءات السبع، ص ١٢٤، سورة طه، الآية رقم (٥٠).
١٢٥. ابن حميم، المختسب، ٢٢٤/١، سورة الأنعام، الآية رقم (١٠٠).
١٢٦. المرجع السابق، ٥٣/١.
١٢٧. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٢٨. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٢٩. سورة النساء، الآية رقم (١٠٢).
١٣٠. سورة ص، الآية رقم (١٠).
١٣١. سورة الحج، الآية رقم (٢٩).
١٣٢. سورة الشعراء، الآية رقم (١٩١).
١٣٣. سورة العنكبوت، الآية رقم (٦٤).
١٣٤. سورة الحديد، الآية رقم (٢).
١٣٥. سورة الكهف، الآية رقم (٤٢).
١٣٦. سورة البقرة، الآية رقم (٧٤).
١٣٧. سورة البقرة، الآية رقم (١٨٤).
١٣٨. ابن حماليه، المحة، ص ٧٣.
١٣٩. سورة القصص، الآية رقم (٦١).
١٤٠. أبو علي الفارسي، المحة، ٣٠٨/١.
١٤١. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعان، ص ٣٢١.

١٤٢. أبو تمام، ديوان الحماسة، ١٥٦/٢.
١٤٣. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتتطور اللغوي، ص ٣٣١. وانظر أيضاً: التطور اللغوي، مظاهره وعلمه، ص ٢٩.
١٤٤. سورة طه، الآية رقم (٤٤).
١٤٥. سورة البقرة، الآية رقم (٢٦٩).
١٤٦. سورة محمد، الآية رقم (٢٤).
١٤٧. سورة ص، الآية رقم (٢٩).
١٤٨. سورة الأحزاب، الآية رقم (٣٥).
١٤٩. سورة الحديد، الآية رقم (١٨).
١٥٠. سورة يس، الآية رقم (١٨).
١٥١. سورة النحل، الآية رقم (٤٧).
١٥٢. سورة التوبة، الآية رقم (١٠٨).
١٥٣. عبد التواب، رمضان، لحن العامة، ص ٣٣١.
١٥٤. ابن عييش، شرح المفصل، ٥/٧.
١٥٥. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٧٦. وانظر أيضاً: ناجي، خليل، دراسات في اللغة العربية، ص ٨٦.
١٥٦. سلوم، داود، دراسة النهجات العربية القديمة، ص ١٧.
١٥٧. الزجاجي، أمالى الزجاجي، ص ٢٣٦.
١٥٨. المرجع السابق في المكان نفسه.

- . ١٥٩. سحيم، ديوان سحيم، ص ٥.
- . ١٦٠. السبوطي، همع الموامع، ٥٧/١.
- . ١٦١. سبوطي، ٤/٤.
- . ١٦٢. المرجع السابق، ١٥/٤.
- . ١٦٣. ابن جن، الخصائص، ١٥٣/٢.
- O'leary, Comp. Gr. P. ١٧٩. ١٦٤
- . ١٦٥. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ١٦٦/١.
- . ١٦٦. برجشتراسر، التصور النحوي، ص ٦٧.
- . ١٦٧. السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص ٧٠.
- . ١٦٨. سورة الحاقة، الآية رقم (٢٦).
- . ١٦٩. سورة الحاقة، الآية رقم (٢٩).
- . ١٧٠. ابن يعيش، شرح المفصل، ٦٧/٩.
- . ١٧١. سبوطي، ٤/١٧٦ - ١٧٧.
- . ١٧٢. ابن حكيم الصقلي، تشريف المنسان، ص ١٩٠.
- . ١٧٣. الكسائي، ما تلحن فيه العامة، ص ١٠٩.
- . ١٧٤. ابن السكikt، إصلاح النطق، ص ١٧٩ - ١٨٣.
- . ١٧٥. الزبيدي، لحن العامة، ص ٢١٤.
- . ١٧٦. المرجع السابق، ص ٢١٢.
- . ١٧٧. المرجع السابق، ص ١٠٢.

١٧٨. ابن مكى الصقلى، تقيق اللسان، ص ١٨٩.

١٧٩. المرجع السابق، ص ١٩٤.



## النبر وأثره في بناء الكلمة العربية.

تمهيد:

إن إصدار النفس عند خروجه من القصبة الهوائية، لا يحدث بصورة منتظمة متساوية، فتصريف كمية الهواء غير متصل؛ لأن العضلات التي تهيمن على المفاسخ الصوتية تحمل حركته تارة، وتبطئ فيها تارة أخرى، فالعمل غير منتظم، ولذلك يلاحظ دائمًا، أن واحدًا أو أكثر، من الأصوات في الكلمة المنطوقة أو الجملة يظهر في السمع أكثر وضوحاً من غيرها، فاللغة فيها قمم وأغوار، ولكن درجات الوضوح عند مختلف القمم ليست متساوية، وبعبارة أخرى فإن بعض مقاطع الكلمة أو الجملة تدرك بوضوح أكثر من غيرها، ودرجة القوة التي ينطق بها الصوت أو المقطع هي ما يعرف بالنبر stress.

ولقد اختلف حول تعريف النبر وتحديده، مما حدا ببعضهم إلى القول: إنه "ليس من السهل تعريف النبر" (١). يدأنا بحمد تعريف الدكتور تمام حسان له بأنه: "ازدياد وضوح جزء من أجزاء الكلمة في السمع عن بقية ما حوله من أجزاءها" (٢) غير تعريف للنبر.

ولعله من المفيد أن نفرق بادئ ذي بدء بين النبر والوضوح السمعي: prominence، فالوضوح السمعي عبارة عن أثر يدرك موضوعياً من قبل السامع، ويكون نتيجة التأثير المركب للحرس timbre والطول والنبر والتنفس (٣)، ومن ثم فإنه يمكن من الممكن زيادة هذا الوضوح أو تقليله بواسطة أي واحد من هذه العناصر الصوتية السابقة.

أما النبر، فهو نشاط ذاتي للمتكلم، قوة فورية من النطق، تعني عملاً نشطاً لجميع أعضاء النطق، ويكون مصحوباً في العادة بإيماءات واضحة من اليد أو الرأس أو أجزاء الجسم الأخرى<sup>(٤)</sup>.

والنبر نوع من الفوئيمات الثانوية، أو الفوئيمات فوق التركيبة<sup>(٥)</sup>، كما يسميهما بعضهم، وملاحظة الفوئيمات الثانوية تكون أصعب - عادة - من ملاحظة الفوئيمات الأولية، وذلك لأنها لا تظهر إلا في التراكيب والاستعمالات الخاصة للأشكال الصوتية البسيطة<sup>(٦)</sup>.

والنبر بهذا المفهوم شيء جديد على الدراسات اللغوية، فلم يتتبه إليه السلف، فقد عرّفوا النبر بمعنى مرادف للهمز وهذا بحد سيبويه يصف اهمزة بالفبا: "نبرة تخرج من الصدر باجتهاد"<sup>(٧)</sup>، وقال ابن السكikt: "النبر: مصدر نبرت الحرف نبراً، إذا همزه"<sup>(٨)</sup>.

#### النبر واللغات:

يكون النبر ملحاً غبيرياً، أي مؤدياً لوظيفة لغوية، بمعنى أنه يؤثر في تغيير المعنى فيفرق من ثم بين المفردات، وربما لا يكون له أثر بالبة وعليه، فاللغات بالنسبة إلى النبر تقسم إلى قسمين:

١. لغات نبرية: Stress Languages وهي التي يتوقف معنى الكلمات فيها على موقع النبر، كالإنجليزية والروسية والمادرية.
٢. لغات غير نبرية: Stressless Languages وهي التي لا يكون للنبر فيها أية وظيفة فونيمية كاللغة العربية واليابانية.

## أنواع النبر:

هناك نوعان رئيسيان من النبر:

١. نبر الكلمة.
٢. نبر الجملة.

والذي يهمنا هنا هو نبر الكلمة، ونبر الكلمة يقسم إلى قسمين:

١. نبر أولى.
٢. نبر ثانوي.

والنبر الأولى يكون في كل كلمة، أما الثنائي فيكون في الكلمات التي تشتمل على عدد من المقاطع يجعلها في وزن كلمتين مثل كلمة "استغفار" فإنها تشتمل على نبر أولى على المقطع "فـ" وأخر ثانوي على المقطع "ـغـ".

## موضع النبر من الكلمة:

نظرًا إلى كون فكرة النبر كانت مجهولة تماماً عند النحاة العرب، فقد ظل تحديد موقع النبر في الكلمة العربية أمراً مبهماً إلى أن قام المستشرقان الألمانيان: كيرستن: (Kirsten) وأربنوس (Erpenius) في أوائل القرن السابع عشر بوضع قاعدة تحديد موقع النبر في الكلمة العربية على النحو الآتي: تقع النبرة على أول مقطع طويل من الكلمة ابتداءً من آخرها، وإذا خلت الكلمة من المقاطع الطويلة، وقعت النبرة على المقطع الأول منها ثم إن النبرة لا تقع البنة على المقاطع الطويلة الأخرى، وذلك نحو يقاتلوا، وقاتل، ولم يقاتلوا، النبرة على "فـ" (٩).

وطبقاً لما ذكره ماير لامبرت (Mayer Lambert) فإن المستشرقين الألمانيين قد استلهموا قاعدهم هذه من ساعدهم المثقفين المصريين في أوائل القرن السابع عشر (١٠)، ولقد وجهت إلى هذه القاعدة بعض الاستفادات (١١)، فقد وضعت هذه القاعدة - على ما يبدو - على أساس الكلمات الخردة الخالية من الروايد، ولا سيما الروايد المخلفية، ولكنها على الرغم من ذلك ظلت الأساس الذي اعتمد عليه اللغويون في تحديد موضع النبر مع بعض التعديلات الطفيفة، ومن هنا وضع الدكتور إبراهيم أنيس قاعدهه المعرفة مكان النبر في الكلمة جاء فيها: "المعرفة موضع النبر في الكلمة العربية ينظر أولاً إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس (١٢)، كان هو موضع النبر، ولا، نظرنا إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث (١٣)، حكمنا بأنه موضع النبر، أما إذا كان من النوع الأول (١٤)، نظرنا إلى ما قبله، فإن كان مثله أي من النوع الأول أيضاً كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الآخر إلا في حالة واحدة وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول" (١٥).

وقبل أن نأتي إلى الحديث عن أثر النبر في أبجية الكلم العربية ينبغي أن نذكّر جيداً أن هناك قاعدة عامة تبيّن أثر السوابق والكواسع في موضع النبر مفادها أن السوابق لا تغير من مكان النبر؛ لأن الحساب من آخر الكلمة. أما الأحشاء والكواسع فلما تغير من مكان النبر بأن يجعله بتأخر قليلاً، وتتأخر موضع النبر بالكواسع مشروط بأن تكون الكلمة مكونة من ثلاثة مقاطع كحد أدنى.

## أثر النبر في بناء الكلمة العربية:

إذا لم يقدر للنبر أن يكون ذا وظيفة فونيمية في العربية فإن له - ولا شك - أثراً كبيراً في الأبنية العربية من حيث تطورها وتناسلها أيضاً، فهو - كما سيتضح لنا بعد قليل - المسؤول المباشر عن وجود بعض المزدواجات اللفظية، كما أنه المسؤول المباشر عن تطور بعض الصيغ العربية في هذا الاتجاه أو ذاك. وتطبيقاً على ذلك ننظر في هاتين المجموعتين من الألفاظ:

ب	أ
ضَمِّنٌ	ضَمَّنٌ
فَطْنٌ	فَطَنٌ
فَهِيمٌ	فَهِيمٌ

إذا تأملنا هاتين المجموعتين، فإننا لا نتردد في الحكم بأن إحدى المجموعتين قد تولدت عن الأخرى، وأن صيغة " فعل" هاهنا قد تولدت عن " فعل" عن طريق انتقال النبر من المقطع قبل الأخير مما أدى إلى انكماسه هذا المقطع، عن طريق اختزال حركته الطويلة، وذلك لأن هناك علاقة قوية بين النبر وطول المقطع، فوقوع النبر على مقطع ما قد يزيد في حجمه وكميته، وانتقاله عنه يؤدي إلى تقلصه وانكماسه (١٦).

وعلى أساس النبر وحده نفسه وجود " فعلل" و " فعاليل" بالنسبة للحمسى، ففي تكسير الحمسى وفي تحقوه أيضاً يقول لنا النحاة، إن بإمكاننا أن نقول في " سفرجل" مثلاً: سفارج وسفاريح، وفي تحقيرها سفراج، وسفاريح، بالتعويض وب بدون تعويض (١٧)، ومثله في عنكبوت عناكب، وعناكيب، وعنكيب، وعنكيب (١٨)، والذي تفهمه من السلف أن العملية

ترجع إلى إرادة الشخص أي المستلزم بختار هو الصيغة التي يريدها، بدون تعويض أو مع التعويض، ولنأخذ على سبيل المثال قول سيبويه في هذا المخصوص: "زعم الخليل أنه يقول في سفر جل: سفيرج حتى يصهر على مثال فرعيل" وإن شئت قلست سفيرج..(١٩)" ويقول في موضع آخر: "وفي عنكبوت، عنكب، وعنكيب، لأنك تقول عنكاب وعنكيب"(٢٠).

ونحن مختلف مع السلف بعض الشيء فنقول بأن الذي يقول "عنكاب" غير الذي يقول "عنكيب"، وكذلك الذي لغته "سفارج" غير الذي لغته "سفاريج"، فالذي لا شك فيه أن كل صيغة ترجع إلى قبيلة أو قبائل معينة، وأن القبيلة أو الشخص الواحد لا يجمع في لغته بين هاتين الصيغتين، فكل صيغة لها مستعملها الخاص، والفرق بين القبيلتين يكمن في موضع النبر عند كل منهما، فالذي يقول عنكاب يوقع النبر على المقطع "نا". أما الذي يوقع النبر على الكاف فيقول عنكيب، وكذلك الذي يقول سفارج وسفيرج، يوقع النبر على الماء، أما الذي يوقع النبر على الراء فيقول سفاريج وسفاريج، والذي حصل أن اللغوين سمعوا هذه وتلك، وأخذوها عن العرب، ثم أجازوا لنا استعمال أي منهما ترجياً منهما.

وعلى أساس النبر وحده نفترض بحسب عُنْظَاب في عُنْظَاب وعُنْظَوب في عُنْظَب، فالذين يقولون عُنْظَب وعُنْظَب يوقعون النبر على المقطع الأول فيما وهو "عُنْ" ومن هذين الأصلين جاء كل من عُنْظَاب وعُنْظَوب عن طريق إيقاع النبر على الظاء، ووقوع النبر عليها زاد في كمية مقطعيها، بعد حركتها.

وفي القرآن الكريم، قال تعالى: "وعنده مفاتيح الغيب"(٢١) وإذا كان "مفعال" يكسر في العادة على "مفاعيل" مثل مصباح ومصابيح ومنشار ومناشير، اتضحت لنا أن "مفاتيح" قد تولدت عن مفاتيح عن طريق إيقاع النبر

على المقطع "فـا"، بينما النبر في الصيغة الأصلية يقع على المقطع "في" الذي قبل الأخير مباشرة، وانتقال النبر عن هذا المقطع أدى إلى تخلصه وانكماسه باختزال حركة الطويلة.

وعلى أساس النبر أيضاً نستطيع أن نفسّر كثيراً من الظواهر اللهجية قديماً وحديثاً، ومن أبرز الظواهر اللهجية التي ترجع في أساسها إلى النبر، ظاهرة الوقف بالتضعيف عند بعض العرب قديماً، فقد روت لنا كتب التراث أن بعض العرب كان يشدد آخر الكلمة عند الوقف، فيقول مثلاً: خالد، وجعفر، قال سيبويه عند حديثه عن صور الوقف عند العرب: "وأما التضعيف، فقولك: هذا خالد، وهو يجعل، وهذا فرج، حدثنا بذلك الخليل عن العرب" (٢٢)، وهذه الظاهرة التي تحدث عنها سيبويه، لا تزال حية في اللهجة الليبية الدارجة، فهناك يقولون: ياسي فرج، وياسي عمر، ورجب...، فهؤلاء الذين يقفون بتشديد الآخر إنما يوقعون النبر على المقطع الأخير، ووقع النبر على المقطع الأخير زاد في حجمه وكعبيته، ولكن عن طريق صواته هذه المرة، وليس عن طريق إطالة الحركة.

وإلى جانب هذه الظاهرة، فإننا نستطيع أن نفسّر ظاهرة لهجية أخرى قديمة وحديثة أيضاً، فقد ذكر المغاربة أن بعض العرب قديماً كانوا يقولون في ضربته: ضربتيه، قال سيبويه: "وحديثي الخليل أن ناساً يقولون: "ضربيه" فيلحقون الياء، وهذه قليلة" (٢٣). وهذه اللهجة القديمة لا تزال حية في هجات بلاد الشام عامة وفي اللهجة المصرية الدارجة أيضاً، ففي الدارجة تقول عادة في مخاطبة المؤنثة: ضربتيه وعرفتني وزرتني وشفتني... وهذه الصيغة الجديدة المولدة، أي " فعلته" إنما نشأت عن " فعلته" عن طريق إيقاع النبر على الناء، أي نقل النبر

من المقطع، "علٰى" في فعلته إلى التاء بعده، ووقع النبر على التاء أطوال حركتها، ومن ثم نشأت صيغة "فعلته" قديماً وحديثاً.

ومثل "فعلته" و"فعلته" ما ينسب إلى بعض العرب قدماً أيضاً أفهم كانوا يقولون في "أعطيكه" و"أعطيكها" "أعطيكها" و"أعطيكه" بالنسبة للمسؤل، و"أعطيكاه" و"أعطيكاكا" بالنسبة للمذكور(٢٤). وهذه الصيغ الجديدة المولدة، إنما جاءت أيضاً بفعل النبر ليس غير، ففي الصيغ الأصلية أي: "أعطيك" و"أعطيكها" يقع النبر على المقطع المتوسط المفتوح "طي" أما هؤلاء الناس، فقد نقلوا النبر إلى المقطع التالي أي إلى الكاف ووقع النبر على الكاف التي مع حركتها القصيرة تشكل مقطعاً قصيراً. ووقع النبر عليها زاد في حجم مقطعها عن طريق إطالة حركتها.

ومن هذا القبيل أيضاً ما حكاه المكسائي من أن بعض كناية يقولون "معنِّدك"؟ ومصنفت؟؟ والأصل "ما عندك"؟ "ما صنعت"؟ فانتقال النبر من ما الاستفهامية إلى ما بعدها أدى إلى اختزال حركتها وانكماسها، في لغة هؤلاء القوم(٢٥).

ولا يمكن تفسير نشأة اسم الاستفهام "كم" والأداة "منذ" إلا على هذا الأساس، فالالأصل فيهما هو: كـ+ مـاسـ كـما، ومنـ + ذـوـ منـدوـ، ثم بانتقال النبر من الجزء الأخير إلى الأول تصبح الكلمتان: "كم" و"منذ" وبالمعنىـة بين الحركـات تصبح "منذ"(٢٦).

بقي أن نقول بالنسبة للظواهر اللهجية، إننا نستطيع أن نفسـر ما يـشـيع في اللـهـجـةـ الـليـبيةـ الدـارـحةـ، وـفيـ الـلهـجـاتـ الشـعـبـيـةـ بـمـنـطـقـةـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ وـالـجـهـاتـ الغـرـبـيـةـ منـ مـصـرـ مـنـ تـحـويـلـهـمـ "تفـعـلـكـ" إـلـىـ "تفـعـلـوكـ" مـثـلـ: نـكـرـمـكـ وـنـخـدـمـكـ وـنـضـرـبـكـ وـنـدـبـحـكـ يـقـولـونـ فـيـهـاـ: نـكـرـمـوكـ، وـنـخـدـمـوكـ، وـنـضـرـبـوكـ، وـنـدـبـحـوكـ،

و هذه الصيغة الأخيرة إنما تولدت بفعل النبر أيضاً، ففي الصيغة الأصلية الفصيحة "ن فعلك" يقع النبر على العين، ولكن الليبيين وأهالي منطقة الإسكندرية والجهات الغربية من مصر نقلوا النبر من العين إلى اللام، و وقوع النبر على اللام التي تشكل مع حركتها القصيرة مقطعاً قصيراً، و قوع النبر عليها حولها إلى مقطع متوسط مفتوح هو هذا الذي يحدده في "ن فعلوك".

و قريب من هذا ما نسبه أبو العلاء المعري (٤٩٤هـ) إلى قبيلة طيء من أئمّم يقولون: أنظور(٢٧) في معنى أنظر، فإذا كان ذلك كذلك، تكون الإطالة في الصيغة ناشئة عن النبر، وذلك عند قبيلة طيء فقط. لهذا ينبغي علينا أن لا نخلط بين النبر وبين الضرورة الشعرية، فإذا كانت "أنظور" لغة لطيء، دون غيرهم فإنه ينبغي لنا أن نحكم على "أنظور" في قول الوليد بن يزيد (١٦٦هـ).

### خرجت أنسحب ذيلىي      أنظمر ما شأته

لحكم عليه بأنه ضرورة وحسب؛ لأنّه ليس من لغة هذا القرشي أن يقول أنظور في أنظر، وقد يدّعى عده المغويون من الضرورة الشعرية، قال ابن عصفور: (١٦٣هـ) "وهو يشد أنظر بغير داء، وهو كسر في البيت" (٢٨). ولقد خلط بعض الباحثين بين الضرورة الشعرية والنبر، ومن ثم زعموا بأن "بنباع" في قول عترة (٦٠٠م).

### بنباع من ذفرى غضوب جسرا      زيافه مثل الفنق المقدم(٢٩)

ومترادح في قول ابن هرمة (١٧٠هـ):

فأنت من الغوائل حين ترمي

ومن ذم الرجال بمثواج (٣٠)

ويرقود، والكلكال والخاتام، زعم بعضهم أن هذه الصيغ قد نشأت بفعل النبر (٣١)، وهذا خطأ، ذلك أن النبر إذا أثر في صيغة من الصيغ، فادخل فيها بعض التغيير، فإن هذا التغيير يبقى ملازماً لها في الشعر والنشر على حد سواء، فاما التغيير الذي يصيب الصيغ في الشعر فقط، فهو يرجع إلى ضرورة الوزن وحسب أي إلى الضرورة الشعرية والشعر موضع اضطرار.

وعلى هذا الأساس نفسه نفسه تفسر أيضاً تطور "حنادل" عن "جنديل" وغرتين عن عرثن، وتتطور كل من: عجالط وعكلاط، ودوادم عن عجلط وعكلط ودودم. وذلك تحت تأثير انتقال النبر من المقطع الأول إلى المقطع الثاني، الأمر الذي أدى إلى زيادة كمية المقطع؛ إما بإطالة الحركة كما في حنادل، وعجالط وعكلاط، ودوادم، وإما بعد الصامت كما في عرثن الذي تحول أولاً إلى "عرثن" ثم بالمحالفاة تم اختزال المشدد وعواض من الحزء المحترل بالنون، فصارت في النهاية "عرثن".

وكان القدماء قد فسروا هذه الكلمات تفسيراً معكوساً، فعدوا "حنادل" وعكلاط وعجالط ودوادم وعرتن أصولاً، وأن عجلط وعكلط ودودم وعرتن متفرعة عنها بحذف الألف والنون، والمحفوظ في هذا قول سيبويه: "فليس في الكلام من بنات الأربع على مثال: فَعَلَ... وَلَا فُعَلَ إِلَّا أَنْ يَكُونْ مَحْدُوفاً مِنْ فُعَالَ"; لأنه ليس حرف تتوالي فيه أربع متحركات، وذلك "عُلَبَط" إثنا حذفت الألف من "عُلَابَط". والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال إلا ومثال "فُعَالَل" حائز فيه، تقول: عجالط، وعجلط، وعكلاط وعكلط ودوادم ودودم وقالوا: عرثن وإنما حذفوا نون "عرثن" كما حذفوا ألف

"علابط" وكلناهم يتكلّم بهما. وقالوا: جَنِدَلْ، فَحَذَفُوا أَلْفَ الْجَنِادِلَ كَمَا حَذَفُوا  
أَلْفَ عُلَابِطَ" (٣٢).

لقد حكم سيبويه من خلال هذا النص بفرعية المفرد وأصلة المزيد  
فيكون بذلك قد عكس الأمر رأساً على عقب؛ إذ من الحقائق المقررة أن المفرد  
أصل للمزيد.

وعلاوة على كون ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة مناقضاً لبدأ  
الأصلية والفرعية، فإن إدعاء الفرعية في هذه الأبيات يتناقض مع فلسفة التفريع  
ذاهباً، ذلك أن علة التفريع والمغایة الحقيقة من ورائها إنما هي تيسير النطق  
وتسهيله، قال بلومفيلد Bloomfield: "إن الاتجاه العام لجانب كبير من التغير  
الصوري هو باتجاه تبسيط الحركات التي تشكّل النطق لأي شكل لغوي" (٣٣)،  
وقال وتي Whitney: "كل ما نكتشفه من تطور في اللغة ليس إلا أمثلة لبراعة  
اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق" (٣٤).

فهل نجد بناء على هذه المعطيات شيئاً من التيسير والسهولة في عُكَلْط  
وْجَنِدَلْ وعَرَثَنْ بالنسبة إلى أصواتها المزعومة وهي عُكَالْط وْجَنَادِلْ وعَرَنْ؟  
والغريب حقاً أننا إذا رجعنا إلى مؤلفاتهم نستشيرها بشأن علة التفريع نجد أنها  
تفتّي بأنها غدت طلباً للنحافة (٣٥).

ما هذه الخفة؟ هل الخفة هي في تتابع ثلاثة مقاطع قصيرة في بداية  
الكلمة؟ هل "عُكَلْط" أيسر نطقاً من "عُكَالْط"؟ وهل "جَنِدَلْ" أخف من  
"جَنِادِلْ"؟ من جهة نرى العكس؛ أي أن عُكَالْط وعَرَثَنْ وْجَنِادِلْ أخف نطقاً  
من عُكَلْط وعَرَثَنْ وْجَنِدَلْ، وذلك لأن هذه الثلاثة الأخيرة تتابع في بدايتها ثلاثة  
مقاطع قصيرة. والمقاطع القصيرة بسبب قصر الفترة الزمنية التي يستغرقها نطقها  
تشمل عنصر توتر وفلق وإجهاد للناطق، لأنها عبارة عن حفقات صدرية قصيرة

سريعة ومتلاحقة، فما كان من العربية إلا أن حولتها إلى صيغ أخرى أيسر نطقاً وأقل إجهاداً، فكانت عكالطاً وعرنناً وجنادل.

وهذا يعني باختصار أن "فَعِيلٌ" و"فَعِيلٌ" و"فَعَلْ" أبانية رباعية أصلية، ولكنها أبانية تاريخية قديمة، هي بعض الركام اللغوي للظواهر اللغوية المتداولة، عملت فيها سنة التطور عملها فحولتها إلى أبانية أكثر سهولة وأقل إجهاداً، ييد أنه بقيت بعض المفردات شاهدة على تلذث المرحلة التاريخية من حياة هذه الأبانية.

هذا وإن ما احتاج به سببواه على فرعون "فَعِيلٌ" و"فَعِيلٌ" و"فَعَلْ" من رفض العربية لتواتي أربع متحركات في كلمة واحدة يمكن أن يستمر لصالح أصلاتها، ذلك أن العربية إذا كانت قد تتكبّت الجمجمة بين أربع متحركة فكيف تسلك سلوكاً تاباه طبعتها، من شأنه أن ينتج أبانية ثقيلة مكرورة؟ إن ما احتاج به سببواه وجمهور النحاة من بعده هو دليل قوي يعزز ما نذهب إليه، ذلك أن قوله "ليس في الكلام حرفاً تتوالى فيه أربع متحركة"، هو وصف الحال العربية كما كانت في عهده، ولكن ما الذي يمنع أنها كانت تحيز ذلك في مراحل سابقة من تاريخ حياتها؟

إن الصيغ والمفردات من أية لغة في تطور مستمر وليست العربية بدعاً بين اللغات، فليس هناك ما يمنع على الإطلاق من أن العربية كانت تحيز مثل هذه الأبانية في مرحلة ما من مراحل حياتها، وأنها قد طورتها في مراحل لاحقة.

وأغلبظن أن عدم إيمان القدماء بفكرة التطور في الأبانية والصيغ، هو الذي دعاهم إلى إنكارها، ولكن لا نرى ما يرون فالمسائل الصرفية إنما يرجع فيها - على حد قول ابن جحني - إلى النفس والحسن لا إلى إجماع النحاة، فإجماعهم في مثل هذه الأمور ليس حجة (٣٦).

ثم كيف يكون حذف الألف من عكالط وجنادل خفة؟ أليست الألف يو صفتها فتحة طويلة تعد أخف الأصوات؟ وهل يكون التخفيف بحذف عنصر الخفة أم بالاستخلاص من عنصر التقل؟ إنما لم نر كاليلوم خفة تتم بحذف عنصر الخفة إن الألف يو صفتها فتحة طويلة عفيفة، والخفيف لا يخفف، وقد نصرا على ذلك صراحة، قال سيبويه: "ويقولون في فَحِيد: فَحِيد، وفي عَضْد: عَضْد، ولا يقولون في حَمْل: حَمْل، ولا يخففون؛ لأن الفتح أخف عليهم والألف، فمن ثم لم تخذف الألف، إلا أن يضطر شاعر" (٣٧)، فحذف الألف إذاً مقصور على الضرورة الشعرية، وغير جائز فيما عدا ذلك.

ملخص من هذا كله إلى القول: إن فُعَلْ وفَعَلْ وفَعَلْلُ أبنية رباعية أصلية ولكنها أبنية تاريخية قديمة، تطورت في مراحل لاحقة إلى فُعَالْ وفَعَالْل وفَعَنْل، أما كيف تم ذلك؟ فالجواب: إن ذلك قد تم عن طريق تغيير موقع النبر فيها.

فالنبر في هذه الأبنية يقع على المقطع الأول منها أي على العين من عكالط وعلى الجيم من جندل، وعلى العين من عرتن، فالذي حصل هو أن النبر حُوّل من المقطع الأول إلى المقطع الثاني، أي أصبح على الكاف من عكالط والستون من حَسَدَل والراء من عرتن، ووقوع النبر على هذه المقاطع زاد في كميته، لما ذكرنا من أن هناك علاقة قوية بين النبر وطول المقطع (٣٨)، فوفقاً للنبر على مقطع ما قد يزيد في حجمه وكميته، واتصاله عنه يؤدي إلى تقلصه وإنكماسه، وزيادة كمية المقطع قد تتم بإطالة حركته، وهذا ما حصل بالنسبة لـ فُعَلْ، وـ "فَعَلْ" فوقوع النبر على المقطع الثاني زاد في كمية حركته، فتحول أبناءان بذلك من فُعَلْ إلى فَعَالْ فكانت عكالط وعحالط.. وكذلك بالنسبة لـ "فَعَلْ" تحول إلى فعالل فكانت جنادل.

وقد تكون زيادة كمية المقطع بزيادة صوامتها، وهو ما حصل لـ "فَعْلٌ" مثل عَرْثَن، فوقع النبر على الراء قد زاد في كمية المقطع "ر" بإيقافه بالباء عن طريق التشديد، وبذلك تحولت الكلمة من عَرْثَنْ بوقوع النبر على الراء إلى عَرْثَنْ، ثم تحول المتشدّد باحتزاله والتعويض عن الجزء المحتزل بالنون، وبذلك تحولت الكلمة من عَرْثَن بالمخالفة إلى عَرْثَنْ، فالنون في عرثتن لم تزد مباشرةً كما قد يظن لأول وهلة، وإنما هي تعويض عن محذوف، ذلك أن الأصوات المائعة، والنون من بينها بشكل خاص يكثر استخدامها لتحقيق المخالفة. قال ليتمان: "إن الحروف المشددة كثيراً ما تصير في اللغات السامية بالتحالف نونا مع الحروف الأصلية" (٣٩)، وهذا يفترض هورفس Hurwitz أن تكون الكلمات العربية الكبيرة البنية التي تشتمل على راء أو لام أو نون أو ميم قد تولدت نتيجة عامل المخالفة بين صوتين مشماثلين، فالحروف المائعة "تعد عادةً وسيلة مخالفة للتضييف في الصيغة المضيفة" (٤٠) وإلى هذا ذهب الدكتور مصطفى حمود أيضاً وذلك حيث قال: "فاحر بجم أصله احر جم، وفرنص أصلة فَرْص واقعنس أصله افعُسْ، وهو في الأسماء أكثر" (٤١). فعرثتن تكون على هذا قد مررت بالمراحل الآتية:

عَرْثَن ← عَرْثَنْ ← عَرْثَنْ

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن النبر يعد المسؤول الأول عن المثالثة بين الحركات في كثير من الصيغ، وذلك يرجع إلى أن المقطع المنبور يشكل مركز التقلّل في الصيغة، والعنصر الأهم والأقوى فيها ومن خصائص المقطع المنبور، أنه يهدّنفوذه إلى المقاطع الخواورة له فيشد حركاتها إليه، و يجعلها معاونة لحركته. قال بروكلمان: "وفي كل اللهجات الحديثة، وكذلك النطق الحالي للعربية

القدرة أيضاً، تتجه كل حركات الكلمة الواحدة في النغمة نحو حركة المقطع المنبور نيراً رئيسياً" (٤٢).

وتطبيقاً على ذلك نأخذ بناء " فعلول و فعلول" فالسلف لا يعترفون بناء " فعلول" فقد ذكر سيبويه " فعلول" ولم يذكر " فعلول" في الأبنية (٤٣)، ولكن النحاة بعده استدر كروا عليه أليفااظاً مثل: صتفوري " وزَرْنُوق وَبَرْشُوم وَقَرْبُوس وَصَنْدُوق وَعَصْفُور وَصَنْعَقُول، وَبَعْكُوكِش... " (٤٤). والذي نذهب إليه أن " فعلول" هو الأصل الأصيل لبناء " فعلول" وقد تطور بفعل النبر أي أن المقطع المنبور فيه وهو المقطع " لو" قد أثر في حركة المقطع السابق له فجعلها مثل حركته، فتحول بذلك " فعلول" إلى " فعلول" في اللغة الفصحى، ولم يعد له وجود إلا في اللهجات الدارجة، مما يؤكد أن " فعلول" هو الأصل كلمة " برغوث" في العربية، وهذه مأموردة عن العربية وهي في أصلها العربي " Par'os" (٤٥) أي أن الأصل فيه برغوث " بالفتح بوزن " فعلول" وعندما دخل إلى العربية، ضمت فاءه تحت تأثير حركة المقطع المنبور فتحول نتيجة لذلك إلى " برغوث" بوزن " فعلول".

ومثل " فعلول" و " فعلول" فعليل، و " فعليل" أيضاً، والفرق بين الحالتين، أنها تجد بقایا " الفعلول" في العربية على حين لا نرى أثراً لبناء " فعليل" فيها إلا في اللهجات العامية الدارجة، ويعني هذا أن فعليل قد تحول كله في العربية الفصحى إلى " فعليل" ومن هنا كان قول سيبويه: " وليس في الكلام فعليل" (٤٦)، ولكن وجود " فعليل" في اللهجات الدارجة يجعلنا نقطع بأنه الأصل الأصيل لبناء " فعليل".

ولعل أقوى دليل على ذلك هو الكلمة " تلميذ" فهذه معربة عن الآرامية، وهي في أصلها الآرامي *talmīdā* (٤٧) أي ثلميدا بوزن " فعليل" ، ولكنها

عندما دخلت إلى حظيرة العربية حرى عليها ما حرى على " فعليل" العربي الأصل، ومن ثم كسرت ناوه تحت تأثير حركة المقطع المنبور فيها، فصارت " تلميذ" بوزن " فعليل" قال برجشتراسر: " إن كل فعلول و فعليل صار فعلولاً و فعليلاً في اللغة الفصحى" (٤٨).

وما يؤكد ما قلناه آنفاً، من أن النبر هو المسؤول عن المثالثة بين الحركات في كل من " فعلول" و " فعليل" بمعنى اليسروع واليسروع ولا شك في أن الصيغة الأخيرة قد نشأت بفعل حركة المقطع المنبور " رو" التي أثرت في حركة المقطع السايبق لها فجعلتها مثلها، ومن هنا فإننا نقول، لقد صدق سيبويه، وأصاب كبد الحقيقة عندما نص على أن ضم الياء من اليسروع، إنما كان اتباعاً لضمة الراء، وكأنه به يقول بلغة هذا العصر، إن ضم الياء إنما كان بفعل حركة المقطع المنبور، قال في الكتاب: " وليس في الكلام يفعال ولا يفعول فاما قول العرب في اليسروع يسروع، فإنما ضموا الياء لضمه الراء، كما قيل أشضعف لضمة التاء وأشباه ذلك من هذا النحو، ومن ذلك قول ناس كثير في يغفر يغفر ويقوّي هذا أنه ليس في الكلام يفعل ولا يفعول" (٤٩).

ولكن لماذا لم يكثر " يفعلول" و " يفعل" كما كان الحال بالنسبة لكل من " فعلول" و " فعليل"؟ وبعبارة أخرى لم لم يسر مفعول المثالثة في يفعلول و يفعل كما تم بالنسبة لفعلول و فعليل؟ فاليفعول لم يسمع فيه الضم إلا في اليسروع، بينما جاء قدر كبير منه مفتوحاً على الأصل مثل: يبرود وينبوع ويعفور ويعسووب ويعقوب، كما أن الضم لم يسمع في " يفعل" إلا في الكلمة " يغفر" فقط، مع أنه جاء قدر صانع أيضاً على " يفعل" مثل يشحّب ويعصر ويشكّر ويزهيل وينغرب بن قحطان ويعمر وابن عامر البخشبي وينبع، فلم لم يفعل النبر في هذه وتلك فعله في " فعلول" و " فعليل"؟

والجواب عن هذا السؤال بسيط جداً، هو أن الذي عوق عمل النبر هنا هو اصطدامه بقانون أو عرف لغوي آخر وهو استثقال الضم في الباء. قال سيبويه: "والضمة تستثقل في الباء كما تستثقل في الواو" (٥٠)، وقال المبرد: "والضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة" (٥١).

وكمَا تحوّل "فَعْلُول" إلى "فُعْلُول" و"فَعْلِيل" إلى "فِعْلِيل" فقد تحوّل "فَعْيل" إلى "فِعْيل" أيضاً بنفس الطريقة أي تحت تأثير حركة المقطع المنبور، والمدليل على ذلك: الكلمة سِكِّين، العربية، فهذه معرفة عن الآرامية، وهي في أصلها الآرامي سَكِّينَة Sakkīnā (٥٢)، أي أن الأصل فيها هو الفتح بوزن "فَعْيل" ولكنها عندما دخلت إلى العربية عمل النبر فيها عمله، فأحدثت المماطلة بين الحركات ومن ثم صارت تنطق في العربية "سِكِّين".

ويبدو أن بناء "فَعْيل" أي البناء الأصلي "الفَعْيل" كان لا يزال حباً في التهجّات الدارجة على عهد الكسائي، لهذا يتجه يوجّه الناس إلى طريقة النطق الصحيحة لما جاء عليه من مفردات فيقول: "وتقول: هذا بصل حَرِيف، بكسر الحاء، وتشديد الراء، وحل ثقيف، بتشديد القاف، ورجل عَيْن، كما قالوا سِكِّير، إذا كان كثير السكر وخمير إذا كان يشرب الخمر وعِرْيد" (٥٣)، هذا كله على مثال فَعْيل" (٥٤).

ومن مظاهر المماطلة بين الحركات في الصيغ تحت تأثير حركة المقطع المنبور، تحوّل كل من: قُسِّيَّ وعُصِّيَّ، وجُنِّيَّ وباهه إلى قِسِّيَّ وعِصِّيَّ وجِنِّيَّ، قال أنسو على الفارسي: "والأصل في "قُسِّيَّ" أن يكون على "فُعُول" وأن يكون في الفاء الضم والكسر، مثل حُقِّيَّ وعُصِّيَّ وحِقِّيَّ وعِصِّيَّ، ولم نعلم أحداً يوثق بروايته حكى الضم في فاء هذه الكلمة" (٥٥)، وهذه المفردات حصلت فيها المماطلة في الحركات تحت تأثير حركة المقطع المنبور في كل منها وهو المقطع:

"سي" و "صي" "ثي" على الترتيب، وقد فطن ابن جن إلى ذلك فقال: "وقد كسروا فاءً "عصي" اتباعاً لكسرة العين ليكون العمل من وجه واحد" (٥٦).

وعلى أساس النبر وحده تفسر تحويل بناء فَعِيل إلى فِعِيل عند بعض العرب قديماً، وفي اللهجات الدارجة حالياً، فمن المعاد أن نسمع في الدارجة شِدِيد، كِبِير، سِمِين، زِيَب، حِمِير، كِتِير، وسِيل... .

ولقد قيد السحابة هذه الظاهرة في "فعيل" الخلقي العين فقط مثل: "شَعِير، رَغَيف، شَهِين، زَئِير، رَحِيم، شَخِير..." . قال ابن خالويه: "كل اسم على "فعيل" ثانية حرف حلق، يجوز فيه اتباع النساء العين نحو: بِعِير، وشَعِير، ورِغَيف، ورِحِيم، أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصممي: أن شيخاً من الأعراب سأله الناس فقال: أرجموا شيخاً ضِعِيفاً" (٥٧)، ومثل هذا ما حكاه ابن حسني عن أبي زيد من أن بعض العرب قال: "الجنة لمن خاف وعبد الله" ، ثم أردف يقول: "ولا تقول في حَرِيب وقَفِيز، حَرِيب ولا قَفِيز؛ لأنَّه ليس ثانِ حروفهما من حروف الحلق" (٥٨).

ومن خلال كلام ابن خالويه وابن جن نفهم أن هذه الظاهرة مقيدة بما هو حلقي العين فقط، وأنها ظاهرة صوتية في العرب عامة ولكن بعض اللغويين عدُّها لغة لبعض العرب، قال ابن مكي: وهي لغة لبني تميم" (٥٩).

ونحن نرفض هذا الذي ذهب إليه السلف، بشأن هذه الظاهرة الصوتية ولا نقتسم بما قالوه، من أنها مقيدة بما هو حلقي العين فقط، وذلك للأسباب

الآتية:

١. أن الصوت الخلقي لا تتناسبه الكسرة، ذلك لأن الانبعاث في الحلق الذي يصاحب نطق الأصوات الخلقة يقابلها بشكل تلقائي افتتاح في التحويف الفموي، وهذا الافتتاح لا يتناسبه من المركبات إلا الفتحة،

أما الكسرة فكاد تكون منافضة لنطق الأصوات الحجرية فالكسر هنا  
إذا ليس لأجل الصوت الحلقي "لأن حروف المثلث لا تختلي  
الكسرة" (٦٠).

٢. تحول "فَعِيل" في اللهجات الدارجة في مصر وبلاد الشام عامة إلى  
"فِعِيل" سواء كانت عينة حلقي، أو لا، واللهجات الدارجة لم تأت من  
فراغ، إنما هي امتداد للهجات عربية قديمة تضرب جذورها إلى أعماق  
بعيدة في تاريخ العربية.

وما يقطع الشك باليقين، ويؤكد أن الكسر في "فَعِيل" ليس ناشئاً عن  
وجود الصوت الحلقي في الصيغة، ما رواه بعض اللغويين من أن بعض  
العرب قديعاً كان يقول في "فَعِيل"، "فِعِيل" مطلقاً، أيًّا كانت عينة  
الحلقي وغير الحلقي في ذلك سواء، تماماً كما هو شائع الآن في  
اللهجات الخلقية الدارجة في مصر وبلاد الشام، قال صاحب العين:  
"وناس من أهل اليمن مما يلي الشّرْخ وعمان يكسرون فاء "فَعِيل" كلها،  
فيقولون للكثير: "كِثير" (٦١)... وجاء في تقيق النسان تأكيداً لذلك  
"وزعم الليث أن من العرب قوماً يقولون في كل ما كان على "فَعِيل":  
"فِعِيل" بكسر أوله، وإن لم يكن فيه حرف حلقي، فيقولون: كِثير،  
وكِبير، وجِيل، وكِريم، وما أشبه ذلك" (٦٢). وقد وصفها الليث بأنها  
لغة شبيعة (٦٣).

فهذا النسان يطبلان ما زعمه السلف من أن هذه الظاهرة تقتصر  
على "فَعِيل" الخلقي العين فقط، وإذا ما أسفقنا من حسبانها هذا الزعم، فإنه لا  
يقتضي أمامنا من تفسير لهذه الظاهرة إلا النبر فحسب، أي أن المقطع المشبور في

صيغة "فَعِيلٌ" وهو المقطع "عي" قد أثر في حركة المقطع السابق له فجعلها مماثلة لحركة لأجل الانسجام الحركي.

أما لماذا لم يرد في كتب السلف على هذه الظاهرة من غير المخلقيات سوى كلمة واحدة هي "نَقِيدٌ" (٦٤)، فذلك يرجع - ولا شك - إلى نقص في الاستقراء.

وعلى أساس النبر وحده أيضاً تفسر كسر العين في "سَيْنٍ" والأصل فيها هو "سَيْنٌ" بالفتح؛ لأنها جمع سنة، وما يجمع جمع السلامة يشترط فيه سلامة مفردة من التغير أو التحوير، ولكن الذي حصل هنا أن أثر المقطع المشبور في هذه الصيغة وهو المقطع "نِي" على حركة المقطع السابق وهو "سٌ" فجعل حركة مماثلة لحركته، ومن ثم كسرت المسين فصارت الكلمة "سَيْنٍ".

ولقد أبعد السلف وجانبوا الصواب في تعليتهم لكسر المسين من "سَيْنٍ" هذه، ونسوق فيما يأتي رأي بعضهم في هذه القضية، قال أبو يكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث: "وسين، فإنه لم يُنْ على واحدة، ولكنهم كسروا أوله وجعلوه على مذهب فُعولٍ وإن كان على هجاءين، وذلك أفهم لما أَنْ قالوا في المنقوص: قُلْةٌ وعِزْةٌ، وجدوا الناقص منه لام الفعل، فلما جمعوه بالباء، فقالوا: فلات وعزات ظنوا أن هذه الألف هي الحرف الذي كان نقص، أخرج على التمام، فأشبه الجمع عندهم الواحدة، فقالوا: نأتي بجماع غير النساء، مما هو جماع، فلم يجدوا ذلك إلا في التون والواو: مثل صالحون (٦٥).. وقالوا لا يستوهم علينا أنا نريد بالواو والتون مذهب ذكران والواحدة منه أنتي خاصة، فقالوا ذلك في كل ما كان منقوصة منه اللام، مثل قلة، وبرة، وجميع ما كان نقصانه من لامه ولم يقولوه فيما كان نقصانه من أوله مثل عدة وزنة وصلبة" (٦٦).

وهذا التعليل ثوذاً لتعليلاتهم الذوقية، والمزاجية التي يعابون فيها  
قضايا لغوية بعيداً عن اللغة وقوانينها وأعراها.

وما قلناه عن "سِين" من أن الكسر في السين إنما كان بفعل التير،  
نقول الشيء نفسه عن كسر العين من "عِشرين" أيضاً، إذ الأصل في عشرين  
هُرْ عَشَرِينَ *ašrīn*<sup>(٦٧)</sup> (فتح العين، فحصل هنا ما حصل آنفًا مع سِين،  
فأثرت حركة المقطع المنبور في هذه الكلمة وهو المقطع "ري" على حركة  
المقطع السابق وهو "ع" فجعلت حركته مماثلة لها، ومن ثم صارت الكلمة  
عشرين).

ولقد ذهب الكوفيون إلى أن عشرين لغة في عشرين، أما البصريون فقد  
ذهبوا إلى أن الكسر في عشرين إنما حصل لأن عشرين بحيلة المشى، قال أبو بكر  
ابن الأنباري: "قوهم عِشرُون بحيلة قوهم عَشَرُون، وعِشرُ وعَشَر عندِي بحيلة  
قوهم: حِسْر وحِسْر ورِطْل ورِطْل وحِسْر، وثُوب شِفَ وشَفَ، إِلا أَنْهُم  
استعملوا الفتح في العِشرُ والكسْر في العِشرِين، كَمَا قَالُوا: أَطَالَ اللَّهُ عَمْرَكَ  
وَعَمْرَكَ فاسْتَعْمَلُوا الضم في هذا، ثم قالوا: لعَمْرَكَ فامْسَتَعْمَلُوا الفتح في هذا وَمُمْ  
يَسْتَعْمَلُوا الضم، والمعنى فيهما واحد. وقال الغراء: عِشرُ وعَشَر بحيلة قوهم:  
بِخَسْ وَبِخَسْ، وقال البصريون: إنما كسرت العين من العشرين؛ لأن العشرين  
من العشرة بحيلة الاثنين من الواحد"<sup>(٦٨)</sup>.

وهذا التعليل ثوذاً آخر لتعليلاتهم الذوقية والمزاجية ليس غير.

وعلى أساس التير وحده كذلك نفسر ضم المقطع الأول في مثل: أَخْتَر  
وأَنْطَلَقَ وَأَخْرُجْمُ وَأَسْتَضْعَفَ، وما شاكلها، فضم هزة الوصل في هذه الصيغ  
إنما حدث بفعل حركة المقطع المنبور فيها الذي هو: تُ، طُ، رُ، ثُضَّ، على

الترتيب، وقد علل السلف ضم همزة الوصل بأنه للتقرير بين الحركات، قال سيبويه: "واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكر في الابتداء مكسورة أبداً، إلا أن يكون الحرف الثالث مضوماً فتضمنها وذلك قوله: أَسْتُضْعِفُ، أَخْتَرُ، أَحْسَرُّ بَخْمٍ، وذلك أنك قربت الألف من المضموم، إذ لم يكن بينهما إلا ساكن، فكرهوا كسرة بعدها ضمة، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد" (٦٩)، وقال الأخفش: " وإنما حضمت هذه الألف إذا كان الحرف الثالث مضوماً، لأنهم لم يروا بين الحرفين إلا حرفاً ساكناً، ففضل عليهم أن يكونوا في كسر ثم يصيروا إلى الضم، فأرادوا أن يكونا جمياً مضمومين إذا كان ذلك لا يغير المعنى" (٧٠).

وقد ذهب بعض السلف إلى أن الضم في هذه الصيغ هو من قبيل الاستحسان ليس غير، قال ابن الشجري (٤٥٤٢هـ): "وليس الضم في هذا السنح لازماً كلزمته في "منذ" وإنما هو شيء استحسنه بعض العرب، والكسر أكثر" (٧١).

هذا بعض من تعليلاً لهم، وال الصحيح ما ذكرناه من أن ضم همزة الوصل في الصيغ آنفة الذكر إنما كان بسبب النبر.

وعلى أساس النبر وحده، نفترق قراءة أبي جعفر: "إذ قلنا للملائكة اسجدوا" (٧٢) بضم تاء الملائكة، وأصلها الجر بحرف الجر، ولكن القارئ عندما وصل في القراءة بين الكلمتين، اتصلت تاء "الملائكة" بسين اسجدوا، لأن همزة الوصل تسقط في المدرج كما هو معروف وباتصال التاء بسين "اسجدوا" يتشكل منها مقطع واحد في حشو السلسلة الكلامية وهو المقطع "تس" وتلاه مباشرة المقطع المنبور في "اسجدوا" وهو المقطع القصير "ج" الذي حركه الضمة، فتأثرت حركة المقطع المنبور في حركة المقطع السابق وهو "تس" حسب

الأصل، فجعلت حركته مماثلة لها ومن ثم صار المقطع "ئس". ولما لم يجد النحاة وجهاً لضم تاء الملائكة، عايبوا هذه القراءة فأفتقوا بأنها لحن تارة، وبأنها غلط وخطأ تارة أخرى، قال النحاس: "وروى عن أبي جعفر أنه قرأ للملائكة اسجدوا، هذا لحن لا يجوز" (٧٣)... وقد غلطه الزجاجي (٢٤٠ هـ) وخطأه الفارسي (٧٤). أما ابن جنوي فإنه قد عد هذه القراءة ضعيفة جداً، قال في المختسب: "هذا ضعيف عندنا جداً، وذلك أن "الملائكة" في موضع حرف، فالتأء إذاً - مكسورة، ويجب أن تسقط الهمزة من اسجدوا لسقوط الهمزة أصلاً إذاً كانت وصلة، وهذا إنما يجوز ونحوه إذاً كان ما قبل الهمزة حرف ساكن صحيح، نحو قوله عز وجل: "وقالت أخْرُج" (٧٥) وأدخلْ أدخل فضم لاتفاق الساكنين لخروج من ضمة إلى ضمة، كما كنت تخرج منها إليها في قوله أخرج فاما ما قبل همزته هذه متحرك - لا سيما حركة بغير أب - فلا وجه لأن تحذف حركته، ويحرك بالضم" (٧٦).

وضعفها كذلك الزمخشري قال في الكشاف: "وقرأ أبو جعفر" لملائكة اسجدوا بضم التاء للاتباع ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الاتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم "الحمد لله" (٧٧).

أما أبو البقاء العكيري، فإنه قد أفهم راوي هذه القراءة بعدم الضبط على القاريء، قال: "وأحسن ما تحمل عليه أن يكون الراوي لم يضبط على القاريء، وذلك أن يكون القاريء أشار إلى الضم تبيهاً على أن الهمزة المندوفة مضبوطة في الابتداء ولم يدرك الراوي هذه الإشارة، وقيل إنه نوى الوقف على التاء ساكنة ثم حركتها بالضم اتباعاً لضمة الجيم، وهذا من إجراء الوصل بمحرى الوقف" (٧٨).

هذه هي مواقف النحاة من هذه القراءة. وتعليقها سهل ميسور هو ما ذكرناه آنفاً أن المضم في الناء إنما كان بفعل التبر ليس غير.

ومن ثم فربان حكم السلف على هذه القراءة من تحطيمتها وتضييفها وأفهام راويها تتبع في الأساس من أحكامهم ومقاييسهم النحوية التي يتمسكون بها ولا يفترضون في جانبيها ولو كان ذلك على حساب القراءات القرآنية على الرغم مما نص عليه أبو حيان من أن القراءات القرآنية جميعها قياسها وشادها قد جاءت على لغة العرب (٧٩)، ومن ثم فليست هذه القراءة غلطاً من القارئ، والله در ابن الجوزي (٨٣٣هـ) حيث قال: "فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثیر منهم، ولم يتعتر إنكارهم بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها، وما ذلك إلا؛ لأن أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأقىء في اللغة والأقىء في العربية، بل على الآيات في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها" (٨٠)، والسنة - كما قال ثعلب - تقضى على اللغة ولا تقضى اللغة على السنة" (٨١). ولذلك فقد وجدنا بعض النحويين يدافعون عن هذه القراءة وقارتها كأبي حيان، الذي عد هذه القراءة لغة لأزد شنوعة، ثم أردف يقول: "فلا ينبغي أن يخطا القارئ ولا يغلط" (٨٢).

يقى أن نقول إن السلف وإن لم يعالجو التبر بمعنى الضغط على بعض مقاطع الكلمة، وإبرازها، فإنهم قد لاحظوا أثره في إطالة بعض حركات الكلمة، وهو ما أسموه "مظل الحركات"، فمن ذلك ما حكاه أبو علي الفارسي من أن "ثعلب" سمع عن العرب قوله: حتى به من حيث أليس وليس، وهذه من حيث أليس وليس، بإشارة حركة ليس، كما حكى القراء عنهم قوله: "أكلت لحم شاة يريد لحم شاة" (٨٣).

## الهوامش

١. عمر، أحمد مختار، درamaة الصوت اللغوي، ص ١٨٧.
٢. حسان، ثمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٠. وانظر: للمؤلف أيضاً، مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٠.
٣. Jones, An Out Line, P. ٢٤٦.
٤. Jones, The Phoneme, P. ١٣٤ - ١٣٧.
٥. باي، ماريون، أساس علم اللغة، ص ٩٢.
٦. Bloomfield, P. ٩١.
٧. سيبويه، ٣/٥٤٨.
٨. ابن السكبيت، إصلاح المنطق، ص ١٦.
٩. كاتبسو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٩٤. والمقطع الطويل عنده يقابل المقطع المتوسط عندنا.
١٠. المرجع السابق، ص ١٩٥.
١١. شاهين عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٢٦.
١٢. يقصد المقطعين الطوبيين: (ص ح ح ص)، (ص ح ص ص)
١٣. يقصد المقاطع المتوسطة: (ص ح ح) و(ص ح ص).
١٤. يقصد المقطع القصير: (ص ح).

- .١٥. أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ١٧٢.
- O'connor, Phonetics, P. ١٩٥.
- .١٦. سيبويه، ٤٤٨/٣.
- .١٧. المرجع السابق، ٤٤٤/٣.
- .١٨. المرجع السابق، ٤٤٨/٣.
- .١٩. المرجع السابق، ٤٤٤/٣.
- .٢٠. المرجع السابق، ٤٤٤/٣.
- .٢١. سورة الأنعام، آية رقم (٥٩).
- .٢٢. سيبويه، ١٦٩/٤.
- .٢٣. المرجع السابق، ٤٠٠/٤.
- .٢٤. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٢٥. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره، ص ٩١.
- Wright, A Grammar of the Arabic Lang. Vol. ١. PP. ٢٧٨- ٢٨٠.
- .٢٧. ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٣٦.
- .٢٨. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٢٩. ابن حني، الخصائص، ١٢١/٣.
- .٣٠. المرجع السابق، ١٠٦/٢.
- .٣١. شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٤٠٤، وانظر أيضاً الجندى، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٦٧٣/٢.

- .٣٢. سيبويه، ٤/٢٨٩.
- .٣٣. Bloomfield, P. ٣٧٠..
- .٣٤. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢١.
- .٣٥. ابن جنی، المنصف، ١/٢٧.
- .٣٦. ابن جنی، الخصائص، ٢/٣٢٦.
- .٣٧. سيبويه، ٤/١٨٨.
- .٣٨. انظر ص ١٦١.
- .٣٩. إلتو ليتمان، يقايا اللهجات العربية في الأدب العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، عدد مايو ١٩٤٨، ص ١٣.
- .٤٠. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٠.
- .٤١. حواد، مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، ص ١٨-١٩.
- .٤٢. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٦٤.
- .٤٣. سيبويه، ٤/٢٧٥.
- .٤٤. الشايب، فوزي، الإلخاق في اللغة العربية، رسالة ماجستير، ص ١١٠.
- .٤٥. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٥٨.
- .٤٦. سيبويه، ٤/٢٦٨.
- .٤٧. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٦٣.
- .٤٨. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٤٩. سيبويه، ٤/٢٦٥.

- .٥٠. المرجع السابق، ٣/٥٩٠.
- .٥١. البرد، المقتضب، ١/١٣٤.
- .٥٢. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٥٠.
- .٥٣. عِرْيَد، "فِعْلِيل" فورودها في هذا النص خصاً، ولا شك في أن الكلمة محرفة عن "غِرْيَد".
- .٥٤. الكسائي، ما تلعن فيه العامة، ص ١١٣.
- .٥٥. أبو علي الفارسي، الحجة، ١/٥٣.
- .٥٦. ابن حني، المنصف، ٢/١٣٦.
- .٥٧. السيوطي، المزهر، ٢/٩٠.
- .٥٨. ابن جنّي، المنصف، ١/١٩.
- .٥٩. ابن مكى الصقلى، تقييف اللسان، ص ٢٧٥. وانظر: النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ١/٤.
- .٦٠. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ٢/٣٠٦.
- .٦١. الخليل بن أحمد، العين (النسخة الكاملة المحققة)، ٧/١٧٥.
- .٦٢. ابن مكى الصقلى، تقييف اللسان، ص ٢٧٥.
- .٦٣. ابن منظور، لسان العرب، (شهد).
- .٦٤. ابن حني، الخصائص، ١/٣٥٦.
- .٦٥. ورد مكان السنط كلمة "صالحات" ولم أجد لورودها هنـا وجهاً فأسقطتها.

٦٦. الأنباري، أبو بكر، المذكرة المؤنث، ص ٣٥٤، المخطوط.
٦٧. فليش، هنري، ص ١٢٣.
٦٨. الأنباري، أبو بكر، المذكرة المؤنث، المخطوط، ص ٣٥٦.
٦٩. سبيويه، ٤/١٤٦.
٧٠. الأخضن، سعيد، معان القرآن، ١/٤.
٧١. ابن الشحرري، الأمالي الشحريرية، ١٢٧/٢.
٧٢. سورة البقرة، الآية رقم (٢٤).
٧٣. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن، ٢٣/١، (مخطوط).
٧٤. أبو حيان، البحر المحيط، ١٥٢/١.
٧٥. سورة يوسف، الآية رقم (٣١).
٧٦. ابن جني، المحتسب، ٧١/١.
٧٧. الزمخشري، الكشاف، ٢٧٣/١.
٧٨. العكاري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ٣٠/١.
٧٩. أبو حيان، البحر المحيط، ٤٩٣/٨.
٨٠. ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر، ١٠/١.
٨١. ثعلب، مجالس ثعلب، ١٧٩/١.
٨٢. أبو حيان، البحر المحيط، ١٥٢/١.
٨٣. ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٣٤ - ٣٥.



### **الفصل الثالث**

#### **ظاهرة المماطلة**

#### **Assimilation Phenomenon**

- المماطلة بين الصوات.
- المماطلة بين الحركات.
- المماطلة بين الصوات والحركات.



## تَهْبِيد:

تحدث في الفصل السابق عن أثر القوانين الصوتية الخاصة بالعربية والمشتملة في خصائص البنية المقطعة والنبر، وأثرها في أبنية الكلم العربية ونأتي الآن للحديث عن أثر القوانين الصوتية العامة.

والقوانين الصوتية العامة تمثل - كما بينا سابقاً - في قانونين هما:

١. قانون الأقوى .Law of the stronger

٢. قانون الاقتصاد في الجهد .Law of Economy of effect

وقد بينا في الفصل الأول من هذه الرسالة، أن هذين القانونين يعملان جنباً إلى جنب في بعض الظواهر الصوتية، بحيث يكون عمل أحدهما علة لعمل الآخر، أو مقدمة له، وينفرد أحدهما أحياناً بالعمل في ظواهر صوتية أخرى؛ فظاهرة المماثلة بين الأصوات في معظم صورها هي وليد عمل هذين القانونين معاً، بيد أن قانون الاقتصاد في الجهد ينفرد بالعمل في ظواهر صوتية كثيرة أبرزها ظاهرة المخالفة، وبعض صور المماثلة، والقلب المكاني وغير ذلك، وهذا فإنما سنجخص هذا الفصل الثالث للحديث عن ظاهرة المماثلة بوصفها الأثر المباشر لعمل هذين القانونين معاً، ثم نخصص الفصل الرابع للحديث عن عمل قانون الاقتصاد في الجهد.

## **القوانين الصوتية العامة وأثرها في بناء الكلمة العربية:**

تقديم لنا العصرية بخاصة، والساميات بعامة، عمليات مماثلة مختلفة الأنواع، فالمماثلة يمكن أن تحدث بين:

أ. الصوامت.

ب. الحركات.

ج. بين الصوامت والحركات، وفي هذه الحالة نجد نوعين من المماثلة:

١. نوع يقرب الصوامت إلى الحركة.

٢. والأخر يُقرِّب الحركة إلى الصوامت.

وستحدث عن هذه الأنواع بالتفصيل فيما يأتي.

### **المماثلة بين الصوامت:**

تقسام المماثلة بين الصوامت إلى أقسام متعددة، تبعاً للأسس الآتية:

١. مدى المماثلة بين الصامتين المعينين.

٢. موقع الصوامت المؤثر بالنسبة للمتأثر.

٣. الاتصال أو عدمه.

على الأساس الأول، فإنه في حالة تطابق الصوتين تمام المطابقة بأن يقلب أحدهما إلى الصوت الآخر، فإن المماثلة في مثل هذه الحالة تسمى كليلة "Total".

أما عندما لا تتم المطابقة بين الصوتين، بأن يقرب أحدهما من الآخر مع وجود بعض الفروق بينهما، فإن المماثلة تسمى في مثل هذه الحالة جزئية "Partial".

وبالنسبة للأسماء الثاني، فإن كان الصوت المؤثر سابقاً للصوت المتأثر فالمائة تدعى مقبلة "Progressive"، أما إذا كان المؤثر متاخراً عن المتأثر، فإن المائة تدعى مدبرة: *Regressive*.

وبالنسبة للأسماء الثالث، فإذا كان الصوتان: المؤثر والمتأثر متصلين في السياق اتصالاً مباشراً، فالمائة تدعى في مثل هذه الحالة متصلة: *Contact*، أمّا إذا كان الصوتان منفصلين، فإن المائة تسمى عندئذ متفصلة: *Assimilation Distant or Dilution Assimilation*، وعن طريق تركيب هذه الأسماء، فإننا ستحصل على ثمانية أشكال لظاهرة المائة على النحو الآتي:

١. مائة كثيرة مقبلة متصلة.
٢. مائة كثيرة مقبلة متفصلة.
٣. مائة كثيرة مدبرة متصلة.
٤. مائة كثيرة مدبرة متفصلة.
٥. مائة جزئية مقبلة متصلة.
٦. مائة جزئية مقبلة متفصلة.
٧. مائة جزئية مدبرة متصلة.
٨. مائة جزئية مدبرة متفصلة.

وسنعرض فيما يأتي لظاهرة المائة في صورها الثماني هذه واحدة واحدة وبالتفصيل.

## أولاً: المماثلة الكلية المقبلة المتصلة

تجلى هذه الظاهرة في مماثلة الناء لما قبلها، والناء إما أن تكون، ناء الفاعل، وإما أن تكون غير ذلك، وفيما يأتي تفصيل ذلك.

### ١. مماثلة ناء الفاعل للصوت المطبق قبلها:

تأثير الناء في "فَعَلْتُ" بالطاء قبلها فصبح طاء، وذلك نحو:  
احطتُ ← أحطُ، قال تعالى: "احطت بما لم تحظ به" (١)، فاحطت هنا تنطق "أحط" قال الفراء: "نخرج الناء في اللفظ طاء" (٢)، ومثلها خطت ← خطُ،  
قال علامة الفحل (٣):

وفي كل حي قد "خط" بنعمة فحق لشأس من نداك ذنوب (٤)

ومثلها: ربطتُ ← ربطُ، فالناء من اتصلت في النطق بالطاء اتصالاً مباشراً وحسب نطقها طاء؛ ذلك أنه لا يمكن الجمع بين المطبق ونظيره المرفق، كما لا يمكن الجمع بين المجهور ونظيره المهموس إذا اتصل به مباشرة. هذه حقيقة لا مراء فيها.

ولكن السلف ذهبوا إلى أن الأقياس في "ناء" "فَعَلْتُ" عدم الإطباق، قال سيبويه: "وأعرب اللغتين وأحوذهما أن لا تقبلها طاء، لأن هذه علامة الإضمار، وإنما تجئ معنى" (٤).

ولقد ترجم النحاة خطى سيبويه، وحدوا حذوه، فهذا ابن حني يعلق على بيت علامة الفحل آنف الذكر ويقول: "فإنه أراد "خطت" لو قال "خطت" لكان أقياس اللغتين، وذلك أن هذه الناء ليست متصلة بما قبلها اتصال

ناء "افتعل" بـثالثاً الذي هي فيه، ولكنه شبه ناء عبّطتُ بناء "افتعل" ... فقلبها  
ناء لوقوع الطاء قبلها" (٥).

وأما الرضي، فقد ذهب إلى أن إطباق ناء "فعَلتْ" لغة تميم ولكنه  
وصفها بالقلة، وقال: "هذه لغة تميم، وليس بالكثير، أعني جعل الضمير طاء،  
إذا كان لام الكلمة صاداً أو ضاداً، وكذا بعد الطاء والطاء نحو فحصط بـرجلـي  
وحـصـطـعـهـ، أي حـدـتـ، واحـطـ وحـفـطـ وإنـماـ قـلـ ذـلـكـ لأنـ نـاءـ الضـمـيرـ كـلـمـةـ  
نـامـةـ، فـلـاـ تـغـيـرـ، وـأـيـضاـ هوـ كـلـمـةـ بـرـأـسـهـاـ فـكـانـ الـقـيـاسـ أـنـ لاـ تـؤـثـرـ حـرـوفـ  
الـإـطـبـاقـ فـيـهـاـ" (٦).

و واضح تماماً أن أحکامهم هذه قائمة على أسس معيارية بختة. فأما في  
النطق الفعلي، فإنه لا يتأتى لأحد بحال من الأحوال إظهار الناء مع الطاء في  
"فعَلتْ"، "إلا في حالة واحدة وهي الوقوف على الطاء قليلاً، ولا يكون ذلك  
إلا تكلفاً، ومماحكة من الناطق وحسب، فاما أن يتأتى ذلك في الكلام العادي  
فلا. ثم إننا لا نستطيع أن نوفق بين وصفها بالقلة وبين كونها لغة لقبيلة كبيرة  
كميم، مع أنها في الحقيقة ليست في تميم وحسب، وإنما هذا هو النطق العربي  
عامة.

## ٢. مماثلة ناء غير الفاعل لما قبلها:

### أ. مماثلة الناء للصاد.

وعلى هذا الأساس نفس رحبي "لصّ"، فهذه أصلها "لِصْتْ" وذلك  
لأنها الكلمة اليونانية الأصل، وهي في أصلها اليوناني: *lēstēs* ثم دخلت إلى  
السريانية وأصبحت فيها "lestā" (٧)، ثم دخلت إلى العربية عن طريق

السريانية، وهذا يعني بكل وضوح أن أصل "لِصَّ" هو "لِصْتُ" وجمعه لصوت، ولقد حفظ هذا الأصل في العربية من خلال بعض الآثار الشعرية قال بعضهم:

دَعَتْ أُمُّ غَنْمٍ شَرَّ لَصَّتْ عَلَمَتْ  
بِأَرْضِ ثَوْدٍ كُلُّهَا فَاجْهَاهَا<sup>(٨)</sup>

وقد جاء اللصوت أيضاً، قال عبد الأسود الطافى:

فَقَرَكَنْ هَذَا عَسِيلًا أَيْسَاؤُهَا  
وَبَنِي كَنَانَةَ كَاللَّصَوتِ الْمَرَدِ<sup>(٩)</sup>

والذي حصل في هذه اللحظة أنها بحضور لستة التطور، فتأثرت الناء بالصاد قبلها، فأطبقت فصارت "لِصْتُ" ثم تأثرت الناء بالصاد قبلها فصارت صاداً مثلها أي "لِصَّ" وبذلك تكون قد مرت بالخطوات الآتية:  
لَصَتْ ← لَصْط ← لَصَّ.

ولقد تعددت اللغات في هذه الكلمة، شأن أكثر الكلمات العربية جاء في اللسان: "قال ابن دريد لِصَّ وَلَصَّ وَلَصْ وَلِصَّتْ" (١٠)، ولما رجعنا إلى الجمهرة وجدنا فيها: لِصَّ وَلَصَّ وَلِصْتُ فقط (١١). وهذا يعني أن صاحب اللسان قد نسب إلى ابن دريد لغات لم يذكرها، مما يدل على أنه لم ينقل عن الجمهرة مباشرة. وأغلبظن أنه قد خلط بين قول ابن دريد وقول الخوهرى، فاجوهرى هو الذي ذكر اللص (١٢)، بالضم وليس ابن دريد.

ولم يوفق السلف في تحديد الأصل لهذه الكلمة، فقد عكسوا الحقيقة وواقع الحال حينما زعموا أن الناء في "لَصَّتْ" وفي جمعها "اللَّصَوتِ" بدل من الصاد، وهو بهذا يجعلون من الأصل فرعاً ومن الفرع أصلاً، فهذا ابن جنى يقول

في سر صناعة الإعراب عن التاء: "وأبدلت من الصاد أيضاً، قالوا في "لص": لصت وأثبتوها أيضاً في الجم" (١٣).

وقد ردَّ صاحب النسان مقالة ابن جنِي هذه فقال: "واللص لغة في النص، أبدلوها من صاده، تاء وغيروا بناء الكلمة لما حدث فيها من البديل. وفيما هي لغة، قال الحباني: وهي لغة طيء وبعض الأنصار" (١٤). وال الصحيح من أمرها ما قدمناه.

#### ب. مماثلة التاء للسين:

وكما موثقت التاء للصاد في لص ← لص، فقد موثقت التاء للسين في طست فصارت "طس". والطس، كلمة معربة عن الفارسية، أصلها الفارسي كما ذكر إنو ليeman هو "طشت" (١٥)، وقد ذهب أدي شير إلى أنها معربة عن: "تُشْتَتٌ"، قال: "الطس": إماء من نحاس لغسل اليد، تعریب "تُشْتَتٌ" والطشت والطسَّة لغات فيه، ومنه السرياني "tassā" ، والسرياني الدارج "tašṭā" (١٦) والتركي تاس، وتست ونشت، والكردي: تشست وطشت وسطت وناس" (١٧).

ولقد تضاربت آراء السلف بشأن هذه الكلمة وأصلها شاخص في ذلك مع أغلب الكلمات العربية، وفق بعضهم، وجائب الصواب بعضهم الآخر. ولعل سفيان الثوري (١٦١ هـ) كان أكثرهم توفيقاً، فقد ذهب إلى أن الطس، هو في الأصل الطشت، وما عربته العرب قالوا فيه الطس (١٨).

وممن وفق بتصديها أبو عبيدة (٢٠٩ هـ) أيضاً حيث نص على أن "الطشت" فارسية معربة (١٩)، وكذلك فعل ابن دريد (٢٠)، وقد ذهب

الجوهري إلى أنَّ الطسَّ والطسَّة لغة في الطست (٢١)، وهذا يعني أنَّ الطست هو الأصل، وقد تابعة ابن منظور في ذلك (٢٢).

غير أنه في مقابل هؤلاء، هناك من ذهب إلى أنَّ الأصل هو الطسَّ وأنَّ التاء بدل من السين، وهذا ما نفهمه من كلام الفراء، حيث يقول: "كلام العرب "الطسَّة" ... وقد يقال الطسَّ بغير هاء... وبعض أهل اليمن يقول الطست، كما قالوا في اللص: لصت" (٢٣).

ومن الذين لم يوفقاً بشأن هذه الكلمة أيضاً الليث، حيث ذهب إلى أنَّ الكلمة عربية، وأنَّ التاء في "طست" بدل من السين، جاء في اللسان: "اللبيث": الطست هي في الأصل طسَّة، ولكنهم حذفوا تقليل السين فخففوا، ومسكت فظهرت التاء التي في موضع هاء التأنيث لسكون ما قبلها..." (٢٤).

ثم يتخاذليث من هذه المقدمة الخاطئة أساساً بنى عليه حكمه بأنَّ التاء بدل من السين قال: "وأما من قال إنَّ التاء التي في الطست أصلية فإنه يتقصَّ على قوله من وجهين: أحدهما: أنَّ الطاء والتاء لا يدخلان في كلمة واحدة أصلية في شيء من كلام العرب. والوجه الثاني أنَّ العرب لا تجمع الطست إلا بالطسَّاس ولا تصغرها إلا طسَّسة... ومن قال في جمعها الطسَّات فهو بهذه التاء التأنيث بمحزلة التاء التي في جمادات النساء" (٢٥).

فاللبيث بدلأً من أن يتخذ من اجتماع الطاء والتاء دليلاً على كون الكلمة أعرجعية، ذهب إلى العكس، ليؤكد زعمه بأنَّ التاء بدل من السين ولكن ما بنى على خطأ فهو خطأ.

وتحتَّم جانبُه الصواب بشأنهما كذلك أبو زيد أيضاً فزعم هو الآخر أنَّ التاء في الطست بدل من السين، وكذلك فعل ابن بُرْيَة (٥٨٢ هـ) أيضاً (٢٦)، ولكن ما ذهبا إليه لا يغير من الحقيقة شيئاً، فالطسَّ أصله

الخط، مؤثثت فيه الثناء للسين، بسبب الصغير في السين، فصارت "طس" وهي فارسية كما قدمنا، وأكبر دليل على ذلك هو أن أصلها الفارسي، "طشت" لا يزال حياً في اللهجات المصرية ولهجات بلاد الشام الدارجة، وقد مؤثث النون للميم في بعض اللهجات الدارجة فقد ذكر الزبيدي أن العامية في عصره كانت تقول حمّت بدل حنّت (٢٧). ونجد أمثلة لهذه الظاهرة في بعض اللغات الأجنبية ففي الإنكليزية مثلاً:

(٢٨) *gamma* ← *gamba*, *renner* ← *render*.

**ثانياً: المماطلة الكلية المقلبة المنفصلة**

لا نغدر في العربية الفصحى على أمثلة كافية على هذا النوع من المماطلة، فكل ما يجده فيها لا يزيد على مثل أو مثلين، مما يعطي انطباعاً عاماً بأن العربية لا تستساغ هذا النوع من المماطلة، ولا تميل إليه، وهذا يفسر ندرتها وقلة شبرعه فيها.

فمن ذلك كلمة "أصيلال" المتطرفة عن "أصيلان" تصغر "أصilan".

قال النابغة الذبياني (٤٦٠م):

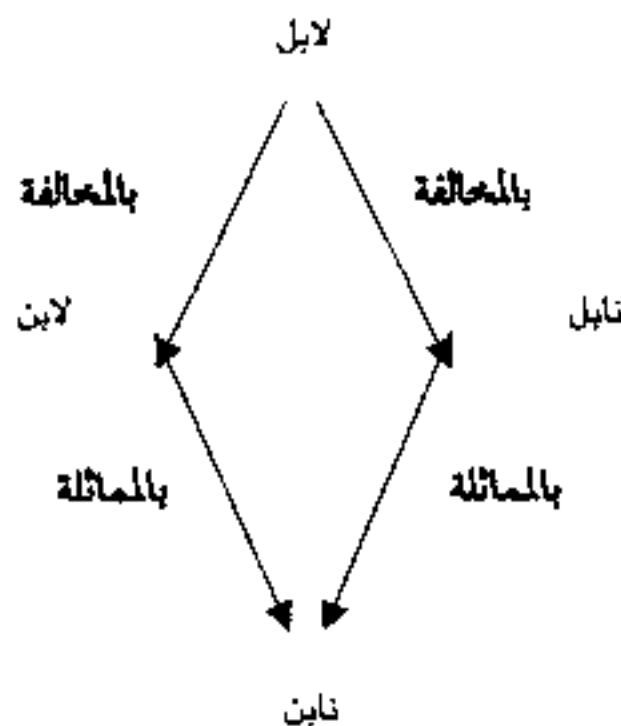
وقفت بها أصيللاً أسائلها      عشت حواباً وما بالربع من أحد (٢٩)

فاللام في "أصيلال" بدل من نون، قال سيوه: "وقد أبدلوا اللام من النون، وذلك قليل جداً، قالوا: أصيلال، وإنما هو أصيلان" (٣٠).

ومن هذا القبيل "الأثنائي" لغة في "الأثنائي" مؤثثت فيها الفاء للثاء قبلها، والأولى لغة بين نيم، والثانية لغة الحجازيين (٣١).

ونضيف إلى هذين المثالين مثلاً آخره ألا وهو قولهم: "لابن" في "لابل"، قال الفراء: "والعرب تقول: بل والله أتيك، وبن والله، يجعلون اللام فيها ثوناً. قال: وهي لغةبني سعد، ولغة كلب. قال: وسمعت الباهليين يقولون: لابن، معنى "لابل" (٣٢).

وحاء في كتاب الإبدال: ويقال: لابل فعلت كذا وكذا، ولا بن، ونابل ونابن، معنى واحد، أي "لابل" (٣٣)، فهنا يُمكن أن تكون مثلاً للمائلة الكلية المقبولة المنفصلة على اعتبار أنها متضورة عن "نابل" ويمكن أن تُعد مثلاً على المائلة الكلية المدبرة المنفصلة إذا اعتبرناها متضورة عن "لابن"، وحتى نوضح نشأة "نابن" فلنقدمها على الشكل التخطيطي الآتي:



وإذا كانت الفصحى لا تقدم لنا أمثلة كثيرة على هذا النوع من المائلة فإن اللهجات العربية الدارجة قد يُعاودنا تزويدها بقدر صالح من المفردات على هذه الظاهرة، فمن ذلك ما ذكره الزبيدي من أن العامة في الأندلس كانت

تقول لبائع السكاكيين: سكاك (٣٤)، بدلاً من سكان، فماثلوا النون للكاف قبلها. كما ذكر أن أهل المشرق كانوا يقولون لنوع من ملابس النساء قرق (٣٥)، بدلاً من قرق، وقد ذكر ابن مكي الصقلي أن العامة في صقلية كانت تقول في الثيبل أي الوعل المسن: ثيبل (٣٦).

وفي اللهجات الحديثة، ينطق الناس في غرب الجزائر اسم الولي البغدادي المشهور عبد القادر الجيلاني (٦٦٥ هـ) فيقولون: الجيلاني (٣٧)، باللام بدل النون. وفي بعض لهجات المغرب العربي يقولون: كرسار بدلاً من فرسان (٣٨). وتفول العامة في تونس ونيسا: زوز بدلاً من زوج، كما أن العامة في تونس تقول: إبرير، بدلاً من أبريل لشهر المعروف.

وفي اللهجة الفلسطينية والأردنية الدارجة حصلت مماثلة تاريخية في الكلمة "رجل" كانت بمثابة الخطوة الأولى في طريق تطور هذه الكلمة، فكانت "رجس" ثم خولف بين الراءين، بمحذف الأولى منها، وتحقيق حركتها وبذلك أصبحت تنطق "إحر".

ونجد شيئاً من ذلك في اللغات الأجنبية، ففي الفرنسية مثلاً:

cercher ← بالمعنى نفسه chercher (٤٠).

### ثالثاً: المماثلة الكلية المدبرة المتصلة

قبل أن نعرض لصور المماثلة الكلية المدبرة، التصل منها والتفصل، نحب أن نوضح أن هذا النوع من المماثلة هو الأكثر شيوعاً لا في العربية وحدها، بل في جميع اللغات، فقد ذكر بلومفيلد أن المماثلة المدبرة هي الأكثر شيوعاً في عالم اللغات (٤١). وأكد ذلك فندربيس فقال: "والصوت المشبه يسبق في أغلب الأحيان الصوت المشبه به، أي أن هناك في الواقع حالة تعجل، فالعقل

ياشتغاله بنطق صوت ما في داخل مجموعة صوتية يجعله يصدره قبل أوانه، ويتج معرين متبعين الحركات الصوتية التي يقتضيها هذا الصوت" (٤٢). وبالنسبة للعربية قال الدكتور إبراهيم أنيس: "ويغلب على العربية أن يتأثر الصوت الأول بالثاني" (٤٣).

وقال الدكتور أحمد مختار عمر: "والشائع في لغة العرب هو التأثر المرجعي، إلا في حالة ما إذا كان الأول أقوى (جمهور - مفخم) فإنه يحوز أن يكون من التأثير التقدمي" (٤٤).

وفي الواقع إن الشق الأول من كلام الدكتور أحمد مختار عمر صحيح تماماً، أما الشق الآخر غير صحيح على إطلاقه؛ لأن قوة الصوت المؤثر تبع - عموماً - من شيئاً:

١. من موقعه في المقطع.

٢. من وضعه بالنسبة إلى النبر.

فالصوت الذي يقع في بداية المقطع أقوى من ذاك الذي يشكل نهاية المقطع، والصوت الذي يقع عليه النبر أقوى من غير النبر، ولا دخل للنهر ولا التفصيم، في هذا الأمر، وإنما هنا مجرد عاملين مساعدين ورأى الدكتور أحمد مختار عمر معي - على كل حال - على فرضية خاطئة هي الاعتقاد بأن قلب الناء في صيغة افتعل "طاء" بعد المطبق، ودانلاً بعد الراي والذال والدال ناجم عن فسورة الصوت المفخم والجمهور في نحسون: "اصطلاح ← اصطلاح، وازهر ← ازدهر".

وهذا اعتقاد يحاب للصواب؛ ذلك أن تأثر الناء بهذه الأصوات قد حصل قبل حدوث عملية القلب المكاني في هذه الصيغة، فمن المعروف أن صيغة "افتعل" منقلبة عن "اتفعل" كما قدمنا (٤٥).

وعليه فالأصل في اصطلاح هو: **الصلح** ← اصلاح ثم بالقلب المكاني: اصطلاح، وكذلك بالنسبة لـ "ازهر" فالأصل فيها هو: ازهـر ← اذـهـر، ثم بالقلب المكاني تصبح: ازـهـر.

ولو أن الأمر كما ذهب الدكتور أحمد متخار عمر والقدماء لكن ينبغي لـ "ازـهـر" مثلاً أن تصبح "استـهـر" ولـ "اصـطـلـح" أن تصبح "استـلـحـ"؛ لأن الناء في كلتا الحالتين أقوى من الصاد والمزاي؛ لكونها في بداية مقطع، ولكونها منبورة.

وقد كان للدكتور داود عبده فضل السبق إلى هذا الرأي (٤٦)، وفيما يأتي عرض لصور هذا النوع من المعاشرة.

**أولاً: في الأصل التاريخي لـ "افـعـل" أي "اتـفـعـلـ".**

١. **تماثلة ناء الافتعال لما بعدها.**

أ. تتأثر ناء الافتعال بالطاء بعدها فتصبح طاء مثلها ثم تدغم الطاء في الطاء، ففي بناء "افـعـلـ" من "طلب" مثلاً، الأصل فيها هو "اثـطـلبـ"؛ لأن "افـعـلـ" مقلوب عن "اتـفـعـلـ". وهذا تأثرت الناء الضعيفة؛ لكونها تشكل نهاية مقطع، بالطاء القوية؛ لأنها تشكل بداية مقطع ولأنها منبورة أيضاً، ومن ثم تصبح طاء مثلها، ثم تدغم الطاء في الطاء فتصبح الصيغة "اطـلبـ".

ب. تتأثر ناء الافتعال بالدال بعدها فتصبح دالاً، نحو بناء "افـعـلـ" من "دان" و "دعا" حيث يقول: اـدانـ وـادـعـىـ، والأصل: اـندـانـ وـانـدـعـىـ. فتأثرت

الثاء بنظرها المجهور الأقوى، فأصبحت ذالاً ثم أدغمت الذال في الذال،  
ومن هنا جاءت آذان، وادعى ونحوها.

ج. تأثر الثاء بالثاء بعدها فتصبح ثاء نحو بناء "افتعل" من "ترد" نقول:  
أثرد، والأصل: اثُرَد فتأثرت الثاء بالثاء فقلبت ثاء وأدغمت الثاء في  
الثاء وفي اسم الفاعل "مُثُرَد" قال سيوه: "وقال ناس كثيرون مُثُرَد في  
مُشْرِد؛ إذ كانوا من حِيرَ واحد، وفي حِرْفَ واحد"(٤٧)، وقال  
ابن جيني: "ومنهم من يقلب ثاء "افتعل" ثاءً فيقول، أثُرَد واثُرَّ  
واثُرَّ..."(٤٨).

د. تأثر الثاء بالذال بعدها فتصبح ذالاً وذلك نحو إذكر، والأصل "إذْكُر"  
الذي قد تطور باختاهرين:

أ. إذْكُر ← إذْكُر بتحول الثاء إلى ذال.

ب. إذْكُر ← إذْكُر بتحول (الثاء) إلى نظرها المجهور أي الذال.  
وعلى الوجه الأول نفسُرُ فراغة الحسن (١١٠ هـ) "واذْكُر بعد  
آمَة"(٤٩)، وهو مذكور، قال سيوه: "ومن قال مطعن قال مذكور، وقد  
معناهم يقولون ذلك"(٥٠)، وقال الفراء "وبعض بيبي أسد يقولون "مذكور"  
فيغلبون الذال فتصبح ذالاً مشددة"(٥١)، وقال ابن جيني: "قال بعضهم في  
اذْكُر اذْكُر"(٥٢).

هـ. تأثر الثاء بالسين بعدها فتصبح سيناً، وذلك نحو بناء "افتعل" من  
"سمع" نقول: "استمع" وقبل القلب كان "ائْسَمَع" فتأثرت الثاء  
الضعيفة، بالسين القوية بخوقعها وبكونها منبورة، ومن ثم صارت  
الثاء سيناً ثم أدغمت السين في السين فكانت "ائْسَمَع" وهو مسمع،

قال سيبويه: "ونقول في مستمع مسمع" (٥٣) هذا، وقد قرأ بعضهم من يسمع (٤٥).

#### ٢. تأثر الدال بالزاي بعدها.

تأثر الدال بالزاي بعدها فتصبح زاياً، فعندما نبني من "زان" "افتعل" نقول: ازدان، والذي يقول: ازان، إنما يحصل التأثير عنده في الصورة الأصلية قبل القلب المكاني، أي: انزان ← اذان ← ازان ولو كان الأمر كما وصف القدماء بأن الأصل هو "ازدان" لكان يتبعني أن تأثر الزاي بالدال فتصبح "اذان".

قال سيبويه "ومن قال مصير قال مزان" (٥٥)، وقال ابن حني: "وقالوا اصبر في اصطير وازان في ازدان" (٥٦)، وهذا التصور عندنا غير صحيح البنة.

#### ٣. تأثر الدال بالدال بعدها.

تأثر الدال بالدال بعدها فتصبح دالاً ثم تدغم الدال في الدال نحو: إذ + دنا ← اذنا، أنسد أبو البلاد التحري:

عمس حتى لو يشاء اذنا      كسان له من ضوئه مقبس

يريد: إذ دنا (٥٧)

#### ٤. تأثر الطاء بما بعدها.

##### أ. تأثر الطاء بالصاد بعدها.

تأثر الطاء بالصاد بعدها في الصيغة الأصلية لصيغة "افتعل" وهي "افعل" فتقلب صباداً ثم تدغم الصاد في الصاد. فعند بناء "افتعل" من "صر"

نقول: اصطير، والأصل قبل القلب المكاني، وقبل التأثير الصبر ثم تأثير الناء بالصاد فتصبح مطية مثلها هكذا: اصبر، ثم تأثير الطاء بالصاد بعدها فتصبح صاداً ثم تدغم الصاد في الصاد، ومن هنا نحصل على "اصبر". قال سيبويه: "وأراد بعضهم الادغام حيث اجتمعت الصاد والطاء فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاداً، فقالوا: مصر" (٥٨)، وقال ابن حني: "وقالوا: اصبر في اصطير" (٥٩).

وقد فرأى بعضهم: "فلا جناح عليهم أن يسلحا بينهما صلحاً" (٦٠)، وجاء في الحديث: "إنا أصدنا حمار وحش" (٦١)، وقال الفراء: "سمعت بعض بي عقبيل يقول: عليك بأحوال الظباء فاصطعها فإياها شفاء للطحل"، يريد: اصطعها.

#### ب. تأثير الطاء بالصاد بعدها.

تأثير الطاء بالصاد بعدها فتصبح صاداً ثم تدغم الصاد في الصاد، وذلك نحو قوله: "اضْجَع" والأصل اضْجَع ← اضْجَع ← اضْجَع، وهو مضجع. قال سيبويه: "ومن ذلك مضطجع وإن شئت قلت: مضجع" (٦٢). وقد ذكر ابن حني: اضْرِب ومضْرِب (٦٣). وقال ابن يعيش: "وقالوا: اضْرِب واضْجَع ومضْرِب ويضْجَع فهو مضْرِب ومضجع" (٦٤).

#### ج. تأثير الطاء بالظاء بعدها.

تأثير الطاء بالظاء بعدها فتصبح ظاء ثم تدغم الغاء في الطاء نحو: مطعن ومُظْلِم، واظْعَن واظْلَم والأصل في الصيغة قبل القلب وقبل التأثير:

اظْعَن ← اظْلَم ← اظْعَن

اظْلَم ← اظْلَم ← اظْلَم

وقد روى بيت زهير بن أبي سلمي (٦٥):

هو الجرود الذي يعطيك نائلة عفواً، ويظلم أحياناً فيظلم

بعدة أوجه؛ قال ابن عبيش: "ويروى فيظلم على حد اصر... وهو شاذ في القياس وإن كان كثيراً في الاستعمال، ويروى: فيظلم بالطاء غير المعجمة... ويروى فينظم بنون المطاعة"(٦٦).

والذي نحب تأكيده هنا أن القول بأن "يظلم" شاذ في القياس -على ما قالوا -إما يكون صحيحاً لو كان الأصل "يظلّم" كما تصورا، أما على أنه في الأصل "فيظلّم" فهو قباسي، تماماً، إذ تأثر الأول بالثاني على حسب القاعدة التي تقول: إن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر(٦٧).

ثانياً: في صيغة "افعل".

أ. تأثر الثناء في "افتعل" بالباء بعدها فتفتب "باء" نحو: انفرد ← أَنْرِد، وهو مترد، قال سبوبيه: "والقياس مترد، لأن أصل الإدغام أن يدغم الأول في الآخر،"(٦٨) ومنه انثار ← إثْر، قال ليسد بن ربيعة (٦٩ هـ):

والثيب إن تعر مني رمة خلقا بعد الممات فلني كنت "آخر"(٦٩)

ومثله الثناء ← إثْنَي في قول الآخر:

بَدَا بِسَائِي ثُمَّ "إثْنَي" بَيْنَ أَيْ وَثَلَاثَ بِالْأَدْنِينِ تَقْفِي الْمَحَالِبِ(٧٠)

قال ابن حني بتصديهما: "هذا هو الشهور في الاستعمال وهو أيضاً القوي في القياس:(٧١).

بـ. تأثير الطاء في "افتعل" بالطاء بعدها فتصبح طاء، وذلك نحو: اظطلم ← اظلّم، ومظطعن ← مطعن ويقارن سبيوه بين مطعن ومظلّم ومظعن ومظلّم فيقول: "وأقيسهما مطعن ومظلّم، لأنّ الأصل في الادعام أن يتبع الأول الآخر" (٧٢).

جـ. تأثير الضاد بالطاء بعدها فتصبح طاء، وذلك نحو: مضطجع ← مطّجع، قال سبيوه: "وقد قال بعضهم مطّجع" (٧٣). ومن هذا القبيل فرادة ابن عيسى (١٢٣هـ) "ثم أطْرَه" (٧٤)، من قوله تعالى: "ثُمَّ أَضْطَرَهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ" (٧٥)، وفراً أيضاً: "فَمَنْ أَطْرَهُ" (٧٦) من قوله تعالى: "فَمَنْ أَضْطَرَهُ إِلَى مُحْمَصَةٍ" (٧٧)، وقال الراجز:

لَا رَأَى أَنْ لَادِعَةٌ وَلَا شَيْعٌ مَسَالَ إِلَى أَرْطَاهُ حَقْفٌ فَاطَّجَعَ

ويروى: فالطبع، وفاضطجع (٧٨).

ومثاله المضاد للطاء غير مرضي عنها عند التعرّين. وهذا فقد عاب أبو جعفر السنجاري فرادة ابن عيسى وعددها لحنًا قال: "وهذا لحن؛ لأنّ الضاد فيها تفشٌ فلا تدغم في شيء" (٧٩)، أما ابن جنٍ فقال: "وهذه لغة مرسولة أعني إدغام الضاد في الصاء، وذلك لما فيها من الامتداد والفصو فلها من الحروف التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي في ما يجاورها، وهي الشين، والضاد والراء والفاء، والميم ويعجمها في اللفظ قوْفهم: "ضُمَّ شَفَرْ"، وقد أخرج بعضهم الضاد من ذلك وجمعها في قوْفهم: "مشْفَرْ" وذلك لأنه قد حُكِي إدغام الضاد في الصاء في قوْفهم اضطجع: "اطْجَعْ" (٨٠).

د. تأثير الذال بالذال بعدها فتصبح دالاً وذلك نحو: اذذكر ← اذكر.  
قال تعالى: "وادْكُرْ بَعْدَ أَمْةٍ" (٨١)، وهو مُذكّر. قال تعالى: "وَقَدْ يَسِّرَنَا  
الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهُلْ مِنْ مُذَكَّرٍ" (٨٢).

### ثالثاً: الماء

#### ٤. الماء في صيغتي: "تَشَفَّلُ" و "تَفَاعِلُ"

بياناً في الفصل الثاني أنه بسبب كره العربية لتابع المقاطع القصيرة المعهدة فرها تلحاً إلى اختزالها عن طريق إسقاط الحركة من أحدهما لتشكل من المقطعين القصيرين المتتابعين مقطعاً متوسطاً مفلاً، وهذه الطريقة تحول كل من "تَشَفَّلُ" - و "تَفَاعِلُ" إلى "تَشَفَّلُ" و "تَفَاعِلُ" في لغة التخاطب. والماضي منها هو: شَفَّلُ ← شَفَّلُ، وتفاعل ← تفاعل.

فإذا جاء بعد الماء صوت صغيري أو أستاني، حدثت مائمة كلية بين الماء وبين هذا الصغيري أو الأستاني، كما يتضح من الأمثلة الآتية (٨٣):

#### أ. في المضارع "يَشَفَّلُ":

١. يَتَطَهَّرُ ← يَنْظَهَرُ ← يَظْهَرُ، والأمر منه يَنْظَهَرُ ← اظْهَرُ. قال تعالى:  
"وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهِرُوا" (٨٤)، وهو مُظہر، وهم مُظہرون، قال  
تعالى: "وَاللَّهُ يُحِبُّ الظَّاهِرِينَ" (٨٥). ومثله يَنْطَوِفُ ← يَنْطَوِفُ ←  
يَضُوِفُ. وقد قرأ الشبوذ (٢٨٨ هـ) "يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمَ  
آذَ" (٨٦). ومثلها: يَنْطَكِرُ ← يَنْطَيِرُ ← يَطَيِّرُ، قال تعالى: "يَطَيِّرُوا  
بِمَوْسِي" (٨٧).

٢. يَصْدُقُ ← يَتَصَدَّقُ ← يَصُدُّقُ، وَأَنَا أَصُدُّقُ، قَالَ تَعَالَى: "فَإِنَّمَا يَصُدُّقُ  
وَأَكُنْ مِّنَ الصَّالِحِينَ" (٨٨)، وَهُمْ يَصُدُّقُونَ، قَالَ تَعَالَى: "إِلَّا أَنْ  
يَصُدُّقُوا" (٨٩).
٣. يَتَضَرَّعُ ← يَتَضَرَّعَ ← يَضْرَبُ، وَهُمْ يَضْرَبُونَ قَالَ تَعَالَى: "عَلَيْهِمْ  
يَضْرَبُونَ" (٩٠).
٤. يَظْهُرُ ← يَظْهُرَ ← يَظْهُرُ، وَهُمْ يَظْهُرُونَ وَقَدْ فَرَأَ مُجَاهِدٌ  
(١٠٣) وَفَتَنَادِيَةً (١١٧ هـ)، بِالْخِتَافِ عَنْهُمَا-  
"يَظْهُرُونَ" (٩١) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: "يَظْهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْأَثْمِ  
وَالْعَدْوَانِ" (٩٢). وَقَدْ رَوِيَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَنْ أَبِي عُمَرٍ أَيْضًا (٩٣).
٥. يَذَكُّرُ ← يَذَكَّرُ ← يَذْكُرُ. قَالَ تَعَالَى: "وَمَا يَذَكُّرُ إِلَّا أُولُو  
الْأَلْبَابِ" (٩٤).
٦. يَتَسْمَعُ ← يَتَسْمَعَ ← يَسْمَعُ، وَهُمْ يَسْمَعُونَ. وَقَدْ فَرَأَ أَصْحَابَ عَبْدِ  
اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ: "لَا يَسْمَعُونَ" (٩٥) أَيْ يَتَسْمَعُونَ. وَقَدْ فَرَأَ بِذَلِكَ كُلَّ  
مِنْ حَمْزَةَ (١٥٦ هـ) وَالْكَسَائِيِّ وَحَفْصَ عَنْ عَاصِمِ  
(١٢٧ هـ) أَيْضًا (٩٦). وَقَدْ فَرَأَ طَلْحَةَ بْنَ مَصْرَفَ (١١٢ هـ) "لَمْ  
يَسْنَ" (٩٧) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: "فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ  
يَسْنَهُ" (٩٨).
٧. يَتَزَرَّفُ ← يَتَزَرَّفَ ← يَذَرَّفُ،

**بـ. في المضارع "يتفاعل":**

١. يَتَذَارِكُ ← يَتَذَارِكُ ← يَتَذَارِكُ، وَهِيَ تَذَارِكُ. وقد فرأ المحسن "تَذَارِكَه" (٩٩) من قوله تعالى: "لَوْلَا أَنْ تَذَارِكَه نِعْمَةٌ مِّنْ رَبِّه" (١٠٠) على معنى تَذَارِكُ. وكذلك يَتَذَارِأً ← يَتَذَارِأً ← يَتَذَارِأً.
٢. يَتَشَافَّلُ ← يَتَشَافَّلُ ← يَتَشَافَّلُ.
٣. يَتَسَامِحُ ← يَتَسَامِحُ ← يَسَامِحُ. ومثله تَسَاقِطُ ← تَسَاقِطُ ← تَسَاقِطُ، وقد فرئ: "تَسَاقِطٌ عَلَيْكَ رِطْبًا حَنِيَّا" (١٠١)، وفرئ "يَسَاقِطُ" بالباء أيضاً، قال الفراء: "والتشديد والتحفيف في المبدوء بالباء، والتشديد في المبدوء بالباء عاصمة" (١٠٢).
٤. يَتَصَاعِدُ ← يَتَصَاعِدُ ← يَصَاعِدُ. وقد فرئ "كَانَمَا يَصَاعِدُ فِي السَّمَاءِ" (١٠٣). بدل يَصَاعِدُ، وأصلها يَتَصَاعِدُ.
٥. تَظَاهَرُونَ ← تَظَاهَرُونَ ← ظَاهِرُونَ. وقد فرأ السبعة- باستثناء عاصم وحمزة والكسائي- "تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْأَنْمَ وَالْعَدْوَانَ" بإدغام التاء في الظاء (١٠٤).
٦. يَتَطَابِرُ ← يَتَطَابِرُ ← يَطَابِرُ.

**جـ. في الماضي "تفعل":**

وسنورد ثلاثة أمثلة فقط كنموذج لهذه الظاهرة:

١. تَطَيِّرُ ← المضارع منه تَطَيِّرُ ← بِتَسْكِينِ الثَّالِي تَطَيِّرُ ← الماضي منه تَطَيِّرُ ← همزة الوصل اِتَطَيِّرُ ← بالممائلة اِطَيِّرُ، ومن هذا "اِطَيِّرُ" في قوله تعالى: "اِطَيِّرْنَا بِكَ وَمِنْ مَعْكَ" (١٠٥).

٢. تَرَيْنَ ← المضارع منه تَرَيْنَ ← بتسكين الثاني تَرَيْنَ سمه الماضي منه تَرَيْنَ ← بهمزة الوصلِ تَرَيْنَ ← بالمماطلة اِتَّرَى. وعلى هذا قوله تعالى: "حَتَّى إِذَا أَخْدَتِ الْأَرْضَ زُحْفَهَا وَازْتَبَتْ" (١٠٦). قال سيبويه: "وازْتَبَتِ إِنْمَا هِيَ تَرَيْنَتْ" (١٠٧) وهذا في رأينا تصور غير صحيح، والصحيح من أمرها ما ذكرناه.

٣. تَدَرَّبَ ← المضارع منه يَتَدَرَّبَ ← بتسكين الثاني يَتَدَرَّبَ ← الماضي منه تَدَرَّبَ ← بهمزة الوصلِ تَدَرَّبَ ← بالمماطلة اِتَّدَرَبَ.

#### ٤. في الماضي "تفاعل"

وسنورد ثلاثة أمثلة فقط كعينة:

١. تَدَارَكَ ← المضارع منه يَتَدَارَكَ ← بتسكين يَتَدَارَكَ ← الماضي منه تَدَارَكَ ← بهمزة الوصلِ تَدَارَكَ ← بالمماطلة اِتَّدَارَكَ. وعلى هذا جاء قوله تعالى: "بَلْ اِتَّدَارَكُمْ عَلِمْتُمُونَ فِي الْآخِرَةِ" (١٠٨).

٢. تَدَارَأً ← المضارع منه يَتَدَارَأً ← بتسكين يَتَدَارَأً ← الماضي منه تَدَارَأً ← بهمزة الوصلِ تَدَارَأً ← بالمماطلة اِتَّدَارَأً. وعندها قوله تعالى: "وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادْتَارَأْتُمْ فِيهَا" (١٠٩).

٣. تَشَاقَّلَ ← المضارع منه يَتَشَاقَّلَ ← بتسكين يَتَشَاقَّلَ ← الماضي منه تَشَاقَّلَ ← بهمزة الوصلِ تَشَاقَّلَ ← بالمماطلة اِتَّشَاقَّلَ. وعلى هذا جاء قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قُيلَ لَكُمْ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اِتَّشَاقَّلُمْ إِلَى الْأَرْضِ" (١١٠).

وما تالسة التاء للأصوات الصغيرة والأستانة في بنائي "يَتَفَعَّلُ" و"يَتَفَاعَلُ" هو المسؤول عن تطورهما إلى "يَفْعَلُ" و"يَتَفَاعَلُ"، وعن تطور الماضي

منهما إلى "أَفْعَلُ" و "إِفْاعُلُ"، ولقد شاع هذا في اللهجات المصرية والشامية الدارجة بحيث اختفت الأبنية الأصلية من لغة التخاطب تماماً وحلّ محلّها كُلُّ من "أَفْعَلُ" و "إِفْاعُلُ" و "يَفْعُلُ" - و "يَفْعَالُ" وقد بنا فيما مضى أن هذا التطور كانت له بدايات منه فجر الإسلام (١١١).

## ٢. النساء في غير صيغتي: "يَفْعُلُ" و "يَفْعَالُ":

أ. تأثير النساء بالدال بعدها فتصبح دالاً، وأوضح دليل على ذلك جهراً النساء في "أَجَبَتْ" من قوله تعالى: "أَجَبَتْ دُعْوَتُكُمَا" (١١٢) حيث تفني النساء النساء فناءً تماماً في الدال. وذلك بسبب اتصالها بالدال اتصالاً مباشراً. ومنتها جهراً ناءً "أَنْقَلَتْ" في قوله تعالى: "فَلَمَّا أَنْقَلَتْ دُعَوا اللَّهُ" (١١٣). قال أبو شامة الدمشقي: "ولَا خلاف في إدغام ناء التأنيث في مثلها، وفي الحرفين اللذين من خرج النساء، وهما الدال والطاء" (١١٤).

ومن هذا القبيل جهراً النساء في "عِدَان" حيث تنطق عداناً. قال سيبويه: "وقد قالوا عِدَان شبهوه بِوَدَ" (١١٥). ومثله وَنَد ← وَنَد ← وَدَ. وهذه لغة بين قيم" والوقد لغة الحجازيين (١١٦). وعلى اللغة التعميمية قال الراجز:

وبالغداة فلق البرنج

تعلع بالوردة وبالصيصاج (١١٧)

ومن هذا القبيل مماثلة النساء للدال في يهدي، وأصلها يهتدى "يَفْتَعِلُ" من المهدى، ثم بتسكن النساء تصبح يهتدى ← يهدى وقد فرأ المسبعة ما عدا حمرة والكساني: "أَمْنَ لَا يَهُدُى" (١١٨).

أَمَا حِمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ فَقَرَآ "يَهْدِي" بِدُونِ تَشْدِيدِ الدَّالِ (١١٩).

بـ. وقد تأثرت الناء بالطاء بعدها فأطبقت، وذلك كإطاقها في قوله تعالى:  
"فَأَمْسَتْ طَائِفَةً مِنْ بَنِ إِسْرَائِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةً" (١٢٠). فالناء في  
"آمَسَتْ" و "كَفَرَتْ" تطبق تحت تأثير الطاء بعدها وتدمغ فيها فتصبح  
طاء مشددة، ومثلها الناء في "هَمَتْ" من قوله تعالى: "إِذْ هَمَتْ  
طَائِفَاتٍ" (١٢١). وفي جميع السياقات المماثلة.

وقد تأثرت الناء بالطاء في احتجب بعد تسكيتها وتحول الصيغة إلى  
احتَجَب ← جِهَب، قال الشاعر:

لَا حِطَبَ الْقَوْمُ وَلَا الْقَوْمُ سَقِيٌّ (١٢٢)

وفيمَا يأتي طائفة من صور المماثلة الكلية المديرية المتصلة لمختلف  
الأصوات.

١. في "فَعَلْتُ":

أـ. تأثر الدال في "فَعَلْتُ" بالناء بعدها فتهمس، أي تصبح ناء، وذلك  
نحو: وَجَدْتُ ← وَجَتْ. أَرَدْتُ ← أَرَتْ، قَعَدْتُ ← قَعَتْ،  
وَعَبَدْتُ ← عَبَتْ وَعَبَدْتُمْ ← عَبَّتُمْ، قال تعالى: "وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا  
عَبَدْتُمْ" (١٢٣) تنصي عبّتم، ومثله قوله تعالى: "لَنَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ  
وَالْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ" (١٢٤)، وقوله تعالى: "وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ  
اللَّهِ" (١٢٥)، حيث تسطوان: لَقَتَابَ وَقَتَعْلَمُونَ، وكذلك في جميع  
السياقات المماثلة.

والدال أقوى من الناء بالجهر، ولكن الناء تغلبت على الدال هنا نظراً  
لكتوها في بداية مقطع، والدال في نهاية مقطع مغلق.

بـ. تأثر الذال في " فعلت " بالثاء بعدها فتصبح تاء، وذلك نحو: أخذت ← أخت، وانخذت ← انتخـت، وفي قراءة عبد الله بن مسعود: " انتحـتم العـحل " (١٢٦)، " وابـي عـتـ هـربـي وـربـكم " (١٢٧). بمائـلة الذـال لـلـثـاء، " وـذـلك لـهـما مـتنـاسـبـانـ في قـرـبـ المـخـرج " (١٢٨). ونـصـيفـ إلى ذـلكـ، كـوـنـ الـثـاءـ في بـدـاـيـةـ مـقـطـعـ، وـذـالـ في كـلـ ماـ سـبـقـ تـشـيلـ نـهاـيـةـ مـقـطـعـ. وـيـسـرـوـيـ أنـ حـمـزةـ وـالـكـسـائـيـ وـأـبـاـ عـمـسـرـ وـقـدـ فـرـعـواـ " إـنـ عـتـ " أـيـضـاـ (١٢٩). كـمـ أـنـ هـوـلـاءـ الـثـالـلـةـ فـرـعـواـ: " فـتـبـهـاـ " (١٣٠)، منـ قـوـلـهـ تعالىـ: " فـقـبـضـتـ قـبـصـةـ مـنـ أـثـرـ الرـسـوـلـ فـبـذـلـهـاـ " (١٣١).

جـ. تـأـثـرـ الشـاءـ في " فعلـتـ " بـالـثـاءـ بـعـدـهـاـ، فـتـصـبـحـ تـاءـ، وـذـلـكـ نحوـ: بـعـثـتـ ← بـعـثـ، لـبـثـ ← لـبـثـ. وـحـولـ الـآـيـةـ الـكـرـيمـةـ " قـالـ كـمـ لـبـثـ " (١٣٢)، " قـالـ الـفـرـاءـ: " وـقـدـ جـرـىـ الـكـلـامـ بـالـإـدـغـامـ لـلـثـاءـ، لـقـيـتـ الـثـاءـ وـهـيـ بـخـزـوـمـةـ " (١٣٣).

وـفيـ غـيـرـ " فعلـتـ " قـرـأـ كـلـ منـ حـمـزةـ وـالـكـسـائـيـ وـأـبـيـ عـمـسـرـ، وـهـشـامـ (٢٤٥ـ هـ) " أـورـثـمـوـهـاـ " (١٣٤)، منـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ: " وـنـوـدـوـاـ أـنـ تـلـكـمـ الـجـنـةـ أـورـثـمـوـهـاـ " (١٣٥).

دـ. تـأـثـرـ الضـادـ في " فعلـتـ " بـالـطـاءـ بـعـدـهـاـ فـتـصـبـحـ طـاءـ، وـذـلـكـ نحوـ: قـبـضـتـ ← قـبـضـطـ ← قـبـطـ.

هـ. تـأـثـرـ الـظـاءـ في " فعلـتـ " بـالـطـاءـ بـعـدـهـاـ فـتـصـبـحـ طـاءـ مـثـلـهـاـ، وـذـلـكـ نحوـ: حـفـظـتـ ← حـفـظـطـ ← حـفـطـ.

ـ ٢ـ. وـمـنـ صـورـ الـمـعـائـلـةـ الـكـلـيـةـ الـمـدـيـرـةـ الـمـنـصـلـةـ، مـعـائـلـةـ لـامـ التـعـرـيفـ لـلـثـلـلـةـ عـشـرـ صـوتـاـ الـمـقـارـبـةـ هـاـ فيـ الـمـخـرجـ، وـتـعـرـفـ هـذـهـ الـلـامـ فيـ الـاـصـطـلـاحـ بـ

"اللام الشمسية". قال سيبويه: "ولام المعرفة تدخل في ثلاثة عشر حرفاً لا يجوز فيها معهن إلا الإدغام، لكنه لام المعرفة في الكلام، وكثرة موافقتها هذه الحروف، واللام من طرف اللسان، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً، منها حروف طرف اللسان، وحرفان يخالفان طرف اللسان... والحرفان اللذان يخالفان اللام، هما الصاد لاستطالتها، والشين لتفشيها" (١٣٦). وهذه الأصوات هي بالإضافة إلى الصاد والشين، النساء والباء، والدال والذال والراء والمزاي والسين والصاد والطاء والظاء والنون.

ويعتذر مكي بن أبي طالب مماثلة اللام لهذه الأصوات بقوله: "وعلة إدغام لام التعريف في هذه الحروف أن مخرجها من مخارج هذه الحروف في الفم، فلما سكت ولزمها السكون، أثبتت اجتماع المثلين والأول ساكن، وكثير الاستعمال لها، مع أن أكثر هذه الحروف أقوى من اللام، ليس فيها ما يستقص عن قوة اللام إلا النساء، فكان في إدغامها فيهن قوة خارجها، فادغمت فيها لذلك" (١٣٧). فمماثلة لام المعرفة لهذه الأصوات يرجع كما قال مكي إلى تقارب المخارج فكأن تتابع اللام وهذه الأصوات من تتابع الامتثال وهو مكرر، وقد مؤثثت اللام لما بعدها، لكون اللام هي الأضعف في مثل هذه الحال؛ لأن لام التعريف أبداً ساكنة، وسكونها يعني أنها في نهاية مقطع مغلق، بينما الأصوات التالية لها تمثل بداية مقطع قصير، وهذا كانت هي الأقوى فأثرت في اللام فجعلتها مثلها. والباء كذلك بحسب موقعها، فليست كما قال مكي بأنها أضعف من اللام، بل هي الأقوى هنا لأنها تمثل بداية مقطع قصير، كما كانت أقوى من الدال في " فعلت" في مثل: وجدت ← وجئت ← وأردت ← أردت. وما يؤكد هذه الحقيقة ما ذكره سيبويه في باب إدغام المتقابلين

خبو: اسلحْ غنمك ← اسلُعْ نعمك، حيث تغلبت الغين على الخاء، ليس لكتورها بجمهورة، وإنما لكتورها في بداية مقطع، يؤكد ذلك تغلب الخاء على الغين في أدمىع خلفا ← ادخلها، ومنه الحق كندة ← الحَكْلَدَة، بينما في مثل إشك قطنا ← إنْقَطَنَا (١٣٨)، فالكاف والكاف كلتا هما مهموسة، فالتفاوت بينهما في القوة يرجع إلى موقع كل منهما في المقطع، هذا مبدأ عام، وفانون صوتي مطرد، لا ينكسر ولا يتخلل وحقيقة لا يحسن التزاع فيها، فالصورتان المتقاربان متى اتصلا في النطق اتصالاً مباشراً، فالذي في نهاية المقطع لا بد من مثاثله لما بعده.

ولهذا السبب يحد اللام في "هل" "وبَلْ" و"قُلْ" تدغم وجوباً في الراء بعدها إذا اتصلت بها اتصالاً مباشراً، وما أمر "برَدِيه" عنا ببعيد (١٣٩).

وفرق ذلك فقد نص علماء القراءات على وجوب إدغام لام "هل" و"بل" في الراء إذا اتصلت بها بسبب قرب المخرج (١٤٠). ومن ثم فقد قرأ بعض القراء: "بل رَأَنْ عَلَى فَلَوْهُمْ" (١٤١). قال الزمخشري: "وقرئ بإدغام اللام في الراء، وبالإظهار، والإدغام أحوج" (١٤٢). والذين لا يدغمون اللام في الراء هنا، وفي السياقات المماثلة فإنهما يضطرون للوقوف على اللام قليلاً ثم يبدئون بعد ذلك بـ "ران" كي يكون الموقف فاصلةً بين الصوتين، وهذا ما فعله نافع، وحمزة وحفص (١٤٣)، ولو وصلوا بين الصوتين لوجب مماثلة اللام للراء، ولكنهم فصلوا بينهما كي لا تلتبس "بفَعَانْ" أي حتى لا يظن السامع أنهما كلمة واحدة.

وهذا الحكم يسري على اللام في هل وبل وقل، في جميع السياقات المماثلة وذلك في مثل قوله تعالى: "بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ" (١٤٤)، قال العكري: "الجيد إدغام اللام في الراء، لأن مخرجهما واحد" (١٤٥). ولا تقول الجيد، بل

الواحد ههنا، وذلك إذا ما وصلنا في القراءة بينهما، ولم نقف قليلاً على اللام.  
وقد أجمعت القراء على مماثلة اللام للراء في مثل: "قل رَبِّي أَعْلَم" (١٤٦) و "قُلْ  
رَبُّ زَادَنِي عِلْمًا" (١٤٧) نظراً للقرب الشديد بينهما في المخرج (١٤٨): "وَفِي  
الكلام العادي نقول "هَرَأَتْ" في "هَلْ رَأَيْتْ".

وقد قدمنا عن مماثلة اللام للشين في "هَشَّىءَ" (١٤٩). وقد فرأ أبو  
عمرو "هَمْثُوبُ الْكَفَّارِ" (١٥٠). يريد هلْ تُوبْ" (١٥١)، كما فرأ بعضهم  
"بَتُورُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا" (١٥٢)، بمماثلة اللام للباء، وقد جاء ذلك في الشعر قال  
مراحم العقيلي (نحو ١٢٠ هـ):

فَدَعَ ذَا وَلَكُنْ "هَتْعِينَ" مَتِيمًا      عَلَى ضَوءِ بَرْقٍ آخِرِ اللَّيلِ فَاصْبَرْ  
٧٤١ و  
يريد: هلْ تعين (١٥٣).

. ٥. ومن صور المماثلة الكلية المدبرة المتصلة، مماثلة النون الساكنة لكل من  
اللام واليم والراء والواو والباء عندما تتصل بها، وهو ما يعرف في  
الاصطلاح بـ "ادغام النون". وقد ذكرنا هذا فيما مضى (١٥٤).  
ومن أمثلته كذلك مماثلة النون في: عَنْ وَمِنْ وَأَنْ وَإِنْ - للأصوات  
المتوسطة بعدها، وذلك مثل: "عَمْ" من قوله تعالى: "عَمْ يَسْأَلُونَ" (١٥٥)،  
وهي في الأصل: عَنْ + ما. ومثلها تماماً قوله تعالى: "عَمَا قَلِيلٌ لِيُصْبِحَ  
نَادِمِينَ" (١٥٦).

وقد مؤثثت النون في "من" لليم بعدها في قوله تعالى: "يَا كُلُّ مَا  
نَاكُونُ مِنْهُ، وَيَشْرُبُ مَا تَشْرِبُونَ" (١٥٧)، وقوله تعالى: "مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا  
وَأَنْاسًا" كثيراً (١٥٨). فمِمَّا في هاتين الآيتين مركبة من: من + ما. ومن هذا  
القبيل قوله في السوان: مِمَّنِ الرَّجُل؟ وقد مؤثثت لكل من اللام والراء في مثل

قولنا: "مَنْيَ بِذلِكَ؟ أَيْ مَنْ لِي بِذلِكَ، وَمَرَأَتْ؟ أَيْ مَنْ رَأَيْتَ؟ وَمَا جَاءَ مُثَلَّهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ "إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ" (١٥٩) فَهَذِهِ أَصْلُهَا: إِنْ + لَا. وَقَدْ مُوَثَّلَتِ النَّوْنُ لِلَّامِ بَعْدَهَا فِي الْمُثَلِّ الْعَرَبِيِّ "إِلَّا حَظْيَةٌ فَلَا أُلَيْهِ" (١٦٠)، أَيْ: إِنْ + لَا.

وَبِالنَّسَبَةِ لِـ "أَنْ" الْمُفْتَوِحَةِ فَقَدْ مُوَثَّلَتِ النَّوْنُ لِلَّامِ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "إِلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ" (١٦١)، وَكَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: "مَا مَنَعَكُمْ إِلَّا تَسْجُدُونَ" (١٦٢) "وَمُثَلُّهُ: "أَشْهَدُ إِلَّا إِلَهًا إِلَّا اللَّهُ". فَأَلَا = أَنْ + لَا. فَفِي جُمِيعِ هَذِهِ الْأَمْثَالِ مُوَثَّلَتِ النَّوْنُ لِلَّامِ.

وَمُثَلُّهُ فِي الشِّعْرِ قَوْلُ أَحَدِهِمْ:

فَمَا نَبَلَّ إِذَا مَا كَنَّتْ جَارِتَنَا      إِلَّا يَجَاوِرُنَا إِلَّا كِيدُؤُسَارِ (١٦٣)

وَقَدْ مُوَثَّلَتِ النَّوْنُ فِي "أَنْ" لِلرَّاءِ بَعْدَهَا. وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى "أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى" (١٦٤)، حِيثُ تَنْطَقُ أَرَآهُ.

وَقَدْ مُوَثَّلَتِ النَّوْنُ فِي "أَنْ" لِلْمِيمِ بَعْدَهَا فِي قَوْلِهِمْ: أَمَا أَنْتَ مِنْ طَائِفَةٍ انْطَلَقْتَ مَعَكُمْ، وَمُثَلُّهُ: أَمَا زَيْدُ ذَاهِبًا، ذَهَبَتْ مَعَهُ (١٦٥). وَيَقْدِرُ النَّحَاةُ أَنْ أَصْلُهُ هَذِهِ الْجَمْلَةِ هُوَ: لَأَنْ كُنْتَ مِنْ طَائِفَةٍ انْطَلَقْتَ مَعَكُمْ. فَحُذِفَتْ لَامُ التَّعْلِيلِ وَالْفَعْلِ، وَعُوْضَ عَنِ الْفَعْلِ بـ "مَا"، فَمُوَثَّلَتِ النَّوْنُ لِلْمِيمِ بَعْدَهَا فَصَارَتْ "أَمَا". وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فِي الشِّعْرِ قَوْلُ العَبَاسِ بْنِ مَرْدَاسِ (١٨ هـ):

أَمْسَا خَرَاشَةً أَمْسَا أَنْتَ ذَا نَفْرَ فَرَانَ قَوْمِي لَمْ تَأْكِلْهُمُ الصَّبَعُ (١٦٦)

قَالَ سَبِيْرِيْه: "فَإِنَّمَا هِيَ "أَنْ" ضَمَّتْ إِلَيْهَا مَا، وَهِيَ مَا التَّوْكِيدُ" (١٦٧).

وكذلك بالنسبة لـ "إن" فقد موللت للميم بعدها في قوله: افعل هذا  
إمسا لا (١٦٨)، والتقدير: إن كت لا تفعل غيره، فمحذف الفعل وعرض عنه  
بـ "ما". وما جاء منه في الشعر قول سُلَيْمَى بْنُ رَبِيعَةَ:  
زعمت تماضر أني إما أمت يسده أينتها الأصغر حلبي (١٦٩)

ومثله قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي (٦٦٣):  
فياراكبا إما عرضت فبلغنا نداماي من نهران أن لا تلاقيا (١٧٠)

فإما في البيتين ما هي إلا "إن" الشرطية أضيفت إليها "ما".

#### رابعاً: المماثلة الكلية المدبرة المفصلة

لا تقدم لنا الفصحي أية أمثلة على هذا النوع من المماثلة، إلا ما ذكرناه، فيما مضى بشأن "نابن" على اعتبار أنها آتية من لابن الآتية من لابل (١٧١).

وإذا كانت الفصحي لا تقدم لنا أمثلة على هذه الظاهرة، فإن اللهجات الدارجة تزودنا ببعض الأمثلة عليها، فقديناً ذكر الحريري أن العامة على عهده كانت تقول في الشيل؛ الوعول المسن، التقتل (١٧٢)، بمماثلة الشاء للشاء، بعكس ما كانت تفعل العامة في الأندلس تماماً، فقد ذكر الزبيدي أن العامة على عهده كانوا يقولون، ثيل (١٧٣). وبالنسبة للهجات الحديثة، ففي التونسية والليبية الدارجة، هناك قاعدة عامة عندهم هي جعل الجيم السابقة لزاي زايا، فمثلاً: عجوز ← عزوّز ومن عباراتهم المشهورة "وزايس العزوّز" إذا أراد أحدهم أن يقسم وجاز ← زاز، وجنازة ← زنازة، وجزار ← ززار ...

وهكذا، ففي الفعل **تحوّز** المقلوب عن تزوّج يقولون: **تزوّز**، و "جوزته" المقلوبة عن زوجته يقولون: "زوزته".

ونجد في اللهجة المصرية الدارجة مثلاً على هذه الظاهرة في كلمة: **"راخِر"** وأصلها: **الآخر**، مؤثث اللام للمرأة بعدها. وفي بعض اللهجات الفلسطينية يقولون: **بلطلون بدل بنطلون**.

#### خامساً: المماثلة الجزرية المقبولة المتصلة

أبرز مثال تقدمه العربية على هذا النوع من المماثلة هو مماثلة الناء لما قبلها في **"فَعَلْتُ"**:

١. تأثر الناء في **"فَعَلْتُ"** من **"فحص"**، و **"حاص"** يقول: فحصت وتنطق: فحصيط، وحصت وتنطق حصيط.

٢. تأثر الناء في **"فَعَلْتُ"** عند بعض العرب بالدال قبلها فتجهرون، ومن هنا قال بعضهم في **فرست** ← فرد(١٧٤). وقد ذكر المغاربة أن من لغة أبي هريرة (٢٧ هـ) رضي الله عنه، جهر الناء إذا جاءت بعد الدال في **"فَعَلْتُ"** فسي مثل **"جلدت"** يقول **جلدُ**(١٧٥)، وهذا من باب المماثلة الكلية لا الجزرية.

ومن أمثلة جهر المهموس لاتصاله بالجهور مباشرة، جهر فونيم الجمجم في الإنكليزية وهو **"S"** الذي يقابل الصين العربية فإنه إذا اتصل بصوت جهور مباشرة يجهر بشكل آلي، فينطق زايا **"Z"** بعد الصوامت، و **"iZ"** بعد الصغيريات فأل **"S"** في كل من: **"tills, ribs, dogs"**، تنطق زايا **"Z"** ولكنها في مثل **"churches, horses"**. تنطق **"iZ"** بينما تبقى مهموسة عند اتصالها بالصوامت المهموسة كما في: **"cats, rats"**(١٧٦).

وقد همست الذال في النطق أيضاً بتأثير الكاف والسين المهموستين قبلها في مثل: Liked, danced، فالذال فيما تنطق مهمسة أي تاء "t" ولكنها تبقى بمحورة مع الم فهو كما في: lived<sup>(١٧٧)</sup>.

#### سادساً: المماثلة الجزرية المقبلة المنفصلة:

لا تقدم لنا الفصحى أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة، سوى ما ذكره ابن حسني في سرّ صناعة الأعراب من أنه يقال: تركته وقىداً ووقفياً، قال: "والوجه عندي والقياس أن تكون الضاء بدلاً من الذال، لقوله عزّ اسمه: "والمرفودة" بالذال ولقوفهم، وقدره يقده، ولم أسمع وقظه ولا مرقوظة فالذال إذن أعمّ تصرفاً. فلذلك قضينا بأنها هي الأصل"<sup>(١٧٨)</sup>.

وجاء في مادة "وقظ" في لسان العرب ما نصه: "والوقفظ" المثبت الذي لا يقدر على النهوض كالوقفيد ثم أردف يقول: "وفي الحديث كان إذا نزل عليه الرحي وقط في رأسه أي أنه أدركه الشلل فوضع رأسه يقال ضربته فوقظه أي أشعلته، ويروى بالظاء بمعناه كأن الضاء فيه عاقد الذال من وقدرت الرجل أقذه إذا أشعلته بالضرب. وفي حديث أبي سفيان وأمية بن أبي الصلت قالت له هذه عسن النبي "صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" يوْمَ عَمِّ أَنَّهُ رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ فَوْقَضْتِنِي، قَالَ ابْنُ الْأَشْيَرِ: قَالَ أَبُو مُوسَى: هَكَذَا جَاءَ فِي الْرِوَايَةِ، قَالَ: "وَأُطْلِنَ الصَّوَابَ فَوْقَذْتِنِي بِالذَّالِّ أَيْ كَسْرِي وَهَدْتِنِي"<sup>(١٧٩)</sup>.

فالذى حدث هنا أن تأثرت الذال بانصوات المفخمة قبلها وهو القاف ففخمت وتفسخيم الذال يجعلها ضاء، فالكاف والعين والخاء بالإضافة إلى الأصوات المطبقة الأربع هي الأصوات المفخمة Emphatic في العربية وهي التي يسمى بها السلف "المستعملة".

ومثل وقد، ووقف، خندي يخدلي، وختظي يختظي أيضاً. جاء في مادة "خند" في لسان العرب ما نصه: "ورجل يختظيان، وخنديان بالخاء المعجمة أي فخاش، ورجل خنديان كثير الشر" ثم أردف يقول: وقال أبو منصور: والمسنون عن العرب بهذا المعنى الخنديان والختظيان، وقد خندى وختظى" (١٨٠).

ولم ينسن أحد من المغوريين على أن الطياء بدل من الذال ههنا، ولكنها تعدها كذلك؛ أي أنها فحمت تحت تأثير الخاء المعجمة.

وقد ذكر أبو الطيب النجاشي بعض المفردات على هذه الظاهرة فمن ذلك بحسب عينة أبحسها وبخصتها أبحصها، والحرس والحرس وأبي الدن (١٨١). ويقال: أَحْمَدٌ فِي بَطْرِيْ مَعْسَا وَمَعْسَا، وَمَعْصَا وَمَعْصَا (١٨٢)؛ ورجست وعدابك، ورجرك وعدابك (١٨٣)، وذلك في دعاء القنوت.

ومن هذا القبيل الكاغذ والكافغاظ، فحمت الذال تحت تأثير الغين قبلها، قال الأ müdّي (٣٧٠ هـ): "سألت أبا بكر بن دريد عن الكاغذ فقال: يقال بالذال والذال والظاء المعجمة" (١٨٤). ولا شك في أن الطياء بدل من الذال بسبب تأثير الغين.

وقد أطبقت الذال في القنفذ، قال ابن مكي "يقان قُنْقَدٌ وَقُنْقَدٌ، وَقُنْقَطٌ وَقُنْقَطٌ" (١٨٥).

وتقديم لتنا اللهجات الدارجة أمثلة لا يأس بها على هذا النوع من المماطلة فمن ذلك ما ذكره الزبيدي من أن العامة على عهده كانت تقول في "معربد" معربيض (١٨٦) أي يفخمون الذال تحت تأثير الراء.

وقد ذكر ابن مكي أن العامة في صقلية كانت تقول في المهراس، مهراز (١٨٧)، يجهرون السين تحت تأثير الراء. كما ذكر أлем كانوا يقولون برد

فهارس بدل قارس، ومحض بدل حس، ولباقي الرفيف والدواب، تخاص بدل تخاص، ويقولون أخذته قصراً بدل فسرأ(١٨٨)، كما يذكر أنهم كانوا يقولون: فربوص بدل فربوس، وأصابه نفرض، بدل نفرض، وهذا كنه مما يفحى فيه اللاحق تحت تأثير السابق.

#### سابعاً: المماطلة الجزئية المدببة المتصلة

أ. الناء في الصيغة الأصلية لـ "افتعل" أي "افعل".

١. تأثر الناء في "افتعل" المنقلب عن الفعل، بالصوت المفخم بعدها فتفخم، هكذا: صبر ← أصبر ← بالمماطلة الجزئية ← أطابر ← وبالقلب المكابي ← أصطبر.  
وكذلك ضرب ← أضرب ← أطضرب ← اضرب.

وظالم ← اظلّم ← اظظلم ← اظاظلم، فالمماطلة مدبرة وليس مقبلة ههنا كما بيانا سابقاً. ويرجع السبب في هذه المماطلة الجزئية هو أن تتبع الناء المرفقة والصوت المفخم بعدها مستقلة مكررة في النطق؛ لأنّه يجمع بين صوتيين متحددين أو متقاربين في المخرج، ومتناقضين في الصفة، فالاستفال والترقيق الذي تمثله الناء، منافق للاستعلاة والتفحيم الذي تمثله الأصوات المطبقة في العربية، ومن هنا كان الحل التسوية وهو إطباق الناء على سبيل المماطلة الجزئية؛ قال ابن جن:  
"والعلّة في أن لم ينطق بناء "افتعل" على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها(١٩٠) وهي حروف الإطباق -أفهم أرادوا تجنب الصوت؛ وأن يكون العمل من وجه واحد بتقريب حرف من

حرف" (٩١). وقد علل ابن عصفور إطباق الناء بشكل أوضح وأقرب من تعليل ابن حني، قال في الممتع: "والتباعد الذي بين الناء وبين هذه الحروف أن الناء منفتحة، مستفلة، وهذه الحروف مضيقه مستعملة؛ فأبدلوا من الناء أختها في المخرج وأخذت هذه الحروف في الاستعمال، والإطباق وهي ألطاء" (٩٢).

٢. تأثر الناء في "افتعل" بالزاي والذال والدال بعدها أصلاً وقبلها حالياً فجهر أي تحول إلى دال، وذلك نحو: "افتعل" من زهر ← ازهـر ← ازـهـر ← اـزـهـر، ومن ذكر ← اذـكـر ← اـذـكـر، ثم تابع هذه الصيغة تطورها إلى اذـكـر، وادـكـر، والأ الأخيرة هي الأكثر في الاستعمال. ومن "زار" يقول: ازـدار. ومن كلام ذي الرمة (١١٧ هـ) في بعض أخباره: "هـل عندك من ناقة زـدارـ عليها مـيـاـ"؟" وأنصـدرـ منه اـزـدارـ، قالـ كـثـيرـ:

وابـي لـأسـوـ بـالـوـصـائـلـ إـلـىـ السـيـ يكون شـفـاءـ وـصـلـهاـ رـاـزـدارـهاـ (٩٤)

و"افتـعلـ" منه هو المـزـدارـ، قالـ الشـاعـرـ:

إـلـآـ كـعـهـدـهـمـ بـذـيـ بـقـرـ أـخـمـيـ هـيـهـاتـ ذـوـ بـقـرـ مـنـ المـزـدارـ (٩٥)

و"افتـعلـ" من زـهـفـ هو اـزـهـفـ وـانـصـدرـ منه اـزـهـافـ قالـ

رؤـبةـ:

فـيـهـاـ اـزـهـافـ لـمـاـ اـزـهـافـ (٩٦)

و "افتعل" من زجر، هو ازدجر، قال تعالى: "وقالوا مجنون وازدجر" (١٩٧)، و "مفتعل" منه هو مزدجر (١٩٨).

وبالنسبة لكل من: "اذكر"، و "مذذكر" فقد ذهب سبويه إلى أنه لم يأت شيء منه عن العرب، قال في الكتاب: "ولما منعهم من أن يقولوا: "مذذكر" كما قالوا: "مزدان" لأن كل واحد منها يدغم في صاحبه" (١٩٩). وما انكره سبويه أبنته آخررون، فقد حكى أبو عمرو: اذذكر، ومذذكر (٢٠٠). ولقد روت الرواية: اذدرى أيضاً والمصدر منه اذدراء، قال أبو حكاك:

تتحي على الشوك جرازاً مقصباً  
والهرم تذرسه اذدراء عجباً (٢٠١)

ووجه الراء في "افتعل" من كل ما فاؤه زاي أو ذال أو دال، قانون عام، لا يختلف في هذه الصيغة، لأنـه قد تم قبل حصول عملية القلب المكاني أي في "افتعل" وقد بينما أن موقع الصوت هو الفيصل في عملية الظهور فالذي يكون في بداية المقطع هو الذي يؤثر في الذي يقفل المقطع، وقد ذكرنا أمثلة على ذلك نحو: وجدت ← وحـت، أردت ← أـرـت، هـست الدـالـ هـنـا لأـهـاـ فيـ المـكـانـ الأـضـعـفـ، ولكنـ النـاءـ جـهـرـتـ فيـ وـئـدـ ← وـئـدـ ← وـدـ، وـفيـ عـندـانـ ← عـدـانـ، وكـذلكـ فيـ قولـهـ تـعـالـ: "أـجـيـتـ دـعـوتـكـماـ" (٢٠٢) لأنـ الدـالـ فيـ المـوـقـعـ الأـفـوـيـ أيـ فيـ بـداـيـةـ مـقـطـعـ وـالـنـاءـ فيـ هـاـيـةـ مـقـطـعـ مـتوـسـطـ مـغلـقـ. وـعـلـيـهـ فـإـذـاـ اـتـصـلـ الـمـهـورـ بالـهـمـوسـ لـاـ بـدـ أـنـ يـؤـثـرـ أـحـدـهـماـ فيـ الـأـخـرـ، وـذـكـرـ فـيـماـ إـذـاـ كـانـ مـتـقـارـيـنـ فيـ مـخـارـجـهـمـاـ. فـالـقـرـبـ الـمـعـرجـيـ شـرـطـ لـإـحـدـاثـ التـفـاعـلـ بـيـنـهـمـاـ فـيـ صـيـحانـ إـمـاـ مـجـهـورـيـنـ؛ وـإـمـاـ مـهـمـوسـيـنـ. قـالـ بـرـوـكـلـمـانـ (٢): "فـيـ كـلـ الـلـغـاتـ السـاسـيـةـ، يـتأـثـرـ فـيـ السـنـاطـقـ الـحـيـ الصـوتـ الـمـهـمـوسـ بـمـاـ بـعـدـهـ الـمـهـورـ فـيـهـ، وـكـذـلـكـ العـكـسـ إـذـ

يتأثر الصوت المجهور بما يعده المهموس فيهمس" (٢٠٣). وقال الدكتور إبراهيم أنيس: "ولا يتجاوز في اللغة العربية صوت مجهور مع نظيره المهموس، فالدال لا تكاد تجاور الناء، والزاي لا تجاور السين، والمذال لا تجاور الثاء، وهكذا. فإذا اقتضت صيغة من الصيغ أن يتجاوز صوت مجهور مع نظيره المهموس بجاورة مباشرة وبحسب أن يقلب أحدهما بحيث يصبح الصوتان إما مهموسين وإما مجهوريين.

أما إذا التقى مجهور بغير نظيره المهموس، فانغالب في اللغة العربية أن لا يتم التأثر إلا حين يختلفان احتلافاً كبيراً في الصفة، وذلك لأن نصوغ "افتعل" من الفعل "زاد" فالزاي جاوزت الناء بجاورة مباشرة ولبعد ما بينهما في الصفة يتم التأثير بقلب الناء إلى نظيرها المجهور، أي الدال فتصبح "ازداد" وذلك لأن الزاي أقصى مراحل الرخاوة، في حين أن الناء من الأصوات الشديدة فالبون بينهما كبير؛ ولذلك تتحقق التأثير" (٤).

ولقد وعى السيف هذه الحقيقة، وفهموها جيداً، فهما لا يقل عن فهم الخديدين فهذا ابن عصفور يعلل لنا جهور الناء في مثل "ازداد" فيقول: "والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة، والناء مهموسة، والناء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والناء، فقربوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من الناء لأنها أحيت الناء في المخرج والشدة وأحيت الزاي في الجهر" (٢٠٥).

ومن صور المماثلة الجزرية أيضاً إطباق الناء تحت تأثير القاف المفخمة وذلك في القطر، قال ابن السكبي: "يقال ما أبالي على أي قطريه وقع، وقربيه، أي على جنبيه، وأقطار الأرض وأقاربها: نواحيها" (٦).

وقد جهرت الناء في صيغة "افتعل" تحت تأثير الجيم، وذلك نحو قول بعضهم: "اجدمع" في اجتماع، و "اجدر" في اجترّ.  
قال مُضرس بن ربعي الفزاروي (٢٠٧).

فقلت لصاحبي لا تحيسانا سرع أصوله و "اجدر" شبيحا

وقد ذهب القدماء إلى أن جهر الناء في "افتعل" مما فاءه جيم شاده يحفظ ما جاء منه عن العرب، ولا يقاس عنده، قال ابن حني: "ولا يقاس ذلك إلا أن يسمع؛ لا تقول في "اجترا": "اجدراً"، ولا في "اجترح": "اجدرج" (٢٠٨). ونرد عليه فقول: إن من لغته أن يقول في "اجتمع" "اجدمع" فإنه سيقول في اجترح ← اجدرج، وفي اجترا ← اجدراً؛ لأن السياق الصوري واحد، فالآخر يتبعي له أن يكون واحداً أيضاً.

ولهذا فإن من المحدثين من لم يلتزم هذا الذي قرره ابن حني، فلم يروا بأساً في جهر الناء في مثل هذا السياق، ليس مع الجيم فحسب "بل إن القاعدة يمكن أن تطرد في كل فعل فاءه صوت مجھور، ولو أمكن أن نصوغ "افتعل" من فعل مثل "بعث" الذي يبدأ بصوت مجھور لكان من الجائز المقبول أن نرى نفس هذه الظاهرة" (٢٠٩).

بقي أن نقول إن حكم ابن حني على جهر الناء في مثل اجتماع ← اجدمع، بأنه شاذ، صحيح تماماً إذا اعتربنا الصيغة الحالية، ولكنه يكون غير صحيح على اعتبار أن الخبر قد حصل قبل عملية القلب المكاني، أي: التجمع ← ادجمع ← بالقلب اجدمع. ومن هنا يتبيّن لنا أيضاً أن ما ذهب إليه بعض المحدثين من طرد هذه القاعدة على كل فعل فاءه مجھور خطأ تماماً إذا أخذنا في

الخسبان الصيغة الخالية أي "افتعل" ولكنه يكون صحيحاً باعتبار الأصل أي "افتعل".

بـ: المماثلة الجزرية المدبرة المتصلة في غير افتعل:

أـ وأبرز مظاهر المماثلة الجزرية المدبرة المتصلة هو ما يعرف بظاهرة "الإقلاب" أي قلب النون الساكنة مهماً في النطق من وقعت قبل الباء وذلك كما في عَنْبَر ← عمر، وشَبَاء ← شباء، أَبْشِهِم ← أُبْشِهِم، مُبْشِر ← مبشر، وهكذا.

والتعليق الصوري لهذه الظاهرة، هو أن النون لثورية خيشومية، والباء شفوية، فالمخارج متباينة، ثم إن النون بوصفها خيشومية تقتضي انخفاض الحنفتين، وأما الباء بوصفها وقمة (الفجارية) فتقتضي ارتفاع الحنفتين، ولصعوبة تتابع هذين الصوتين، بسبب التباعد في المخارج والصفات كان الحل النسبي هو المحيء بصوت يجمع في خصائصه ما تفرق بين هذين الصوتين، فكان ذلك الصوت هو الميم، فهو يتتفق مع النون في الخيشومية، ويتنافي مع الباء في الشفوية أي المخرج، فهو إذن يتتفق مع النون في الصفة، ومع الباء في المخرج.

وظاهرة الإقلاب هذه هي وليد قانون الاقتصاد في الجهد؛ إذ لا مجال لتبادل التأثير والتأثير بين النون والباء بعد ما بينهما صفة ومحرجاً.

ولقد عالج السلف هذه الظاهرة الصوتية وعلوها تعليلاً صوتياً سليماً، قال سيبويه: "إذا كانت مع الباء لم تتبين، وذلك قوله شباء والعمر؛ لأنك لا تدغم النون وإنما تحولها مهماً" (٢١٠).

ولعل تعليل الرضي هو أوضح ما يمكن أن تعلل به هذه الظاهرة، قال  
جعل قلب النون ميماً، "وذلك أنه يعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الباء، لأن  
النون الساكنة، يجب إخفاوها مع غير حروف الحنق... والنون الخفية ليست  
إلا في اللغة التي معتمدتها الأنف فقط والباء معتمدتها الشفة، ويتعسر اعتمادان  
متوازيان على محو حجي النفس المتبعدين فطلبت حرفاً تقلب النون إليها، متوسطة  
بين النون والباء، فوجدت هي الميم؛ لأن فيه الغنة كالنون، وهو شفوي  
كالباء" (٢١١).

ونطق النون ميماً قبل الباء لا يوقع لهاً بين المفردات، وذلك لأن من  
خصائص العربية أن الميم الساكنة لا تقع فيها قبل الباء الباء، قال سيبويه:  
"والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة" (٢١٢).

وقلب النون الساكنة في اللفظ ميماً، ظاهرة صوتية لا تقتصر على  
العربية وحدها بل تجد نظائرها في اللغات الأخرى، فقد ذكر كونر O'Connor  
أن النون تنطق في اللفظ ميماً في الإنكليزية متى وقعت قبل  
الأصوات الشفوية وهي: الميم والباء، فكلمة "tin" مثلاً، شكلها الصوتي  
والإملائي هو "tin" ولكنها تغير شكلها الصوتي إلى "tim" إذا ما وقعت قبل  
الصوت الشفوي كما في "tin pan" فإنها في هذا السياق تنطق: "timpan" (٢١٣)، والمثل الأبرز فيها هو

In+ Possible → Impossible

بـ تأثر السين بالصوت المفخم بعدها فتفخم، وذلك نحو: إصطبل، وهذه  
الكلمة وافدة من اللاتينية، وأصلها اللاتيني هر: stabulum (٢١٤)،  
وقد دخلت إلى العربية عبر الآرامية، فالأصل فيها هو السين، إما

تفخيم السين في العربية وفي الآرامية *istablā*<sup>٢١٥</sup> فهو تأثير الطاء التي نشأت في الآرامية بفضل إطباق التاء في الصيغة الأصلية، ومثل "اصطبل" أسطرلاب" و "اصطراكب" وهي كلمة يونانية أصلها اليوناني هو "استرو لابون": *Astro Labium* فهي مركبة من كلمتين: "استرو" يعني نجم و "لابون" وهو اسم الفاعل من الفعل "لامبانو" يعني أحذت<sup>٢١٦</sup>). ثم دخلت إلى العربية عبر الآرامية، فالأصل فيها إذا بالسين، وقد أصبت تحت تأثير الطاء بعدها، ولقد كان السلف على وعي بذلك، فهذا ابن مكي يؤكد أن الأصل فيها بالسين " وإنما قلبت صاداً بجاورة الطاء"<sup>٢١٧</sup>). ومن هنالا القبيل "أسطمة" و "اصطمة" فيهذه الأخيرة متضورة عن الأولى بفعل إطباق السين تحت تأثير الطاء بعدها، ومتى يؤكد ذلك أن هذه الكلمة معربة عن اللاتينية *stuppa* "المأخوذة بدورها عن اليونانية" "ستودي" يمامنة الحركة الأخيرة<sup>٢١٨</sup>). قال ابن منظور: "الأسطمة والأصطمة لغة في الأسطمة والأصطمة في جميع ما تصرف منه"<sup>٢١٩</sup>). ولقد جاءت هذه الكلمة على الأصل، أي بالسين قال العجاج:

يسأليتها خرجت من فمه  
حتى يعود ذلك في أسطمة<sup>٢٢٠</sup>

وقد فحمت السين كذلك في "بسطة" من قوله تعالى: "وزادكم في الخلق بسطة"<sup>٢٢١</sup>، وهي في القرآن الكريم بالصاد. وقد فحمت أيضاً في قوله تعالى: "وزاده في الخلق بسطة في العلم والجسم"<sup>٢٢٢</sup>، فقد روي أن نافعاً كان يقرؤها بالصاد<sup>٢٢٣</sup>). ومن أمثلة تفخيم السين لأجل الصوت المفخم بعدها، قوله: الرسغ والرصغ<sup>٢٢٤</sup>، والقسنطل والقسنطل<sup>٢٢٥</sup>، وخطيب

**مسفع** و**مِصْفَع**(٢٢٦)، و**رجل مسفع وأصفع**(٢٢٧)، للأصنع، ولـ**مسق**  
**الحانط** و**لُصق الحانط**(٢٢٨) و**الفسطاط** و**الفصطاط**(٢٢٩).

ج. تأثر السين بالدال بعدها فتجهـر، أي تصبح زايـاً في النطق قال أوليري:  
إـيـاـ لـقاـعـدـة عـامـة فيـ العـرـبـيـة، وـالـآـرـامـيـة أـنـ السـيـنـ الصـفـرـيـة تـصـبـحـ زـايـاـ  
قـبـلـ سـاـكـنـ بـعـهـورـ، وـصـادـأـ قـبـلـ المـفـحـمـ(٢٣٠).

وـمـنـ الـأـمـثـلـةـ عـلـىـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ: أـسـدـلـ ← أـزـدـلـ، وـيـسـدـلـ ← يـزـدـلـ،  
وـالـقـسـدـلـir ← التـزـدـيرـ(٢٣١)، وـمـنـ هـذـاـ القـبـيلـ أـيـضـاـ الـمـسـدـغـةـ ←  
الـمـزـدـغـةـ(١٣٢)، وـرـجـلـ أـسـدـيـ ← أـزـدـيـ(٢٣٣) وجـاءـ يـضـرـبـ أـسـدـرـيـهـ  
وـأـزـدـرـيـهـ(٢٣٤).

وبـالـإـضـافـةـ إـلـىـ ماـ ذـكـرـ، فـقـدـ جـهـرـتـ السـيـنـ تـحـتـ تـأـثـيرـ الـجـيمـ فيـ مـشـ:

أـمـرـ مـسـحلـ ← مـزـحلـ(٢٣٥). هـذـاـ، وـتـجـهـرـ السـيـنـ كـثـيرـاـ قـبـلـ الـبـاءـ فيـ الـلـهـجـاتـ  
الـدـارـجـةـ، وـفـيـ الـلـهـجـةـ الـمـصـرـيـةـ عـلـىـ وـجـهـ الـخـصـوصـ؛ وـالـمـثـالـ الـمـشـهـورـ عـلـىـ ذـلـكـ  
هـوـ الـكـسـرـةـ ← الـكـبـرـةـ، وـالـأـسـبـعـ ← الـأـزـبـعـ، وـبـالـنـسـبـةـ ← بـالـقـرـبةـ،  
وـالـخـاصـيـةـ ← الـخـازـيـةـ، وـالـأـسـبـابـ تـنـطـقـ فـيـهـ السـيـنـ، زـايـاـ أـيـضـاـ.

د. تـأـثـيرـ الصـادـ بـالـدـالـ بـعـدـهـاـ فـتـجـهـرـ؛ وـذـلـكـ نـحـوـ أـصـدقـ ← أـزـدقـ،  
الـتـصـدـيرـ ← التـزـدـيرـ، وـالـفـصـدـir ← الـقـزـدـ قـالـ سـيـبوـيـهـ: "وـسـعـنـاـ الـعـربـ  
الـفـصـحـاءـ يـجـعـلـونـهـاـ، زـايـاـ خـالـصـةـ، كـمـاـ جـعـلـواـ الـإـطـبـاقـ ذـاهـبـاـ فيـ الـإـدـغـامـ،  
وـذـلـكـ قـوـلـكـ فيـ التـصـدـيرـ: التـزـدـيرـ، وـفـيـ الـفـصـدـ: الـقـزـدـ؛ وـفـيـ أـصـدرـتـ:  
"أـزـدرـتـ"(٢٣٦). وـيـعـلـ حـيـرـ الصـادـ فيـ مـشـ هـذـاـ السـيـاقـ فـيـقـولـ: "وـإـنـاـ  
دـعـاهـمـ إـلـىـ أـنـ يـقـرـيـهـاـ وـيـدـلـوـهـاـ، أـنـ يـكـوـنـ عـمـلـهـمـ مـنـ وـجـهـ وـاحـدـ،  
وـلـيـسـعـمـلـوـهـمـ فـيـ ضـرـبـ وـاحـدـ، إـذـ لـمـ يـصـلـوـهـمـ إـلـىـ الـإـدـغـامـ، وـلـمـ

يحسروا على إيدال الدال صاداً، لأنها ليست بزيادة كالثاء في "افتعل" والبيان عربي (٢٣٧).

وقد ذهب أبو الطيب المغربي إلى أن قلب الصاد الساكنة زايا قبل الدال لغة نطي (٢٣٨)، ويحكي عن الأصمعي أن حاتماً (٥٧٨م) كان أسرى في قبيلة "عترة" فجاءته النساء بناقة، ويفصل، وفن له: افصى هذه الناقة فأخذ المفصل، فلتم في سبتها أي نحرها وقال: "هكذا فردي الله (٢٣٩)؛ أي فصدى أنا.

وعلى هذه اللهجة جاء المثل العربي: "لم يُحِرِّمْ من فُرْدَ لَهْ" (٢٤٠)، أي فُصِّدَ لَهْ وقد ذكر أبو الطيب المغربي أنه قد فرَى "حيٍ يُزدَرُ الرَّحَاءُ" بدل يُصْدِرُ (٢٤١).

ومن كلام العرب ما وجدنا لها العام برباد، وما وجدنا لها العام مصددة". ويقول بعض العرب مزدة (٢٤٢). ويقال هو كثير الفصل لك والفرد (٢٤٣). كما يقال: جاءنا يضرب أصدريه وأزدريه (٢٤٤)، ويقال لالمخدة: المصدعة و"المزدعة" (٢٤٥).

وإذا كان أبو الطيب قد نسب هذه الظاهرة إلى "طبي" فإن بعض النقوين يعد بإيدال الصاد زايا قبل الدال ميزة خاصة لللهجة "كتب" قال أوليري: "تقرَّب الصاد المفخمة إلى الزاي قيل ساكن بجهور أو "sonant فتحوا  $\text{zd} \leftarrow \text{sd}$ " في العربية، تميز اللهجة القديمة لكلب، مثل: مزدر لمصدر" (٢٤٦). وهذا جاء عنهم: مزدر ومزدق ومزدوفة، بدل مصدق ومصدوفة. قال الشاعر:

يزيد زاد الله في خيراته حامي نزار عند مزدوقاته (٢٤٧)

وقال الآخر:

دع ذا الهوى قبل القلبي ترك ذي الهوى متمن القوى غير من الصرم مزدرا(٢٤٨)

وقد قرأت القراء باشمام الصاد صوت الزاي في مثل هذا السياق، قال ابن الحزم: "اختلاف القراء في أصدق وتصديق ويصدقون وفاصدع، وقصد، ويصدر، وما أشهبه، إذا سكت الصاد، وأتى بعدها دال. فقرأ حمزة والكسائي وخلف باشمام الصاد صوت الزاي"(٢٤٩). وعلى مستوى اللهجات الدارجة، فقد ذكر الزبيدي أن العامة على عهده كانت تقول: مزدعة في مصدغة (٢٥٠).

هذا، ولقد جهرت الصاد في اللهجة المصرية الدارجة وفي اللهجات الشامية قبل الغين، وذلك في كلمة صغير حيث تنطق "زغير" "zgħir". كما أنها تجهر في المصرية الدارجة قبل الباء أيضاً، وذلك نحو أصبر ← أزبر من قوطهم: "أصبر شوية".

هـ. تأثر الشين بالدال بعدها فتجهر، فتنطق من ثم جيناً سورية وذلك كما في أشدق ينطقها بعض العرب "أمشّ دق" "azdak" قال الرضي: "وانما يضارع بالشين الزاي، إذا كانت ساكنة قبل الدال لأنها تشبه الصاد والسين اللذين يقلبان إلى الزاي وذلك بكوكها مهمومة رخوة مثلهما، وإذا أحيرت في الشين ذلك، رأيت ذلك بين طرق لسانك"(٢٥١).

وتجهر الشين قبل الغين والجيم في المصرية الدارجة، فكل من: "مشغول" و"أشجار" تنطق فيها الشين مجهرة (٢٥٢) كاجيم السورية تماماً.

و. تأثير التاء في اللهجة الفلسطينية والأردنية الدارجة بالجيم بعدها فتجهز، وذلك مثل مثُّل مُثْحَر ← مدرج، وكذلك في جميع السياقات المماثلة نحو التاء في "وَجَبَتْ" من قوله تعالى: "فَإِذَا وَجَتْ جِنَوْهَا فَكَلَوْا مِنْهَا" (٢٥٣)، وكقوله تعالى: "كُلُّمَا نَضَحَتْ جَلْوَدُهُمْ" (٢٥٤). فالباء في مثل هذا السياق تنطق دالاً.

ز. تجهر كل من الطاء والكاف في المصرية الدارجة إذا اتصلت كل منهما بالباء اتصالاً مباشراً مثل "أَكْبَرْ" تنطق "agbar" أو منفصلة عنها كما في يُكْدَب ← yigdib ← يُطْبَع ← yudbuḥ ← يُطْبَع وطبعاً وطبعه تنطق فيها الطاء كألفها ضاد.

ح. تجهر التاء في المصرية الدارجة قبل الباء أيضاً، فأتبعوهم وأتباعهم تنطق أدعوههم وأدعائهم. ويتابع ← يتدابع، أي ثباع.

يقي أن نقول إننا لمجد هذا النوع من المماثلة في بعض اللغات الأجنبيّة ففي الإنكليزية مثلاً تمس الرأي "z" والـ "فاء" "z" تحت تأثير التاء بعدها، وبذلك تحول المجموعة الصوتية: zt ← إلى st، و vt ← إلى ft.

فالفعل الماضي من: leave هو left، وأصل هذه الصيغة هو leav-، فحدث أن هبت "الفاء" تحت تأثير التاء المهموسة ومثلها الماضي من: lose هو "lost" والأصل منه هو lozt إلا أن الرأي هبت تحت تأثير التاء بعدها (٢٥٥).

#### ثامناً: المماثلة الجزئية المدبرة المنفصلة:

أ. تأثر السين بالأصوات المفخمة بعدها، فتفخم، أي تصبح صاداً، وذلك أن حروف الاستعلاء تجذب السين عن سفارتها إلى تعليلهن؛ والصاد

مستعملة، وهي أخت السين في المخرج، وأخرى حروف الاستعلاء " (٢٥٦)، فمما فحصت فيه السين تحت تأثير الصوت المفحم بعدها: السراط ← الصراط. والدليل على أن تفعيم السين هنا من قبيل المماثلة مع الصوت المطبق بعدها، أن الأصل في السراط، هو السين، ذلك أن هذه الكلمة لاتينية وهي في أصلها اللاتيني "strata" (٢٥٧) ثم دخلت إلى السريانية، فكانت "سراط" ثم دخلت إلى العربية من السريانية. فالأصل فيها إذا هو بالسين ثم فحصت السين تحت تأثير الطاء بعدها.

وعليه فقد أحظى السلف، وجانبهم الصواب حين زعموا أن "السراط" كلمة عربية، وأنها مشتقة من الفعل سرط قال الزمخشري: "السراط: البخادة من سرط الشيء إذا ابتلعه؛ لأنه يسترط السابقة إذا سلكته، كما سمي لقماً؛ لأنه يلتقطهم، والصراط من قلب السين صاداً لأجل الطاء، كقوله مصيطر في مسيطر. وقد تشم الصاد، صوت الزاي وفرى هن جميعاً وفصحاهن إخلاص الصاد، وهي لغة قريش وهي الشائعة في الإمام" (٢٥٨).

وقال السهيلي (٥٨١ هـ): "وأما اشتراق السراط فمن سرط الشيء أسرطه إذا بلعه بلعا سهلاً..." (٢٥٩). وهذا تكلف زائد منهم؛ وإنما فالكلمة مغربية، كما بينا.

ولقد قرأت القراء: السراط والصراط، بالسين والصاد، ففي رواية البرّي (٤٠٠ هـ) أن ابن كثير قرأها بالصاد في جميع القرآن وقد ذكر أن أبي عمرو بن العلاء كان يقرؤها بالسين والصاد والزاي (٢٦٠). وقد ذكر ابن

بمأهاد (٣٢٤ هـ) أن السبعة - باستثناء ابن كثير وأبي عمرو وحمزة - قد قرأها بالصاد في جميع القرآن (٢٦١).

وقد علن ابن مأهاد تفخيم السين في الصراط، بقوله: "والسين الأصل، والكتاب بالصاد، وإنما كتب بالصاد، ليقربوها من الطاء؛ لأن الطاء لها تصعد في الحنك، وهي مطبقة، والسين مهمومة، وهي من حروف الصغير، فتقل عنهم أن يعمل اللسان منخفضاً ومستعلياً في كلمة واحدة، فقلعوا السين إلى الصاد؛ لأنها مواهية للطاء في الإطباق، ومناسبة للسين في الصغير؛ ليعمل اللسان فيما متصلنا في الحنك عملاً واحداً" (٢٦٢).

ولقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصرهم (٢٦٣ هـ): "لست عليهم بمحض طلاق" (٢٦٣)، بالصاد تحت تأثير الطاء (٢٦٤). وكان نافع يقرأ كلّاً من "يسط" وبسطة والسيطر ويسطر بالصاد (٢٦٥). كما ذكر الأخفش أن منهم من قرأ "فوصطن" بالصاد (٢٦٦)، من قوله تعالى: "فوضطن به جمعاً" (٢٦٧).

وتفخيم السين لا يقتصر على تأثيرها بالطاء فقط، وإنما تفخم تحت تأثير الأصوات المفخمة التالية لها كثُرها، وقد خصّ السلف من بينها القاف والغين والخاء بالإضافة إلى الطاء، ولعل هذه الأصوات الأربع هي التي تفخم معها السين باطراد تقريباً: "قال قطرب: إذا كان بعد السين في نفس الكلمة طاء أو قاف أو خاء، أو غين، فذلك أن تقلبه صاداً" (٢٦٨).

وقال ابن جني: "إذا كان بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء حاز قلبه صاداً، وذلك قوله تعالى: "كَائِنَا يَسْاقُونَ" (٢٦٩)، ويصاقون، ومسّ سقر، وصقر، وسخر، وصخر وأسبغ عليكم نعمه وأصبح، وسراط وصراط. وقالوا في سفقت، صيفقت وفي سويق: صويق" (٢٧٠).

وقد نصر البطليوسى على قياس ذلك، فقال: "كل سين وقعت بعدها غين، أو خاء أو غين أو قاف أو طاء جاز قلها صاداً، وذلك مثل قوله: كأنما يساقون إلى الموت"، ويصاقون، و"من سفر"، وصغر، ومثل سخر وصخر - مصدر سخرت منه إذا هرئت. فاما الحجارة فالصاد لا غير، ومثل قوله: "وزادكم في الخلق بسطة" وبسطة، والسراط والصراط، و"أسبغ عليكم نعمه" وأصبح، وسبغ الثوب فهو سايغ، وسبغ فهو صايغ إذا طال، فاما صفت الثوب من الصياغ فالصاد لا غير. وشرط هذا الباب أن تكون السين متقدمة على هذه الحروف، لا متاخرة بعدها، وأن تكون هذه الحروف مقاربة لها، لا متباعدة عنها، وأن تكون السين هي الأصل" (٢٧١). ثم أردف يقول: وهذا هو الذي يجوز القياس عليه من هذا الباب، وما عداه فإنما يوقف فيه عند السماع" (٢٧٢).

فتفحيم السين إذا وارد مع جميع الأصوات المفخمة، إلا أنه مقيد ومطرد مع هذه المجموعة من الأصوات التي ذكرها كل من قطرب وابن جني والبطليوسى.

وقد نادى بقياسه ذلك الرضي أيضاً، وذلك حيث قال: "وهذا القلب قياس، لكنه غير واجب" (٢٧٣)، فهو على حد رأيه أشبه بسلوك عام، أو تزعة عامة، وقد ذهب إلى أن الأصوات المفخمة تؤثر في السين قبلها متصلة ومنفصلة عندها، قال: "وهذه الحروف تجوز القلب متصلة بالسين كانت كصغر، أو منفصلة بحرف نحو صلخ، أو بحرفين أو ثلاثة نحو: صملق وصراط وصماليق" (٢٧٤)، وفي الحقيقة إن الأمثلة التي ذكرها الرضي السين فيها منفصلة عن الصوت المفخم في جميعها فسفر وصغر، السين لا تتصل بالقاف

مباشرة، ذلك أن هناك حركة تفصل بينها وبين القاف، ولا تصل مباشرة بالفتح إلا إذا كانت ساكنة.

ولم ينص سيبويه على قياسية شيء من ذلك (٢٧٥)، وذهب المارد إلى أن عدم إطباق السين هو الأفضل نظراً لكون السين هي الأصل، ثم يبين العلة في تفحيم السين مع الأصوات المفخمة فيقول: "إنما تقلب للتقرير مما يعدها، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعملة قلب معه ليكون تناولهما من وجه واحد، والحرروف المستعملة: الصاد والضاد، والباء، والناء، والخاء، والغين، والقاف، وإنما قبلها مستعدية؛ لأنها حروف استعملت إلى الحنك الأعلى، وهي الحروف التي تمنع الإمالة، فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف في الكلمة: جاز قبليها صاداً، وكلما قرب منها كان أوجب، ويحوز القلب عن التراخي بينهما، وكلما قرب منها كان أوجب، وكلما تراخي، فترك القلب أجود" (٢٧٦).

وقد ذهب ابن حني في تعليمه لإطباق السين إلى مثل هذا الذي ذهب إليه المارد، فعلّ إطباق السين في مثل سبقت ← صفت ونظائرها بقوله: "وذلك أن القاف حرف مستعمل، والسين غير مستعمل، إلا أنها أخت الصاد المستعملة، فقربوا السين من القاف بأن قلبوها إلى أقرب الحروف إلى القاف من مخرج السين، وهو الصاد" (٢٧٧).

وقد نص يوهان فوك "J. Fuck" على أن تفحيم السين، شبه مطرد في هجنة "بلعنبر"، قال في ذلك: "وفي هجنة "بلعنبر" أحد أفحاذ تميم، يكاد يوجد هذا التغيير باطراً إذا جاء بعد السين أحد الحروف الأربع التالية: ط، ق، غ، خ، وقد ذهب متاخره النحاة إلى تعميم حواز ذلك التغيير الصوتي بالشرط المذكور" (٢٧٨).

وبالإضافة إلى الأمثلة التي ذكرناها آنفاً، من خلال اقتباساتنا المتعددة، فقد فحمت السين في أمثلة كثيرة تحت تأثير الصوت المفخم بعدها، ولقد عقد أبو الطيب اللغوي باباً كبيراً لما أبدلت فيه الصاد من السين فمن ذلك على سبيل المثال: سقب، وصفب(٢٧٩) يعني قرب، قال عبد الله بن قيس الرقيات (نحو ٨٥ هـ):

كوفسيه نازح علستها لا أمم دارها ولا صقب(٢٨٠)

وهو أخوه سونه وصوغه(٢٨١)، والأسلح والأصلع(٢٨٢)، للأصلع، وقد كتبت سطراً وصطاً، وكذلك السطر والمضر من التخييل(٢٨٣)، ورجل سيقل وصيقل والسفل والصلقل، قال امرؤ القيس:

مهففة بيضاء غير مفاضة ترائيها مصقوله كالسجين حل

وشربت سويقاً وصريقاً(٢٨٤)، وشاة سالغ وصالغ، وثوب سفيق وصفيق وسفاق وصفاق(٢٨٥).

وقد جاء صيقت في سبقت وصافت في سفت(٢٨٦)، وقد قرأ يحيى بن عمارة "وأصبح عليكم نعمته ظاهرة وباطنة"(٢٨٧)، وجاء صيقت في سيفت وسففت السابب وصفتها(٢٨٨)، وحكى يونس عن العرب الصوق في السوق(٢٨٩). ويقول بعض العرب في غير القرآن صلقوكم في ستفوكم. قال العجاج:

أصلق ناباه حباه العصافور  
إن زلْ فوه عن جراد مشير(٢٩٠)

والسفر والصقر، قال ابن حني: "ورويت عن الأصمسي قال: اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما: الصقر بالصاد، وقال الآخر: السفر بالسين فهذا ضيًّا بأول وارد عليهما، فحكى له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو الزقر" (٢٩١).

ويرى ابن حني أن "صلهب" في قول طفيل الغنوي (٦١٠م).

تنيف إذا أقورت من القود وانطوت هاد رفيع يقهر الخيل صلهب

يرى أنها يمكن أن تكون مما فحمت فيه السين، قال: "فيجوز أن يكون الصاد فيه لغة، ويجوز أن يكون بدلاً من سين سلهب، لأنه أكثر تصرفاً من صلهب" (٢٩٢).

ومما فحمت فيه السين كذلك "اصفنت" في إسفنت فالالأصل في هذه الكلمة هو بالسين، لأنها معربة عن "اسپند" (٢٩٣) الفارسية، فهي بذلك بالسين ولكن السين فحمت تحت تأثير الطاء بعدها (٢٩٤).

بـ تتأثر السين بالقاف بعدها فتجهـر، وذلك نحو سـفر ← زـقر، ومسـ سـفر ← مـسـ زـقر، وقد نص التغويون على أن جـهـر السـين قبل القـاف لـغـة عـاـصـة لـقـبـيلـة "كـلـبـ" قال ابن حـنـي: "وـكـلـبـ" تـقـلـبـ السـين مع القـافـ حـاـصـة زـايـاـ، فـيـقـولـونـ فـيـ: سـفـرـ، زـقـرـ، وـفـيـ مـسـ سـفـرـ: مـسـ زـقـرـ" (٢٩٥). وـمـا جـهـرـتـ فـيـ السـينـ كـذـلـكـ لـزـقـهـ وـلـزـيقـهـ، فـيـ لـسـقـهـ وـلـسـيقـهـ (٢٩٦).

ويـعـتـلـ السـلـفـ جـهـرـ السـينـ قـبـلـ القـافـ فـيـ لـغـةـ "كـلـبـ" حـاـصـةـ بـالـثـابـينـ الـكـبـيرـ بـيـنـ السـينـ الـمـهـمـوـسـةـ، وـالـقـافـ الـمـهـمـوـرـةـ (٢٩٧) -عـلـىـ حدـ قـوـظـمـ-

ولكن القاف مهموسة حالياً، لذا فإننا نعتقد أنه إذا كان على السين أن تجهر قبل القاف، فلا بد أن تكون قافاً مجهرة، غير هذه التي نسمعها من أفواه مجيدي القراء ولعلها تلك التي عشناها جيم القاهرة هذه الأيام.  
وقد جهرت السين تحت تأثير الراء في سرداد، فقيل زرداد(٢٩٨).

ج. وقد حصل للصاد ما حصل للسين قبل القاف، أي جهرت هي الأخرى وذلك كما في الصقر ← الزقر(٢٩٩)؛ وبصقت ← بزقت(٣٠٠) وهو البصاق والبزاق(٣)، ويقال هو لسنه ولصفه ولزقه(٣٠٢).

وقد جهرت الصاد قبل الراء في الصراط ← الزراط، وقد روى عن أي عمرو أنه كان يقرأ: الزراط(٣٠٣)؛ برأي مختلفة بدل الصراط.  
أما حمزه، فكان يشم الصاد صوت الراء في جميع القرآن(٣٠٤).

د. تتأثر الناء بالباء بعدها فتفخم، فمن ذلك ما ذكره أبو الطيب اللخ وائللطخ، ويقال تلخ بكلدا تلخعاً، وتلطفخ تلطفخاً(٣٠٥). وهو ملتح وملطخ(٣٠٦). وقد ذكر الزبيدي أن العامة في الأندلس كانت تقول في ثخت ← طخت(٣٠٧).

### المماطلة بين الحركات .Vowel-Harmony

من مظاهر المماطلة بين الحركات:

١. تحول ظرف الزمان "منذ" من "منذ" إلى "منذ" فأصل هذا الظرف كما ذهب المفراء هو: منْ + ذو(٣٠٨) أي أن هذا الظرف مركب في حقيقة أمره من كلمتين هما: حرف الجر منْ "؛ اسم الموصول "ذو".

فلما ركبا معاً صارا "مِنْدُو". ثم اختزلت الحركة الطويلة من آخره بسبب انتقال النبر إلى المقطع الأول فصار "مِنْدٌ" (٣٠٩). وهذه المرحلة من تطور هذا الظرف حفظتها لنا لهجة سليم، فقد نصّ المرضي على أن "مِنْدٌ" بالكسر لغة لهم (٣١٠). ثم تابع هذا الظرف تطوره بالمثلثة بين الحركات، فصار "مِنْدُّ".

٢. تحريك هاء الغائب بالكسر بدل الضمة في مثل:  $\overset{\circ}{\text{ب}} \leftarrow \overset{\circ}{\text{ب}} \text{ يه}$  فأصل حركة هاء الغائب هي الضمة، ولكن تابع الكسارة والضمة ثقباً مكرروه، لهذا تخلصت منه العربية عن طريق المثلثة بين حركة حرف الجر وهاء الضمير.

وإذا كانت المثلثة قد ثبتت هنا بسبب تقلّب تابع حركة حرف الجر والضمير بعده، فإن القياس قد عُمِّم ذلك على ضمائر الغائب كنهما: المفرد والمشي والجمع، الذكر والمؤنث على حد سواء، وذلك كلما سبق الضمير بكسرة أو ياء، قال بروكلمان: "وتتحول الضمة القصيرة الحالصة "لـا" في ضمير النصب والجر الغائب المفرد المذكر "hu" والجمع المذكر "hum" ، والمؤنث hunna والمشي humā إلى كسرة قصيرة الحالصة "ز" أو الصوت المركب "ay". مثل: riğlihi  $\leftarrow$  riğlihu "رجليه"  $\leftarrow$  kādīhim  $\leftarrow$  kādīhum "فاضيهم"  $\leftarrow$  alayhinna  $\leftarrow$  alayhunna "عليهن" (٣١١).

٣. الوهم: الوهم هو كسر هاء الضمير في مثل: مِنْهُم  $\leftarrow$  مِنْهُمْ، مِنْهُ  $\leftarrow$  مِنْهُ. وينسبها اللغويون إلى ربعة. قال سيبويه "واعلم أن قوماً من ربعة يقولون: "مِنْهُمْ" اتبعوها الكسارة ولم يكن المسكن حاجزاً حصيناً

عندئم. وهذه لغة رديئة. إذا فصلت بين الهماء والكسرة فالزرم الأصل، لأنك قد تحرى على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراحت، وكان بينهما حاجز، لم تلتقي المشاهدة" (٣١٢).

وقد نسبها أبو زيد إلى يكر بن وايل؛ قال في النواذر: "وقال رجل من يكر بن وايل: أحدثت هذا منه يا فقي، ومنهما، ومنهم، فكسر الاسم المضمر في الإدراج والوقف. قال، وقال: ولم أعرفه ولم أضربه، فكسر الهماء مع الباء." (٣١٣).

وإذا كان سببويه قد حكم على هذه الفهمجة بالردامة، بناء على أحسن معيارية، فإن المبرد قد أجازها بناء على ما وصفه بخفاء الهماء قال: " وإنما جاز هذا في الهماء خفائها" (٣١٤). وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أبعد من ذلك؛ فوجد لها وجهاً من القياس، فوجه كسر الهماء ههنا على الرغم من وجود الفاصل، بإماماة الفتحة الطويلة (الألف) في مثل: جلباب وجبلاب، على الرغم من وجود فاصل بين الكسرة والفتحة الطويلة في هاتين الكلمتين (٣١٥).

وفي الحقيقة، إن تتابع الكسر في منهم، ومنهما... مستقل ومن ثم فإن هذه الظاهرة لم تشع كثيراً بين العرب، فقد مال أكثرهم إلى ضم هاء الضمير. قال الرضي: "إن كان الساكن غير الباء، فضم الهماء متغى عليه، إلا ما حكى أبو علي أن ناساً من يكر بن وايل يكسرونها في الواحد والمشى والجمعون نحو: منه، ومنهما، ومنهم، ومنهن اتباعاً لنكسه" (٣١٦).

٤. الوَكْمُ: والوَكْمُ لِهُجَّةٍ لِبَعْضِ بَنِي بَكْرٍ بْنَ وَائِلٍ، يُعَالِمُونَ كَافَ الْمُخَاطِبَ مُعَالَمَةً هَاءَ الْغَايَبِ، فَيُكَسِّرُونَهَا لِنَكْسَرَةٍ قَبْلِهَا، فَيُقَوِّلُونَ بِكِّمْ، وَعَلِيِّكِمْ، وَمِنْ أَحْلَامِكِمْ، وَعَلَى هَذِهِ الْلِهُجَّةِ رُوِيَ بَيْتُ الْحُطَّيْثَةِ (نَحْوٌ ٤٥ هـ):

وَإِنْ قَالَ مُولَاهُمْ عَلَى جُلُّ حَادِثٍ مِنَ الدَّهْرِ رُدُوا فَضْلَ أَحْلَامِكِمْ رَدُوا (٣١٧).

وقد وقف سيبويه من هذه اللهجة موقفه من الوهم، ومن ثم فقد وصفها بالرداة، قال في الكتاب: "وقال ناس من بنو بكر بن وائل: من أحلامكم وبكم، شبهها بالهاء، لأنها علم إضمار، وقد وقعت بعد الكسرة، فاتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر، وهي رديئة جداً" (٣١٨).

ومن خلال وصف سيبويه لهذه الظاهرة يتضح لنا أن موقفه منها أشد من موقفه من الوهم. وقد وصفها الأخفش بأنها فيبيحة ومنكرة، قال: "وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ "عَلِيَّكُمْ" وَ"بِكُمْ" إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا ياءُ سَاكِنَةٍ أَوْ حَرْفٍ مَكْسُورٍ بِحَوْلَةِ "هُمْ" وَذَلِكَ قَبِيعٌ لَا يَكَادُ يَعْرَفُ، وَهِيَ لُغَةُ بَنِي بَكْرٍ بْنَ وَائِلٍ. سَمِعْنَا مِنْ بَعْضِهِمْ يُقَوِّلُونَ: عَلِيِّكُمْيٰ وَبِكُمْيٰ" (٣١٩).

وإذا كان كل من سيبويه والأخفش قد وقف من هذه الظاهرة الصوتية عند حد وصفها بالقبح والرداة، فإن الميرد قد حمل بشدة على هذه اللهجة والذين يستكثرون بها، وعدها سقطة لغوية من هولاء وغلظاً فاحشاً، قال في المقتصب: "وَنَاسٌ مِنْ بَنِي بَكْرٍ بْنَ وَائِلٍ يَجْرُونَ الْكَافَ بِحَرْيِ الْهَاءِ إِذَا كَانَ مَهْمُوسَةً مُثْلِهَا، وَكَانَتْ عَلَامَةً إِضْمَارَ كَالْهَاءِ. وَذَلِكَ غُلْظٌ مِنْهُمْ فَاحِشٌ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَشْبِهَ فِي الْحَفَاءِ الَّذِي مِنْ أَحْلَمِهِ حَازَ ذَلِكَ فِي اَهْمَاءِ، وَإِنَّمَا يَتَبَغِي أَنْ يَجْرِي الْحَرْفُ بِحَرْيٍ غَيْرِهِ إِذَا أَشْبَهَهُ فِي عَلَيْهِ" (٣٢٠).

وللمنسحة أن يصغوا هذه اللهجات بما شاءوا، فإن هذا لن يغير من حقيقة الأمر شيئاً، من أنها كانت لهجـة لبعض العرب قديماً، وإذا كان ذلك كذلك فلا معنى لوصفها بالقبع أو الرداعـة فالإنسان لا يخضع في لغـه التي نشأ عليها، ولا تخونه سنيقتـه التي فطرـ عليها، وكل ما هنالـك أن هؤلاء الناس هـالوا إلى المماـلة بين الحركـات في هذه المـوـاقـعـ، وما تستـشعرـ فيها من قـبـعـ ورـداعـةـ لا يرىـ فيهـ المـتكلـمونـ هـاـ إـلـاـ غـاـيةـ الـحـسـنـ وـمـتـهـىـ الـفـصـاحـةـ.

وهـذهـ الأـحـکـامـ مـبنـيةـ عـلـىـ أـسـاسـ عـدـ الـلـهـجـاتـ نـسـخـاـ مـشـوـهـةـ أوـ خـرـفـةـ عـنـ الـفـصـحـىـ؛ـ وـلـيـسـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ، إـذـ الـفـرقـ بـيـنـ الـلـغـةـ الـفـصـحـىـ وـالـلـهـجـاتـ هـوـ فـرقـ اـجـتـمـاعـيـ وـ ثـقـافـيـ فـقـطـ، فـكـلـ مـنـ الـفـصـحـىـ وـالـعـامـيـةـ يـنـطـبـقـ عـلـيـهـ تـعـرـيفـ الـلـغـةـ يـوـصـفـهـاـ نـظـاماـ مـنـ الـعـلـامـاتـ الـلـغـوـيـةـ.

هـلـاـ،ـ وـتـوـهـمـ الـأـمـثـلـةـ الـتـيـ مـثـلـ هـاـ كـلـ مـنـ سـبـوـيـهـ وـالـأـخـفـشـ وـالـمـرـدـ أـنـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ تـقـتـصـرـ عـلـىـ ضـمـيرـ جـمـاعـةـ الـمـخـاطـبـينـ وـحـسـبـ،ـ وـالـصـحـيـحـ أـنـاـ فيـ ضـمـائـرـ الـمـخـاطـبـ:ـ الـشـئـ وـالـجـمـعـ بـنـوـعـيـهـ.ـ قـالـ الرـضـيـ:ـ "ـوـرـبـاـ كـسـرـتـ الـكـافـ فيـ الشـئـيـةـ وـالـجـمـعـيـنـ بـعـدـ يـاهـ سـاـكـنـةـ،ـ أـوـ كـسـرـةـ تـشـبـيـهـاـ هـاـ بـالـهـاءـ نـحـوـ:ـ يـكـمـاـ وـيـكـمـ وـيـكـنـ وـعـنـيـكـمـ وـعـلـيـكـمـ وـعـلـيـكـنــ(ـ٣ـ٢ـ١ـ).ـ

يـقـيـ أـنـ تـقـولـ إـنـ مـنـهـمـ مـنـ يـنـسـبـهـاـ إـلـىـ رـبـيـعـةـ وـكـلـبــ(ـ٣ـ٢ـ٢ـ).ـ وـقـدـ بـيـناـ فيـ الـفـعـلـ الثـانـيـ أـثـرـ النـبـرـ فيـ المـمـاـلـةـ بـيـنـ الـحـرـكـاتـ فيـ كـثـيرـ مـنـ الـأـبـيـةــ(ـ٣ـ٢ـ٣ـ).

### المـمـاـلـةـ بـيـنـ الصـوـامـتـ وـالـحـرـكـاتـ

لاـ نـعـيـ بـالـمـاـلـةـ بـيـنـ الصـوـامـتـ وـالـحـرـكـاتـ تـحـوـيلـ الصـوـامـتـ إـلـىـ حـرـكـاتـ،ـ أـوـ تـحـوـيلـ الـحـرـكـاتـ إـلـىـ الصـوـامـتـ،ـ فـهـذـاـ لـاـ يـكـوـنـ بـحـالـ،ـ وـلـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـعـتـقـدـهـ أـحـدـ،ـ وـلـكـنـ الـذـيـ نـعـيـ بـالـمـاـلـةـ هـنـاـ هـوـ تـأـيـرـ الصـوـامـتـ فيـ الـحـرـكـاتـ،ـ

عن طريق تحويلها إلى حركات مماثلة لطبيعتها، وتأثير الحركات في الصوامت عن طريق تغيير مخارجها والتعديل في صفاتها.

وستحدث في البداية عن أثر الحركات في الصوامت، ثم نعقب ذلك بالحديث عن أثر الصوامت في الحركات.

### أولاً: أثر الحركات في الصوامت

تؤثر الحركات في الصوامت المترتبة بها، فتعدل من مخرجها أو من صفتها، أو من مخرجها وصفتها معاً.

فالصوامت قد يتقدم مخرجه أو يتأخر بعدها نوع الحركة المخالفة له؛ فالسين في "سِنٌ" مثلاً أكثر أهمية منها في "سَلٌ" والسين، في هذه وتلك، أكثر أهمية من السين في "سُمٌ" فهناك ميل لدى الصوامت الثانية إلى تغيير مخرجها أو تعديله بعدها لمحركات المصاحبة لها.

وقد أظهرت الدراسات التجريبية أن مخرج الناء أو الدال يتوجه إلى الأمام في شحومعة مثل: *t*, *ti* و *d*, *di* (٣٢٤). وما ينطبق على الناء والدال ينطبق بطبيعة الحال على بقية الصوامت، وعليه فاللام في "لِلَّام" مثلاً أكثر أهمية منها في "لُوكٌ" ، والباء في بِنٌ *b*, *bin* أكثر أهمية منها في بُنٌ *bun* . وهكذا، فنطق الصوامت يكون في الغالب مماثلاً لموضع اللسان بالنسبة للحركات السابقة أو اللاحقة، ففي نطق شحومعة صوتية مثل: "تُ" أو "دُ" يأخذ اللسان، وكذلك الشفاه منذ البداية، المكان الذي يجب أن يأخذته للحركة، فاللسان يسحب إلى الخلف إلى أبعد حد يسمح به نطق الناء، والدال وتكون الشفاه مستدركة والنتيجة تاء ودال مفخمة شفوية (٣٢٥).

## قانون الأصوات الحنكية :Palatalisation

والحالة الأكثر شهرة، لأنّ الحركات في الصوامت، هي ظاهرة التحسين أو التغوير :Palatilization، التي هي تأثير الصوامت الأسنانية والطبقية خاصة بالحركة الأمامية اللاحقة لها. ففي معظم اللغات يترك كل من فونسيم الكاف "k" والكاف "g" مكاهماً النطقي تحت تأثير الحركة المجاورة فهما، فبمصاحبة الضمة أو الضمة الممالة، يكون المخرج هوياً، ويكون حنكياً قليلاً أو كثيراً مع الكسرة، ويكون متربطاً مع الفتحة (٣٢٦).

ولا يقتصر هذا التسلل على صوت الكاف والكاف (g,k) فقط فالملحوظ أن هناك نزعنة مماثلة مع الحركات اللاحقة لدى كل الصوامت (٣٢٧).

والتحسين أو التغوير، ظاهرة صوتية عامة تشتهر فيها معظم اللغات الحنكية، إلا أنها قوية في بعضها دون بعض، فالفرنسية مثلاً، تشيع فيها هذه الظاهرة بشكل كبير جداً، بحيث تمثل حالة متطرفة بين اللغات الغربية، كما أن حنكية الصوامت تعد ظاهرة مميزة للأصوات الروسية أيضاً.

أما الإنكليزية فهي أقل تطرفاً من الفرنسية بالنسبة لهذه الظاهرة، أما الألمانية واللغات الإسكندنافية والإسبانية والإيطالية فتمثل حالة متوسطة بين الفرنسية والإنكليزية (٣٢٨).

ولقد أدت عملية تحسين الكاف: "g" الصفيي المحصور إلى ظهور صوت جديد، هو الصوت المزدوج الذي يمثل الجيم العربية الفصيحة "dż" ، فالجيم الفصيحة إذا هي كاف g: عنكفة.

فمن خلال مقارنة الكلمات العربية التي تحتوي على صوت الجيم مع نظائرها في اللغات السامية شقيقات العربية يتأكد لنا أن أصل الجيم العربية

الفصيحة هو صوت الكاف: "g"، الذي لا يزال حيا في بقية اللغات السامية غير العربية، والذي انقرض تماماً من العربية الفصحى، ولكنه لم يزل حياً في اللهجات المحلية الدارجة وخاصة في لهجة القاهرة، وفي جنوب اليمن. وقد بينما وبالتفصيل طريقة تحول هذا الصوت الظبقي المجهور إلى صوت غاري مزدوج مجهور هو الجيم الفصيحة في مكان آخر من هذا الكتاب (٣٢٩).

وكما حصل مع صوت الكاف: "g" حصل مع الكاف: "k" نظره المهموس أيضاً. فالكاف قد تقدم خرجها قليلاً بفعل الكسرة اللاحقة لها في بعض السياقات الصوتية، فنشأ عنها صوت غاري مزدوج هو الناظر المهموس للجيم الفصيحة، وهو: ظـ، وصوت آخر هو: ظـs. وهما يعرفان عند السلف بظاهرتي الكشكشة والكسكسة.

والذي نحب أن نشير إليه أن نتيجة التحريك هذه في صوري الكاف: g والكاف: k كانت على طرقين تقريباً تماماً، فتحريك الكاف: g ولد صوتاً غارياً مزدوجاً هو الجيم الفصيحة "d़" فعاشت الجيم وانقرض الـ "g" من استعمال العربية الفصحى، أما تحريك الكاف "k" فقد أدى إلى ظهور صوت جديد هو: ظـ أو ts إلا أن أي من هذين الصوتين لم يستطع أن يشق طريقه إلى العربية الفصحى، فقد حكم عليهما بالرداة ومن ثم طلا وحتى الآن حبيسي اللهجات المحلية في حين بقيت الكاف على حالها، حية في الاستعمال، وصوتاً أساسياً من أصوات العربية الفصحى.

ولقد ذكر السلف إلى هذه الظاهرة، أي ظاهرة تحريك الأصوات الظيقية، عند محاورتها للكسرة، ولكنهم لم يوفروا في تفسيرها وتحليلها بل لم يفهموها حق الفهم، فلم يقفوا على حقيقتها، ولعل خطأهم في تفسير هذه

الظاهرة ناشئ عن افتضاعهم برئاسة الصوامت على الحركات افتضاعاً قاماً بحيث جعلتهم ينكرون قدرة الحركات على إحداث أي تغيير في نطق الصوامت.

ومن ثم فقد زعموا أن كلاً من الكشكشة والكسكسة ما هي إلا شين أو سين استبدلت بالكاف المؤنث المكسورة، أو أضيفت إليها عند الوقف لغرض بيان الحركة، مع أن الأمثلة التي يمثلون بها على هذه الظاهرة لا تصلح إلا للتوصيل، قال سيبويه: "فأما ناس كثيرون من ثميم، وناس من أسد، فاختم بجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك لأنهم أرادوا البيان في الوقف؛ لأنها ساكنة في الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل؛ لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث بهذا الحرف... وجعلوا مكانها أقرب ما يشبهها من الحروف إليها؛ لأنها مهموسة، كما أن الكاف مهموسة، ولم يجعلوا مكانها مهموساً من الحلق؛ لأنها ليست من حروف الحلق؛ وذلك قوله إنش ذاهبة وماليش ذاهبة، ترید إنك وماليث" (٣٢٠).

فسيبويه - ومعه النحاة جميعها - قد نصوا على أن الشين استبدلت بالكاف هاهنا، مع أنه لا يوجد بين الكاف وبين الشين أية علاقة من قرئ أو نسب تتبع هذا الإبدال بينهما.

ويزعمون أحياناً أن الشين أو السين قد زيدتا على كاف المؤنث المكسورة لبيان الحركة، قال سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب يلحقون الكاف السين ليبيتوا كسرة التأنيث، وإنما ألحقو السين لأنها قد تكون من حروف المزدادة في "استفعل" وذلك أعطيتكس، وأكرمتكس؛ فإذا وصلوا لم يجيشوا بها لأن الكسرة تبين" (٣٣١)، وقال بالنسبة للشين أيضاً: "وقوم يلحقون الشين ليبيتوا بها الكسرة في الوقف، كما أبدلوا بها مكانها للبيان، وذلك قوله:

أعْطِتَكُشْ، وَأَكْرِمَكِشْ، فَإِذَا وَصَلُوا تِرْكُوهَا، وَإِنَّمَا يَلْحِقُونَ السِّينَ وَالثِّينَ فِي  
الثَّانِيَتِ لِأَكْمَمِهَا جَعَلُوا تِرْكَهُمَا بِيَانِ التَّذَكِيرِ" (٣٣٢).

وقد نسب أبو الطيب اللغوي هذه الظاهرة إلى بين تميم وإلى جماعة من العرب، قال: (٣٣٣) "وَهِيَ لُغَةُ بَيْنِ تَمِيمٍ وَجَمَاعَةً مِنَ الْعَرَبِ وَتُسَمَّى هَذِهِ الْلُّغَةُ  
الْكَشْكَشَةُ". أما بالنسبة للكشكشة، فإنه جعلها في بعض العرب بدون تحديد،  
قال: "وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَدْلِي كَافِ شَاطِئَةَ الْأَنْثَى سِبَّا فَيَقُولُ: اجْعَلِي هَذَا فِي  
فِيسِ، أَيِّ فِي فِيكَ" (٣٤).

والذي يوحّد على النحوة، أكمل يزعمون بأن الشين والسين قد أبدلت  
أو أخافت بكاف الملوثة المكسورة لبيان الحركة في الوقف مع أن الأمثلة التي  
يمثلون بها لا تصلح -في كثير منها- إلا للوصول، وذلك كالذى مثل به سيبويه  
آنفاً، وهو قوله: إنش ذاهبة، وما لش ذاهبة أو كالبيت المشهور الذي يسوقه  
اللغويون كمثال بارز على هذه الظاهرة وهو بيت مجنون بني عامر "نحو ٩٨  
هـ":

فَعِنَاشِ عِيَناها وَجِيدِشِ جِيدِها سُورِي عَنْ عَظِيمِ السَّاقِ مِنْشِ دَفِيقِ (٣٣٥)

يريد: فعيناك، وجيدك، ومنك.

ومثال هذا ما رواه ثعلب في بحالسه، رواية عن ابن  
الأعرابي (٢٣١هـ):

عَلَيَّ فِيمَا ابْتَغَيْتُ أَبْغِيشِ  
بِيضَاءَ تَرْضِيَنِي وَلَا تَرْضِيَشِ  
وَنَطَقَ وَدَ بَنْسِي أَبْيِشِ

إذا دنوت جعلت تثنىشِ

وإن نأيت جعلت تتدنىشِ

وإن تكلمت حشت في فيشِ

حتى تتفى كحقيقة الديشِ (٣٣٦)

ومن هذا القبيل أيضاً ما أوردته أبو الطيب في كتاب الإبدال:

يا دار حبيت ومن ألم بـشِ

عهـدىـيـاـ، وـمـنـ بـخـلـلـ بـوـادـيشـ يـعـشـ (٣٣٧)

ففي هذه الشواهد الشعرية، دليل قوي على أن هذه الظاهرة لا تقتصر على حالة الوقف، فبـحـيـتـ الـخـنـونـ، وـمـاـ رـوـادـ تـلـبـ، وـكـلـمـةـ بـوـادـيشـ... كلـ هـذـاـ يـنـفـيـ أـنـ تـكـوـنـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ مـقـصـورـةـ عـلـىـ حـالـةـ الـوـقـفـ، كـمـاـ أـنـ الـأـمـثـلـةـ الشـرـيـةـ تـؤـكـدـ ذـلـكـ أـيـضـاـ، فـقـدـ قـرـأـ بـعـضـهـمـ: "قـدـ جـعـلـ رـبـشـ تـخـشـ سـرـيـاـ" (٣٣٨)، كـمـاـ قـرـأـ بـعـضـهـمـ: "إـنـ اللـهـ اصـطـفـاشـ وـطـهـرـشـ" (٣٣٩)، وـجـاءـ عـنـهـمـ "إـذـاـ أـعـيـاشـ جـارـاتـشـ فـأـقـبـلـيـ عـلـىـ ذـيـ بـيـتشـ" (٤٠).

في هذه الأمثلة الشعرية والتربيـةـ توـكـدـ أـنـ هـذـهـ الـظـاهـرـةـ، ظـاهـرـةـ صـوـتـيـةـ عـامـمـةـ لـاـ تـقـتـصـرـ عـلـىـ حـالـةـ الـوـقـفـ، كـمـاـ زـعـمـ السـلـفـ. وـهـيـ فـيـ جـمـلـتـهاـ ظـاهـرـةـ صـوـتـيـةـ قـوـامـهـ تـحـبـيـكـ الصـوـتـ الـطـبـقـيـ الـهـمـوـسـ؛ وـهـوـ الـكـافـ تـحـتـ تـأـثـيرـ الـكـسـرـةـ الـلـاحـقـةـ لـهـ، الـأـمـرـ الـذـيـ جـعـلـهـ يـتـحـولـ مـعـهـاـ إـلـىـ صـوـتـ غـارـيـ مـزـدـوجـ هـوـ النـظـيرـ الـهـمـوـسـ لـنـحـيمـ الـعـرـبـ الـفـصـيـحةـ وـهـوـ: تـشـ "tʃ" أـوـ "تـسـ" "ts" وـعـلـيـهـ فـيـانـ ما زـعـمـهـ السـلـفـ، بـأـنـ مـنـ الـعـرـبـ مـنـ يـضـيفـ أـوـ يـدـلـ مـنـ كـافـ الـمـؤـنـثـ شـيـناـ أـوـ سـيـناـ فـيـ الـوـقـفـ خـيـرـ صـحـيـحـ الـبـتـةـ.

فما يعرف بالكشكشة والكسكسة إذن يمكن تفسيرها علمياً على أساس قانون الأصوات الحنكية، ذلك القانون الذي توصل إليه العلماء من خلال مقارنتهم اللغة السنسكريتية باللغتين اليونانية واللاتينية في أواخر القرن التاسع عشر، فقد لاحظوا من خلال مقارنتهم تلك أن الأصوات الطبقية كالكاف "k" أو الكاف "g" تميّل بمحرّجها إلى نظائرها من الأصوات الأمامية حين تليها الكسرة؛ لأن الكسرة تؤثر في الصوت الطيفي فتجذبه إلى الأمام قليلاً، فيقلب الصوت الطيفي إلى نظيره من أصوات وسط الحنك (٣٤١).

وعليه فإن ما يعرف بالكشكشة والكسكسة ما هو إلا ظاهرة صوتية في اللغات عامة، فكما تحولت الكاف "g" والكاف "k" بفعل الكسرة إلى الجيم الفصيحة وإلى "تش" "tš" وتس "ts" فقد تحولت الكاف في الكلمة اللاتينية "circa" وتطق "kirka" إلى صوت مزدوج مهموس هوتش "čč" ومن ثم صارت تنطق في الإيطالية "circa" في حين بقيت الكاف على حالها في الكلمة "carum" في الإيطالية، مع أنها كسابقتها لاتينية الأصل، ولكن الكاف بقيت في هذه على حالها نظراً لعدم وجود كسرة بعد الكاف، كما هو الحال مع الكلمة الأولى، بيد أنه لحقها بعض التحوير في الإيطالية فأصبحت "caro" (٣٤٢).

ولقد نصَّ كاتبسو على أن الكاف في جميع اللغات الرومنية، أي المترفرفة عن اللاتينية تبدل على هذا النحو إذا كانت بجوار الكسرة، (i) أو الفتاحة الممالة إمالة شديدة "e" أو حتى الفتاحة العادبة "a" وقد مثل على ذلك بكلمة "كرام" "ceram" اللاتينية ومعناها "الشمع" فقد أصبحت في الإيطالية "تشيرا" "čera" وفي الفرنسية أصبحت "سير" "circ". والكلمة اللاتينية

"كِيرَمٌ" *cinerem* وتعني الرماد "أصبحت في الإيطالية "تشيرى" *cenere*" وأصبحت في الفرنسية "ساندر" *cendre*: "canem" كما أن كلمة "كَام": اللاتينية وتعني "كلب" قد أصبحت "شِبان": *chien* في الفرنسية (٣٤٣).

وتأسياً على ما تقدم نقول إن السلف إما أن يكونوا قد أخطئوا في رصد هذه الظاهرة الصوتية، فلم يحسنوا من ثم تسجيلها كما ينبغي، وهذا بعيد الاحتمال. وإنما أن رموز الكتابة العربية لم تسعفهم في الإشارة إلى هذا الصوت المزدوج المهموس الناشئ عن تحريك الكاف إشارة سليمة، ومن ثم رمزوا إليه بأكثر عنصرية ووضوحاً في السمع عندهم فرمزوا إليه تارة بالشين، وتارة أخرى بالسين، وبعد تقديره بالشين والسين استقر في أذهانهم أن الكاف أبدلت شيئاً أو شيئاً، أو أخافت شيئاً أو سيناً في الوقف لبيان الحركة..

هذا هو تفسيرنا لوقف السلف من هذه الظاهرة الصوتية، أما النطق الصحيح لهذا الصوت الوليد فهو: تش "tš" أو تس "ts" على حسب السياق الوارد فيه، وعليه فإن النطق الصحيح للأمثلة التي ساقها اللغويون على هذه الظاهرة ينبغي أن يكون:

فعيـناـش عـيـناـها وجـسـيدـتـشـ جـيـداـها سـوىـ عـنـ عـظـمـ السـاقـ مـتـشـ دـفـيقـ

وبالنسبة للآيات القرآنية الكريمة ينبغي أن تكون قد قرئت: "قد جعل ربـشـ تـحـشـ سـرـيـاـ". وبالنسبة للككسسة: أبوتس، وأمس، وفيتس ...

ومع ذلك فإننا لا نعدم أن نجد من بين السلف من أحسن بهذا النطق إحساساً سليماً، وإن لم تتهيأ له الدقة في وصفه كابن دريد مثلاً وذلك حيث يقول: "إذا احضرت الذي هذه لفته، قال جيدش وغلامش بين الجيم والشين إذا لم يتهيأ له أن يفرده" (٣٤٤). ولكن يُوحَّد عليه أنه بعد ذلك ضرورة؛

والصحيح أنه ليس ضرورة، بل هو لغة، لا تزال حية في اللهجات الدارجة في جهات متعددة من الوطن العربي.

نخلص من هذا كله إلى القول بأن الكشكشة والكسكسة ما هي إلا عملية تحريك للكاف العربية ينشأ عنها صور مغور مهيموس هر تش: "ts" كالذي تبتدئ وتنتهي به كلمة "church" الإنكليزية أو تس: "ts" كالذي تبتدئ به كلمة "zhen" تسن الألمانية.

ولقد قيد معظم السلف ظاهري الكشكشة والكسكسة بكاف المؤنة المكسورة، وهذا التقييد مبني في الحقيقة على استقراء ناقص للنصوص الواردة عن العرب، والدليل على ذلك اللهجات الدارجة في جهات متعددة من الوطن العربي، والتي تنتشر فيها هاتان الظاهرتان على نطاق واسع، والتي لا تفرق بين الكاف المؤنة المكسورة أو غيرها بل هي في الكاف مطابقاً، فكل من: كانون، وكاز وكريت، وكل... تنطق لدى أهل الريف الفلسطيني والأردني وفي العراق والكردستاني... تشارون تشار تشيريت تشنل (فعل أمر، ويعني جميع أيضاً).

وهذه اللهجات لم تأت من فراغ، فهي ولا شك امتداد للهجات قديمة، ولكننا مع ذلك نقول إن ظاهرة التحريك هذه قد بدأت -ولا شك- بالكاف المكسورة وذلك أن هذه الظاهرة لا تحصل إلا بفعل محاورة الكسرة لنكاف، ثم عمِّمَ القياس هذا الحكم عن الكاف في جميع الواقع. ومع جميع الحركات. ويظهر أن أكثر الأمثلة التي وقف عليها السلف كانت للكاف المؤنة المكسورة، ومن هنا قيدت بها هذه الظاهرة، بل لعل هذا ما حدا بعض الباحثين إلى الاعتقاد بأن هذه الظاهرة قد بدأت أول ما بدأت بكاف المؤنة المكسورة.

قال إتوليتمان: "وعن كل حال نرى أن الكسكسة والكشكشة أصلها من كاف الخطاب في المؤنث" (٤٥).

ونردد على هذا الرأي فنقول بأن القوانين الصوتية لا تأخذ في حسابها الفروق المعنوية بين صوت وصوت، وبعبارة أخرى إن ظاهرة تحريك الأصوات الطبقية لا تميز بين كاف مكسورة للمؤنث وأخرى لغير المؤنث بل الكاف المكسورة مطلقاً هي بحال هذه الظاهرة الصوتية أمّا كون أكثر الأمثلة التي وقف عليها السلف، عن هذه الظاهرة للكاف المؤنث المكسورة، فإن هذا لا يعني بحال تقييدها بها، وليس أدل على ذلك من مجدها في غير كاف المخاطبة، وذلك في قوله الراجز سابق الذكر:

#### حتى تنفي كتفيق الديتش

يريد: الديك، فالكاف هنا ليست لغائية، ومع ذلك فقد سرى عليها قانون الأصوات الحبكة، وهذا أقوى دليل على أن هذه الظاهرة في الكاف المكسورة مطلقاً. ولكن السلف عندما اصطدموا بهذا المثال الذي لا يتفق مع ما فرروه بشأن هذه الظاهرة، جثوا - كعادتهم - إلى التأويل، والبحث عن وسيلة لتعليل الكشكشة في هذا المثال، فلم يجدوا غير القياس وسيلة يستعينون بها للخروج من هذا المأزق الخرج ومن ثم زعموا بأن تحريك الكاف في الديك إنما كان تشبيهاً لها بكاف المؤنث المكسورة (٤٦)، كل ذلك لتدعيم قواعدهم وأحكامهم وللحافظة عليها من الخرج أو التعديل.

بيد أننا نجد من بينهم من لم يلتزم هذا الشرط، أي بكون الكاف للمؤنث، وإنما جعل هذه الظاهرة قاعدة عامة في الكاف المكسورة مطلقاً دون تمييز، مثل ثعلب، وذلك حيث يقول: "وربما جعلوا مكان الكاف الشين والسين، يقولون: إنكش وإنكس. قال: وهذه الكشكشة والكسكسة وهي

الكاف المكسورة لا غير، يفعلون هذا توكيداً لكسر الكاف بالشين والسين" (٣٤٧).

وإذا كانت ظاهرة الكشكشة والكسكسة قد نشأت عن الكاف المكسورة أصلاً، فإن النهجات الدارجة في جهات متعددة من الوطن العربي قد طردت هاتين الظاهرتين في الكاف مطليقاً، أياً كانت الحركة التي تأتي بعدها فكل من: سُكُر، وكريت، وكاز، وكانون، وكلب... تنطق عند أصحاب هذه الظاهرة حالياً: ستر، تشيريت، تشار، تشانون وتشلب... .

بقي أن نقول إن الكشكشة تنتشر على نطاق واسع لدى سكان الأرياف الفلسطينية والأردنية، ولدى البدو في الأردن وسوريا وفي حنوب العراق وإمارات الخليج العربي، وفي بعض قرى محافظة الشرقية في مصر (٣٤٨)، وفي بعض مناطق شمال إفريقيا أيضاً (٣٤٩).

وتنتشر الكسكسة بوجه عاصٍ بين البدو في حنوب الأردن، والمناطق الحدودية بين الأردن وال سعودية، وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد النواج أن أهالي بحد يقولون "تسيف حالك" يريدون كيف حالت؟ وعلى نفس؟ يريدون على كم (٣٥٠)؟

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن هذه الظاهرة تنتشر على نطاق واسع في بعض اللهجات الأثيوبية الحديثة، وخاصة النهرية الأمهرية، فالكلمة الأثيوبية "kehela" أصبحت في الأمهرية "čāla" (٣٥١) " يستطيع".

وبعد، فإذا كان من طبيعة الأصوات المزدوجة أن تميل في أثناء تطورها إلى أن تُحل إلى أحد الصوتين المكونين لها، كما اتضح لنا من خلال حديثنا عن صوت الجيم في العربية الفصحى وتطوره (٣٥٢)، فإن الشيء نفسه قد حدث للكاف المحتكرة، فقد روى اللغويون أن هذه الكاف قد تحولت إلى شين عالقة

في نطق أهل اليمن قديماً، ومن ثم أطلقوا عليها "شنشنة اليمن" (٣٥٣). وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد الواب أن الشنشنة هذه لا تزال تسمع في بعض جهات الجزيرة العربية، كمنطقة عسير (٤) (٣٥٤)، حيث يسمع منهم مثلاً: أبوش وأمش في "أبوك، وأمك".

ولقد بُيِّنَ كائينٌ خطوات تطور الكاف الطبقية المخهورة إلى شين عالقة على النحو الآتي: كِيْ ← تِيْ ← تِشْ ← شْ. قال: "وأما سبب إبدال "كِيْ" ، "شْ" أو "شِ" فواضح فقد أصبحت الكاف أدنى حنكة من حراء حوار الكسرة فأصبحت هلينة باء خفيفة "كِيْ" ، ثم "صارت" "تِيْ" ثم "تِشْ" ثم ألت في النهاية إلى "ش" (٣٥٥).

ومن مظاهر مماثلة الصوامت للحركات أيضاً الترقق والتفحيم في بعض الصوامت، بحسب الحركات التي تكتنفها. وأبرز الأمثلة على ذلك اللام والراء، فاللام تفحيم بعد الضمة أو الفتحة من اسم الله تعالى بشكل خاص؛ وذلك نحو: شَهَدَ اللَّهُ، وَلَحَدَ اللَّهُ، وَرَسُلُ اللَّهِ، وَيَشْهُدُ اللَّهُ... "أَمَا الراء فتفحيم إذا وليتها ضمة أو فتحة. ويرقان فيما عدا ذلك أي مع الكسرة. قال ابن الجوزي: "إن الحروف المستفتحة كلها مرقة، لا يجوز تفحيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحة أو ضمة إجماعاً، أو بعد حروف الإطباقي في بعض الروايات، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً في أكثر الروايات، والساكنة في بعض الروايات" (٣٥٦).

وفي الوقت الذي ذهب فيه جمهور القراء إلى أن الراء مفخمة في الأصل فبيان منهم من جعل التفحيم فيها راجحاً إلى الحركات التي تلبها جاء في النثر: "... وقال آخرون "ليس للراء أصل في التفحيم ولا في الترقق.. وإنما يعرض لها

ذلك بسبب حركتها، فترقق مع الكسرة لتسفلها، وتفحم مع الفتحة والضمة لتصعد بها" (٣٥٧).

ومن الأمثلة الطريقة التي ساقها اللغويون كمثال على أثر الحركات في الصوامت ما ذهب إليه الدكتور إنوليتمان من ترقيق الدال قبل الكسرة وتحولها بذلك إلى حييم، مستشهدًا على ذلك بقول المراجز:

طـارـوا عـلـاهـن فـشـلـهـا

وـاشـدـدـعـمـشـنـ حـبـ حـقـواـهـا

ناـجـيـةـ وـنـاجـيـاـ أـبـاهـاـ(٣٥٨)

قال الدكتور إنوليتمان: "وقيل إن ناجيًّا وناجية يمعن ناديًّا ونادية، ويمكن أن تكون الجيم هنا ترقيق الدال قبل حركة الكسرة، كما صارت الكلمة "اللاتينية أي يومي بالطليانية giorni أي يوم" (٣٥٩).

#### ثانياً: أثر الصوامت في الحركات

للصوامت أثر كبير في الحركات المخالفة، فهي تؤثر في مخرجها وقد تغيرها إلى نوع يناسب طبيعتها، قال بروكلمان: "تأثير الحركات الثلاث الأصلية: الفتحة والكسرة والضمة، في كل اللغات السامية وعلى الأخص في العربية بما حولها من الأصوات الصامدة، وكذلك كان الحال في السامية القديمة" (٣٦٠).

أ. ونحن إذا ما تفحصنا الضمة في كل من: مُد، وجُد، وعُد فإننا سنجد أن مخرج الضمة في "مُد" أكثر أمامية منه في "جُد" ولكنها في "عُد" أكثر خلفية من جُد. وكذلك فإن الكسرة في "من" أكثر أمامية منها

في "جد" وهذه وتلك أكثر أمامية منها في "إن" فمخرج الصامت يؤثر في مخرج الحركة، فيتقدم أو يتاخر على حسب الصامت الذي يتبعه.

بـ. وكما تؤثر الصوات في مخارج الحركات، فإنها تؤثر في صفاتها أيضاً. فصوت الفتحة مثلاً يفعّم بعد الأصوات المفخمة وهي الصاد والصاد والطاء والظاء وتكون بين التفخيم والترقيق مع القاف والخاء والغين، وتكون مرفقة مع بقية الأصوات، فالفتحة في "صَبَرٌ" مفخمة تحت تأثير الصاد. وهي بين التفخيم والترقيق في "فَبِرٌ" ومرفقة في "سَبَرٌ" وينسحب هذا الحكم على الفتحة الطويلة أيضاً فالفتحة الطويلة في "طَارٌ" مفخمة لتفخيم العاء، وهي وسط بين التفخيم والترقيق في "فَامٌ" ومرفقة في "سَارٌ".

وعليه فالتفخيم في الفتحة قصيرة، أو طويلة ليس شيئاً ذاتياً فيها، وإنما تكتسب ذلك من السياق، فهي إذاً ظاهرة سياقية "contextual".

وما يحد الإشارة إليه أن التفخيم في الحركات قصيرة وطويلة ليس ظاهرة فونيمية "phonemic" أي ليس له وظيفة لغوية من شأنها التفريق بين المعاني والألفاظ المتماثلة في تركيبها الصوتي، وإنما هو ظاهرة تعزيزية "prosodic" خاصة بالسياق الصوتي وناتجة عنه (٣٦١).

جـ. وإلى جانب تأثير الصوات في الحركات من حيث مخارجها وصفاتها فإنها قد تعمد إلى تغيير الحركة كلية إلى حركة أخرى تناسب طبيعتها وخصائصها النطقية. فلكل نوع من الصوات نوع من الحركات يناسبها، فالأخوات المرفقة الصغرى والأستانة تؤثر الكسرة، أي

الحركة الأمامية على غيرها. قال بروكلمان "كثيراً ما تؤثر أصوات الصفير في حركة "a" فتقلبها إلى "e" أو "i" مثل صيغة "af'el" في السريانية: 'eškah وجد. مثل "besrā" "لحم" من basarā وفي zikaru ← zakaru ← šelāšā ← šalāšā الأشورية: "ذكر" irtitu ← 'arsatu "أرض" (٣٦٢).

وفي الآرامية تحول الفتحة "a" إلى فتحة مثالثة "e" قبل الصفيقات أيضاً، وذلك نحو:

rēš ← rāš ← ra 'š

وفي الجبائية تحول الفتحة إلى كسرة مع السين والشين مثل: "asakin" المأخوذة من "asikin" (٣٦٣).

أما الأصوات الشفوية كالميم والباء، والأصوات الشفوية الأسنانية كالفاء، التي يصاحبها ضم للشفتين أو شبه ضم فهما فإنما يؤثران صوت الضمة "لـ" على غيرها. قال بروكلمان: "في اللغات السامية كلها تؤثر أصوات اللسان في حركة الفتحة والكسرة غالباً، إذا كانتا ساقتين، ونادراً إذا كانتا لاحقتين، فتقلبان إلى الضمة" (٣٦٤).

وهكذا، فإننا نجد -وبشكل متكرر- تغير الفتحة والكسرة في العربية إلى ضمة قبل الصوامت الشفوية. ومن أقوى الأمثلة على ذلك كلمة "أم" "umm" فهي بهذه الأصل فيها هو الكسر أي لـ imm' والدليل على ذلك أنها في العربية "em" "إِمْ"؛ وفي الآرامية "emmā" "إِمَّا" (٣٦٥).

ومثل "أم" "لـب" أيضاً، فهي عمولة عن "لـب" والدليل على ذلك أنها في العربية لـ "leb"؛ وفي السريانية: lebbā (٣٦٦) "لـب".

ومثيل أم ولب ظفر أيضاً، فالضماء فيها عولة عن كسرة، تحت تأثير الفاء، والصوت المفخم، آية ذلك أنها في السريانية: *teprā* (٣٦٧).

أما الأصوات المقحمة، وهي مجموعة الأصوات المستعملة الأربع المطبقة بالإضافة إلى القاف والغين والخاء، فإنها تميل إلى تعديل الفتحة لجعلها فتحة خلفية أو ضمة ممالة "ō" وذلك كما في الصلوة أو ضمة خالصة، أي حركة خلفية مغلقة.

وابيشار هذه الأصوات لضميمة يفسر لنا منها الإمامية، التي تعرف بأنها نطق الفتحة نطقاً أمامياً بحيث يقترب عنجرتها من خرج الكسرة.

وفي الوقت الذي لم يوفق فيه السلف في تفسير أسباب الإمامية، فإنهم قد وفقوا إلى حد بعيد في ضبطهم لموانع الإمامية، فقد وفروا على الأساس الصوتي الصحيح، الذي منع مجموعة هذه الأصوات الإمامية من أجله ألا وهو تناقض خصائصها النطقية مع الكسرة، لأن هذه الأصوات غاية في الاستعلاء والتغريم، والكسرة غاية في الاستفال والترقيق، فهما على طرق في نقىض تماماً. قال سيبويه: "إما منعت هذه الحروف الإمامية لأنها حروف مستعملة إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعملت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحسروف المستعملة غلت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلما كانت الحروف مستعملة وكانت الألف مستعملة، وقربت من الألف، كان العمل من وجہ واحد أخف عليهم" (٣٦٨). وقال الرضي بهذا الخصوص: "إن حروف الاستعلاء وهي ما يرتفع بها اللسان، ويجمعها "قطْ خُصْ ضَغْطٍ" تمنع الإمامية عن الشرائط التي تحيى، وذلك لتناقضها للإمامية؛ لأن اللسان ينخفض بالإمامية، ويرتفع بهذه الحروف، فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمامية

المذكورة معها؛ لأن أسباب الإمالة تقتضي خروج الفتحة عن حالتها وحروف الاستعلاء تقتضي بقاءها على أصلها فترجح الأصل" (٣٦٩).

د. وأما الأصوات الخنجرية والخلقية والطبقية وهي التي جمعها السلف تحت عنوان "الخلقية" فإنها ت نحو بأجراس الحركات المخوارة لها نحو الفتحة، وقد علل شاده ذلك بقوله: "وسبب الميل إلى الشدة أن اللسان في نطق الحروف الخلقية يجدب إلى وراء مع بسط وتسطيح له، وهذا عين وضعه في نطق الفتحة" (٣٧٠). وقد علل هذه الظاهرة الدكتور عبد الرافع الراجحي فقال: "والتفسيم العلمي لهذه الظاهرة، أن تحريرك الصوت الخلقي أخف من تسكيته؛ لأن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الخلقي تحتاج إلى اتساع في مساحتها بالفم؛ فليس هناك ما يعرق هذا المجرى في زوايا الفم، وهذا ناسبها من أصوات المبنين أكثرها اتساعاً، وتلك هي الفتحة" (٣٧١).

فالعلاقة وطيدة بين آلية النطاق في الخنجريات وبين الفتحة، وذلك لأن انقباض الحلق في أنسنة نطق الخنقيات يقابلها من الجهة الأخرى افتتاح في التجويف الفموي، فآلية النطاق ذاتها هي التي تستدعي الفتحة في أنسنة نطق الخنجريات، وإذا ما أردنا أن نبسط الأمر أكثر فأكثر نقول بأن نطق الخنجريات بشكل عام واتساع الفراغ الفموي في أنسنة ذلك يشبه إلى حد بعيد استعمال "مشابك الغسيل" فالضغط على طرفها السفلي يقابلها افتتاح من الجهة الثانية بشكل تلقائي، وهذا تقريراً هو ما يحصل في أنسنة نطق الخنجريات فانقباض الحلق واتساع الفراغ الفموي معها تبعاً لذلك، يجعل الفتحة لاتساعها أنسب الحركات لها.

ولقد تنبه السلف قديماً إلى هذه الظاهرة، أي العلاقة الوطيدة بين الحلقايات وبين الفتحة؛ وفسروا على هذا الأساس بمعنى "فَعَلَ" "يَفْعُلُ" مثل وضع يضع دسعي يسعى... وسنعرض له فيما بعد، كما فسروا على هذا الأساس ورود بعض المزدوجات اللفظية مثل: بَحْرٌ وَبَحْرٌ وَمِثْلُهُ نَهْرٌ وَنَهْرٌ، قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ مِنْ لِكُمْ بَنَهْرٌ" (٣٧٢)، ومنه صَبْرٌ وَصَبْرٌ، وَفَحْمٌ وَفَحْمٌ وَبَغْرٌ وَبَغْرٌ؛ وقد قرأ الحسن "إلى يوم البعث"، وقرأ أيضاً: "فِيهَا يَوْمُ الْبَعْثَ" (٣٧٣)، بفتح العين فيهما (٣٧٤). ومن ذلك قراءة سهل بن شعيب الأنصاري "رَهْرَة" (٣٧٥) من قوله تعالى: "وَلَا تَمْدَنْ عَيْنِكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ رَهْرَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا" (٣٧٨)، كما أنه قرأ كل ما كان من هذا التحوّي في القرآن عمر كارا (٣٧٩). وفي رواية الحلواني (٢٥٠ هـ ونيف) عن شباب (٢٤٠ هـ)، عسن أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى عَنْ أَبِي عُمَرٍ وَعِيسَى الثَّقْفِيِّ أَخْمَامَا قَرَا "حَمْنَتَهُ أُمَّهُ وَهَنَّا عَلَى وَهَنَّ" (٣٨٠) بفتح الهاء فيهما (٣٨١). ومن هذا القبيل قراءة بعضهم "سَبْعَ سَنِينْ دَأْبَا" فَعْلَا، وكذلك كل حرف فتح أوله وسكن ثانيه فتنقشه جائز، إذا كان ثانية همزة أو عيناً أو غيناً أو حاء أو هاء (٣٨٢)، ومثل هذا الظعن والضعن، قال الفراء: "والظعن يشق في القراءة، ويحلف، لأن ثانية عين والعرب تفعل ذلك بما كان ثانية أحد الستة الأحرف مثل: الشَّعْرُ وَالبَحْرُ وَالنَّهْرُ، أَنْشَدَنِي بعضُ الْعَرَبِ:

لَهُ تَعْلَلُ لَا تَطْلِي الْكَلْبَ رِيحَهَا وَإِنْ وَضَعْتَ فِي الْمَحَالِسِ شُمَّتْ (٣٨٤)

وواضح تماماً من كلام الفراء في النصين السابقين أن الفتح مع هذه الأصوات التي أطلقوا عليها اسم "حروف الحلق" قياس مطرد، وهذا هو مذهب الكوفيين، أما البصريون، فقد ذهبوا إلى أن كلاً من المفتوح والمسكون لغة،

وليس أحد هما فرعياً عن الآخر (٣٨٥)، قال ابن مكبي: "وهذا مطرد عند الكوفيين: أن كل ما كان على " فعل " بالإسكان فإنه يجوز فيه " فعل " بالفتح إذا كان وسطه حرف حلق، وأما البصريون فلا يفتحون منه إلا ما كان مسموعاً عن العرب" (٣٨٦).

والصحيح في هذا هو ما ذهب إليه الكوفيون، ومن ذهب مذهبهم إلى البغداديين فقد أكدت التجارب الحديثة ارتباطاً وثيقاً بين النطق بحروف الحلق والفتحة، وذلك لأن الأصوات المثلثية، تناسب في الغالب وضعاعاً خاصة للسان يتافق مع ما نعرفه من وضعه مع الفتحة، فلهذه الظاهرة التي استمرت انتها القديمة ما يبررها في القوانين الصوتية الحديثة (٣٨٧). ولهذا يجد ابن حني يخالف مذهب أنصاره من البصريين في هذه المسألة وينحاز إلى جانب الكوفيين، قال في المختسب "مذهب أصحابنا في كل شيء من هذا النحو، مما فيه حرف حلقى ساكن، بعد حرف مفتوح: أنه لا يحرك إلا على أنه لغة فيه، كالزهْر، والمزَّهْر، والنَّهْر والنَّهْر والشَّعْر، والشَّعْر، فهذه لغات عندهم كالنَّسْنَسُ والنَّسْنَسُ، والخَلْبُ والخَلْبُ، والطُّرْدُ والطُّرْدُ. ومذهب الكوفيين فيه أنه يحرك الثاني لكونه حرفاً حلقياً، فيحيزون فيه الفتح، وإن لم يسمعوه كالبَحْرُ والبَحْرُ، والصَّخْرُ والصَّخْرُ. وما أرى القول من بعد إلا معهم، والحق إلا في أيديهم، وذلك أنني سمعت عامة عُقَيْل يقول ذلك، ولا تقف فيه سائغاً غير مستكره، حتى لم يسمع الكلام الشجري يقول: أنا مَحْمُوم، بفتح الماء، وليس أحد يدعى أنَّ في الكلام "مَفَعُول" (٣٨٨). ثم أكد موقفه هذا في موضع آخر فقال: " وإنني أرى فيه رأيهم لا رأي أصحابنا" (٣٨٩). وبالإضافة إلى ما ذكرناه فقد جاء عنهم الدهْر والدَّهْر. قال أبو النجم:

وجلأ طال معداً فأشخسر

أشمَّ لا يُسْطِيعُه النَّاسُ الْذَّهَرُ (٣٩٠)

هذا، ولقد كان بعض العرب يبالغ في الفتح لأجل الصوت الخلقي فيأتي بفتحة ثانوية بعد العين والباء الساكنتين، فيقول مثلاً في "يَعْدُو" و"مَحْمُومٌ"، يَعْدُو وَمَحْمُومٌ (٣٩١).

وهذه الظاهرة التي لمحها ابن جن في كلام أبي عبد الله الشحرى، وهي إضافة حركة ثانوية من نوع الفتحة بعد العين والباء كثيراً، وبعد آباء بدرجة أقل، هي من سمات العربية، حيث تجد فيها الفعل: *ya<sup>mod</sup>* يعنى "يقف" يصير على أساس هذه الظاهرة: *ya<sup>āmod</sup>* والفعل *ya<sup>m̄dū</sup>* يصبح *ya<sup>am̄dū</sup>*، وبالإضافة إلى ذلك فإن فتحة الارتباط هذه تكون مشتقة في النطق بين الحركات الطويلة من الأجراس الأخرى، وبين الخلقي أو الحنجرى التالي، مثل: *hišmīā ← hišmī* (٣٩٢).

وكما فطن السلف إلى هذه الظاهرة، فلا يحظوا العلاقة بين الحنجريات والخلقيات وبين الفتحة فقد علّموا الفتح معها، بما يمكن أن نسميه إشار الحنجريات والخلقيات للفتحة، قال سيبويه: "إنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في المثلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف" (٣٩٣)، وقال ابن الشحرى: "إنما استحسنوا الفتحة في هذا الضرب لموافقتها لحروف المثلق، ووجهه الوفاق بينهما أن الفتحة من الألف والألف مخرجها من المثلق" (٣٩٤).

وقد فطنوا أيضاً إلى أن التحرير بالفتح مع هذه الأصوات الغرض منه تحقيق نوع من الانسجام بين الصامت والحركة، وأنه لا يد للحنجريات ولا للخلقيات في المعنى بالفتحة، قال ابن جن: "فحرروف المثلق لا تحرك ساكناً، ولا

تسكن متحركاً، بل لعمري أنه يراد فيها الاتباع، وتجانس الصوت، فاما تسكين متحرك أو تحرك ساكن، فلا يجب لها" (٣٩٥).

هـ. نشأة فعل يُفْعَل: وعلى أساس هذه الظاهرة، وهي إثارة الأصوات الحلقية للفتحة نفسها نشأة "الفعل يُفْعَل". وقد يدعا حكم السلف بفرعية "فَعَلْ يَفْعَلْ" على فعل يفعِل ويُفْعَل، وذلك لما رأوا أن هذا الفتح في المضارع لا يوجد إلا إذا كانت العين أو اللام إحدى هذه الأصوات الحلقية، قال ابن الشحربي: "فاما ما عينه أو لامه حرف من حروف الخلق المسنة، فإن العين من مضارع "فَعَلْ" من هذا الضرب تفتح طلباً للتشاكل، وذلك أن الفتحة من الألف؛ والألف تنشأ من الخلق، فحرر كوا العين بالحركة التي هي أقرب الحركات إلى حروف الخلق" (٣٩٦).

لقد استقر عندم أن وجود الصوت الحلقى هو علة الفتح، ومن ثم كان يُفْعَل من فعل بناء فرعياً وليس أصلياً وذلك نحو: قرأ يقرأ، وصهل يصهل ونفع ينفع وفتح يفتح ودمغ يدمغ وشدح يشدح... فهذه وأمثالها ينبغي أن تكون مكسورة العين؛ لأن مخالفة "فَعَلْ" تكون على "يَفْعَلْ" وقد جاءت بعض الأمثلة على "يَفْعَلْ" قال المبرد: "واعلم أن الأصل مستعمل فيما كانت حروف الخلق في موضع عينه أو لامه، نحو: زار الأسد يزور، ونام ينثم؛ لأن هذا هو الأصل والفتح عارض" (٣٩٧).

والفتح العارض في المضارع بسبب الصوت الحلقى أو الحجري ظاهرة صوتية شائعة في معظم اللغات السامية. قال بروكلمان: "وفي كل اللغات السامية، كثيراً ما تتحول حركة المضارع من الضم أو الكسر إلى الفتح إذا كانت عينه أو لامه صوتاً حلقياً، فالفعل "فتح" مضارعه في العربية "يَفْتح" وفي

الخشبية: **yeftah**، وفي العبرية: "yiftah"؛ وفي السريانية **neftah**، وفي الآشورية: **iptē** (من **iptah**)<sup>(٣٩٨)</sup>.

إلا أن هذه الظاهرة متقطعة بعض الشيء في السريانية ذلك أنها تجد فيها: "neb'at" إلى جانب "neb'ot" "nedkor" "يدفع"، ونجد كذلك "nedkar" "ينذكر" إلى جانب **nedkar** ولكن هذه الظاهرة تعد قانوناً في العبرية فال فعل "yishlah" "يُرسِل" معنى "يرسل" يتحول بشكل طبيعي إلى "yislah"<sup>(٣٩٩)</sup>.

وهذه الظاهرة، أي الفتح لأجل الصوت الخلقي في المضارع من بناء "فعل" ظاهرة قديمة، تسبق مرحلة التقييد، والتنظيم اللغوي، وهذا فإنه عندما قوى ساعد القياس اللغوي، وببدأ التمييز بين الماضي والمضارع يشق طريقه بجزم وبشكل متسق، أخذنا نجد المضارع يأتي مكسور العين أو مضموها على الرغم من وجود الصوت الخلقي، وذلك نحو: قعد يقعد ودخل يدخل وزأر يزأر ونأم ينم وفق ينفق ونعق ينعق وهنا يهُنُّ وبرأ يبرُّ...، فالفتح لأجل الصوت الخلقي إذا قد تم في مرحلة لم يكن ساعد القياس فيها قد قوى، واشتد عوده بعد. قال برشتراسر: "أما الفرق بين مثل "يفتح" و "يفتح" إلى آخره، فهو أن "يفتح" أقدم بكثير من سائر المضارعات، وهي ترتقي إلى أول طور تكون اللغات السامية، وكان القياس ليس يقوى بعد في ذلك العهد، ونشاهد آثار ذلك في أن الأفعال متعددة توعاً زائداً في بنائها، منها ما ماضيه بالفتحة ومضارعه بالفتحة أو بالكسرة أو هما... إلى آخره، فغلب في مثل "يفتح" التشابه الصوتي على القياس في اللغة السامية الأم، وبقي كذلك في أكثر اللغات السامية والعربية معها، وإن وجد بينها شواذ قليلة، فيفتح في الآكديه: "iptē" أصله "yiptah"؛ وفي العبرية "yip-tah"؛ وفي الآرامية **neptah**، وفي

الخشبية "yeftāh" ومثل "يُفتح" أحدث بكتير، وكل أمثاله، بنيت على قياس واحد، فغلب فيها القياس على التشابه الصوتي (٤٠٠).

وعليه فإن "يَفْعَلُ" من "فَعَلَ" ما عينه أو لامه صوت حلقي أقدم عهداً، وأصل من "فَعَلَ يَفْعِلُ". وقد عمدت العربية إلى التمييز بين الماضي وبين المضارع بتغيير حركة العين، نظراً لكونها العنصر الأهم في الصفة، قال ابن حني: "والعين أقوى من الفاء واللام وذلك لأنها واسطة لهما، ومكثفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبولان لنعارض دوهما، ولذلك تجد الإعلان بالحذف فيهما دوها" (٤٠١).

و. يقى أن نقول: إن مماثلة الحركة للصامت بعدها، وبالتحديد مماثلة الحركة لشبه الحركة بعدها، وذلك في كثير من المفردات العربية هي المسؤولة عن نشأة بعض المزدوجات اللفظية وذلك نحو: سِرْوَة وسُرْوَة، ورِشْوَة ورُشْوَة وقِدْوَة، وقُدوَّة ونِسْوَة، ونُسْوَة، وَجِدْوَة، وجُدْوَة، وِإِخْوَة وِإِخْوَة، وِفْتَوَة وِفْتَوَة، وِجِنْتَوَة وِجِنْتَوَة...، ففي هذه المزدوجات حدثت مماثلة بين الحركة وشبه الحركة بعدها، ومن ثم نشأت " فعلة" إلى جانب " فعلة". ونظير هذا في بناء الباء: مُدِيَّة و مِدِيَّة، و كُنْيَة و كِنْيَة، و خُصْبَة و خِصْبَة، و خَفْيَة، و خِفْيَة، و جُبْيَة و جِبْيَة (٤٠٢)... فقد حصل في هذه الأمثلة كما حصل في الأمثلة السابقة، مماثلة بين الحركة وشبه الحركة بعدها ومن ثم نشأ بناء " فعلة" إلى جانب " فعلة" في بناء الباء.

ح. ومن ظواهر المماثلة بين الحركة وشبه الحركة كسر هاء ضمير الغائب إذا ما سبق باء نحو عَلَيْهِم ← عَلَيْهِم، وعلَيَّ ← عَلَيَّ، وعَلَيْهِنَّ ← عَلَيْهِنَّ. وقد فرأت القراء بالطريقتين كلتيهما، أي بضم هاء الضمير

على الأصل وبكسرها للمماثلة مع شبه الحركة قبلها. فبصدق فراغة عليهم وعليهم قال الفراء: (وهما لغتان، لكل لغة مذهب في العربية فاما من رفع الهاء فإنه يقول: أصلها رفع في نصيتها ورفعها وجراها... وأما من قال عليهم، فإنه استقل الضمة في اهاء، وقبلها ياء ساكنة لكثرة دوران المكسي في الكلام، وكذلك يفعلونها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل هم وبهم يجوز فيه الوجهان مع المكسرة والياء الساكنة) (٤٠٣). وقال ابن خالويه معللاً ذلك في كتاب الحجة: "فالحجۃ لمن كسر اهاء، أنها لما حاورت الياء كره الخروج من كسر إلى ضم، لأن ذلك مما تستقله العرب وتحفافه في أسمائها. والحجۃ لمن ضم اهاء أنه أتى بما على أصل ما كانت عليه قبل دخول حرف الخفض عليها" (٤٠٤).

وكلام كل من الفراء وابن خالويه، يوحى بأن الأمرين متكافئان أي أن ضم اهاء وكسرها سيان. ولكن المبرد ذهب إلى أن المماثلة بين الحركة وشبه الحركة أحسن، قال في المقتضب: "ومنهم من يكسر اهاء لخلفها، ويدع ما بعدها مضموماً، لأنه ليس من المحروف الخفية فيقول: مررت بهم، والاتباع أحسن، وهو أن يقول: مررت بهم، ونزلت عليهمي" (٤٠٥). وقد تابعه في ذلك تلميذه أبو بكر بن السراج (٣١٦ هـ) فذهب هو الآخر إلى أن الاختيار في مثل "عليهم" كسر اهاء؛ لأنه أخف على اللسان (٤٠٦).

ولا شك في أن كسر اهاء في مثل "عليهم"، و "به"، و "لديه" يمثل تطوراً صوتياً قوامه المماثلة بين الحركات، وبين الحركات وأشباه الحركات، غير أننا إذا عرفنا أن الذين يكسرون هاء الضمير في مثل هذه المسياقات، هم غير المحازين، كما نصّ على ذلك سيبويه بقوله: "وأهل الخجاز يقولون مررت

هو قبل، ولديه مال، ويقولون: فخسنا هر وبداره هو الأرض" (٤٠٧)، كما أكده ابن مالك (٦٧٢هـ) أيضاً بقوله: "... وهاء للغائية، وهاء مضمة للغائب، وإن وليت ياء ساكنة أو كسرة كسرها غير المحازين" (٤٠٨). إذا عرفنا ذلك، دفعنا الفضول إلى التساؤل عن عدم سريان مفعول المماطلة في لغة المحازين، الذين تعد نعهم - بما تواهوا من أسباب الاحتكاك الداخلي والخارجي بغيرها من اللغات عن طريق الحج والأسوق والتجارة والخروب... - قمة افخر في التطور اللغوي للعربية، مما جعلها أهلاً لتزول القرآن الكريم بها. فما سر هذه الاحفاظ الشديدة لدى المحازين؟ لا شك في أن المماطلة هبنا خفة وسهولة في النطق، فلم آثر المحازيون العضم؟ لا يحد لدينا تفسيراً معقولاً لذلك سوى التدرج في التطور الصوتي وبطئه.



## الهوامش

١. سورة النمل آية ٢٢.
٢. الفراء، معان القرآن ١/١٧٢، ٢٨٩/٢ وانظر كذلك ٢٢٥/١.
٣. ابن جيني، سر صناعة الإعراب ١/٢٢٥.
٤. سيبويه ٤/٤٧١.
٥. ابن جيني، سر صناعة الإعراب ١/٢٢٥.
٦. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية ٣/٢٢٦.
٧. برشتيراسر، التطور النحوي ص ٥٢.
٨. الأنصاري، أبو بكر، المذكرة والمؤنث ١/٤١٨.
٩. ابن دريد، الجمهرة ١/١٠٢، وكذلك ٢/١٩.
١٠. ابن منظور، لسان العرب (لصص).
١١. ابن دريد الجمهرة ١/١٠٢، وكذلك ٢/١٩.
١٢. الجوهري، إسحاق بن حماد، الصلاح ٣/٥٦١ (لصص).
١٣. ابن جيني، سر صناعة الإعراب ١/١٧٣.
١٤. ابن منظور، لسان العرب (لصص).
١٥. إتو ليتمان، بقايا النهجات العربية، ص ١٩.
١٦. الكلمات مكتوبتان في المصدر بالسرياني وقد استعنت بأستادي الدكتور رمضان عبد التواب لكتابتهما بالخط اللاتي.

١٧. أدي شير، الألفاظ الفارسية المعرّبة، ص ١١٢.
١٨. الجواليقى، المعرف، ص ٢٦٩.
١٩. المرجع السابق في المكان نفسه.
٢٠. ابن دريد، الجمهرة ٣/٥٠٢.
٢١. الجوهري، الصحاح (طمس)، ٩٤٠/٢.
٢٢. ابن منظور، لسان العرب (طمس).
٢٣. الأبياري، المذكر والمؤنث ١/٤١٧.
٢٤. ابن منظور، لسان العرب (طمس).
٢٥. المرجع السابق في المكان نفسه.
٢٦. المرجع السابق في المكان نفسه.
٢٧. الزبيدي، لحن العامة ص ٢١١.
٢٨. وافي، علي، علم اللغة ص ٢٧٣.
٢٩. النابغة الذياني، الديوان ص ٤.
٣٠. سيبويه ٤/٢٤٠.
٣١. ابن المسكيت، يعقوب، الإبدال ص ١٢٧.
٣٢. ابن منظور، لسان العرب (بلى).
٣٣. أبو الطيب المنغري، الإبدال ٢/٤٠١.
٣٤. الزبيدي، لحن العامة ص ١٠٢.
٣٥. المرجع السابق، ص ١٤٩.

- .٣٦. ابن مكي الصقلي، تقييف اللسان ص ٤٥.
- .٣٧. كانيتو، جان، دروس في علم أصوات العربية ص ٧٨.
- .٣٨. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٣٩. المرجع السابق ص ٨٢.
- .٤٠. وافي، علي، علم اللغة ص ٢٧٢.
- .٤١. Bloomfield, P. ٣٧٢
- .٤٢. فندريس، اللغة ص ٩٣.
- .٤٣. أنيس، إبراهيم، التهجات العربية ص ١٣٦.
- .٤٤. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٣.
- .٤٥. انظر ص ٦٥.
- .٤٦. عبده، داود، دراسات في علم أصوات العربية، ص ٩٥.
- .٤٧. سيبويه ٤/٤٦٨.
- .٤٨. ابن حني، سر صناعة الإعراب ١٩٠/١.
- .٤٩. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٥٥.
- .٥٠. سيبويه، الكتاب ٤/٤٦٩.
- .٥١. القراء، معان القرآن ٣/٣٧٠.
- .٥٢. ابن حني، سر صناعة الإعراب ١٩٠/١.
- .٥٣. سيبويه ٤/٤٦٨.
- .٥٤. ابن يعيش، شرح المفصل ١٥١/١٠.

- .٥٥. سيبويه ٤/٤٦٨.
- .٥٦. ابن حنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٠.
- .٥٧. الفراء، معان القرآن ٣/٢٤٢.
- .٥٨. سيبويه ٤/٤٦٧.
- .٥٩. ابن حنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٠.
- .٦٠. سيبويه ٤/٤٦٧ (الأية ١٢٨)، سورة النساء. وهذه هي فراءة عاصم الجحدري (١٢٨ هـ)؛ ينظر المحتسب ١/١٢٠.
- .٦١. ابن منظور، لسان العرب (صيد).
- .٦٢. الفراء، معان القرآن ١/٢١٦.
- .٦٣. سيبويه ٤/٤٧٠.
- .٦٤. ابن حنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/٢٢٣.
- .٦٥. ابن عييش، شرح الفصل ١٠/١٤٩.
- .٦٦. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٦٧. سيبويه ٤/٤٦٩.
- .٦٨. المرجع السابق ٤/٤٦٧.
- .٦٩. ابن حنّي، سرّ صناعة الإعراب ١/١٩٠.
- .٧٠. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٧١. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٧٢. سيبويه ٤/٤٧٠.

٧٣. المرجع السابق ٤٦٩/٤.
٧٤. ابن حني، المختسب ١٠٦/١.
٧٥. سورة البقرة آية ١٢٦.
٧٦. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن ٣١٢/١.
٧٧. سورة المائدة آية ٣.
٧٨. ابن حني، المختسب ١٠٧/١.
٧٩. النحاس، أبو جعفر ٣١٢/١.
٨٠. ابن حني، المختسب ١٠٧/١.
٨١. سورة يوسف آية ٤٥.
٨٢. سورة القمر آية ١٥.
٨٣. عبد التواب، رمضان، التصور اللغوي مظاهره، ص ٢٩.
٨٤. سورة المائدة آية ٦.
٨٥. سورة التوبة آية ١٠٨.
٨٦. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٨٧ (الآية ٤٢ من سورة الرحمن).
٨٧. سورة الأعراف آية ١٣١.
٨٨. سورة "النافقون" آية ١٠.
٨٩. سورة النساء آية ٩٢.
٩٠. سورة الأعراف آية ٩٤.

- .٩١. أبو حيان، البحر الحيط ٢٩١/١.
- .٩٢. سورة البقرة آية ٨٥.
- .٩٣. أبو حيان، البحر الحيط ٢٩١/١.
- .٩٤. سورة البقرة آية ٢٦٩.
- .٩٥. الفراء، معانى القرآن ٢/٣٨٢ (الآية ٨ من سورة الصافات).
- .٩٦. ابن ماجهـد، السبعة في القراءات، ص ٥٤٧.
- .٩٧. النحاس، أبو جعفر، إعراب القرآن ١/١٥٠.
- .٩٨. سورة البقرة آية ٢٥٩.
- .٩٩. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٩١.
- .١٠٠. سورة القلم آية ٤٩.
- .١٠١. سورة مریم آية ٢٥.
- .١٠٢. الفراء، معانى القرآن ٢/١٦٦.
- .١٠٣. المرجع السابق ١/٣٥٤ (الآية ١٢٥ من سورة الأنعام).
- .١٠٤. أبو حيان، البحر الحيط ٢٩١/١.
- .١٠٥. سورة التمل آية ٤٧.
- .١٠٦. سورة يونس آية ٢٤.
- .١٠٧. سيبويه ٤/٤٧٥.
- .١٠٨. سورة التمل آية ٦٦.
- .١٠٩. سورة البقرة آية ٧٢.

١١٠. سورة التوبة، آية ٣٨.
١١١. انظر ص ١٣٥.
١١٢. سورة يونس آية ٨٩.
١١٣. سورة الأعراف آية ١٨٩.
١١٤. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني ص ١٩٣.
١١٥. سيبويه ٤/٤٨٢.
١١٦. المرجع السابق في المكان نفسه.
١١٧. ابن حني، سر صناعة الإعراب ١/١٩٢.
١١٨. سورة يونس آية ٣٥.
١١٩. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني ص ٥٠٨.
١٢٠. سورة الصاف آية ١٤.
١٢١. سورة آل عمران آية ١٢٢.
١٢٢. ابن حني، الخصائص ٢/٣٣٧.
١٢٣. سورة "الكافرون" آية ٤.
١٢٤. سورة التوبة آية ١١٧.
١٢٥. سورة الصاف آية ٥.
١٢٦. سورة البقرة آية ٩٦.
١٢٧. سورة الدخان آية ٢٠.
١٢٨. الفراء، معاني القرآن ١/١٧٢.

١٢٩. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعانٰي ص ١٩٧ (الآية رقم ٢٠ من سورة الدخان).
١٣٠. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٣١. سورة طه آية ٩٦.
١٣٢. سورة البقرة آية ٢٥٩.
١٣٣. الفراء، معانٰي القرآن ١٧٢/١.
١٣٤. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعانٰي، ص ١٩٧.
١٣٥. سورة الأعراف آية ٤٣.
١٣٦. سيبويه ٤/٤٥٧.
١٣٧. مكى بن أبي طاب، الكشف عن وجوه القراءات ١٤١/١.
١٣٨. سيبويه ٤/٤٥١ - ٤٥٢.
١٣٩. انظر ص ٧٤.
١٤٠. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعانٰي ص ١٩٣.
١٤١. سورة المطففين آية ١٤.
١٤٢. الزمخشري، الكشاف ٤/٢٣٢.
١٤٣. أبو حيان، البحر الحيط ٤٤١/٨.
١٤٤. سورة النساء آية ١٥٨.
١٤٥. العكيري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن ١/٢٠١.
١٤٦. سورة الكهف آية ٢٢.

١٤٧. سورة طه آية ١١٤.
١٤٨. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني ص ١٩٣.
١٤٩. انظر ص ٧٦.
١٥٠. سورة المطففين آية ٣٦.
١٥١. سيبويه، ٤/٤٥٩.
١٥٢. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٥٣. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٥٤. انظر ص ٣٠.
١٥٥. سورة النبأ آية ٦.
١٥٦. سورة "المؤمنون" آية ٤٠.
١٥٧. سورة "المؤمنون" آية ٣٤.
١٥٨. سورة الفرقان آية ٤٩.
١٥٩. سورة التوبة آية ٤٠.
١٦٠. الميداني، مجمع الأمثال ١/٢٠.
- يضرب في الأمر بحداراة الناس ليدرك المرء بعض ما يحتاج إليه.
١٦١. سورة النمل آية ٢٥.
١٦٢. سورة الأعراف آية ١٢.
١٦٣. ابن جنی، الخصائص ١/٢٠٧.
١٦٤. سورة العنك آية ٧.

١٦٥. سيبويه ٢٩٣/١.
١٦٦. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٦٧. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٦٨. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٦٩. أبو قاتم، ديوان الخمسة ٢١٢/١.
١٧٠. سيبويه ٢٠٠/٢.
١٧١. انظر ص ١٩٨.
١٧٢. الحبريري، درة الغواص ص ٨٧.
١٧٣. ابن مكى الصقلّي، تشريف اللسان ص ٥٤.
١٧٤. الرضي الاستراباذى، شرح الشافية ٢٢٧/٣.
١٧٥. السهيلى، أمالى السهيلى ص ١١٠.
١٧٦. Bloomfield. Pp. ٢١١, ٢١٢. Ibid. ١٧٧.
١٧٨. ابن حنى، سر صناعة الإعراب ٢٣٣/١.
١٧٩. ابن منظور، لسان العرب (وقد وقظ).
١٨٠. المرجع السابق (وقظ).
١٨١. أبو الطيب اللغوى، الإبدال ١٧٥/٢.
١٨٢. المرجع السابق ١٧٦/٢.
١٨٣. المرجع السابق ١٧٨/٢.

١٨٤. الحريري، درة الغواص ص ٤٦.
١٨٥. ابن مكى الصقلى، تقييف اللسان ص ٦٧.
١٨٦. الزبيدي، لحن العامة ص ٢٣١، وانظر أيضاً عبد التواب، رمضان، التطور اللغوى مظاهره... ص ٢٨.
١٨٧. ابن مكى الصقلى، تقييف اللسان ص ٨٥.
١٨٨. ابن مكى الصقلى، تقييف اللسان ص ٨٩.
١٨٩. المرجع السابق ص ٨٨.
١٩٠. الضمير يعود على أبي عثمان المازى.
١٩١. ابن جنى، المتصف ٣٢٤/٢.
١٩٢. ابن عصفور، الممتع في التصريف ٣٦٠/١.
١٩٣. ابن جنى، سر صناعة الإعراب ٢٠٠/١.
١٩٤. كثیر، دیوان کثیر ص ٤٢٩.
١٩٥. ابن جنى، سر صناعة الإعراب ٢٠٠/١.
١٩٦. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٩٧. سورة القمر آية ٩.
١٩٨. سورة القمر آية ٤٠.
١٩٩. سيبويه ٤/٤٦٩.
٢٠٠. ابن جنى، سر صناعة الإعراب ٢٠٢/١.
٢٠١. المرجع السابق في المكان نفسه.

- .٢٠٢. سورة يونس آية ٨٩.
- .٢٠٣. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٥٧.
٤. ٢٠٤. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ١٨٣، وانظر أيضاً، حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص ١٥٢.
- .٢٠٥. ابن عصفور، المجتمع في التصريف ٣٢٤/٢.
- .٢٠٦. ابن السكّيت، إصلاح المنطق ص ٣٤.
- .٢٠٧. ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب ٢٠١/١
- .٢٠٨. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٢٠٩. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ١٨٣.
- .٢١٠. سيبويه ٤/٤٥٥.
- .٢١١. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية ٢/٢١٦.
- .٢١٢. سيبويه ٤/٤٥٥.
- O, Connor. Phonetics. P. ٢٥٠. ٢١٣
- .٢١٤. بكر، السيد يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية، ص ١٢٥.
- .٢١٥. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٢١٦. المرجع السابق، ص ١٢٦.
- .٢١٧. ابن مكي الصقلي، تنقيف اللسان ص ١٩٢.
- .٢١٨. بكر، السيد يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية، ص ١٢٥.
- .٢١٩. ابن منظور، لسان العرب (سطم).

٢٢٠. المرجع السابق في المكان نفسه.  
وانظر كذلك ابن يعيش، شرح المفصل ٤٧/١٠.
٢٢١. سورة الأعراف آية ٦٩.
٢٢٢. سورة البقرة آية ٢٤٧.
٢٢٣. ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص ١٨٥.
٢٢٤. ابن دريد، الجمهرة ١/٢٨٦.
٢٢٥. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١٧٣.
٢٢٦. المرجع السابق ٢/١٧٤.
٢٢٧. المرجع السابق ٢/١٧٦.
٢٢٨. المرجع السابق ٢/١٧٨.
٢٢٩. المرجع السابق ٢/١٨٣.
- O, Leary, Comp. Gr. P. ٧٥. ٢٣٠.
٢٣١. سبوبيه ٤/٤٧٨.
٢٣٢. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١١٥.
٢٣٣. المرجع السابق ٢/١١٧.
٢٣٤. المرجع السابق ٢/١١٤.
٢٣٥. ابن مكي الصقلي، تنقيف النسان ص ٨٥.
٢٣٦. سبوبيه ٤/٤٧٨.
٢٣٧. المرجع السابق في المكان نفسه.

- . ٢٣٨. أبو الطيب المغربي، الإبدال ١٢٦/٢-١٢٧.
- . ٢٣٩. المرجع السابق في المكان نفسه.
- . ٢٤٠. الميداني، بجمع الأمثال ١٩٢/٢.
- . ٢٤١. أبو الطيب المغربي، الإبدال ١٢٨/٢ (الأية ٢٣ من سورة القصص).
- . ٢٤٢. ابن السكikt، إصلاح المطلق ص ٤٦.
- . ٢٤٣. أبو الطيب المغربي، الإبدال ١٢٨/٢.
- . ٢٤٤. المرجع السابق ١٣١/٢.
- . ٢٤٥. المرجع السابق ١٣٢/٢.
- O, Leary, Comp. Gr. P. ٧٥. ٢٤٦
- . ٢٤٧. ابن حني، سر صناعة الاعراب ١/٢٠٨.
- . ٢٤٨. المرجع السابق، في المكان نفسه.
- . ٢٤٩. ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر ٢/٢٥٠.
- . ٢٥٠. الزبيدي، لحن العامة ص ٥٧.
- . ٢٥١. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية ٢/٢٣٣.
- . ٢٥٢. حسان، ثمام، مناهج البحث في اللغة ص ١٠١.
- . ٢٥٣. سورة الحج آية ٣٦.
- . ٢٥٤. سورة النساء آية ٥٦.
- Bloomfield. P, ٢١٥. ٢٥٥
- . ٢٥٦. ابن حني الخشب ٢/١٦٨.

- . ٢٥٧. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٥٨.
- وانظر كذلك: فيلشن، هنري، العربية الفصحى، ص ٧٨.
- . ٢٥٨. الزمخشري، الكشاف ١/٦٧.
- . ٢٥٩. السهيلي، نتاج الفكر في النحو ص ٣٠٣.
- . ٢٦٠. ابن معاذ، السبعة في القراءات، ص ١٠٥-١٠٦.
- . ٢٦١. المرجع السابق ص ١٠٧.
- . ٢٦٢. المرجع السابق في المكان نفسه.
- . ٢٦٣. سورة العنكبوت آية ٢٢.
- . ٢٦٤. ابن معاذ، السبعة في القراءات، ص ٦٨٢.
- . ٢٦٥. المرجع السابق ص ١٨٥.
- . ٢٦٦. الأخفش، سعيد، معان القرآن ٢/٥٤٣.
- . ٢٦٧. سورة العاديات آية ٥.
- . ٢٦٨. التحاس، إعراب القرآن ١/٢٢٠.
- . ٢٦٩. سورة الأنفال، آية ٦.
- . ٢٧٠. ابن جنبي، سر صناعة الإعراب ١/٢٢٠.
- . ٢٧١. البطليوسى، ذكر الفرق بين الأحرف الخمسة ص ٣٣٨.
- . ٢٧٢. المرجع السابق ص ٣٣٩.
- . ٢٧٣. الرضي الاسترمادي، شرح الشافية ٣/٢٣٠.
- . ٢٧٤. المرجع السابق في المكان نفسه.

- . ٢٧٥. سيبويه ٤/٤٧٩.
- . ٢٧٦. المفرد، المقتضب، ١/٢٦٢.
- . ٢٧٧. ابن حني، سر صناعة الإعراب ٢/١٨٠.
- . ٢٧٨. فتح، يوهان، العربية، ١٠٣.
- . ٢٧٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/١٨٠.
- . ٢٨٠. أبو الطيب اللغوي الأضداد ١/٨٦.
- . ٢٨١. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/١٨١.
- . ٢٨٢. المرجع السابق ٢/١٨٤.
- . ٢٨٣. المرجع السابق ٢/١٨٨.
- . ٢٨٤. المرجع السابق ٢/١٩٠.
- . ٢٨٥. المرجع السابق ٢/١٩١.
- . ٢٨٦. ابن حني، سر صناعة الإعراب ١/٢٠١.
- . ٢٨٧. ابن حني، الحتسب ٢/١٦٨ (الآية ٢٠ من سورة لقمان).
- . ٢٨٨. المرجع السابق ٢/٢٢١.
- . ٢٨٩. المرجع السابق ٢/١٦٨.
- . ٢٩٠. الفراء، معان القرآن، ٢/٣٣٩.
- . ٢٩١. ابن حني، الخصائص ١/٣٧٤.
- . ٢٩٢. ابن حني، سر صناعة الإعراب، ١/٢١٨.
- . ٢٩٣. الشايب، فوزي، الإلحاد باللغة العربية ص ٣٥٢.

- .٢٩٤. بكر، السيد يعقوب، دراسات في فقه اللغة العربية ص ١٣٢.
- .٢٩٥. ابن جنبي، سر صناعة الاعراب، ٢٠٨/١.
- .٢٩٦. ابن السكبيت، إصلاح المنطق ص ٣٧٩.
- .٢٩٧. ابن يعيش، شرح المفصل ٥١/١٠.
- .٢٩٨. ابن مكي الصقلي، تقييف اللسان ص ٨٥.
- .٢٩٩. ابن جنبي، الخصائص ٣٧٤/١.
- .٣٠٠. ابن السكبيت، إصلاح المنطق ص ٥٣.
- .٣٠١. المرجع السابق ص ١٨٤.
- .٣٠٢. المرجع السابق ص ٣٧٩.
- .٣٠٣. ابن معاهد، السبعة في القراءات ص ١٠٥.
- .٣٠٤. المرجع السابق، وانظر كذلك ابن الجوزي، التشر في القراءات العشر، ٢٧١/١.
- .٣٠٥. أبو الطيب النغوي، الإيدال ١٣١/١.
- .٣٠٦. البطليوسى، الانقضاض في شرح أدب الكتاب ٢٣٠/٢.
- .٣٠٧. الزبيدي، لحن العامة، ص ٢٢٠.
- .٣٠٨. الأنصاري، الإنضاج في مسائل الخلاف، مسألة ٥٦ وقد تأثر المستشرقون برأي الفراء هذه، فذهبوا مذهبها. انظر Wright, A Grammar of The Arabic Language. Vol. 1. Pp. ٢٨٠، ٢٢٨.

٣٠٩. المرجع السابق في المكان نفسه.
٣١٠. الرضي الأسترابادي، شرح الكافية ٣/٢١١.
٣١١. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٦٤.
٣١٢. سيبويه ٤/١٩٧.
٣١٣. أبو زيد الأنصاري، التوادر ص ١٧١.
٣١٤. المبرد، المقتصب ١/٢٦٩.
٣١٥. أبو علي الفارسي، الحجة ١/١٥١.
٣١٦. الرضي الأسترابادي، شرح الكافية ٢/٤٢١.
٣١٧. سيبويه ٤/١٩٧.
٣١٨. المرجع السابق في المكان نفسه.
٣١٩. الأخفش، سعيد، معانى القرآن ١/٢٨.
٣٢٠. المبرد، المقتصب ١/٢٦٩-٢٧٠.
٣٢١. الرضي الأسترابادي، شرح الكافية ٢/٤٢٠.
٣٢٢. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٥٢.
٣٢٣. انظر ص ١٧١.
٣٢٤. Malmberg. Phonetics. P. ٥٨.
٣٢٥. Ibid.
٣٢٦. Bloomfield. P. ٣٧٦.
٣٢٧. Malmberg. Phonetics. P. ٤٠.

٣٢٩. انظر ص ٤٠.

٣٣٠. سبويه ١٩٩/٤.

وانظر أيضاً، ابن حني ، سرّ صناعة الإعراب ١/٢١٤-٢١٦.

٣٣١. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٣٢. المرجع السابق في المكان نفسه.

٣٣٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/٢٣٠.

٣٣٤. المرجع السابق ٢/٢٠٧.

٣٣٥. ابن دريد، الجمهرة ١/٢، انظر كذلك، أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢  
٢٣١/.

٣٣٦. ثعنب، مجالس ثعنب ١/١١٦.

٣٣٧. أبو الطيب اللغوي، الإبدال ٢/٢٣١.

٣٣٨. ابن يعيش، شرح المفصل ٩/٤٩ (الآية ٢٤ من سورة مرثيم).

٣٣٩. تسيمور، أحمد، فحشات العرب ص ٦٧ (الآية ٤٢ من سورة آل  
عمران).

٣٤٠. ابن حني ، سرّ صناعة الإعراب ١/٢١٧.

٣٤١. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٢٦. وانظر كذلك،  
أنيس، إبراهيم، في النهجات العربية ص ١٢٣.

٣٤٢. شاده، آرتور، علم الأصوات عند سبويه وعندها ص ٢٥.

- .٣٤٣. كانيتو، جان، دروس في علم أصوات العربية ص ١٠٢.
- .٣٤٤. ابن دريد، الجمهرة ٦/١.
- وانظر كذلك، عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٤٦.
- .٣٤٥. إنور ليمان، بقايا النهجات العربية في الأدب العربي ص ٢٩.
- .٣٤٦. ابن حني، سر صناعة الإعراقب ٢١٦/١.
- .٣٤٧. ثعلب، مجالس ثعلب ١١٦/١.
- .٣٤٨. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٤٦.
- .٣٤٩. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي بين القراءتين الصوتية والقياس ص ٢٥ (مستلدة من كتاب الموسم الثقافي لجامعة الرياض ١٩٧٥).
- .٣٥٠. عبد التواب، رمضان، فصول في فقه العربية ص ١٤٦.
- .٣٥١. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٦٩.
- .٣٥٢. انظر ص ٤٢ - ٤٨.
- .٣٥٣. عبد التواب، رمضان فصول في فقه العربية، ص ١٤٦.
- .٣٥٤. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٣٥٥. كانيتو، جان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٠٢.
- .٣٥٦. ابن الجوزي، التشر في القراءات العشر ٢١٥/١.
- .٣٥٧. المرجع السابق ١٠٨/١.
- .٣٥٨. الأخفش، سعيد، معان القرآن ١١٣/١، وتنسب هذه الآيات إلى رؤبة وإلى بعض أهل اليمن.

- .٣٥٩. إتو ليمان، بقايا اللهجات العربية ص ١٦.
- .٣٦٠. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٥٣.
- .٣٦١. بشر، كمال، دراسات في علم اللغة ١٢٩/١.
- .٣٦٢. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٧٢.
- O,Leary, Comp. Gr. P. ١٢٣. ٣٦٣
- .٣٦٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية ص ٧٢.
- O, Leary, Comp. Gr. P. ١٢٣. ٣٦٥
- Ibid. ٣٦٦
- .٣٦٧. كاتسيرو، حسان، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٨٢.
- .٣٦٨. سيبويه ٤/٤٢٨.
- .٣٦٩. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية ١٤/٣.
- .٣٧٠. شاده، علم الأصوات عن سيبويه وعندنا ص ٤٠.
- .٣٧١. الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١١٣.
- .٣٧٢. سورة البقرة آية ٢٤٩.
- .٣٧٣. سورة الروم آية ٥٦.
- .٣٧٤. ابن جنّى، المختسب ٦/١٦٦.
- .٣٧٥. المرجع السابق ١/٨٤.
- .٣٧٦. سورة البقرة آية ٥٥.
- .٣٧٧. ابن جنّى، المختسب ١/٨٤.

٣٧٨. سورة طه آية ١٣١.
٣٧٩. ابن حني المختسب ١/٨٤.
٣٨٠. سورة لقمان آية ١٤.
٣٨١. ابن حني، المختسب ٢/١٦٧.
٣٨٢. سورة يوسف آية ٤٧.
٣٨٣. الفراء، معاني القرآن ٢/٤٧.
٣٨٤. المرجع السابق ٢/١١٢.
٣٨٥. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية ١/٤٧.
٣٨٦. ابن مكي الصقلبي، تشريف اللسان ص ٢٧٨.
٣٨٧. أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ص ٥٠.
٣٨٨. ابن حني، المختسب ١/٨٤.
٣٨٩. المرجع السابق ٢/١٦٦.
٣٩٠. ابن حني، المخصائق ٢/٩.
٣٩١. المرجع السابق في المكان نفسه.
٣٩٢. Moscati, An Introduction to the com. Gr. P. ١٦١.
٣٩٣. سيبويه ٤/١١١.
٣٩٤. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٧٩.
٣٩٥. ابن حني، المصف ٢/٣٠٧.
٣٩٦. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/١٣٩.

٣٩٧. المِرْدَ، المقتضب ٢/١١٢.

٣٩٨. فقه اللغات السامية ص ٧١.

٣٩٩. Moscati, An Introd. P. ١٦٠.

٤٠٠. بروجشتراسر، التصور التحوي، ص ٦٣.

٤٠١. ابن جنی، الخصائص ٢/١٥٥.

٤٠٢. ابن السکیت، إصلاح النطق ص ١١٥-١١٦.

٤٠٣. الفراء، معان القرآن ١/٥.

٤٠٤. ابن عالویه، الحجۃ ص ٦٣.

٤٠٥. المِرْدَ، المقتضب ١/٢٦٩.

٤٠٦. أبو علي الفارسي، الحجۃ ١/٤٦.

٤٠٧. سیبویہ ٤/١٩٥.

٤٠٨. ابن مالک، التسهیل ص ٢٤.



## الفصل الرابع

قانون الاقتصاد في الجهد وأثره

في بناء الكلمة العربية



**نهاية:**

جميع الظواهر الصوتية التي سنعالجها في هذا الفصل تتلقي في أنها تصدر عن أصل واحد، فهي جميعها ثمرة قانون الاقتصاد في الجهد، ولقد تحدثنا عن بعض آثاره التي انفرد بها في الفصل السابق، وذلك من خلال حديثنا عن ظاهرة "الإقلاب" أي قلب النون الساكنة فيما مرت وقعت قبل الباء. وسنعرض فيما يأتي لأهم آثار هذا القانون في اللغة العربية والتي تتمثل في الظواهر الآتية:

١. ظاهرة المخالفة.
٢. تخفيف الهمزة.
٣. القلب المكاني.

## ظاهره المخالفة Dissimilation

المخالفة ضد المماثلة، فإذا كانت المماثلة تعمل على التقرير بين المتنافرات والمتناقضات، فإن المخالفة تعمد إلى التفرق بين الأمثال والمتقاربات، والغاية من عمل هذه وتلك هي تيسير النطق وتقليل الجهد بالنسبة لأعضائه.

ونخرص العربية على المخالفة، لما تزمنه من تنوع موسيقى محب، تظهر معه الأصوات على حقيقتها، نطقاً وسمعاً، قال الدكتور تمام حسان: "من الواضح أن النظام اللغوي، والاستعمال السياقي جيئاً بخرصان في اللغة العربية الفصحى على النساء المخالفين، أو بعبارة أخرى بخرصان على التخالف، ويكرهان التنازع والتماثل" (١).

والمخالفة بوصفها أثراً لقانون الاقتصاد في الجهد ظاهرة صوتية تشيع في معظم اللغات، وقد ذهب بعضهم إلى أن المخالفة في العربية أقل من المماثلة، قال برجشتراسر: "والتخالف نادر في اللغة العربية بالنسبة إلى بعض اللغات السامية الباقية خصوصاً الأكديّة والأراميّة" (٢).

ونحن لا نعتقد هذا الذي ذهب إليه برجشتراسر من ندرة التخالف في العربية فمن خلال صور المخالفة التي سنعرضها في هذا الفصل سنتبين لنا أن المخالفة ليست ظاهرة نادرة.

وتحصر دائرة عمل ظاهرة المخالفة في الأصوات المماثلة والمتقاربة فقط، والمخالفة في العربية تتم بين:

أ. الصوامت.

ب. الحركات.

جـ. بين الصوامت والحركات.

وفيمما يأتي تفصيل الحديث عن المخالفة في هذه القطاعات الثلاثة.

## أ. المخالفة بين الصوامت

تم المخالفة بين الصوامت بإحدى طريقتين:

١. الحذف.

٢. الزيادة.

والحذف نوعان:

أ. الحذف بدون تعويض.

ب. الحذف والتعويض.

والذي تقصده بالتعويض هنا، هو إحلال صوت مكان آخر مطلقاً، ونحن بهذا نختلف مع السلف بعض الشيء، فالسلف يفرقون بين مصطلحين هما: البديل، والتعويض، فالبدل يتم بين الأصوات المتقاربة في المخارج ويقع البديل مكان المبدل منه دائماً، أما التعويض فيكون بين الأصوات التي لا يوجد بينها تقارب في المخارج، ولا يلزم أن يقع العوض مكان المعرض منه، وقد عقد ابن حني بابا في الخصائص ميزة بين هذين المصطلحين، فقال: "إن البديل أشبه بالبدل منه من العوض بالمعوض عنه، وإنما يقع البديل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك"، ثم يختم حديثه بقوله: "فالبدل أعم تصرفاً من العوض، فكل عوض بدل، وليس ككل بدل عوضاً"(٣).

وعلى الرغم من هذه الفروق التي يضعها اللغويون بين مصطلحي "البدل" و"العوض" فإننا سنتعامل هاهنا مع مصطلح "التعويض" باعتباره عملية إحلال صوت مكان آخر، سواء أكان هناك تقارب في المخارج أم لا، ونأتي الآن إلى الحديث عن صور المخالفة بين الصوامت.

أ. الحذف بدون تعويض:

الحذف يكون بين:

أ. الأمثال.

ب. المترادفات.

#### ١. المخالفة بالحذف بين الأمثال:

إذا ما توالى في العربية مقطعان صوامتهمما متماثلة، في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها، فإنه كثيراً ما يكتفى بواحد منها بسبب الارتباط الذهني بينهما، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان المقطعان في بداية الكلمة، قال بروكلمان: "إذا توالى مقطعان أصواتهما الصامتة متماثلة أو متشابهة جداً، الواحد بعد الآخر، في أول الكلمة، فإنه يكتفى بواحد منها بسبب الارتباط الذهني بينهما" (٤). ومن صور الحذف بدون تعويض:

أولاً: في بداية الكلمة:

أ. من أبرز الأمثلة على المخالفة، حذف أحد المثيلين المتتابعين في أول الكلمة، حذف إحدى الهمزتين في مضارع الثلاثي المزید بالهمزة أي في مضارع "أَفْعُل" نحو أَكْرَمْ وَأَخْرَجْ فالمضارع منه هو "أَكْرَمْ وَأَخْرَجْ" فهنا اجتمعت همزتان: همزة المضارعة وهمزة "أَفْعُل" فعمدت العربية إلى المخالفة بينهما اقتصاداً في الجهد عن طريق حذف إحداهما، وهي الهمزة الثانية من "أَفْعُل" نظراً للوظيفة اللغوية التي تزددها همزة المضارعة، ومن ثم أصبح الفعلان أَكْرَمْ وَأَخْرَجْ. وهنا توقف عمل قانون الاقتصاد في الجهد، فجاء دور القياس الذي عمّم هذا الحذف على جميع الصيغ طرداً للباب على وتيرة واحدة، وذلك في تكرر

وثُكْرُم وِيُكْرُم، على الرغم من أنه لا تنتهي في هذه الأفعال همزاتان، فالقانون الصوتي قد أثر في بعض الأمثلة اللغوية، ثم جاء القياس، الذي هو انسجام النظام الصوري وأطراد التغيرات فعمم الظاهرة على جميع الأمثلة قال الفارسي: "والاعلال إذا لزم مثلاً اتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال، كإعلاهم يقوم لقام وإعلال يُكْرم من أجل أكرم وأعد ليعد"(٥) .

فالعربية تتلزم حذف إحدى المهمزتين إذا التقى في مقطعين متواлиين، قال سيبويه: "فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا"(٦). فهذا الذي عليه كلام العرب، والذي أجمع عليه اللغويون، إلا ابن أبي إسحاق الحضرمي: فإنه كان لا يرى بأساً من تتحقق المهمزتين، قال سيبويه: "وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يتحقق المهمزتين، وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء"(٧). وقد عدَ الأخفش تحقيق المهمزتين لغة لقبيس" قال: وقد يقول بعض العرب: اللهم اغفر لي خطئي... وهو قليل، وهي في لغة قيس"(٨).

والالتزام العربية حذف إحدى المهمزتين راجع إلى نقل تابعهما فالطبع "لا ينفر من توالي المتعالقات وإن كانت كلها مكرورة، كما ينفر من توالي المتماثلات المكرورة، إذ مجرد التوالي مكرورة، حتى في غيره المكرورات أيضاً، وكل كثير عدو للطبع"(٩)، وقد نصّ السلف على كره العرب لتكرار الصوامت، قال سيبويه: "اعلم أن التضييف ثقيل على ألسنتهم، وأن اختلف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"(١٠)، وقال الرضي: "اعلم أنهم يستثنون التضييف غاية الاستقال، إذ على الناسن كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد التقاله عنه وهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء، ولا الأفعال رباعياً أو حمسياً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان، نقل البناعين

وَتَقْلِيلُ التَّفَاءُ الْمُثْلَثِينَ وَلَا سِيمَا مَعَ أَصْالِهِمَا، فَلَا تُرِي وَبِاعِيَاً مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ،  
وَلَا خَمَاسِيَاً مِنَ الْأَسْمَاءِ فِيهِ حِرْفَانٌ كَذَلِكَ، إِلَّا وَأَحَدُهُمَا زَائِدٌ" (١١).

وهذا فقد حكم ابن جنی على قراءة الكسائي: "أئمة" بالشذوذ؛ لأنَّه  
جمع بين همزتين، قال: "وَمِنْ شَادْ الْهَمْزِ عِنْدَنَا قِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ "أَئْمَةٌ"  
بالتحقيق فيهما، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة، إِلَّا أَنْ تَكُونَا  
عينين نحو: سَّالَ وَسَارَ وَجَنَّارٌ ... (١٢)، وَفَرَارًا مِنَ اجْتِمَاعِ  
همزتين، فقد قرأ كل من الزهرى (٤٢٤هـ) وَابن محيصن "الذرْخَم" (١٣)  
) من قوله تعالى: "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ الْأَذْرَخَمْ أَمْ لَمْ تَنْذِرْهُمْ" .

بـ. ومن صور المخالففة بمحذف أحد المقطعين التمايزين في أول الكلمة  
محذف الناء في بداية صيغة تتفعل وتشفافع وتتفعل، فمن ذلك مثلاً،  
تلظى، في قوله تعالى: "نَارًا تَلْظِي" (١٤)، والأصل فيها "تَلْظَظَ" بوزن  
تفعل ثم بالمخالففة إلى تلظى. قال الفراء: "وَرَأَيْتُهُمَا فِي مَصْحَفِ عَبْدِ  
اللهِ تَلْظَظِي بَنَاءِي" (١٥)، ثم انتهى بها الأمر إلى تلظى. ومن هذا القبيل  
الفعل "تصدى" في قوله تعالى: "فَأَنْتَ لَهُ تَصْدَى" (١٦) فالالأصل في هذا  
ال فعل هو تتصدَّد ← تصدى ← تصدى، ومن هذا القبيل "تنهى"  
في قوله تعالى: "فَأَنْتَ عَنْهُ تَنْهَى" (١٧)... وَغَيْرُهُ في قوله تعالى: "تَكَادُ  
غَيْرُهُ مِنَ الْغَيْطِ" (١٨)، وكذلك تربصون في قوله تعالى: "هَلْ تَرَبَّصُونَ  
بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحَسَنَيْنِ" (١٩)، وكذلك تذكرون، بدلاً من تذكرون،  
وتطايرون في قوله تعالى: "تَظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعَدْوَانِ" (٢٠)،  
ومثله "تَنَاصِرُونَ" في قوله تعالى: "مَا لَكُمْ لَا تَنَاصِرُونَ" (٢١) والأمثلة  
على مثل هذا المحذف، كثيرة في القرآن الكريم، قال سيريه: "وَزَعَمُوا

أن أهل مكة لا يبنون الناءين" (٢٢) وقال الفراء: "وكل موضع اجتمع فيه ناءان، جاز فيه إضمار إحداهما" (٢٣).  
وأما الأمثلة على مثل هذا المحرف في الشعر وكلام العرب، فأكثر من أن يحاط به، ونكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة، فمن ذلك قول الأعشى ميمون ابن قيس:

بحانف عن جو اليمامة نافني وما قصدت من أهلها نسوائكم (٢٤)

والأصل: تبحانف، ومثله تحَلَّم في قول حاتم الطائي:  
تحَلَّم عن الأدرين واستيق ودهم ولن تستطيع الحلم حتى تحَلَّما (٢٥)

ومثلهما "تأوه" في قول المتنقب العبدى (٨٨٥م):  
إذا ما قمت أرحلها بليل تأوه آهة الرجل الخزين (٢٦)

فالالأصل تأوه، ومثله تَعَوَّل في قول حرير (١١٥هـ):  
في يوماً يوافين الهوى غير ماضي ويومناً ترى فيهن غرلاً تغول (٢٧)

أي تغول. وهناك أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة ذكرها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب (٢٨).

وقد اختلف النحاة حول الناء المخدوفة، أهي الأولى أم الثانية؟ ولقد لخص لنا الرضي وجهات نظرهم على النحو الآتي:

"إذا كان في أول مضارع "تفعل" و"تفاعل" تاء، فيجتمع تاءان، جاز ذلك أن تخففهما، وأن لا تخففهما، والتحفيف بشيئين: حذف أحدهما، والإدغام، والحذف أكثر، فإذا حذفت فمذهب سبويه أن المخدوفة هي الثانية؛ لأن التقل منها نشأ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء "تفعل" لتكون علامه، والطارئ يزيل الثابت، إذا كره اجتماعهما... وقال الكوفيون: المخدوفة هي الأولى، وحوز بعضهم الأمرین" (٢٩). وفي كتاب الحجة لابن حالويه أن الفراء ذهب إلى أن المخدوفة إحداها بدون تعين (٣٠).

ونحن من جانبنا نأخذ برأي الفراء، أي أن المخدوف إحداها دون تعين، لأن حركة التاءين واحدة، والدلالة على المضارعة تدل عليه صيغة الفعل فالمضارع مرفوع والماضي مبني على الفتح، أما بالنسبة للأكرم فالمحذف بلا شك هو هزة الفعل، والباقي هي هزة المضارعة، لأن اختلاف الحركة بين الأسمتين يؤكد ذلك فأول المضارع المزيد مضبوط دائمًا.

### ثانيًا: في وسط الكلمة:

إذا تباع صامتان متضادان في حشو الكلمة، فإن العربية قد تتخلص من إحداهما طلباً للحفة، وفيما يأتي صائفة من الأمثلة على هذه الظاهرة.

١. ظلتُ، والأصل فيه ظللتُ، تباعت في حشو لامان، فحذفت الأولى عند بعض العرب، ومن ثم قيل فيه ظلت وظلت، قال تعالى: "فظلتم ثقكھون" (٣١) وقال جل ذكره: "وانظر إلى إهلك الذي ظلت عليه عاكفاً" (٣٢)، وقرأ المطوعي (٣٧١هـ) "ظلت عليه عاكفاً" (٣٣) بالكسر. و مما جاء منه في الشعر قوله:

ظلت فيها ذات يوم واقفا  
أسأل المقول هل فيه خبر

وقال الآخر:

فَظَلَّتْ نَدِي الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَجْبَلَهُ وَمَطْوَايِي مَشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (٣٤).

٢. أَحْسَنَ، وَالْأَصْلُ أَحْسَنَ، قَالَ حَرِيثُ بْنُ عَنَابَ النَّبَهَانِيَّ نَحْوُ (٨٠ هـ):

عَوْيَ ثُمَّ نَادَى هَلْ أَحْسَنْتْ فَلَائِصًا وَسَعْنَ عَلَى الْأَفْخَادِ بِالْأَمْسِ أَرْبَعاً

يَرِيدُ: أَحْسَنْتْ، وَقَالَ أَبُو زَيْدَ الطَّائِي (٣٠ هـ).

خَلَالَ أَنَّ الْعَنَاقَ مِنَ الْمَطَاهِيَّ أَحْسَنَ بِهِ فَهِنَ إِلَيْهِ شَوْسِ (٣٥).

يَرِيدُ: أَحْسَنَ، قَالَ الْفَرَاءُ: "وَقَدْ تَقُولُ الْعَرَبُ مَا أَحْسَنْتْ بِهِمْ أَحَدًا فِي حَدْفَوْنِ السَّيْنِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ فِي وَدَدْتِ وَمَسَتِ وَهَمَتْ" (٣٦).

٣. اسْتَحْيَتْ، وَالْأَصْلُ اسْتَحْيَتْ (٣٧)، وَقَدْ قَرَأَ كُلُّ مِنْ أَنْ كَثِيرٍ وَابْنَ مُحِيسْنٍ وَشَيْلَ بْنَ عَبَادَ (١٦٠ هـ): "إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مِثْلًا مَا بِعُوْضَةٍ"؛ يَبْأَءُ وَاحِدَةً (٣٨).

٤. مَسَتْ، وَالْأَصْلُ مَسَيْتْ (٣٩)، قَالَ أَوْسَ بْنُ مَغْرَاءَ (نَحْوُ ٥٥ هـ):

مِسْنَا السَّمَاءَ فَلَنَاهَا وَطَاءَ طَمَ حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهُوي وَثَهْلَانَا (٤٠)

٥. هَمَتْ: وَالْأَصْلُ هَمَتْ (٤١)، قَالَ الشَّاعِرُ:

هل يفعنك اليوم أن هَمَتْ هُمْ كثرة ما تأي وتعقاد الرتم

٦. ظنت: والأصل ظننت (٤٢).
٧. لبَتْ: والأصل لَبَتْ (٤٣).
٨. ودَتْ: والأصل وَدَتْ (٤٤).
٩. يَحْطُمْ: والأصل يَنْحَطِمْ، قال القراء: "وقد قال أعرابي من بني غير: يَنْحَطِمْ من الجبل، يريد يَنْحَطِمْ" (٤٥).
١٠. وقد حمل القراء على هذا الباب قراءة عاصم بن أبي الصود، وأهل المدينة، وفَرَّن في بيوتكن (٤٦)، قال في معاني القرآن: "أرادوا وافرَّن في بيوتكن" فمحذفوا الراء الأولى، فتحولت فتحتها في الفاء، كما قالوا: هل أَحْسَتْ صاحبَك؟ وكما قال "فَظَلَمْ" يريد: فظللتُم (٤٧).
١١. وقد ذهب ابن عصفور إلى أن "استخدَّ" آية من استخدم عن طريق حذف إحدى التاءين، وقد علل ذلك بقوله: "لأنه قد ثبت حذف إحدى التاءين لاجتماع المثلثين في "تقى" وباطراد إذا كانت المخوذفة زائدة في مثل: تذَكَّر وتفَكَّر، تريده تذَكَّر وتفَكَّر، ولم يثبت بإبدال السين من التاء بل ثبت عكسه" (٤٨).
١٢. ما أَحْبَبْتُ في ما أَحْبَبْتُ فحكى النجاشي عن بني سليم ما أَحْبَبْتُ كما قالوا: "ظَنَتْ" (٤٩).

ولقد اختلف النحاة واللغويون حول حكم الحذف في مثل هذه الأفعال فقد حكم سيبويه عليه بالشذوذ، قال في الكتاب: "وليس هذا النحو

إلا شادا والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قوله أحسست ومسنت وظللت" (٥٠). وقد وصف المرد الحذف هاهنا بقوله: "وليس ذلك بجيد ولا حسن" (٥١). أما ابن حني فقد تابع سيبويه، فحكم عليه بالشذوذ فقال: "وهذا كله لا يقاس عليه، لا تقول في شِمْتَ: شِمْتَ ولا شِمْتَ، ولا في أقضضت، أقضضت" (٥٢). بيد أنه في مقابل هؤلاء هناك من يقول بقياسية الحذف هاهنا واطرده، فهذا ابن مالك يرى أن، ذلك لغة لسلبهم، قال في التسهيل: "ويجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بناءً الضمير أو نونه، بمحولة حركتها على الفاء وجوباً، إن سكت، وحوازاً إن تحركت ولم تكن حركة العين فتحة، وربما فعل ذلك بالأمر والضارع" (٥٣).

وحاء في الارتشاف لأبي حبان: "وزعم الأستاذ أبو علي أن ذلك بطرد في أمثال هذه الأفعال من المضاعف" (٥٤).

١٣. ومن قبيل الحذف في حشو الكلمة، حذف لام "على" إذا ولبتها لام التعريف القرمية، وذلك نحو قوله: ركبت عُنُقرس، وعلماء بنو فلان، وهذه أصلها على + ال، وعند اتصال الكلمتين في النطق يتكون مقطع طويلاً من نوع (ص ح ح ص) وهو المقطع "لا ل" لام على وفتحتها الطويلة ولام التعريف الساكنة، وهذا المقطع كما بياناً، لا تحيزه العربية في الوصل إلا في باب دائمة وشائبة، فهنا تختزل إخراجه الطويلة فيصبح المقطع "لـل" متوسطاً مفهلاً ومع الوصل تصبح الكلمة عتل + فرس فهنا يخالف بين اللامين تماماً كما حصل في أحسنت.

وقد علل ابن الشجيري حذف "لام" على هنا فقال "وما حذفوا من الحروف لاجتماعهما مع لام التعريف "على" فيما حكاه سيبويه من قوله:

علماء بنو تميم، يزيدون على الماء فهمزة الوصل سقطت في الدرج، والألف "على" سقطت لسکونها وسکون لام الماء، وحذفت لام "على" تخفيفاً<sup>(٥٥)</sup>.  
والتعليق الصحيح هو ما ذكرنا، وهذه اللهجة تنسب إلى بلمحوث بن  
كعب، وعليها قال الفرزدق (١١٤هـ).

وما سبق القيسي من ضعف حيلة ولكن طفت "علماء" غرلة عمالد<sup>(٥٦)</sup>

ومثله قول قطري بن الفحامة (٧٨هـ):

غداة طفت علماء يذكر بن وايل وعجنا صدور الخيل نحو تميم

٣. ومن هذا القبيل حذف اللام من حرف الجر "إلى" مخالفة مع اللام  
بعدها في قوله:

كان من آخرها إلقادم محروم بحد فارع المحارم<sup>(٥٧)</sup>

يريد: إلى القادر.

٤. وعلى هذا الأساس، أي المخالفة بين المثلين المتتابعين في الحشو نسر  
قراءة عمار بن عقيل (٢٣٩هـ) أحد حفدة جرير: "ولا الليل سابق  
النهار"<sup>(٥٨)</sup>، بمحذف التثنين من اسم الفاعل وإعماله فيما بعده. وقد  
انتقد المعاذ هذه القراءة، فهي ليست قوية، في القياس من وجهة  
نظرهم، وقد اتخذ ابن حني من هذه القراءة، دليلاً على أن العربي قد  
يتصرف أحياناً في اللغة فيتكلم بلغة غيرها أقوى منها، قال في

الخصائص؛ "ويدلّك على أن الفصحى من العرب قد يتكلّم باللغة غيرها أقوى في القياس عنده منها، ما حدثنا به أبو علي رحمة الله، قال: عن أبي بكر عن أبي العباس أن عمارة كان يقرأ، ولا الليل سابق النهار، بالنصب، قال أبو العباس، فقلت ما أردت؟ فقال أردت "سابق النهار" فقلت له: فهلا قلته؟ فقال: لو قلته لكان أوزن، فقوله أوزن، أي أقوى، وأمكن في النفس" (٥٩).

ولتكنا نفس قراءة عمارة هذه بأنها لا تزيد على كونها مخالفة صوتية بين الأمثال المتابعة في حشو السلسلة الكلامية، وذلك طليباً للخففة، فقراءة هذه الآية بالتنوين سبباً عنه توالي نونين من حيث الواقع اللغوي، نون قصيرة وأخرى طويلة، وهما يشكلان ثلات نونات من حيث الوظيفة اللغوية التي يؤديها الصامت الطويل، كما يظهر في التحليل الصوتي لها "sābikuninnahāra" ففي الوصول اتصلت نون التنوين بالنون المشددة بعدها "ninna" ولا يخفى ما في مثل هذا التتابع من ثقل، فما كان من القارئ إلا أن عالف بين هذه الأمثال المتابعة عن طريق التخلص من التنوين، ومن ثم أصبحت القراءة "sābikunnahāra" والغرض من ذلك هو طلب الخفة، وهذا ما قصدته، ونص عليه القارئ نفسه في رواية أخرى عنه، قال أبو جعفر النحاس: "حدثنا محمد بن الوليد وعلي بن سليمان عن محمد بن يزيد قال سمعت عمارة بن عقيل بن بلاط بن حرير يقرأ: "ولا الليل سابق النهار" فقلت ما هذا؟ قال: "أردت سابق النهار" فمحذفت التنوين، لأنه أخف" (٦٠).

١٥. كما أنها لا نستطيع أن نفسر عدم صرف الكلمة "أشياء" في قوله تعالى:  
"لا تسألو عن أشياء إنْ بُذلَكُمْ تسوِّكُم" (٦١). إلا على أساس  
المخالفة الصوتية بين الأمثل المتابعة في حشو السلسلة الكلامية. وكان  
أول من فطن إلى هذه الحقيقة أستاذنا الدكتور رمضان عبد  
التواب (٦٢).

لقد جاءت هذه الكلمة متنوعة من الصرف في هذا السياق فحار  
السلف في تحريرها وتحليل منع صرفها، فتكلفوا وتعسفاً كثيراً بشأنها،  
وذهبوا فيها بذاهب شيء، كلها جانبها الصواب، وقد لخص لنا  
النحاس مختلف الآراء حولها بقوله: "وللنحوين فيها أقوال، قال الخليل  
وسبيويه (٦٣) والمازني أصلها "فعلاء": "شيءاء" فاستقلت هرستان  
بينهما ألف، فقلبت الأولى فصارت "لفاء". وقال الكسائي وأبو عبيد.  
لم تصرف لأنها أشبهت حمراء، لقول العرب أشياء مثل حمراءات:  
وقال الأخفش (٦٤) والفراء (٦٥) والزيادي لم تصرف لأنها "فعلاء"،  
"شيءاء" على وزن أشيعاع، كما يقال هين، وأهوناء، وقال أبو حاتم:  
أشياء أفعال مثل أبناء. وكان يجب أن تصرف إلا أنها سمعت من  
العرب غير مصروفة. واحتال له النحويون باحتيالات لا تصح. قال أبو  
جعفر: أصح هذه الأقوال قول الخليل وسبيويه والمازني (٦٦)، وقد  
ذكر ابن جيني أن الكسائي ذهب إلى أنها "أفعال" منع صرفها لكثرتها  
الاستعمال (٦٧).

وإذا كان أبو جعفر النحاس يرى أن ما ذهب إليه الخليل وسبيويه  
والمازني هو الأصح، فهو في رأينا أكثر الآراء تكلفاً وتعسفاً وبعداً عن  
الحقيقة، ذلك أن "فعلاء" لم تؤثر جمعاً إلا لفعلة مثل قصبة وظرفة،

وَفِعْلَةٌ مُثْلِحَةٌ، أَمَا أَنْ تَكُونَ جَمِيعًا لِفَعْلٍ فَإِنَّهَا لَمْ تُؤْثِرْ قَطْ إِلَّا فِي هَذَا  
الَّذِي زَعَمَهُ الْخَلِيلُ وَمَتَابِعُهُ، وَمِنْ هَنَا فَقَدْ اتَّقَدَ الْفَرَاءُ بِشَدَّةٍ رَأَى  
الْخَلِيلُ وَسَيِّدُهُ فَائِلًا: "وَلَمْ أَجِدْ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مَذْهِبًا يُشَبِّهُ وِجْهَ الْعَرَبِيَّةِ؛  
لَأَنَّهُمْ أَكْثَرُهُمْ عَلَىٰ "الشَّيْءِ" الْعُلَةِ، فَقَدَمُوا مَا لَمْ يَقْدِمُ، وَلَمْ نَسْمَعْهُ،  
وَجَمِيعُهُ، وَهُوَ ذِكْرٌ حَفِيفٌ عَلَىٰ جَمْعٍ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِيمَا وَاحِدَتْهُ مُثْلِحَةٌ  
مُؤْنَثَةٌ مُثْلِحَةٌ: الْفَصْبَةُ وَالْقَصْبَاءُ، وَالشَّجَرَةُ وَالشَّجَرَاءُ، وَالظَّرْفَةُ وَالظَّرْفَاءُ" (٦٨).  
هَذَا مِنْ نَاحِيَةٍ وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَىٰ فَإِنْ كَلَّا مِنْ شَيْءٍ وَفِي عَلَىٰ  
نَفْسِ الْوَزْنِ، فَمَا الَّذِي وَجَدَهُ الْخَلِيلُ وَسَيِّدُهُ وَالْمَازِنِيُّ فِي "شَيْءٍ"  
يُخْتَلِفُ عَنْ "فِيهِ" حَتَّىٰ يَكْسِرَ شَيْءٌ عَلَىٰ "شَيْئَاءً" وَيَكْسِرُ فِيهِ عَلَىٰ  
أَفْيَاءً؟ لَعْنَ مِنْ جَانِبِنَا لَا نَجِدُ فَرْقًا بَيْنَهُ. وَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ كَذَلِكَ مِنْ نَاحِيَتِهِمْ  
أَيْضًا.

وَقَدْ ذَهَبَ الْفَرَاءُ - تَقوِيَّةً لِرَأْيِهِ - إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي "شَيْءٍ" هُوَ "شَيْءٌ"  
مُثْلِهِنْ، وَلِكَمْ خَفَفَ عَلَىٰ حَدِّ تَخْفِيفِهِنْ وَلِكَمْ (٦٩) وَمِنْ ثُمَّ كَسَرَ  
كَمَا كَسَرَهُنْ، وَقَدْ رَدَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ عَلَىٰ هَذَا الزَّعْمِ فَقَالَ "وَقُولُهُ فِي  
"شَيْءٍ" أَنَّ أَصْلَهُ التَّشْفِيلُ دَعْوَىٰ لَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا" (٧٠).

مِنْ هَذَا كُلَّهُ يَتَضَعَّ لَنَا أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلْفُ بِشَأْنٍ تَعْلِيلٍ مُنْعِنٍ صِرْفٍ  
كَلْمَةً أَشْيَاءٍ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، لَا تَزِيدُ عَلَىٰ كُوْهُهَا مُحاوَلَاتٍ مِنْهُمْ لِتَفْسِيرِ  
مُنْعِنٍ صِرْفِهِنْ فِي هَذَا السِّيَاقِ، وَلِمَنْ أَدَلَّ عَلَىٰ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ جَحْنِيِّ:  
"أَعْلَمُ أَنَّهُ إِنَّمَا ذَهَبَ الْخَلِيلُ وَأَبْوَ الْحَسْنِ إِلَىٰ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَتَرَكَا أَنَّ  
يَحْمِلُهَا عَلَىٰ ظَاهِرِ لَفْظِهِنْ، فَبِقَوْلِهِ: إِنَّهَا "أَفْعَالٌ" لِأَنَّهُمْ رَأَيَاهَا نَكْرَةً غَيْرُ  
مُصْرُوفَةٍ. فَلَمَّا رَأَيَا نَكْرَةً غَيْرَ مُصْرُوفَةٍ فِي حَالِ التَّكْبِيرِ ذَهَبَا إِلَىٰ أَنَّ  
الْمُعْزَةَ فِيهَا لِلثَّانِيَّةِ" (٧١). يَعْنِي أَنَّهُمْ اضطُرُّوا إِلَىٰ هَذِهِ التَّفْسِيرَاتِ الْجَيْ

تقوم في بحملها على الظن والتخيين والتأويل البعيد اضطراراً، قال الرضي: "وأمور النحو أكثرها ظني" (٧٢).

ولذلك فإننا نجد القائلين بأن أشياء "أفعال" أسلم طريقة من غيرهم وأقرب إلى الصواب، فأشياء "أفعال" لا مرأء في ذلك أما بالنسبة لمنع صرفها، فهذا ما سنبينه بعد قليل، والغريب أن أكثر النحاة مال إلى رأي الخليل وسيبوه على الرغم من التكلف والتعسف الزائد الذي يتسم به، ولم يكتفوا بذلك بل عدواً القول بأنها "أفعال" غلطًا، قال العكيري: "وقبيل هو جمع شيء من غير تغير كبيت وأبيات، وهو غلط" (٧٣). ويرجع ذلك إلى الحمود الفكري والأخنحازي الأعمى لرأي وسيبوه، ولله در العلامة أبي الفرج الروذراوري حيث يقول: "والناس لفطرة حمودهم على ما ألفوه يظنون أن ما قاله وسيبوه هو الحق الساطع، وأن قوله المتهى في معرفة كلام العرب. ولا خفاء في أنه الجواد السابق في هذا المضمار فاما أن يعتقد أنه أحاط بمجموع كلام العرب، وأنه لا حق إلا ما قاله، فليس الأمر كذلك فما من أحد إلا ويقبل قوله ويرد منه" (٧٤).

بعد هذا نقول إن كلمة "أشياء" لم تصرف في هذه الآية الكربلة إلا لعلة صوتية وحسب (٧٥)، ذلك أن حر كلمة أشياء وتنوينها في هذا السياق سينشأ عنه تتابع مقطعين متمايلين في حشو السلسلة الكلامية وذلك على النحو الآتي: "in ' in ' ašyā" والمقطعان هما "in ' in " تنوين الكسر في أشياء، وإن الشرطية التي تليها، ولا شك في أن تتابع هذين المقطعين في النطق: إن إن فيه تقل واضح فما كان من العربية إلا أن فرقت بين هذين المقطعين المتتابعين والمتماثلين في

صوامتهمما بأن خالفت بينهما بحذف التنوين من أشياء فصار الميالق: أشياء إن ثم خالفت بين الحركتين المتتابعتين بأن حولت كسرة أشياء إلى فتحة لتفادي تتابع الأمثال فصارت "أشياء إن". هذا هو التعليل الصوتي لمنع صرف كلمة أشياء في هذا الميالق، ولو لم يأت بعد أشياء "إن" الشرطية لوجب كسرها كما تقضي بذلك نواميس العربية. وكل ما قاله السلف في تعليل منع صرفها بعيد كل البعد عن الحقيقة والواقع اللغوي.

١٦. ومن قبيل المحالفة بين الأمثال المتتابعة في الحشو احتزال المشدد في مثل:  
 سيد ← سيد، وميت ← ميت، وهن ← هن، ولئن ← لئن،  
 ونحن في الحقيقة إذا نظرنا إلى المشدد نظرة وصفية ظهر لنا أنه صامت بسيط طويل، صوت واحد وليس صوتين أو همَا ساكن وثانيهما متحرك كما كان يرى القدماء، ومتابعوهم هذه الأيام. قال الخليل بن أحمد: "اعلم أن الراء في اتشعر واسبكرْ هما راءان أدمغتم واحدة في الآخر" (٧٦). وقال ابن يعيش: "والدمغم أبداً حرفان، الأول منها ساكن والثاني متحرك" (٧٧). وهذه نظرة معيارية إلى المشدد، فقد نظروا إليه على أنه صوتان نظراً إلى الوظيفة اللغوية التي يقوم بها في العربية، ولكن النظرة الوصفية إليه تؤكد أنه صوت واحد، هو صامت طويل، وهذا هو الذي عليه المحققون من علماء اللغات، ومن ثم قال فندرис: "ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في "أنا" atta وساكن واحد في "أنا" ata فالعناصر المخصوصة بين الحركتين في كلتا الجمادات واحدة، عنصر النياهي يتبعه عنصر الانفجاري، ولكن بينما تحد عنصر النياهي في atta يتبع عنصر الانفجاري مباشرة، تحده في atta ينفصل عنه بإمساك بيطيل مدى الإغلاق" (٧٨). وقال برجاشتراسو: "ولنمد موضع ثان في تركيب

الأصوات، غير مد الحركات، هو التشدید فالتشدید مد للحروف الصامتة نظير  
مدد الحروف الصائمة، أي الحركات" (٧٩).

وقد وضح أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب ذلك بأوضح عبارة  
وأجلّ بيان حيث قال: "وليس أمر المطول والقصير خاصاً بالأصوات المتحركة  
وحدها، بل إن الصوامت تطول وتقصير كذلك، وإن ما نعرفه باسم الحرف  
المشدد، أو الصوت المضعف، ليس في الحقيقة صوتين من حسن واحد؛ الأول  
ساكن والثاني متحرك، كما يقول خواجة العربية، وإنما هو في الواقع صوت واحد  
طويل يساوي زمانه زمان صوتين الآلين" (٨٠).

وعليه فالمشدد في الحقيقة صامت واحد طويل، فلا فرق بين السين في  
كسر والسين في كسر إلا فرق في الكمية، أي في الفترة الزمنية التي يستغرقها  
نطق كل منهما، تماماً كالفارق بين فتحة الصاد في "ضرب" وفتحتها في  
"ضارب" وهذا الطول في الصوت ذو وظيفة لغوية تمييزية فالفارق بين كسر  
وكسر في المعنى يكمن في الفرق بين طول السين في الأولى وطول السين في  
الآخرى.

وإنصافاً للسلف، نقول بأن هذه الفكرة لم تغب عن أذهان بعضهم  
فهذا ابن جنی يقول: "الحرف لما كان مدغماً خفي فنبأ اللسان عنه وعن الآخر  
بعده تبوة واحدة، فجرباً لذلك بحرى الحرف الواحد" (٨١). ولعل هذه الفكرة  
كانت أوضحت في ذهن الزمخشري منها عند ابن جنی، فقد ذكر ابن کمال باشا  
(٩٤٠هـ) تعريف الزمخشري للمدغم بأنه: "إلياث الحرف في مخرجه مقدار  
إلياث الحرفين في مخرجيهما" (٨٢). لكن الشخص الذي عرف حقيقة المشدد  
حق المعرفة، حيث سبق المحدثين من علماء الأصوات، هو العلامة الرضي  
الاسترابادي، قال في شرح الشافية: "والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان

بـحـرـفـينـ،ـ بـلـ هـوـ الـإـتـيـانـ بـحـرـفـ وـاحـدـ مـعـ اـعـتـمـادـ عـلـىـ بـخـرـجـهـ قـوـيـ:ـ سـوـاءـ كـانـ ذـلـكـ الـحـرـفـ مـتـحـرـكـاـ لـحـوـ:ـ بـعـدـ زـيـدـ،ـ أـوـ سـاـكـنـاـ لـحـوـ بـعـدـ"ـ(ـ٨٣ـ).ـ وـعـلـيـهـ فـإـنـ فـكـرـةـ كـوـنـ الصـوـتـ الصـامـتـ المـشـدـدـ صـاـمـتـ طـوـيـلـاـ لـمـ تـغـبـ عـنـ أـذـهـانـ السـلـفـ كـلـيـةـ.ـ وـلـكـنـاـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ اـقـتـاعـنـاـ وـإـيمـانـاـ بـأـنـ المـشـدـدـ،ـ مـاـ هـوـ إـلاـ صـامـتـ طـوـيـلـ،ـ فـإـنـاـ سـنـعـاـمـلـهـ مـعـاـمـلـةـ صـامـتـينـ مـتـابـعـينـ،ـ أـيـ أـنـاـ سـنـتـنـظـرـ إـلـيـهـ نـظـرـةـ مـعـارـيـةـ،ـ لـاـ وـصـفـيـةـ،ـ وـذـلـكـ لـلـوـظـيفـةـ الـلـفـوـرـيـةـ الـتـيـ يـقـومـ بـهـاـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ،ـ فـهـوـ يـقـومـ فـيـهاـ مـقـامـ صـامـتـينـ،ـ وـهـذـاـ فـإـنـاـ سـنـتـنـظـرـ إـلـيـهـ باـعـتـبـارـهـ تـنـابـعـاـ لـصـوـتـيـنـ مـتـمـاثـلـيـنـ،ـ وـمـنـ هـنـاـ نـفـسـرـ اـحـتـرـالـهـ فـيـ كـثـيرـ مـنـ الـمـقـرـدـاتـ بـأـنـ عـمـلـيـةـ مـخـالـفـةـ بـيـنـ الـأـمـثـالـ فـيـ الـحـشـرـ وـذـلـكـ لـحـوـ:ـ مـبـتـ ←ـ مـبـتـ،ـ قـالـ تـعـالـىـ:ـ "إـنـاـ حـرـمـ عـلـيـكـمـ الـمـيـةـ"(ـ٨٤ـ)ـ قـالـ الـأـخـفـشـ:ـ "وـإـنـاـ هـيـ الـمـيـةـ خـفـتـ"(ـ٨٥ـ)،ـ وـمـثـلـهـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ:ـ "أـيـحـبـ أـحـدـكـمـ أـنـ يـأـكـلـ لـحـمـ أـخـيـهـ مـبـتـاـ"(ـ٨٦ـ).ـ وـقـالـ عـدـيـ بـنـ رـعـلـاـ الـفـسـانـيـ:ـ لـيـسـ مـنـ مـاتـ فـاسـتـرـاحـ بـكـبـيـتـ إـنـاـ الـمـيـتـ مـبـتـ الـأـحـيـاءـ(ـ٨٧ـ)

وـمـثـلـهـ سـيـدـ وـسـيـدـ،ـ وـهـيـنـ وـهـيـنـ،ـ وـلـيـنـ وـلـيـنـ،ـ قـالـ عـيـدـ بـنـ الـعـرـنـدـسـ الـكـلـاـيـ:

هـيـنـوـنـ لـيـنـوـنـ أـيـسـارـ ذـوـ يـسـرـ سـوـاسـ مـكـرـمـةـ أـبـنـاءـ أـيـسـارـ(ـ٨٨ـ)

وـجـاءـ فـيـ الـحـدـيـثـ "الـمـؤـمـنـ هـيـنـ لـيـنـ"(ـ٨٩ـ)ـ وـمـنـ هـذـاـ الـقـبـيلـ أـيـضـاـ:ـ حـيـزـ وـحـيـزـ وـخـيـزـ وـخـيـزـ وـطـيـفـ وـطـيـفـ،ـ وـضـيـقـ وـضـيـقـ وـصـيـبـ وـصـيـبـ(ـ٩٠ـ)،ـ وـيـقـالـ لـلـجـيـةـ أـنـمـ وـأـنـ وـالـأـصـلـ أـنـمـ(ـ٩١ـ)،ـ وـقـدـ قـرـأـ عـيـسـىـ بـنـ عـمـرـ الـثـقـفـيـ (ـ١٤٩ـ)،ـ

ستغ شرابه (٩٢)، قال ابن حني: "هو مذوف من سُبْع" (٩٣). ومثله قيل  
وقيل (٩٤).

وقد اختلف الحجاج واللغويون حول اختزال المشدد هاهنا فمنهم من  
عده شاداً، ومنهم من عده مقيساً في ذوات الواو دون ذوات الياء، ومنهم من  
جعله مقيساً مطرداً فيهما كليهما، فمن الذين عدوا مثل هذا الحذف شاداً ابن  
مالك، قال الدمامي: قال الشارح: "وجعل المصنف تخفيف هذا محفوظاً، وهو  
مخالف لكلام الناس؛ لأن مذهب الجمهور أن ذلك مقيس مطرد في ذوات  
الواو، لا في ذوات الياء، فلا يقال في بين بين" (٩٥).

وحاج في هجع الأفواه: ومن المطرد حذف عين "فَيَعْلَم" وفيه "فَيَعْلَم" وقال أبو  
حيان: أما ذوات الواو فلا نعلم خلافاً في اقتياسه كسيد وسيدة يقال فيه سيد  
وسيدة، وأما ذوات الياء كلّيَن ولية ففيها خلاف؛ زعم أبو علي وتابعه ابن  
مالك، أن تخفيفها يحفظ ولا ينفاس قال وهو مرجوح؛ والأصل أنه مقيس لا  
محفوظ، قال: وفي محفوظي أن الأصمعي حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله،  
ولم يفصل بين ذوات الواو وذوات الياء، بل سرد مثلاً من هذا ومن هذا، قال  
إلا جيداً فلم أسمع أحداً من العرب يحفظه" (٩٦). وإذا كان الأصمعي لم يحك  
التخفيف في جيد، فقد حكاه آخرون، فقد ذكر ذلك ابن مكي في تنقيف  
اللسان، ولكنه وصف تخفيفها بالرداع (٩٧).

وما التزم فيه اختزال المشدد كل من: شيخوخة وصبرورة وقيلولة  
وقيودة، وكينونة، فالالأصل فيها هي: شيخوخة وصبرورة وقيلولة وقيودة  
وكينونة (٩٨)، كما قالوا في كتة وذية: كتت وذيت (٩٩)، وقالوا في هيك  
معنى أسرع "هيك" (١٠٠).

وعلى أساس المخالفة بين الأمثال نفسن بحثي الضمير "إحنا" في اللهجات الستراجمة في مختلف أنحاء الوطن العربي، فهذه الأصل فيها هو "أحنا" التي تمثل الصورة التاريخية لشئون ضمير المتكلم<sup>(١)</sup>، فخلوف بين التونان بحذف التون الأولى فصارت الكلمة "أحنا".

### ثالثاً: المخالفة بين المثنين في آخر الكلمة:

١. من صور المخالفة بين المثنين في آخر الكلمة حذف نون الأفعال الخمسة ونون الإناث عند اتصالها بنون الواقية، وذلك فراراً من تتابع المثنين<sup>(٢)</sup>، فمن ذلك: تحويفي في قول الأعشى.

آلاموت الذي لا بد أن ملأق لا أباك تحويفي<sup>(٣)</sup>

والأصل: تحويفي.

ومثله فليني في قول عمرو بن معد يكرب الزبيدي (٢١هـ):

تراء كالشمام يعل مسكاً يسوء الفاليات إذا فليني<sup>(٤)</sup>

والأصل: فليني.

ومثله: تربيني في قول جمبل بن معمر (٨٢هـ):

أيا ربع الشمال أما تربيني أهيم وأتنى بادي النحول<sup>(٥)</sup>

والأصل: تربيني.

وبالنسبة لحذف النون من هذه الأفعال فقد اختلف النحاة، أهي نون الإناث، أم نون الواقية؟ هناك رأيان، فضلهما السيوطي في همع الموضع، فقال: "واختلف أي النونين المهدوقة، فقال المرد هي نون الواقية، لأن الأولى ضمير، فاعل، فلا يحذف. وهذا هو المختار عندي، ورجحه ابن جني والحضراوي وأبو حيyan وغيرهم، وحکى صاحب البسيط الاتفاق عليه. وقال سيبويه: هي نون الإناث، واحتاره ابن مالك قياساً على تأمروني. قال أبو حيyan: وهو قياس "على" مختلف فيه" (١٠٦).

ولحن لا يهمنا أن تكون المهدوقة هذه أو تلك، فالمهم أن عملية الحذف، كانت بسبب تتابع مثلين، وهو ما تكرره العربية فخالفت بينهما بالحذف، وإن كنا نميل إلى رأي سيبويه، لأن العربية تكرر من حذف الأول من المثلين المتابعين كما رأينا في "أحسست" وأخواتها.

وقد عد اللغويون مثل هذا الحذف، من باب الضرورات الجائزة في الشعر فقط، وقد علل القزار القبرواني (٣٤٣هـ) الحذف هاهنا بقوله: "لأنه اجتمع نونان فحذف إحداهما استخفافاً" (١٠٧). والصحيح أن مثل هذا الحذف، لا يزيد على كونه عائلة صوتية بين الأمثال المتابعة، يستوي في ذلك الشعر والشعر، وقد جاء في الشعر أيضاً حيث لا ضرورة، ففي سيرة ابن هشام (٢١٣هـ) وردت عبارة لكتاب بن الأشرف يقول فيها. أترهنتوني أبناءكم (١٠٨)؟ قالها لسلكان بن وقش، ومثله قول نعيم بن مسعود لأبناء قبيلته من غطفان في غزوة الخندق، "ولا أراكم تنهموي" (١٠٩)، وكقول أبي جندل ابن سهيل بن عمرو: يا معاشر المسلمين، أأردت إلى المشركين يفتونني في ديني (١١٠)؟ وقد ذكر أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أمثلة أخرى من كتب التراث مثل: "فأحرراه أنهم لا يعرفاني"، و"لِمَ تزعجوني من جواركم"

و"كنا نعطيهم في الجاهلية سبعين وسبعين وقتل منهم ولا يقتلونا" (١١١). ففي جميع هذه الأمثلة الشرفية تم التخلص من إحدى النونين، مع أن النثر ليس محل ضرورة.

ومثل هذا قراءة من قرأ: "فِيمْ تَبَشَّرُونِ" قال الأخفش وقد قرأ بعض القراء: "فِيمْ تَبَشَّرُونِ" أراد تبشروني، فأذهب إحدى النونين استفالة لاجتماعهما، كما قال: ما أحسست منهم أحداً فألقوه (إحدى السينين استفالة) فهذا أحدر أن يستقبل، لأنهما جمعاً متخرجان" (١١٢).

.٢. وما ثرمت العربية حذفه فراراً من تابع الأمثال، حذف نون الأفعال الخمسة عند توكيدها بنون التوكيد، وذلك نحو لتضربان، ولتخرجان.. والأصل لتضربان+ن، ولتخرجان+ن، فمع التوكيد تابع نونان قصيرة وطويلة، ومن حيث الوظيفة اللغوية ثلاث نونات، وهذا فرق بينهما بحذف نون الأفعال الخمسة للاقتصاد في الجهد، قال سيبويه: "إذا كان فعل الاثنين مرفوعاً وأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات" (١١٣). وكذلك الحال بالنسبة لتفعلون وتفعلين أيضاً، عند توكيدهما بنون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة تجذف نون الفعل بسبب تابع النونات، تقول: لتضربي زيداً، والأصل: لتضربيه، ولتضريه زيداً والأصل لتضريهين، فخولف بين النونين بحذف نون الفعل، فصارت الصيغة لتضربيون ولتضريهين، فنشأ مقطع طويل من نوع (ص ح ح ص) وتخلصاً من هذا المقطع احتزلت المخركة الطويلة فتحول بذلك إلى مقطع متوسط مقل (ص ح ص) فصار الفعلان لتضريهين ولتضريهين، قال سيبويه: "إذا كان فعل الجميع مرفعاً ثم أدخلت فيه

النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، وذلك قوله: لتفعلُ ذلك، ولتذهبُ؛ لأنَّه اجتمع في ثلات نونات فحذفوها استغفالاً<sup>(١٤)</sup>.

وعلى هذا الأساس تفسر حذف نون التوكيد الخفيفة عندما اتصلت بالنون "لام" الفعل في تعبين من قول الشاعر:

لا تُهينَ الفقر عَلَكَ أَنْ تَرْكِعْ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(١٥)</sup>

٣. ومن هذا القبيل حذف نون الوقاية من الأدوات الناسخة، فلقد كثُر ذلك حتى ليكاد يكون قياساً مطروداً، يتضح ذلك من خلال إحصاء أحراره أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب على حذف نون الوقاية من "إن" وأحوالها في القرآن الكريم، فذكر أنه قد ورد بالحذف لا غير و"أَنَا" ٨ مرات، "فِيَنِي" ٦ مرات، "أَنْتَا" ١٠ مرات، "فِيَنَا" ١٠ مرات، و"لَكُنْيَةِ" ٤ مرات، ولكنها مرتين، وورد "أَنَا" ١٧ مرة في مقابل أنا مرة واحدة و"بِأَنَا" مرتين في مقابل "بِأَنْتَا" مرة واحدة، و"إِنِي" ١٢٤ مرة في مقابل "إِنِي" ٦ مرات، و"إِنِي" ١٣ مرة في مقابل و"إِنِي" مرة واحدة، و"إِنَا" ٥٣ مرة، في مقابل "إِنْتَا" ٥ مرات، و"إِنَا" ٣٣ مرة في مقابل و"إِنْتَا" مرة واحدة<sup>(١٦)</sup>، ومن الأمثلة على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: "إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكِباً"<sup>(١٧)</sup>، وقوله تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَاكَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ"<sup>(١٨)</sup>، وقوله تعالى: "وَلَكُنَّا حَمَلْنَا أَوْزَارَ مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ"<sup>(١٩)</sup>، وقوله تعالى: "وَلَكُنْيَةِ رَسُولٍ مِّنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ"<sup>(٢٠)</sup>، بل لقد عُمِّ هذا الحذف حتى على الأدوات التي لا تستهوي بالنون مثل "لَعْلَى" قال تعالى: "الْعَلَىٰ أَتَيْكُمْ مِّنْهَا بَقِيسٌ"<sup>(٢١)</sup>

وقد جاء مثل هذا المذهب في الشعر كثيراً فمن ذلك قول أبي حراش  
المهذلي:

إني إذا ما حدث ألمأ أقول يا النهم يا النهمما

ومثله قول علي بن بطال أحد بنبي سليم يصف العداوة:  
فنو أنا على حجر ذخنا جرى الدمعان بالحبر اليقين(١٢٢)

ومثله قول النابغة الذبياني:  
فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرفتش في أنياها السم ناقع(١٢٣)

ومثله قول الشميدر الحارثي:  
فإن قلتم إنا ظلمنا فلم نكن ظلمنا ولكن أسانا التفاصيا(١٢٤)

وقال امرؤ القيس:  
ورحنا كأنا من جوانى عشية نعالى النعاج بين عدل ومحب

وقال الحريش بن هلال القربي:  
ولست بخالع عن ثيابي إذا هر الكمة ولا أرمي  
ولكتني بجول المهر تحيى إلى الغارات بالغضب الحسام(١٢٥)

ففي هذه الأمثلة الرمزية، حذفت نون الوقاية، طلباً للنحافة قال سيبويه: "إِنْ قَلْتَ مَا بَالْ عَرَبْ قَدْ قَالْتَ: إِنْ وَكَانْ وَعَلَى وَلَكَنْيٍ (١٢٦)؟ فَإِنَّهُ زَعْمٌ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ اجْتَمَعَ فِيهَا أَلْهَا كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَأَهْمَمُ بَسْتَقْلَوْنَ فِي كَلَامِهِمْ التَّضْعِيفُ" (١٢٧).

وقد فصل ثعلب آراء النحاة حول حذف نون الوقاية من الأدوات الناسخة فقال: "الکوفيون يقولون، لم يضف فلا يحتاج إلى نون، وسيبوه يقول: اجتمعت حروف متشابكة فحذفوها، قال أبو العباس: في كلها يجوز النون وبمحاذفها" (١٢٨). فالامر على هذا مستوى عنده بين الحذف والإثبات.

رابعاً: وعلى أساس كون المشدد يشكل صوتين من حيث الوظيفة الملغوية: فإن من صور المحالفة اختزال المشدد آخرأ نحراً هو يفر ← يفر، قال الرضي: "وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضاً نحو: هو يفر، وفقاً بالتشديد والتحفيف" (١٢٩)، ومن هذا القبيل قراءة نافع: "أَنْجَحَوْنِي" (١٣٠) باختزال النون المشددة آخرأ، قال النحاس: "قَرَأَ نَافِعَ أَنْجَحَوْنِي بِنَوْنَ خَفِيفَةً، وَحَكِيَ عَنْ أَبِي عُمَرِ بْنِ الْعَلَاءِ أَنَّهُ قَالَ هُوَ لَهُنْ، وَأَجَازَ سِبْوَيْهُ ذَلِكَ وَقَالَ اسْتَقْلُوا التَّضْعِيفُ" (١٣١). ومن هذا القبيل قراءة نافع أيضاً: "أَفْغَنَ اللَّهُ تَعَالَى عَنِّي" (١٣٢)، باختزال النون المشددة أيضاً (١٣٣). وقد ذكر أبو شامة الدمشقي أن مثل هذا الحذف لغة لغطfan (١٣٤). ومن هذا الاختزال في الشعر قول أغاثي همدان (١٣٥هـ).

بين الأشجَّ وبين قيس باذخ بَخْ بَخْ لِوالدَه ولِنمُولُود (١٣٥)

حيث احترل الحاء المشددة بـ بـ بـ، قال ابن جن: "قالوا: بـ بـ بـ، وأصله بـ بـ" ، ويدل على أن أصله التقبيل قول العجاج:

في حسب بـ وعزـ (أغسـ) (١٣٦)

وقال ابن الشجري: "وَمَا حذفوا منه أحد المثلين قوله: بـ ساكنة الآباء" (١٣٧).

ومن هذا القبيل قوله: "لا أكلمك حيري دهر، وحيري" (١٣٨) دهر، ورُبَّ في رُبَّ وأفَّ في أفَّ" (١٣٩).

يقي أن نقول إن المخالفة بمحذف أحد المثلين المتتابعين في الكلمة هو سلوك عام، وعادة معروفة في عالم اللغات، ففي الآرامية بحد 'aryaya أسد قد أصبحت بالاحتزال 'arya (١٤٠).

وفي العربية karkar أصبحت (١٤١) karka وفي الألمانية كلمة: Der Beamte الموظف أصلها الاستقافي هو: der Beamtete (١٤٢). فاحترل منها أحد المقطعين التماثلين وبحد في اللاتينية كلمة: stipendium، يعني ضريبة أو صرف الأجر، أصلها الاستقافي هو: stipipendium (١٤٣). فاحترل أحد المقطعين التماثلين المتتابعين ipip ثم إن مصطلح علم الصرف نفسه: morphology أصله الاستقافي هو morphophatology (١٤٤). فاحترل منه أحد المقطعين التماثلين اختصاراً، وعن طريق الاحتزال تفسر بعض الظروف في الإنجليزية وذلك نحو: probably فهذه أصلها + probable - اللاحقة المظرفية ya-. ومن ثم فإن أصل هذه الكلمة ينبغي أن يكون وبالنسبة بين اللامين المتتابعين فشأت: probablyly (١٤٥).

## ٢. المخالفة بين المتقاربات بالحذف:

تكره العربية تتابع المتقاربات، كما تكره تتابع الأمثال؛ لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلائمة متقاربة جداً، يجعلها ويتقلل عليها، ولذلك تكره العربية تتابع الأصوات المتقاربة، قال الفارسي: "وقد كرهوا من اجتماع المتقاربة ما كرهوا من اجتماع الأمثال، ألا ترى أنهم يدغمون المتقاربة، كما يدغمون الأمثال؟ فالقبيلان من الأمثلة والمتقاربة إذا اجتمعت خفت تارة بالإدغام وتارة بالقلب وتارة بالحذف" (١٤٦). فإذا اجتمعت الأصوات المتقاربة في كلمة واحدة أو في سياق صوتي واحد، تخلصت منه العربية بعده طرق منها المخالفة بالحذف، ومن صور الحذف بين المتقاربات:

١. حذف الناء من استطاع، بقولهم استطاع يستطيع، قال تعالى: "فما استطاعوا أن يظهوه" ، فاستطاعوا محذوف من استطاعوا، بدليل قوله تعالى بعد ذلك: وما استطاعوا له نقاً" (١٤٧) قال الأخفش بشأن استطاع "يسطيع" يريدون استطاع يستطيع، ولكن حذفوا الناء إذا جامعت الطاء؛ لأن مخرجهما واحد" (١٤٨). وقد جاء الحذف في الشعر، قال طرفة:

فإن كنت لا تستطيع دفع مني فدعني أبادرها بما ملكت بدي (١٤٩)

وقال أيضاً:

لعمرك ما الأيام إلا معاشرة فما استطعت من معروفها فتزود (١٥٠)

وقال عمر بن أبي ربيعة (٩٣هـ):

تشكى الكميـت الجريـي لما جهـدتهـ وبيـنـ لـوـ يـسـطـيعـ أنـ يـتكلـمـاـ (١٥١)

وقـالـ أـيـضاـ:

فـقـلـتـ لـمـطـرـيـهـنـ وـيـحـكـ إـنـماـ ضـرـرـتـ فـهـنـ تـسـطـعـ نـفـعـاـ فـتـنـعـاـ (١٥٢)

وقـالـ اـبـنـ هـرـمـةـ:

وـإـنـكـ لـاـ تـسـطـعـ رـدـ الـذـيـ مـضـىـ إـذـ القـولـ عـنـ زـلـاتـهـ فـارـقـ الـفـمـاـ (١٥٣)

وـقـدـ حـالـفـ بـعـضـ الـعـربـ بـيـنـ النـاءـ وـالـطـاءـ بـحـذـفـ الـطـاءـ، فـقـالـ: اـسـنـاعـ  
يـسـتـعـيـعـ، قـالـ جـرـانـ الـعـودـ:

وـفـيـكـ إـذـاـ لـاقـيـتـاـ عـجـرـفـيـهـ مـرـارـاـ فـعـاـ تـسـتـعـيـعـ مـنـ يـتـعـجـرـفـ (١٥٤)

قـالـ سـيـوـيـهـ: "وـقـالـ بـعـضـهـمـ فـيـ يـسـتـعـيـعـ: يـسـتـعـيـعـ، فـإـنـ شـئـتـ قـلـتـ:  
حـذـفـ الـطـاءـ، كـمـاـ حـذـفـ لـامـ ظـلتـ، وـتـرـكـواـ الزـيـادـةـ كـمـاـ تـرـكـوهـاـ فـيـ "تـقـيـتـ"  
وـإـنـ شـئـتـ قـلـتـ أـبـدـلـوـاـ النـاءـ مـكـانـ الـطـاءـ، لـيـكـونـ ماـ بـعـدـ السـينـ مـهـمـوـسـاـ  
مـثـلـهـاـ" (١٥٥).

وـالـرـأـيـ الـأـوـلـ: هوـ الأـصـحـ فـيـ نـظـرـنـاـ، لـأـنـ إـبـدـالـ النـاءـ مـنـ الـطـاءـ لـاـ معـنـ  
لـهـ هـاهـنـاـ إـذـ كـانـ يـامـكـافـمـ حـذـفـ الـطـاءـ مـبـاشـرـةـ وـالـإـبـقاءـ عـلـىـ النـاءـ، وـقـدـ ذـهـبـ  
الـأـعـفـشـ إـلـىـ الرـأـيـ الـأـوـلـ، فـقـالـ: "وـقـالـ بـعـضـهـمـ اـسـتـاعـ فـحـذـفـ الـطـاءـ لـذـلـكـ،  
أـيـ لـكـونـ مـخـرـجـهـمـاـ وـاحـدـاـ" (١٥٦).

ومثـل استطاع واسطـاع، استـطال، واسـطال أيـضاً(١٥٧).

٢. ومن صور المخالفة بين المتقاربـات بالحذف، حذف النون في قوـفهم:  
"بـلـعـنـر وـبـلـعـجـلـان وـبـلـهـجـيم وـبـلـحـارـث... فـي بـيـنـ العـنـر، وـبـيـنـ العـجـلـان،  
وـبـيـنـ الـهـجـيم، وـبـيـنـ الـحـارـث، وـقـدـ نـسـبـهـاـ الـمـغـوـيـونـ إـلـىـ زـيـدـ  
وـخـشـعـمـ"(١٥٨). وـقـدـ فـسـرـوـهـاـ بـقـوـفهمـ: "ثـمـ يـحـذـفـونـ النـونـ لـأـمـرـيـنـ:  
أـحـدـهـاـ كـثـرـةـ الـاستـعـمـالـ، وـالـآـخـرـ: مـشـاهـةـ النـونـ لـلـامـ"(١٥٩).

وـمـاـ جـاءـ عـلـىـ هـذـهـ الـلـغـةـ فـيـ الشـعـرـ قـوـلـ الـمـغـيـرـةـ بـنـ حـبـنـاءـ (٩١ـهـ):

إـنـ اـمـرـؤـ حـنـظـلـيـ حـيـنـ تـسـبـيـ لـاـ مـلـعـتـكـ وـلـاـ أـخـوـالـيـ الـعـوـقـ(١٦٠ـهـ):

برـيدـ: مـنـ الـعـتـيقـ.

وقـالـ الـحـارـثـ بـنـ خـالـدـ الـمـخـزـوـمـيـ (ـحـدـودـ ١٠٠ـهـ):

عـاهـدـ اللـهـ إـنـ بـحـاـ مـلـمـنـاـ يـاـ لـيـعـوـدـنـاـ مـنـ بـعـدـهـاـ سـرـمـيـاـ(١٦١ـهـ)

برـيدـ: مـنـ الـمـنـايـاـ.

وقـالـ الـقـطـامـيـ:

أـذـلـكـ أـمـ بـيـضـاءـ مـلـائـسـ حـرـةـ أـتـاهـاـ بـوـدـ الـقـلـبـ مـنـ الـخـاطـافـ(١٦٢ـهـ)

وقـالـ الـآـخـرـ:

كـأـهـمـاـ مـلـائـنـ لـمـ يـتـغـيـرـاـ وـقـدـ مـرـ لـلـدـارـيـنـ مـنـ بـعـدـنـاـ عـصـرـ(١٦٣ـهـ)

وقال الآخر:

لقد ظفر الزوار أفقية المعدى بما جاوز الأمال ملأسر والفتى

وهناك أمثلة كثيرة على هذه الظاهرة ذكرها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب (١٦٤).

وتفسير هذه الظاهرة صوتياً، هو كالتالي: في مثل بلعمر الأصل فيها هرّاً بين العنصرين، وفي الوصل يتشكل مقطع طويل (ص ح ح ص) من آخر بيبي وأول العنصر وهو المقطع "نيل" *nil* وكذلك في بقية الكلمات، ينحني وينهض وينحدر.

وهذا المقطع الطويل مرفوض في الوصل في غير باب دائمة وشابة، فالذي حصل أنه اختزلت الحركة الطويلة من هذا المقطع فتحول من طويل إلى متوسط (ص ح ص) نل *nil* فتحول بين المتقاربين كما تحول بين المتقاربين في استطاع، لأن تم حذف النون فصارت بلعمر وبنهجيم. وكذلك ملأن بدلاً من الآن وبملأسر بدلاً من الأسر.

والذي يحدد أقوى عندنا هو أن هؤلاء الناس أسقطوا الحركة كلية من النون في بيبي، ومن، فلادي ذلك إلى وقوع النون ساكنة قبل اللام وهذا لا يكون البتة في العربية، قال سيبويه: "ولا نعلم النون وقعت ساكنة في الكلام قبل راء ولا لام". ثم أضاف يقول: "وذلك أنه ليس في الكلام مثل قثار وعل" (١٦٥)، فلما كان وقع النون ساكنة قبل اللام لا يجوز بحال، تخلصوا منه بحذف النون، وهذا هو الذي نراه ونعتقد في هذه الظاهرة؛ لأنه لو كان حذف النون، لأجل التقاء المتقاربين، لكان أولى أن يحدفوا النون في مثل بيبي النحجار فيقولوا: *بنحجار*، لأن المعالفة بين الأمثال أولى. ولكن هذا لم يأت عنهم فهذا ما يؤكد لنا أن

هؤلاء الناس اسقطوا الحركة ككلية في مثل بلعنتها وأخواتها، ولم يسقطوها في بين  
النحجار ونحوها، لأن هذا سينشأ عنه تتابع صوتين متتاليين: طويلاً وقصير.

وقد علل ابن الشجري حذف النون هاهنا بما يسميه كراهة اجتماع  
المتقاربين، بقوله: "فاما قوله في بين الحرف وبين الهميم وبين العنبر، بلحروف  
وبلهجيم وبالعنبر، فإنه حذفوا الياء من بين لسكونها وسكون لام التعريف، ثم  
استخفوا حذف النون كراهة لاجتماع المقارب، كما كرهوا اجتماع المثلثين  
فحذفوا الأولى في نحو:

خدادة طفت علماء بكر بن وائل وعجا صدور الخليل نحو هميم(١٦٦)

وبالنسبة إلى عدم حذف النون في مثل: بين النحجار، عَلَّهُ ابن جنى  
فائلًا: "لأَهْمَ لَوْ قَالُوا: بِنَحْجَارٍ، حَذَفُوا النون، وقد أعنوا اللام بالإدغام، فكان  
يكون ذلك إيجحافاً بالحرفين"(١٦٧)، ومثل هذا تعليل ابن الشجري أيضًا:  
"فلم يخلفوه فيقولوا "بنَحْجَارٍ" لَكَلا يجمعوا بين إعلالين متواлиين: الحذف  
والإدغام"(١٦٨). والتعليق الصحيح هو ما ذكرنا آنفًا، وفي أيامنا هذه نسمع في  
منطقة أنها: بلسمر وبلحمر بشدید اللام(١٦٩)، فهولاء ماثلوا بين النون واللام  
بعدها؛ لأن النون الساكنة لا تقع قبل اللام البهنة، فلما أن تحذف كما فعل  
العرب قدريًا في بلعنتها وبلهجيم، ولما أن تماثل لام بعدها، وهذا ما حصل في  
بلسمر وبلحمر.

## الهوامش

١. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومتناها، ص ٢٦٤.
٢. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٥. وانظر كذلك: عمر، أحمد خنار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٢٩.
٣. ابن جنّي، الخصائص، ٢٦٥/١.
٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٩.
٥. أبو علي الفارسي، الحجة، ١٨٠/١.
٦. سيبويه، ٥٤٩/٤.
٧. المرجع السابق، ٤٤٣/٤.
٨. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ٥٢٦/٢.
٩. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ١٨/٢.
١٠. سيبويه، ٤١٧/٤.
١١. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢٣٨/٣.
١٢. ابن جنّي، الخصائص، ١٤٢/٣.
١٣. أبو حيان، البحر المحيط، ٤٧/١.
١٤. سورة الليل، الآية رقم (١٤).
١٥. الفراء، معاني القرآن، ٢٧٢/٣.
١٦. سورة عبس، الآية رقم (٦).

١٧. سورة عبس، الآية رقم (١٠).
١٨. سورة الملك، الآية رقم (٨).
١٩. سورة التوبة، الآية رقم (٥٢).
٢٠. سورة البقرة، الآية رقم (٥٨).
٢١. سورة الصافات، الآية رقم (٢٥).
٢٢. سيبويه، ٤/٤٤٠.
٢٣. الفراء، معاني القرآن، ١/٢٨٤.
٢٤. سيبويه، ١/٤٠٨.
٢٥. المرجع السابق، ٤/٧١.
٢٦. ابن جنبي، الخصائص، ٣/١٣٨.
٢٧. سيبويه، ٣/٣١٤.
٢٨. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٢٨ - ٣١.
٢٩. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٣/٢٩٠.
٣٠. ابن خالويه، الحجة، ص ٨٤.
٣١. سورة الواقعة، الآية رقم (٦٥).
٣٢. سورة طه، الآية رقم (٩٧).
٣٣. المقاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٦٨.
٣٤. ابن جنبي، الخصائص، ١/١٢٨. وانظر: المنصف، ٣/٨٤.
٣٥. المرجع السابق، الخصائص، ٢/٤٣٨، المنصف، ٣/٨٤.

- .٣٦. الفراء، معان القرآن، ٢١٧/١.
- .٣٧. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢٤٥/٣.
- .٣٨. النحاس، إعراب القرآن، ١/٣٤، وانظر: الزعشي: الكشاف، ١/٢٦٤. سورة البقرة، الآية رقم (٢٦).
- .٣٩. ابن حني، الخصائص، ٤٢٨/٢.
- .٤٠. الأخفش، سعيد، معان القرآن، ١/٢٣٦. وانظر: ابن منظور، لسان العرب (مسن).
- .٤١. الفراء، معان القرآن، ٢١٧/١.
- .٤٢. ابن حني، الخصائص، ٤٣٢/٢.
- .٤٣. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢٤٥/٣.
- .٤٤. الفراء، معان القرآن، ٢١٧/١.
- .٤٥. المرجع السابق، ٣٤١/٢.
- .٤٦. سورة الأحزاب، الآية رقم (٣٣).
- .٤٧. الفراء، معان القرآن، ٣٤٢/٢.
- .٤٨. ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٢٢٢/١.
- .٤٩. ابن منظور، لسان العرب (حبيب).
- .٥٠. سيبويه، ٤/٤٢١.
- .٥١. المبرد، المقتضب، ٢٤٥/١.
- .٥٢. ابن حني، الخصائص، ٤٣٨/٢.

٥٣. ابن مالك، التسهيل، ص ٣١٤.
٥٤. أبو حيان، ارتشاف الضرب (مخطوط) ورقة ٢٤ ب.
٥٥. ابن الشجري، الأمالي الشجيرية، ٢/٤.
٥٦. ابن يعيش، شرح المفصل، ١٥٥/١٠.
٥٧. الفراء، معان القرآن، ٢/٢٩.
٥٨. سورة يس، الآية رقم (٤٠).
٥٩. ابن حني، الخصائص، ١/١٢٥. وانظر أيضاً الحتسبي، ٢/٨١.
٦٠. النحاس، إعراب القرآن، ٢/٣٩٣.
٦١. سورة المائدة، الآية رقم (١٠١).
٦٢. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، مظاهره، ص ٤٦.
٦٣. رأي سبويه، موجود في الكتاب، ٤/٣٨٠.
٦٤. رأي الأخفش، ذكره أبو حيان في كتابه، تذكرة النحاة، ص ٣٣٣، حيث جاء فيه قال الأخفش: "أشياء" جمع الشيء لا ينصرف معرفة ولا نكرة. لأنها أربد بها أفعالاء نحو أصدقاء فكأنهم أرادوا "أشياء" فتقل عليهم احتمام الياء والهمزتين فمحذفوا إحداهما".
٦٥. رأي الفراء، ذكره الفراء نفسه في كتابه: معان القرآن، ١/٣٢١. حيث قال: "ولكتنا نرى "أشياء" جمعت على "أفعالاء" كما جمع لين وأليناء، فمحذف من وسط "أشياء" همزة كان ينبغي لها أن تكون "أشياء"، فمحذفت الهمزة لكثرتها".
٦٦. النحاس، إعراب القرآن، ١/٣٤٥ - ٣٤٦.

٦٧. ابن حني، المتصف، ٩٥/٢. وانظر أيضاً: ابن منظور، لسان العرب (شيء).
٦٨. ابن قبية، أدب الكاتب، ص ٥٠١.
٦٩. الفراء، معان القرآن، ٣٢١/١.
٧٠. ابن الشجري، الأمالي الشحرية، ٢١/٢.
٧١. ابن حني، المتصف، ٩٤/٢.
٧٢. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢١١/٢.
٧٣. العكري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ٢٢٨/١.
٧٤. السيوطي، الأشباء والتطاير، ٢٥٣/٥.
٧٥. الشايب، فوزي، الإلحاد في اللغة العربية، رسالة ماجستير، ص ١٧١.
٧٦. الخليل بن أحمد، العين، ٥٤/١.
٧٧. ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٩/١٠.
٧٨. فندريس، اللغة، ص ٤٩.
٧٩. برجشتراسر، التطور التحوي للغة العربية، ص ٥٣.
٨٠. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٩٩.
٨١. ابن حني، الخصائص، ٩٢/١، ٢٢٧/٢.
٨٢. ابن كمال باشا، الفلاح شرح المراح، ٩٨.
٨٣. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢٣٥/٣.
٨٤. سورة البقرة، الآية رقم (١٧٣).

- .٨٥. الأخفش، سعيد، معانى القرآن، ١٥٥/١.
- .٨٦. سورة الحجرات، الآية رقم (١٢).
- .٨٧. الأخفش، سعيد، معانى القرآن، ١٥٥/١.
- .٨٨. ابن حني، الخصائص، ٢٨٩/٢، وانظر أيضاً: المصنف، ٦١/٣.
- .٨٩. ابن الشجري، الأمالي الشجيرية، ٢٥٤/١.
- .٩٠. السيوطي، المزهر، ٢٧١/٢.
- .٩١. ابن السكikt، الإبدال، ص ٧٧.
- .٩٢. سورة فاطر، الآية رقم (١٢).
- .٩٣. ابن حني، المحتسب، ١٩٨/٢.
- .٩٤. ابن السكikt، إصلاح المنطق، ص ١١.
- .٩٥. الدمامي، تعلق الفرائد (مخطوط) ورقة ٣٧٧.
- .٩٦. السيوطي، همع الهوامع، ٢١٨/٢.
- .٩٧. ابن مكي الصقلبي، تشريف اللسان، ص ٢٧٦.
- .٩٨. المبرد، المقتضب، ١٢٦/٢.
- .٩٩. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٠/٤.
- .١٠٠. المرجع السابق، ٣٣/٤.
- .١٠١. خليل بيجي ..... دراسات في اللغة العربية ص ٨٩.
- .١٠٢. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٣٣.
- .١٠٣. ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص ٢٠٩.

٤. ١٠٤. المرجع السابق في المكان نفسه.
٥. ١٠٥. المرجع السابق في المكان نفسه.
٦. ١٠٦. السيوطي، همع الهوامع، ٦٥/١.
٧. ١٠٧. الفراز، القير沃اني، ضرائر الشعر، ص ٢٠٩. وانظر أيضاً:  
السيوطى، همع الهوامع، ٦٥/١.
٨. ١٠٨. ابن هشام، السيرة النبوية، ٥٥/٢.
٩. ١٠٩. المرجع السابق، ٢٣٠/٢.
١٠. ١١٠. المرجع السابق، ٣١٨/٢.
١١. ١١١. عبد التواب، رمضان، القوانين الصوتية بين التطور والقياس،  
ص ١٩.
١٢. ١١٢. الأخفش، سعيد، معانٍ للفآن، ٢٣٥/١. سورة الحجر، الآية  
رقم (٥٤).
١٣. ١١٣. سبوريه، ٥١٩/٣.
١٤. ١١٤. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٥. ١١٥. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٣٤٧/١.
١٦. ١١٦. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٣٧ - ٣٨.
١٧. ١١٧. سورة يوسف، الآية رقم (٤).
١٨. ١١٨. سورة القدر، الآية رقم (١).
١٩. ١١٩. سورة طه، الآية رقم (٨٧).

١٢٠. سورة الأعراف، الآية رقم (٦٧).
١٢١. سورة طه، الآية رقم (١٠).
١٢٢. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٢٨٣/١.
١٢٣. النابغة الذياني، الديوان، ص ٤٦.
١٢٤. أبو تمام، ديوان الحماسة، ٣٢/١.
١٢٥. المرجع السابق، ٣٦/١.
١٢٦. الضمير يعود على الخليل بن أحمد.
١٢٧. سيبويه، ٣٦٩/٢.
١٢٨. ثعلب، بحالس ثعلب، ١٠٦/١.
١٢٩. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٢٤٦/٣.
١٣٠. سورة الأنعام، الآية رقم (٨٠).
١٣١. النحاس، إعراب القرآن، ٣٧٩/١.
١٣٢. سورة الزمر، الآية رقم (٦٤).
١٣٣. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ٤٤٩.
١٣٤. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٣٥. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٣٩٠/١.
١٣٦. ابن جنّي، التصريف الملوكي، ص ٧٠.
١٣٧. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٣٩٠/١.
١٣٨. ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٠/٤.

١٣٩. المراجع السابق، ٤/٧٨.
- Moscati, An Introd, P. ٦٢. ١٤٠
١٤١. حسين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات المقارن، ص ٨٣.
١٤٢. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس،  
ص ١٩. وانظر أيضاً: بحوث ومقالات في اللغة، ص ٥٥.
١٤٣. المراجع السابق في المكان نفسه.
- Malmberg, Phonetics, P. ٦٢. ١٤٤
١٤٥. المراجع السابق في المكان نفسه.
١٤٦. أبو علي، الفارسي، الحجة، ١/١٥٥.
١٤٧. سورة الكهف، الآية رقم (٩٧).
١٤٨. الأخضش، سعيد، معاني القرآن، (٣٩٩/٢).
١٤٩. طرفة، الديوان، ص ٣٢.
١٥٠. المراجع السابق، ص ٤٤.
١٥١. ابن أبي ربيعة، عمر، الديوان، ٢/٢٠١.
١٥٢. المراجع السابق، ١/٤٧. وانظر كذلك: أبو تمام، ديوان الحماسة، ٢/  
.٧٨.
١٥٣. ابن هرمة، الديوان، ص ٢٠٣.
١٥٤. ابن حني، الخصائص، ١/٢٦٠.
١٥٥. سيبويه، ٤/٤٨٤.

١٥٦. الأخفش، سعيد، معانٍ القرآن، ٣٩٩/٢.
١٥٧. براغشتراسر، التطور النحوي، ص ٧٠.
١٥٨. الجندى، علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٧٠٢/٢.
١٥٩. ابن جنّى، المبهج، ص ٣٣.
١٦٠. الجندى: أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٧٠٢/٢.
١٦١. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٦٢. القطامي، الديوان، ص ٥٤.
١٦٣. الجندى، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٧٠٢/٢.
١٦٤. عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص ٤٣ - ٤٧.
١٦٥. سيبويه، ٤/٤٥٦.
١٦٦. ابن الشحرى، الأمالي الشجرية، ٩٧/١، ٣٨٦.
١٦٧. ابن جنّى، المبهج، ص ٣٤.
١٦٨. ابن الشحرى، الأمالي الشجرية، ٩٧/١.
١٦٩. منطقة أبها: تقع في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية.

### ٣. المخالفة بالحذف والتعويض:

إن المخالفة بين الأمثال والمقاربات المتتابعة، عادة لغوية وسنة من سنن العربية؛ وذلك لفقدان الشغل الناشئ عن تتابع الأمثال والمقاربات، وقد تعمد إلى المخالفة بالحذف دون تعويض كما بينا في الصفحات السابقة. قال سيبويه: "من كلام العرب أن يمحدوها ولا يعرضوا" (١). وعدم التعويض ناشئ عن ظهور الأمر ووضوحه بسبب كثرة الاستعمال، قال الرضي: "لا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف، ولكن الشهادة على المخدوف" (٢). ييد أنه إذا أدى الحذف إلى إحداث لبس بين الأبنية، والمفردات، فهنا تضطر العربية إلى التعويض عن المخدوف لتشعر أن مدة مخدوفاً، قال سيبويه: "أعلم أفهم مما يمحدوها الكلام، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويمحدوها ويعرضون" (٣). والتعويض عن المخدوف يكون بواحد مما يأتي:

١. تحقيق حركة المخدوف.
٢. مد حركة الصامت السابق.
٣. مد الصامت التالي.
٤. إحلال صامت آخر مكان المخدوف.

#### أولاً: المخالفة بالحذف وتحقيق حركة المخدوف:

١. يخالف بين الواوين مني اجتمعنا في أول الكلمة، بمحذف الأولى منها والتعويض عنها بتحقيق حركتها، وتحقيق الحركة ينشأ عنها صوت افهزة، وذلك نحو: رواق ← أواق، قال المهلل (٥٥٣٠).

ضررت صدرها إلى وقلت يا عدي لقد وقتك الأواقي<sup>(٤)</sup>

وقد التزرت العربية المخالفة بين الراوين من اجتمعنا في أي سياق صوري، قال المبرد: "واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي واوان؛ إحداهم طرف من غير علة"<sup>(٥)</sup>. وقال ابن جنوي: "إذا التفت واوان في أول الكلمة، لم يكن من همز الأولى بد"<sup>(٦)</sup>. وقال بروكلمان: "إذا توالي في العربية مقطعان يبدآن بالواو، فإن الواو الأولى تختلف إلى همزة مثل: ووأق ← أواق"<sup>(٧)</sup>.

ومثل واق وأواق، واصل وأواصل، وواسط وأواسط وتحقيقها مفردة، أو يق وأو يصل وأو يسط، والأصل فيها وريق وووصل وووسط.

وقد ذهب السلف إلى أن الواو الأولى أبدلت همزة<sup>(٨)</sup>، وهذا غير صحيح، فالابدال بين الأصوات لا يتم إلا إذا كان بينها تقارب في المخرج. وقد نصّوا هم على ذلك، فقالوا: "إن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك: الدال والطاء والباء، والذال والضاء والماء والهاء، والمهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجها"<sup>(٩)</sup>، وما دام الأمر كذلك، وهو كذلك بلا شك، فإنه لا يجوز أن نقول بأن الواو أبدلت منها المهمزة في ووأق ← أواق ونظائرها؛ ذلك أنه لا يوجد أي قرب بين الواو والمهمزة من حيث المخرج ولا من حيث الصفات. فالمهمزة وقفه حنجرية، مهموسية، والواو صوت انطلاقي، شبه حركة شفوي - أقصى حنكتي، مجهر، فهما من حيث المخارج والصفات متبعدين، ومن ثم لا يمكن البتة أن يبدل أحدهما من الآخر، ولكن كيف نشأت المهمزة؟ المهمزة ليست سوى تحقيق لحركة الواو المخدودة كالتالي:

wawākin ← awākin ← awākin <sup>وَاهِكٌ</sup> فبعد سقوط الأولى من الولدين وإبقاء حركتها نشأ مقطع من نوع "ح ص" وهذا لا يجوز البتة، في العربية فتحققت الحركة فصارت هزة؛ لأن المقطع في العربية لا يبدأ إلا بصامت.

٢. في اللهجتين الفلسطينية والأردنية الدارجتين أمثلة على هذه الظاهرة، وذلك في غالفهمما بين الأمثال في مثل أختنا ← أختا ← إخنا، وإن الآية من رجم الآية من رجل. ففي ضمير جماعة المتكلمين خالفت هاتان اللهجتان بين المثليين المنفصلين بمحذف النون الأولى وتحقيق حركتها. أما إجر، فالأصل فيها هو رجل، ثم بالالمائة بين الراء واللام قلب اللام راء فصارت: رجم، ثم حولف بين المثليين بمحذف الراء الأولى وتحقيق حركتها فصارت "إجر".

ثانياً: المغالفة بين المثليين بالحذف والتعويض بعد حركة الصامت الأول:  
هناك قاعدة صوتية عامة، مفادها أن إضعاف أو إسقاط الصوات يكون مصحوباً في بعض الأحيان بإطالة تعريضية Compensation لحركة السابقة. وفيما يأتي أمثلة على الحذف والتعويض بعد الحركة السابقة.

١. في بناء صيغة "أفعل" من الأسماء، والأفعال المهموزة الفاء لمحصل على صيغة مبدوءة همزتين مثل "آدم" من الأدمة، والأصل من الأصل.. فهنا تجتمع همزتان في بداية الكلمة وهذا لا تجيزه العربية، قال الأخفش: "إذا اجتمعت همزتان في كلمة واحدة أبدلوا الأخيرة منها آيدا" (١٠). وقال المازني (٢٤٨هـ): إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بد من إبدال الثانية على كل حال" (١١).

وفي هذه الحالة تجذف الهمزة الثانية ويعوض عنها بعده حركة الهمزة الأولى فتصبح الأسماء: آدم وأصل.. ومثلها تماماً تكسير (فعل) المهموز الفاء على "أفعال" نحو أثر ← آثار ← أدب ← أداب ← آداب، وأجل ← آجال ← آجال.

كما أنها لو بني المضارع على صيغة "أفعل" من الأفعال الثلاثية مهموزة الفاء مثل أخذ، وأكل فإننا سنحصل على آخذ، وأكل، فيحصل هنا ما حصل في قطاع الأسماء فتجذف الهمزة الثانية، ويعوض عنها بعده حركة الهمزة الأولى تعريضاً، فتصبح الأفعال آخذ، أكل، وعليه فإن التتابع الصوتي  $\overset{\circ}{\text{ا}} \leftarrow \overset{\circ}{\text{آ}} \rightarrow \overset{\circ}{\text{ا}}$  ، قال بروكلمان: "في السامية الأولى خولفت مجموعة الأصوات  $\overset{\circ}{\text{ا}} \rightarrow \overset{\circ}{\text{آ}}$  إلى  $\overset{\circ}{\text{آ}}$ " . ولم تعدد إلى المظهور من جديد إلا في الخيشية في المضارع للمتكلم المفرد  $\overset{\circ}{\text{e}}$  بسبب طرد الباء على وتيرة واحدة"(١٢). فتتطور  $\overset{\circ}{\text{ا}} \rightarrow \overset{\circ}{\text{آ}}$  ظاهرة صوتية سامة، لا تقتصر على العربية وحدها، قال برجشتراسر: "والدليل على أن هذا الحذف سامي الأصل، وجوده في العربية والأرامية أيضاً، فإن كلمة "أمر" يطابقها في العربية  $\overset{\circ}{\text{o}}\text{mar}$  وحركة  $\overset{\circ}{\text{o}}$  نشأت عن الفتحة المدودة حسب القوانين الصوتية الخاصة باللغة العربية، وفي الآرامية يطابقها  $\overset{\circ}{\text{e}}\text{mar}$  وحركة  $\overset{\circ}{\text{e}}$  تقابل حركة  $\overset{\circ}{\text{o}}$  العربية في هذه الحالات"(١٣).

وفي المضارع المبدوء بهمزة المتكلم في المهموز الفاء مثل "أمن" نقول: أون  $\overset{\circ}{\text{u}}\text{minu}$  " والأصل  $\overset{\circ}{\text{m}}\text{an}$ :  $\overset{\circ}{\text{u}}\text{minu}$ " فاللتقت هرتان، فجذفت الثانية، وعوض عنها بعده حركة الهمزة الأولى فصارت من ثم:  $\overset{\circ}{\text{u}}\text{minu}$  . وفي المصدر من هذا الفعل نقول: "إيمان والأصل: إمان:  $\overset{\circ}{\text{I}}\text{mān}$ " فاللتقت هرتان فتحولت بينهما بحذف الثانية، وعوض عنها بعده حركة الأولى

فصار المصدر إيمان *īmān*<sup>١٣</sup> وعليه يكون تطور الهمزتين إذا الفتى وكانت الثانية ساكنة على النحو الآتي:

- 'a → 'ā

- ī' → ī'

- īū' → īū'

قال بروكلمان: "في السامية الأولى تركت الهمزة الواقعة بعد حركة مسبوقة همزة أخرى ومدت الحركة تعويضاً مثل:

*āmur* ← 'a تكلمت" (١٤).

وقريب من هذه الظاهرة النقاء الحركتين القصيرتين بعد سقوط الهمزة وتشكيل حركة طويلة منها في بعض السياقات. وذلك مثل قراءة ورش: "أندرهم" من قوله تعالى: "وَسَوْءَ عَلَيْهِمْ أَنْذِرْهُمْ أَمْ لَمْ تَنذِرْهُم" (١٥)، فالحركة الطويلة هنا لم تنشأ تعويضاً عن الهمزة المخدوفة. وإنما تشكلت من النقاء الحركتين القصيرتين. ولقد حمل الزمخشري بشدة على قراءة ورش هذه فطعن فيها و斤حها، قال في الكشاف: "فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ فِيمَنْ يَقْلِبُ الثَّانِيَةَ الْفَاءَ؟ قُلْتَ: هُوَ لَا حُنْ، خارجٌ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ خَرْوَجِينْ؛ أَحَدُهُمَا: الإِقْدَامُ عَلَى جَمْعِ السَّاكِنَيْنَ عَلَى غَيْرِ حَدَّهُ، وَحَدَّهُ أَنْ يَكُونَ الْأُولُ حُرْفٌ لِّيْنٌ، وَالثَّانِي حُرْفٌ مَدْغُمٌ نَحْوَ قَوْلِهِ: الْضَّالِّيْنْ، وَخَوْيِصَةَ. وَالثَّانِي: أَنْعَطَ طَرِيقَ التَّخْفِيفِ لِأَنَّ طَرِيقَ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ الْمُتَحْرِكَةِ الْمُفْتَوِحَ مَا قَبْلَهَا أَنْ تَخْرُجَ "بَيْنَ بَيْنَ" فَأَمَّا الْقَلْبُ الْفَاءِ، فَهُوَ تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ الْمُفْتَوِحَ مَا قَبْلَهَا كَهْمَزَةُ رَأْسِ" (١٦).

والذي يؤخذ على هذه القراءة فقط هو أن القارئ عمد إلى تشكيل مقطع طويل على غير الطريقة المعهودة في العربية وهي باب شابة ودابة، أما ما زعمه الزمخشري والسلف بأنه جمع بين ساكنين على غير حده، فغير صحيح،

فليس هاهنا اجتماع ساكنين، وقد بينا ذلك فيما مضى (١٧). كما أن ما يزعمه بأن تخفيف الهمزة المتحركة يكون يجعلها "بين بين" نقول إن همزة "بين" ليست إلا تابعاً لحركةتين قصيرتين تفصل بينهما وقifica (١٨)، فالهمزة تسقط من النطق ككلية، والذي يجعل محلها وقifica تفصل بين الحركتين اللتين تكتملانيها.

وبالنسبة لهمزة "بين بين" قال الدكتور إبراهيم أنيس: "إذا صبح النطق الذي سمعته من أفواه المعاصرين من القراء تكون هذه الحالة عبارة عن سقوط الهمزة من الكلام، تاركة حركة وراءها، فالذي نسمعه حينئذ لا يمت إلى الهمزة بصلة، بل هو صوت لين قصير يسمى عادة حركة الهمزة" (١٩). وقال الدكتور عبد الصبور شاهين: "وقد قمنا في دراستنا للماجستير بعض التجارب المعملية على جهاز سبكتروغراف أثبتنا بها بذلك أن همزة بين بين "ليست في الواقع سوى حركة" (٢٠). فاعتراضات الزمخشري على هذه القراءة إذاً تعد ساقطة عنها. ولقد دافع بعض اللغويين عن هذه القراءة، قال أبو علي الفارسي: "والحقيقة لمن قال أنذررهم فلم يجمع بين الهمزتين وخفف الثانية أن يقول: إن العرب قد رفضت جمعهما في موضع من كلامهم، من ذلك أنهما لما اجتمعنا في آدم، وأدر وآخر ألزموا جميعاً الثانية البديل ولم يتحققوا" (٢١). إلا أن آخر دفاع عن هذه القراءة كان من أبي حيان، فقد رد على تلحين الزمخشري لهذه القراءة بقوله: "وما قاله هو مذهب البصريين. وقد أحاز الكوفيون الجمع بين الساكنتين على غير الحد الذي أحازه البصريون. وقراءة ورش صحيحة التقل لا تدفع باختيار المذهب" (٢٢).

وقد قرأ بعض القراء مثل: "أينا و أ إذا قرءوا آينا و آيذا بتحفيض الثانية والتعويض عنها بعد حركة الأولى، قال الأخفش: "بعضهم يقول آينا و آيذا،

فيحلف الآخرة، لأنه لا يجتمع همزتان<sup>(٢٣)</sup>، فيكون السياق الصوتي "i'a'" قد تطور عند هؤلاء إلى "ā'" قياساً على آدم، وأخر.

٢. ولا يقتصر هذا على المهزتين المتباينين، وإنما يسري مفعوله على المهزتين اللتين يفصل بينهما صامت آخر. فمن ذلك:

أ. ضمير المتكلم المفرد "أنا" فالضمير "أنا" على ما يرى المحققون من علماء اللغات، مركب في الأصل من عنصرين هما أن: 'an' ، والعنصر الآخر هو: "a'" وعليه فأصل ضمير المتكلم المفرد هو "أنا" "an'a'" والعنصر أن: "an'" هو لاحقة إشارية، وأما العنصر، أ: 'a' ، فهو أصل الضمير<sup>(٢٤)</sup>، والعنصر أ، 'a' ، الأصلي هو ذاته الذي يلحق بالفعل المضارع نحو أكتب وأدرس.. للدلالة على المتكلم المفرد. وبسبب قرب المهزتين خالفت العربية بينهما بحذف المهمزة الثانية واعوض عنها بمند حركتها فصار الضمير 'an' → 'anā' ← 'a'

ب. ومثل ضمير المتكلم المفرد كل من: آبار وأرام، فهاتان الكلمتان اللتان هما تكسير لـ: بـر ورئـم الأصل فيهما هو: أـبـار وـأـرـام، فتـقارـبتـ المـهـزـتـانـ فيـ السـيـاقـ، فـخـالـفـتـ العـرـبـيـةـ بيـنـهـمـاـ عـنـ طـرـيقـ حـذـفـ المـهـمـزـةـ الثـانـيـةـ وـالتـعـوـيـضـ عـنـهـاـ بـعـدـ حـرـكـةـ المـهـمـزـةـ الـأـوـلـىـ فـتـحـوـلـتـ أـبـارـ "ab'ār'" إـلـىـ آـبـارـ "ābār" وـأـرـامـ "ar'ām" إـلـىـ آـرـامـ "ārām" وقد ذهب بـرجـسـتـراـسـرـ إـلـىـ أـنـ المـخـالـفـةـ بيـنـ المـهـزـتـانـ فـيـ مـثـلـ آـرـامـ وـأـبـارـ وـالتـعـوـيـضـ عـنـ الـمـحـذـفـ بـعـدـ حـرـكـةـ المـهـمـزـةـ الـأـوـلـىـ سـلـوكـ خـاصـ بـالـعـرـبـيـةـ وـحـدـهـاـ<sup>(٢٥)</sup>.

والفرق بين الحالتين أي بين المحالفة بين الهمزتين في الضمير أنا ← أنا، وبين أرءام ← آرام وبابها، أن التعريض في حالة الضمير تم بعد حركة الهمزة المخدوفة. أما في أرءام وبابها، فإن التعريض قد تم بعد حركة الهمزة الأولى، إذ ليس بالإمكان مد حركة الهمزة الثانية، المخدوفة، وذلك لأنها طويلة أصلًا، فلا مجال لإطالتها، بينما هي في الضمير "أنا" قصيرة، وهذا مدت حركة الهمزة المخدوفة من الضمير، ولم تتم في مثل آرءام وأبثار، وتحضرنا في هذا المقام قصة أبي إسحاق الزجاج، عندما نازعه خصم يوماً في جواز اجتماع الفتحين الطويلين (الألفين)؛ فأخذ الرجل بعد الفتحة الطويلة كثيراً، فما كان من أبي إسحاق إلا أن قال له: "لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة" (٢٦). ومن ثم فإنه إذا لم يكن ممكناً التعريض بعد الحركة الطويلة، ولما كان الهدف بدون تعريض يقع في اللبس بين أفعال وفعال جات العربية إلى التعريض عن المخدوف بعد حركة الهمزة الأولى.

هذه، وقد ذهب بعض السلف إلى أن العرب في مثل: أرءام، وأبثار تقوم بنقل الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء (٢٧)، يعني بذلك أن آرءام وأبثار تحولان إلى: آرام وأبار ثم حصل فيما ما حصل في أداب وأثار وبابه.. ولكن الرعم بأن العرب نقل الهمزة إلى موضع الفاء دعوى لا دليل عليها.

٣. ومن هذا القبيل اختزال المشددة والتعريض عنه بعد حركة السابق نحو دنار ← دينار، وقراط ← قيراط، قال ابن عباس: "يقولون: ديوان وأصله دوان، قيل القلب هنا لشل التضييف، لا لسكنها وإنكسارها قبلها، فهو من قبيل دينار وقيراط في دنار وقراط لا من قبيل ميزان وميعاد" (٢٨).

### ثالثاً: المخالفة بالحذف ومد الصامت التالي:

١. في بناء صيغة "افتصل" من المثال الواوي واليائي نحو وصل وليس نقول: اتصل واتبس، والأصل فيما هو: اوتصل واتبس، والأمر منهما في الأصل هو: اوتصل واتبس، والمصدر اوتصال، واتباس. وهنا حصلت مخالفة بين عنصري المزدوج المابط *w*, *y*, عن طريق حذف الصامت والتعويض عنه بعد الصامت التالي فكانت اتصل ويحصل واتصال واتبس ويتبس واتباس، وستتحدث عن هذه الظاهرة بالتفصيل في مبحث المخالفة بين الصوامت والحركات.

٢. ومن هذا القبيل المخالفة بين أشباه الحركات: الواو والياء في مثل: طيّ وهي وأصلها طوي ولوي.

وقد التزمت العربية المخالفة بينهما، لأن تابع الواو والياء مستقل مكرر، لأنه تابع متناقضين، وقد التزمت العربية حذف الواو، إذ يتطلب نطقها بروز الشفتين إلى الأمام واستدارهما، وهذا يحتاج إلى جهد عضلي، كما أن الواو يرتفع معها مؤخر اللسان بينما الياء يرتفع الجزء الأمامي من اللسان، وحركة الجزء الأمامي من اللسان أخف من حركة الجزء الخلفي منه، هذه الأسباب التزمت العربية التخلص من الواو من اجتماعت مع الياء دون أن يفصل بينهما فاصل من حركة أو صامت، وعوضت عن الواو المحذوفة بـ مد الياء.

وقد ذهب السلف إلى أن الواو قلت ياء هاهنا، ويعلل سببواه ذلك بقوله: "وذلك لأن الياء والواو بعولة التي تدانت خارجها لكثر استعمالهم إياها، ومرها على المستفهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز يعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجه واحد، ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم لشبهها بالألف" (٢٩)، وقال الفراء: "العرب إذا جمعت بين الياء والواو، في كلمة وسبق أحدهما بالسكون قلبوا الواو ياء، وأدغموا وشددا من ذلك قوله: كويته كيأ ولوبيه ليأ" (٣٠)... وقال ابن جني: "واعلم أن الواو من وقعت قبلها الياء ساكنة قلبت الواو ياء، وكذلك إن وقعت الواو ساكنة قبل الياء، فالأول نحو سيد وميّت، والثاني نحو: لية وطية" (٣١).

ونحن نخالفهم الرأي فالواو لم تقلب ياء، وإنما حنفت وعوض عنها بـ مد الياء قبلها أو بعدها، وذلك لأنه لا يوجد تقارب بين الواو والياء من حيث المخارج، فالواو شفورية أقصى حنكية والياء غاربة فهما متباعدان من حيث المخارج، ومن ثم فإنه لا يصح البتة أن يقال بأن الواو قلبت ياء أو العكس، إذ لا بد من تقارب المخارج كي يحصل الإبدال بين الأصوات.

#### رابعاً: الحذف والتعريض بصاصمت آخر:

نخالف العربية بين المثلين المتابعين في الكلمة بحذف أحدهما والتعريض عنه بصامت آخر، وغالباً ما يكون التعريض بأشباه الحركات، الياء والواو، أو بأحد الأصوات المتوسطة القوية الإساع .sonants

فمن مظاهر التعريض بالياء.

##### ١. في الأفعال:

أ. تذهب والأصل تظنت(٣٢)، والمصدر منه التظني، وأصله التظفن.

قال مالك بن أمية:

إني وإن كنت صغيراً سني وكسان في العين نبو عني  
فإن شيطاني أمير المحن يذهب بي في الشعر كل فن  
حتى يزيل عني التظني(٣٣)

وقال النابغة الذبياني:

قواف كالسهام إذا استمرت فليس برد مذهبها التظني(٣٤)

ب. يمطى والأصل يتقطط(٣٥)، قال تعالى: "ئم ذهب إلى أهله  
يتقطى"(٣٦)، قال ابن الشجري: "وكان الأصل يتقطط فقلبت  
الطاء الثانية ياء كما قالوا في يتقطن يتظنى"(٣٧).

جـ. تقضيت وأصله تقضضت، والمصدر منه التقضّي (٣٨)، قال

العجاج:

إذا الكرام ابتدوا الباع بدر

تقضّي البازي إذا البازي كسر (٣٩)

د. تلعيت وأصله تلعمت من اللعاعة؛ فجيء بالباء مكان العين (٤٠).

قال ابن حني: "وأحيرنا أبو علي بإسناده عن يعقوب، قال: قال ابن

الأعرابي: تلعيت من اللعاعة، بقلة. وأصل تلعيت تلعمت، فأبدلوا

من العين الآخرة باء، كما قالوا تقضيت وتنبيت" (٤١).

هـ. قضيت والأصل قضّت، قال ابن الشحرري: "وقد حكى الفراء

قضيت أطفاري، يريدون قضّت" (٤٢).

وـ. تسرّيت والأصل: تسرّرت، فعن الأصمعي أنه يقال اتخذ فلان سُرية

وقد تسرّى، إنما هو من تسرّرت من السرّ وهو الجماع (٤٣).

زـ. دسّيت والأصل: دسّست، قال الشاعر:

وأنت الذي دسّيت عمرًا فأصبحت حلائمهم منكم أرامل ضيّعاً (٤٤)

ومنه قوله تعالى: "وقد خاب من دسّها" (٤٥) قال الفراء: "ونرى

-والله أعلم - أن دسّها من دسّست" (٤٦)، وقال ابن الشحرري:

"والأصل: دسّها، ولكن الحروف إذا اجتمعت من لفظ واحد

أبدل من آخرها باء" (٤٧).

جـــ. تقضيت من الفضة، والأصل فيه: تقضضت (٤٨).

ط. تسدّيت والأصل تسدّدت، قال امروء القيس:

فلمسا دنوت تسدّيتها فشوا نسيت وثوبا أحمر

ي. تصدّي والأصل تصدّد من الصدد، قال تعالى: "فَإِمَّا مَنْ أَسْتَفْنَى  
فَأَنْتَ لَهُ تَصَدِّي" (٤٩)، قال أبو حيّان: "وَأَصْلُهُ تَصَدِّدُ مِنَ الصَّدَدِ"  
. (٥٠).

ومثل تصدّي في رأينا تلظّي من قوله تعالى: "فَإِنَّدِرِكُمْ نَارًا  
تَلَظَّى" (٥١)، فالأصل كما نرى تلظّى.

ك. يتستّه من قوله تعالى: "لَمْ يَتَسْتَهُ" والأصل يتستّ. قال الفراء: "وَقَدْ  
قَالُوا هُوَ مَأْخُوذُ مِنْ قَوْلِهِ حَمِّ مَسْتَوْنَ" (٥٢). بيريد متغير، فإن يكن  
كذلك فهو أيضاً مما أبدلت نونه ياءً (٥٣).

وفي كتاب الإبدال لأبي الطيب، قال ابن السكّيت: "سَمِعْتُ أَبَا  
عُمَرَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: لَمْ يَتَسْتَهُ مَعْنَاهُ، لَمْ يَتَغَيِّرُ،  
مِنْ ذُوَاتِ التَّضَعِيفِ، قَالَ هُوَ مِثْلُهُ: تَنْطَسَتْ وَتَنْطَسَتْ مِنْ  
الظُّنُونِ" (٥٤).

ل. أَنْجَيْتُ وَالْأَصْلُ أَنْجَمْتُ (٥٥).

ص. تَغْضَبَتْ مِنْ تَغْضَبَ.

ن. ذَرَّيْتُ مِنْ ذَرَّ.

ع. لَبَّيْتُ مِنْ لَبَّ آيَ أَقَامَ (٥٦).

فـ، أعلنت الكتاب، والأصل: أمللت. قال حل ذكره "فليعمل وليه بالعدل"(٥٧)، وقال في موضع آخر: "فهي على عليه بكرة وأصيلا"(٥٨). والأية الأولى جاءت على لغة أهل الخجاز وبني أسد، أما الثانية فهي لغة بني عميم. وقد ذهب النحاس إلى أن ذلك مطرد عند التميميين، ليس في هذه الكلمة وحسب، وإنما يطرد ذلك عندهم في كل مثلين إذا اجتمعوا في كلمة واحدة. قال: في إعراب القرآن: "وَكَذلِكَ يَفْعُلُونَ" - أي بنو عميم - في المحرفين إذا اجتمعوا، وكأنه مثلين، مثل قصيدة أظفارى(٥٩).

قـ. تغلّبت والأصل تغلّلت، فعن الأصمعي واللحبياني أنه يقال: "تغلّلت بالغالبية وتغلّبت بها"(٦٠).

رـ. شرّيت الشوب، والأصل شرّته، وشرّرت اللحم وشرّبته: شرحته(٦١).

شـ. ربّت الصبي تربة، والأصل ربّته تربّياً وتربّة(٦٢). قال الشاعر تربّيه من آل دودان شهلهة تربّة أم لا تضيع سخالها(٦٣)

تـ. جحّيت برجلٍ، والأصل جحّخت(٦٤).

ومن هذا القبيل أيضاً في الأفعال: اكلنديت واكلنددت، وقد اكلندي في اكلندد(٦٥).

ومن ذلك أيضاً تعزّيت عن كذا أي تصبرت وسلوت عنه.. الأصل فيه تعزّرت والمصدر منه تعزية والاسم العزاء. قال عقبة العدوى أخو ذي الرمة،

تعزّيت عن أوفي بغيلان بعده      عزاء وجفن العين ملآن متزع (٦٦)

قال ابن منظور: "وقوهم تعزّيت عنه أي تصيرت أصلها تعزّرت،  
أي تشدّدت مثل: تطبيت من تطشت" (٦٧).

ومن هذا القبيل أيضاً: دهدت في دهدت. قال أبو النجم:

كأن صوت جرعها المستعجل      جندلة دهدتها من جندل

ومثله صهصيت، والأصل صهصهت (٦٨).

## ٢. في الأسماء:

بالنسبة للأسماء فإن جميع المصادر والأسماء من الأفعال السابقة ينطوي  
عليها ما قلناه عن الأفعال. فمثلاً التصدية في قوله تعالى: "ما كان صلامهم عند  
البيت إلا مكانة وتصدية" (٦٩)، الأصل فيها هو: التصددة من صدّدت (٧٠)،  
ومثلها تماماً التعزّية، فهذه أيضاً الأصل فيها هو: التعزّرة، كما أن كلاماً من  
المكلندي والكلندي يرجع إلى المكلندة والكلندة وهكذا.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد ذكر اللغويون من هذا الباب لبيك أيضاً،  
فالأصل فيه: "لبيك، من أكب بالمكان" (٧١). إذا أقام فيه، كما ذهب أبو علي  
الفارسي إلى أن الأصل في سواسية إنما هو سواسة (٧٢). وقد خولف بين  
الذالين بحذف الأخير منهما، والتعريض عنها بالياء في قول أبي المقدام بيهم بن  
صهيب:

يا لك من ثغر ومن شيشاء  
پتشب في الحلق واللهاء

أشب من ماشر حداء

قال أبو الطيب: "يريد جداد جمع حديد، ف جاء به جمعٌ خدي، فأبدل  
الدال الأخيرة باء" (٧٣).

وذكر اللغويون من هذا الباب مُعَنْ والأصل فيه "مغَنْ" فمحذف التون  
الأخيرة وعوض عنها باء (٤)، كما ذكروا أن "القطا" وهو الطائر المعروف،  
أصله القطط (٥).

وبالنسبة للأدوات، فقد احترلت الميم المشددة في أَمَا وِإِمَا، وعوض عن  
آخره المحترل بالباء. فقيل: أَيْمَا في أَمَا وِإِيمَا في إِمَا، وقد نصَّ أبو جعفر  
النجاش على أن هذه هي لغة بين قيم وبين عامر (٦)، وعلى هذه اللغة يشدد  
بيت عمر بن أبي ربيعة:

رأَتْ رجلاً أَيْمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ      فِي ضَحْنِي وَأَيْمَا بِالْعَشِيِّ فِي حَصَرِ (٧)

وبالنسبة لإِمَا، قال سعد بن فرط الجذمي:

يَا لَيْتَمَا أَمَّا شَالَتْ تَعَاهَّدَيَا      يَهْمَا إِلَى جَنَّةِ يَهْمَا إِلَى نَسَارِ (٨)

هذا هو - على حد علمنا - كل ما ذكر اللغويون بقصد إبدال الباء  
من أحد المثنين المتابعين أو من بعض المشددة. بيد أننا نضيف إلى هذا الذي  
ذكره اللغويون كل ما جاء من الأفعال على بناء " فعلٍ" وذلك مثل: جعي  
وسلقى وختضى وعنظى (٩)، فالالأصل في هذه الأفعال يتغى أن يكون: جعيب  
وسلق وختض وعنعظ، وذلك لقوتهم: جعيبة، وسلقيات وختضيات وعنعظيات  
قال في النسان: "ورِمَا قَالُوا جَعِيبَهُ جَعِيَاءٌ فَتَجْعَيْنِي يَزِيدُونَ فِيهِ الْبَاءِ". كما قالوا

"سلقيته من سلق" (٨٠). ونحن نعد الباء هاهنا عوضاً من صامت ممحوف مماثل للصامت السابق للباء وذلك لأنه قد اطرد أو كثر التعريض بالباء عن أحد المثنين المتابعين، ومن ثم فالباء عندنا عوض وليس زائدة زيادة مخصبة.

كما أنها تحمل على هذا الباب كل ما جاء من الأفعال على بناء "افعلني" وذلك مثل: احرني، واحبظني، فالأصل في مثل هذا هو: افعنل أي احرتب واحببط، ويؤكد ذلك وجود مثل: اقعنس واسحبك واكلنده (٨١).

وما يؤكد هذا الذي نذهب إليه بحثي الصيغتين: افعنل وافعلني في نفس المادة وذلك مثل اكلنده واكلندي، فعن اللحياني أنه يقال: "اكلنده يكتنده اكلنداه، واكلندي يكلندي اكلنداه، فهو مكلنده ومكتندي، وهو الصلب الشديد من الناس، والإبل، وكل شيء. والكلندي اسم موضع، سمي بذلك لصلابة أرضه، من اكلنديت" (٨٢)، قال سوار بن المضروب:

فيوم بالجهازة والكلندي ويوم بين برث وصومان (٨٣)

وذكر صاحب اللسان جلندد وجلندي (٨٤)، وعشنده وعشندى أيضاً (٨٥). وهذا كله يقطع بأن أصل افعنلي وفعلنى هو افعنل وفعلنل.

كما أنها تحمل كل ما جاء من الأسماء على "فعلى" نحو حبطي وسبدي وقرني (٨٦)، على هذا الباب أيضاً يعني أن الأصل فيها هو بناء "فعلنل" أي حبقط وسبند وقرتب، ثم حولف بين المثنين المتابعين في آخره عن طريق حذف أحدهما والتعريض عنه بباء.

وبنفس الطريقة نحكم على الأسماء التي على "فعلى" نحو: حبرى وضباعطى (٨٧).

فهذا كله وأمثاله يرجع في رأينا إلى المكرر الآخر، فحيطى وسبدي أصلهما حيطى وسبدي، وحركى وضيقى: حركى وضيقى ثم خولف بين المثلين بمحذف الآخر والتعريض عنه بالياء.

كما أنها تحمل على هذا الباب ما جاء من الأفعال على وزن "افوعى" نحو أقولى، أحومى وأذلوى واقطوطى واعرورى". وهذه يزدحها السلف على الفوعى، فهذه في رأينا ترجع إلى: أحومم، وأذلول واقطوطط، واعرورر، وأقولل ثم خولف بين المثلين بمحذف الآخر منهما والتعريض عنه بالياء. كما أن الأسماء من هذه الأفعال نحو قطوطى ترجع إلى قطوطط، ومنتها شحوجى أيضاً(٨٨).

٣. ومن مظاهر المخالفات بالمحذف والتعريض بالواو، قوله الحيران فالاصل فيه كما يرى جمهور المغاربيين: حيان فخولف بين الياءين بمحذف الثانية وعوض عنها بالواو، قال ابن يعيش: "قلبوا الأخف إلى الأئل، ليحف اللفظ بروال التضييف"(٨٩).

٤. ومن صور المخالفات بين المثلين بالمحذف والتعريض بالنون قوله في لعل:

لعلَّ ولعنَّ، ولعنة، قال الفرزدق:

الستم عائجين بنا لعنة فرى العرصات أو أثر الخيام

ويقال لعنة ولعنة، قال الشاعر:

ولا تحرم المرأة الكريم فإنه أخوه ولا تدرى لعنة سائله

ويقال: لعلَّ ولعنة أيضاً(٩٠).

ومن أمثلة المخالفات بالحذف والتعويض بالتون، لاين في لا بل وكذلك نابل(٩١)، بحذف اللام والتعويض عنها بتون. ومن هذا القبيل أيضاً القرطان(٩٢) في القرطاط للبردعة، وبغداد، وبغدان(٩٣)، والقسطاس والقسطان(٩٤).

٥. ومن أمثلة الحذف والتعويض باللام، المخالفات بين التونين في عنوان بقوفهم عنوان: يقال: هذا عنوان الكتاب وعنوان الكتاب، وقد عنونه عنونة وعنواناً وعنونته عنونة وعنواناً(٩٥). وفي اللهجة المصرية الدارجة يقال: فنجال في فنجان.

٦. ومن أمثلة الحذف والتعويض باليم. قولهم البنام في البنان قال العجاج:  
يا هال ذات المنطق التمام وكفت المخض البنام(٩٦)

ومما عرض فيه بالمير أيضاً قولهم: حمار مكند ومكدم، للذى فيه آثار من عض الأثنين(٩٧). ومنه قولهم السجاج والسماج لـلبن المزوج بالماء الكبير(٩٨).

٧. وهناك أمثلة أخرى للمخالفات بالحذف والتعويض، فمن ذلك قولهم باسمك، في ما اسمك(٩٩)؟ خولف بين الميمين بحذف الأولى والتعويض عنها بباء. وليس هذا لغة؛ لأنه لو كان كذلك لكان ينبغي إلتحيء باءاً مكان الميم في اسمك أيضاً. جاء في كتاب الإبدال لأبي الطيب: "وسع من العرب باسمك وما اسمك"(١٠٠)؟ وقال ابن جن: "وأحررنا أبو علي بإسناده إلى الأصمسي قال: "كان أبو سوار الغنوبي يقول: باسمك؟ يريد ما اسمك؟ فهذه الباء بدل من الميم"(١٠١). وهذه لغة بين مازن:

فقد ذكر المازني أنه عندما أشخاص إلى الواقع يادره بالسؤال: با  
سُك؟ يريد: ما اسمك؟ قال المازني: وهي لغة في قومنا (١٠٢).  
ومن أمثلة المخالفية بين المثلين أيضاً قوله: "النمَّال في النِّمَام، جاءَ في  
كتاب الإبدال لأبي الطيب: "ويقال للواشِي النِّمَال والنِّمَام، وقد نَمَتْ علينا يا  
رجل، ونَمَلتْ علينا" (١٠٣). ومن هذا الباب قولهم بغير عرنند وعرندس،  
وكذلك رجل عرنند وعرندس فحولف بين الدالين بمحذف إحداهما والتعريض  
بالسين (٤) (١٠٤).

ومن أمثلة المخالفية بين المثلين على رأي أبي عمرو بن العلاء والأخفش  
"هَأَنْتُمْ" من قوله تعالى: "هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ" (١٠٥)... فقد ذهب أبو عمرو إلى أن  
ها أنتم أصلها "آنْتُمْ" همزتين يفصل بينهما فتحة طويلة، جاءَ في إعراب القرآن  
للسخاس: "قال أبو عمرو بن العلاء الأصل "آنْتُمْ" فبدل من الهمزة الأولى هاء  
لأنها أحنتها. قال أبو جعفر: وهذا قول حسن" (٦) (١٠٦). وقد ذهب الأخفش  
مذهب أبي عمرو في هذه الآية أيضاً (١٠٧). أما الفراء فإن له في هذه الآية رأياً  
آخر. فهو يرى أن الأصل: أنتم هؤلاء ثم فصل بالضمير بين الهاء وبين اسم  
الإشارة، قال في معاني القرآن: "العرب إذا جاءت إلى اسم مكثي قد وصف بهذا  
وهذا وهؤلاء، فرقوا بين "ها" وبين ذا، وجعلوا المكثي بينهما، وذلك في جهة  
التقريب لا في غيرها" (١٠٨).

والمخالفية بالمحذف والتعريض عن المحذوف بصامت آخر تكثر في  
الأصوات المشددة، ولذا آثرنا أن نفرد لها بالبحث، ونفصل بين المشدد والمكرر.  
وقد سبق أن ذكرنا أن المشدد من حيث الواقع اللغوي. ما هو إلا  
صوت صامت طويل، بيد أنه من حيث الوظيفة اللغوية يعد صامتين متابعين  
نظراً لقيامه بوظيفة الصامتين في العربية.

وقد ذهب برجشتراسر إلى أن اختزال الصوامت الطويلة، والتعويض عن الجزء المختزل بصامت آخر، يرجع إلى علة نفسية فرامها أن المتكلم يرجو أن يؤثر في نفس السامع تأثيراً زائداً فلا يكتفي بالضغط على الصوت وتشديده، بل يضيف إليه صوتاً آخر لزيادة ذلك التأثير<sup>(١٠٩)</sup>. ولتكن نرى السبب الحقيقي لذلك هو الاقتصاد في الجهد وحسب، وذلك بالخلص من التوتر والاحتقان اللذين يسبهما نطق الصوامت الطويلة، بسبب طول فترة الحبس الصوت وبقاء أعضاء النطق في مكانها فترة أطول نسبياً.

وأكثر ما يكون التعويض بأشباه الحركات وبالأصوات المتوسطة، ولكن هذا لا يعني أن التعويض لا يتم إلا بهذه المجموعة من الأصوات وحسب بل إن التعويض يتم بأي صوت من الأصوات العربية، كما سنبين ذلك بعد قليل.

والنون من بين الأصوات جميعها تعد الصوت الأكثر استخداماً في هذا المجال نظراً للغنة الملازمة لها في النطق ولذلك نجد لها كثيراً ما تلزم الفواصل القرآنية. فمن أمثلة استخدام النون كعنصر تعويضي، استخدامها في عنكبوت بهذه الكلمة هي في العبرية عكبيش *akkabīš*<sup>(١١٠)</sup> فلما دخلت إلى العربية، اختزلت الكاف الطويلة وعوض عن الجزء المختزل بالنون، ومثل العنكبوت سُبْلَة، أيضاً فأسأل السُّبْلَة هو "شَبُولَث *šibbōlet*"<sup>(١١١)</sup> وفي الآرامية شِبَّلَتَا *šebbelṭā* بالباء المشددة أيضاً، فحصل في العربية أن اختزلت الباء الطويلة، وعوض عن الجزء المختزل بالنون. والخطوة أصلها حطة: *hittā*<sup>(١١٢)</sup>، فاختزلت الطاء الطويلة وعوض عن الجزء المختزل بالنون أيضاً. ومثلها الفند فالأصل فيه هو قَبَّدَا *kuppdā*<sup>(١١٣)</sup>، كما أن كلمة زديق أصلها هي الأخرى زَدِيقاً *zaddīkā*<sup>(١١٤)</sup>. فعندما دخلت هذه وتلك إلى

العربية احتزل الصامت الطويل في كل منهما وعوض عن الجزء المحتزل بالنون.  
ومن هذا الباب كلمة "ائف" أيضاً فالأصل فيها هو آب 'app<sup>(١١٥)</sup>  
احتزلت الباء الطويلة وعوض عن الجزء المحتزل بالنون كذلك.

ومن أمثلة استخدام النون كعنصر تعويضي في اللهجات قوائم فئيرة في  
فَيْرَة، وخرنوب في المخرب، وإنحاص في إنجاص وإنحانة في إنجانة. وقد نهى ابن  
المسكين عن استعمال مثل هذه الصيغ التي يظهر أنها كانت شائعة على عهده،  
فالله تعالى قال: "ولَا تقل إِنْجَاص، وَهِيَ الْإِنْجَاصَة، وَلَا تقل إِنْجَانَة"(١١٦).

وقد ذكر إنوليتمان، أن مثل هذه المخالفات من خصائص لغة بني عبد  
القيس من سكان البحرين<sup>(١١٧)</sup>، فقد ذكر أفهم كانوا يقولون: رنَزْ معنى رُزْ،  
وقدروا نص المخوب على ذلك فقال: الأرز، حبّ، وفيه ست لغات أَرْزْ، وَأَرْزْ  
تبعد الضمة الضمة، وأَرْزْ وَأَرْزْ مثل رُسْلَ وَرُسْلَ، وَرَزْ وَرَزْ وهي لعبد  
القيس"<sup>(١١٨)</sup>.

وقال الشاعر:

يا خليلي كل اوزة واجعل الجذاب رنزة

وهذا يعني أن مثل هذا النوع من المخالفات قد شق طريقه إلى الفصحى،  
في هذه الكلمة وفي غيرها مثل ذُرْوح، وذرُنوح<sup>(١١٩)</sup>.

وقد ذكر إنوليتمان بالإضافة إلى ما سبق أن بني عبد القيس يقولون:  
إنحاص في إنجاص، وإنحار يعني إنجار أيضاً، كما أنه ذكر أن أهل حمص كانوا  
يقولون حر في حظّ، وترنبع في اترنج<sup>(١٢٠)</sup>.

وقد ذكر الزبيدي أن العامة في الأندلس كانت تقول على عهده،  
عدنس<sup>(١٢١)</sup> في عدنس، وكروناست<sup>(١٢٢)</sup> في كراسة، وقد ذهب بعض

الباحثين إلى أن المخترير الأصل فيه هو المخزير (١٢٣)، وقد سمعت في منطقة عسير شمال إثيوبيا يقولون سكر في سكر.

بيد أن هذه المفردات المتفرقة لا تعطينا صورة واضحة عن مدى استخدام العربية للنون في هذا المجال.

وحتى نعرف القيمة الحقيقية للنون في هذا المجال علينا أن نعرف أن كل المصيغ الإسمية التي زيدت النون في حشوها مثل: فَعْلَل، نحو جَحَّافل، وَغَضَّافِر وَحَزَّابِل، ومن الثلاثي عَفْجَح وَضَفَندَد، وَقَعْنَلَى، مثل جَبَّاطَى وَسَبَندَى، وفي الأفعال: "افعُلَل" مثل احرِجْم من الرباعي وكل من الثلاثيات اقْعَنْس واحْلَنْكَك، وَاكْلَنْدَد، واقْعَنْلَى، مثل احرِنْي واغْرِنْدَى واحْبَنْطَى، كل هذه الأبنية الأصل فيها التشدید، والنون فيها تعويض عن الجزء المحتذل، ففعُلَل أصله "فَعْلَل" وَقَعْنَلَى، يرجع إلى فعْلَل، وهذا يرد إلى فَعْلَل، وكذلك الأفعال: افعُلَل، يرجع إلى الفَعْلَل، واقْعَنْلَى، يرجع إلى افعُلَل وهذا يرجع إلى افْعَلَل؛ فمحَّافِل أصله جَحَّافل وَغَضَّافِر أصله غَضَّافِر، وَحَزَّابِل حَزَّابَل، وَعَفْجَح عَفْجَح، وَضَفَندَد ضَفَندَد، وَحَبَّنْطَى يرجع إلى حَبَّنْطَى وهذا يرجع إلى حَبَّطَط وهكذا، والأفعال احرِجْم أصله احرِجْم، واقْعَنْس، يرجع إلى "اقْعَسْ". قال الدكتور مصطفى حماد: "فاحِرِجْم أصله احرِجْم وفَرْنَص أصله فَرَص واقْعَنْس أصله اقْعَسْ وهو في الأسماء أكثر" (١٢٤)....

واحرِنْي واحْبَنْطَى مثل المرحلة الأخيرة لتطور بناء "افعُلَل" فالأصل في هاتين الكلمتين هو احرِب واحْبَطط ← احرِب واحْبَنْطَط ← احرِنْي واحْبَنْطَى.

وابلي جانب هذه الأبنية ما جاء على "فَعْلَل" نحو "جَنَّل" فالأصل فيه هو "جَدَّل" و"عَبَسْ" "عَبَسْ وَعَنْسَل" أصله عَسَل، وما جاء على "فَعْلَل" نحو

جُنْدِبٌ وَعَنْطَبٌ وَعَنْصَرٌ فَالْأَصْلُ فِيهَا هُوَ التَّشْدِيدُ أَيْضًا، وَالثَّنَوْنُ عَوْضٌ عَنِ  
الْجُزْءِ الْمُخْتَرِلِ.

وَقَدْ اسْتَعْدَدَتِ الْلَّامُ فِي هَذَا الْجَهَالِ أَيْضًا. وَذَلِكَ نَحْوُ بَلْقَعٍ، وَفَلْطَحٍ،  
وَقَلْفَعٍ، فَالْأَصْلُ فِيهَا هُوَ بَقَعٌ، وَفَطَعٌ، وَفَقَعٌ (١٢٥).

وَقَدْ اسْتَعْدَدَتِ الرَّاءُ أَيْضًا كَعَنْصَرٍ تَعْوِيْضِي فِي كُلِّ مِنْ: قَرْصَمٌ قَرْمَطٌ،  
قَرْضَبٌ وَخَذْرَفٌ وَخَضْرَمٌ، فَالْأَصْلُ فِيهَا هُوَ قَطْمٌ، قَمْطَنٌ، قَضْبَنٌ (١٢٦)،  
خَذْفٌ، وَخَضْمٌ.

وَقَدْ اسْتَعْدَدَتِ الْيَمِّ كَذَلِكَ فِي مِثْلِ: دَمْلَكٌ، دَمْلَصٌ، شَرْمَطٌ،  
وَجَلْمَطٌ (١٢٧).

وَأَمَّا التَّعْوِيْضُ بِأشْبَاهِ الْحُرْكَاتِ فِي الْلَّوَاءِ فَقَدْ اسْتَعْدَدَتِ فِي كُلِّ  
مِنْ جَدُولٍ وَزَهُولٍ وَحَوْجَلٍ وَخُورَبٍ وَحَوْصَلٍ وَحَوْقَلٍ، فَهَذِهِ آتِيَةٌ مِنْ جَهَنَّمَ  
وَزَهَلٌ وَحَجَّلٌ وَخَرَبٌ وَحَصَّلٌ وَحَقَّلٌ (١٢٨)، وَنَصِيفٌ إِلَيْهَا كَوْثَرٌ فِي كَثْرٌ  
وَجَهُورٌ فِي جَهُورٍ.

وَأَمَّا التَّعْوِيْضُ بِالْلَّيَاءِ فَيُمْثَلُهُ كُلُّ مِنْ: بَدْرٌ وَبَقْرٌ وَهَبْرٌ وَهَبْرٌ وَثَبْلٌ  
فَهَذِهِ تَرْجَعُ إِلَى بَدْرٌ وَبَقْرٌ وَهَبْرٌ وَهَبْرٌ وَثَبْلٌ (١٢٩).

وَفِي الْلَّهَجَاتِ الدَّارِجَةِ ذَكَرَ الزَّيْدِيُّ أَنَّ الْعَامَةَ عَلَى عَهْدِهِ كَانَتْ تَقُولُ  
تَقْعُورٌ فِي كَلَامِهِ بَدْلًا مِنْ تَقْعُرٍ (١٣٠)، وَذَكَرَ الْلَّغَوِيُّونَ أَنَّ الْعَامَةَ كَانَتْ تَقُولُ  
تَمَدِينٌ فِي تَمَدِينٍ (١٣١)، وَعَرْفَافَةٌ فِي عَرْفَافَةٍ (١٣٢)، وَفَرْنِيْطٌ فِي فَرْنِيْطٍ وَامْتَحَنِي فِي  
أَمْتَحَنِي (١٣٣).

وَبِشَكْلِ عَامٍ فَقَدْ أَكْثَرَتِ الْعَرَبِيَّةُ مِنْ اسْتِخْدَامِ الْلَّوَاءِ وَالْلَّيَاءِ وَالْأَصْوَاتِ  
الْمُتَوَسِّطةِ فِي عَمَلِيَّةِ التَّعْوِيْضِ عَنِ الْجُزْءِ الْمُخْتَرِلِ مِنِ الْمَشْدُدِ كَثِيرًا إِلَى الْمَحْدُودِ الَّذِي  
جَعَلَ "هُورْفِيْتِسَ": Hurwitz يَفْتَرَضُ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَاتِ الْكَبِيرَةِ الْبَنِيَّةِ فِي

العربية والتي تشمل على راء أو لام أو نون أو ميم، قد تولدت نتيجة عامل المحالفة هذا (١٣٤).

والذي يحب أن نوضحه هنا هو أن التعويض لا يقتصر على أشباه الحركات والأصوات المتوسطة فحسب، وإنما هو في أصوات العربية بلا استثناء وللتدليل على ذلك نظر في نشأة بنائي " فعل" نحو: زلزل ودمدم، وبناء " فَعْلَ" نحو: دمكمك وصممح.

#### ١. نشأة بناء " فعل":

اختلف السلف حول نشأة مثل: زلزل ودمدم في الأفعال ونحو زيرب وصلصال وصمصامة، في الأسماء، فقد ذهب البصريون إلى أن هذا البناء في الأسماء والأفعال رباعي بحد ذاته، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه ثلاثي أصله " فعل"، ثم احترز المشدد وعوض عنه بصوت مماثل للفاء فتحول بذلك من فعل إلى فعل، قال الزبيدي: " وأهل الكوفة يعدون ما جاء من نحو هذا ثلاثةً ويستقون منه، ويذهبون إلى أن صمصامة من صمم، ولكنهم كرهوا اجتماع الأمثال؛ ففرقوا بينها بحرف مثل الأول، وكذلك كنكفت وصلصلت وحلحلت (١٣٥)، والبصريون يعدون هذا كلّه رباعياً".

وقد وضع لنا الفراء نشأة بناء فعل وطريقة تولده من بناء " فعل" يقوله: " والعرب تردد اللام في التضييف فيقال كركرت الرجل، يريدون كررته، وكبكبته يريدون كبيته، وسمعت بعض العرب يقول: أتيت فلاناً قيشيش بي من البشاشة وإنما فعلوا ذلك كراهة اجتماع ثلاثة أحرف من حس واحد" (١٣٦)، وقال ابن السكيت بهذا الصدد: ويقال للبرد: صر، وفوهם ريح صر صر فيها قولان: أصلها صرر من الصر، فأبدلوا مكان الراء الوسطى فاء

ال فعل، وكذلك قوله عز وجل، فكبكوا فيها(١٣٧)؛ أصلها فكبوا، ويقال  
بحفحف الثوب أصلها بحفف"(١٣٨) ..

والرأي الآخر الذي عنده ابن السكت هو رأي البصريين من أن -  
صر صر وأمثلها رباعي مجرد.

ويقدم لنا ابن قتيبة (١٢٧٦هـ)، أمثلة أخرى(١٣٩)، تؤكد كون  
كر كر وكبكب وأمثالها ثلاثة لا رباعية فيذكر لنا تكميم الرجل من الكمة،  
وهي الفنسنة والأصل تكميم، وململ فلان على فراشه والأصل ثلثان من الملة،  
وهي الرماد الحار، وتكر كر وأصله تكرر، قال الشاعر:  
باتت تكر كره الجنوب

ومثله المشفشف في قول الفرزدق:

ويختلف ما ظن الغيور المشفشف

والأصل المشفف(٤٠)، وقال ثعلب: زمعت وزمرمت واحد(٤١)،  
وقد ذهب أبو بكر بن السري السراج، والبغداديون عامة إلى هذا الذي ذهب  
إليه الكوفيون(٤٢).

وقد انكر ابن حني أن يكون أصل "فعّل" هو "فعّل" حجته في ذلك  
أنه لا يجوز الإبدال إلا فيما تقارب مخارجه من الأصوات قال في سر صناعة  
الإعراب: "فاما قول من قال في قول تأبظ شرًا:

كأنما حشثروا حُصْنًا فرادمه أو لم حشف بذى شت وصياف

أنه أراد "حثثوا" فأبدل من الثناء الوسطى حاء، فمردود عندنا وإنما  
ذهب إليه البغداديون، وأبو بكر أيضًا معهم، وسألت أبا علي عن فساده فقال  
العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك:

الدال والطاء والثاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه. فاما الحاء فيعدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع من قلب إحداهما إلى أخرى، قال وإنما حثت أصل رباعي وحثت أصل ثلاثي، وليس واحد منها من لفظ صاحبه، إلا أن حثت من مضاعف الأربع، وحثت من مضاعف الثلاثة" (١٤٣).

ون رد على ابن جنی بأن العمل هاهنا حذف وتعويض أو إبدال بالمعنى اللغوي لا الصرفي، فليس إبدالاً حقيقة لأن الإبدال الصرفي لا يجوز إلا فيما تدانت مخارجه من الأصوات واعتقد أن هذا هو مراد الكوفيين أيضاً، فمرادهم من كلمة البدل هنا - نعتقد - أنها لا تخرج عن كونها إحلال صوت مكان آخر، أي الإبدال بالمعنى العام، أي المعنى اللغوي، ولكن ابن جنی تمسك هو وأستاذه بحرفيّة الكلمة ومن ثم بنوا عليها أحکاماً نراها قد جانت الصواب في هذه المسألة ومن ثم فليس ما زعمه بأن مثل حثت وزلزل ودمدم من مضاعف الرباعي، وأنه أصل قائم بذاته، ذلك أن اللحمة المعنوية واحدة وظاهرة ظهوراً فرياً بين حثت وحث وامتاهم وهذا بحد الزبيدي يؤيد وجهة نظر الكوفيين في هذه المسألة قال: "وقول الكوفيين أولى عندي؛ لأن الاشتقاء يصحبه والقياس نسيب به" (١٤٤). وقد وصف الرضي ما ذهب إليه الكوفيون بقوله: "وهو قريب" (١٤٥).

وقد ذهب المستشرقون إلى أن الأصل في كوكب هو kabkab (١٤٦) ككب، وأنه قد تولدت من هذا الأصل السامي القديم مختلف الصيغ في الساميات فكان في الأكديّة: kakkabu وفي العبرية kōkab وفي السريانية kawk'bā وفي الحبشية kōkab وفي العرية: كوكب.

ونحن نعتقد - استناداً بطريقة نشأة بناء فعل - أن الصيغة الأكادية: kakkabu' هي الأصل الذي صدرت عنه صيغة: kabkab خاصة وأن الأكديين أقدم الجماعات السامية وأفرها رحماً بالسامية الأصلية، ومن صيغة kabkab جاءت صيغة كوكب العربية.

## ٢. نشأة بناء فعل:

كما أن بناء فعل نحو زلزل ودمدم وحشحث قد نشأ بفعل اختزال المشدد في "فعل" مثل: زلَّل ودمَّم وحَشَّث، والتعریض عن الجزء المحترل بصوت مماثل للفاء، فإن بناء "فعْلَل" قد نشأ بنفس الطريقة أي بالاختزال والتعریض، فالالأصل فيه هو "فعُلَل" فالالأصل في دمكمك وصممح، هو دمكك وصمح، وقد اتبعنا فيه رأي الكوفيين أيضاً، فقد ذكر الأنباري أن الكوفيين ذهبوا إلى أن كلًا من دمكمك وصممح ناشئ في الأصل عن دمكك وصمح، ثلاثة أمثال من حيث الوظيفة اللغوية في الطرف، ولعسر النطق أبدل من الوسطى فيما مماثلة للعين فصارت دمكمكا وصممحما(١٤٧).

فكلا ما جاء على هذا البناء وكل ما جاء على بناء "فعْلَل" الأصل فيه التشديد، ثم اختزال المشدد وعرض من الجزء المشدد بصوت مماثل للفاء في "فعُلَل" ومماثل للعين في "فعْلَل" وهذا البناء يدلان دلالة واضحة عنى أن التعریض في العربية لا يقتصر على أشباه الحركات والأصوات الترستة فحسب، وإنما هو جائز في أصوات العربية كلها.

وفي خارج هذين البناءين، وزيادة على ما ذكرنا، فإننا لو نظرنا إلى كل من درج وزغرد وعربد وبشر وطرط وشقلب، لوجدنا أنه من السهل إرجاعها إلى: درَّج وزَغرَد وبَشَّر وَطَرَطْ وَقَلَبْ، وكذلك فرع وباطح وهذرب وقطَّر، من السهل إرجاعها هي الأخرى إلى فَقَعْ وبَطَحْ وَهَذَرْ وَقَطَرْ، ولقد

نصٌّ بعض اللغويين على أنَّ كلاً من دحرج وقرضب وقطر ودهس وهرشف وبعثق، قد جاءت عن هذا الطريق، أي الاختزال، والتعريض (١٤٨).

ولذا ما انتقلنا إلى اللهجات الدارجة في أيامنا هذه بمحاجها تلحاً في تخليق الرباعي إلى هذا الطريق، أي المخالفه بالخذف والتعريض، فال فعل حركش الشين فيه عوض من اختزال الراء الطويلة في حرك، وشرمط الورقة من شرط وخرمش من حمش، وخرشم من حشم، وغطرش من غطش وطلمس من طلس، وخلبيط من خلط وهكذا..

وطريقة العامة في تخليق الرباعي، تلقي الضوء على طريقة الفصحي أيضاً في هذا الحال مما يجعلنا نذهب إلى القول بأنَّ كثيراً من الرباعي قد نشأ عن هذا الطريق في الفصحي.

بقي أن نقول إن المخالفه بين الصوامت عن طريق إحلال صوت مكان آخر، ظاهرة صوتية عامة بمحاجها في مختلف اللغات، فمن أمثلة المخالفه بين المثلين في الكلمة في العبرية.

margarit → margalit

حولف بين الراعين بإحلال اللام مكان الراء الأخيرة ومثلها:

(١٤٩) markuris → markulis

وفي الإنجليزية بمحاجة كلمة marble (١٥٠) رخام وهذه الكلمة فرنسية الأصل وهي في الفرنسية marbre فلما انتقلت إلى الإنجليزية حولف بين الراعين بإحلال لام مكان الراء الأخيرة، ومثلها كلمة pilgrim أصلها هي الأخرى pirgrim (١٥١) فحصل فيها ما حصل في سبقتها، وفي الإسبانية كلمة arbol وتعني شجرة أصلها لاتيني arbor (١٥٢) فحصلت مخالفه بين الراعين بإحلال لام مكان الراء الأخيرة.

ومن أمثلة المخالفة بين المقاربين الأصل اللاتيبي himin قد تطور في الإنجليزية إلى heaven بإحلال الفاء مكان الميم، بينما أصبحت في الألمانية himmel عن طريق التخلص من النون وإحلال الملام مكانها (١٥٣).

#### ٤. المخالفة بين الصوامت بالزيادة:

والطريقة الأخرى التي تتبعها العربية في المخالفة بين الصوامت هي إطالة حركة الصامت الأول، ليكون في طول الحركة فسحة زمنية وفاصل يخفف من ثقل تتابع التماثلين في السياق. ومن ظواهر ذلك في العربية:

١. مد حركة هزة الاستفهام عندما تلتقي مع هزة الكلمة وذلك نحو:  
أنت؟ يقال فيه أنت، وأإذا يقال فيه آإذا.

قال سبويه في الكتاب: "ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين همسة ألف إذا التقى، وذلك أفهم كرهوا النساء همزتين، ففصلوا كما قالوا أحشيان، ففصلوا بالألف كراهية النساء هذه الخروف المضاعفة، فهو لاء أهل التحقيق" (١٥٤).

فمن لغة بني تميم إذاً، وهم أهل التحقيق، مد حركة هزة الاستفهام بين كل همزتين متحركتين للفصل بينهما، وهذا قال الفراء في معرض شرحه للآية الكريمة: "أَمْتَمِنْ مِنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسُفَ بِكُمُ الْأَرْضَ" (١٥٥). ويجوز فيه أن يجعل بين الألفين ألفاً غير مهموزة، كما يقال: آأمنت، آإذا متنا، وكذلك فافعل بكل همزتين تحركتها، فرد بينهما مدة، وهي من لغة بني تميم" (١٥٦).

وقد روي عن ابن أبي إسحاق (١١٧هـ) أنه قرأ "أنذرهم" (١٥٧) حقن الهمزتين ومد حركة الأولى منها لتكون بحربة الفاصل (١٥٨) بينهما وقد قرأ بذلك كل من ابن كثير ونافع وأبي عمرو أيضاً في هذه الآية وفي جميع

السياقات الصوتية المماثلة في جميع القرآن، مثل أَنْتَ قلت للناس، وَأَنْتَ مع الله، وَإِنْكُمْ (١٥٩).

وقد جاء مثل هذا في الشعر أيضاً، قال ذو الرمة.

فيما ظبية الوعساء بين حلاجل وبين النقا أَنْتَ أَمْ أَمْ سالم (١٦٠)

وقال جامع بن عمرو بن مرحية الكلابي:

حُزْقٌ إِذَا مَا النَّاسُ أَبْدَوُا فِكَاهَةً تَفَكَّرُ آيَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قَرْدَأْ (١٦١)

ومثله قول الآخر:

أَنْتَ زَيْدُ الْأَرَابِ (١٦٢)

٣. وفيما على الهمزتين المتباينتين، فقد استخدمت هذه الطريقة بين الهمزتين اللتين يفصل بينهما صامت آخر، وذلك في حالة الضمير "أنا" إذا جاء بعده همزة مثل أنا آتيك، وأنا أول، وأنا أبعركم، وعلى هذا نفسه قراءة نافع: أنا أحبي وأمي (١٦٣)، بإثبات الفتحة الطويلة في الضمير "اَنَّ" anā<sup>3</sup> وهذه قراءته للضمير "أنا" كلما جاءت بعده همزة مضمومة أو مفتوحة، وليس بهذه قراءة نافع وحده، بل هي قراءة نافع من السبعة وقراءة أي حضر يزيد بن القعقاع من العشرة، وقد روى أبو شيط (٢٥٨هـ) عن فالون (٢٠٥هـ) إثبات الفتحة الطويلة مع الهمزة المكسورة أيضاً (١٦٤)، وذلك كما في قوله تعالى: "إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ" (١٦٥). وقوله تعالى: "وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ" (١٦٦)، قال ابن الجوزي: "واختلفوا في إثبات الألف من أنا ومحذفها، إذا أتى بعدها

هزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، فقرأ المديان بإثباتها عند المضمومة والمفتوحة "أنا أحيي، أنا أول، أنا أبشك، أنا آتيك"، واحتلّ عن قالون عند المكسورة" (١٦٧) ..

وقد قرأ باقي السبعة بفتحة قصيرة في جميع السياقات سواء، جاء بعدها هزة مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة، وقراءات النحو ورسومه تفضي باختزال حركة الضمير في حالة الوصل وإثباتها في حالة الوقف. وهذا فقد حمل النحويون على قراءة نافع هذه، فضغطوها، قال بعضهم: "وهو ضعيف جداً، وليس هذا مما يحسن الأئمدة به في القرآن" (١٦٨)، وقال النحاس: "ولا يقال أنا فعلت، بإثبات الألف، إلا شاداً في الشعر، على أن نافعاً قد أثبتت الألف، فقرأ أنا أحيي وأمي" . ولا وجه له" (١٦٩). والذين لم يستطعوا في التقاد هذه القراءة وقفوا عند حد وصفها بأنها من قبيل إجراء الوصل بحرى الوقف (١٧٠). ومهما كان الأمر، وكيف تصرفت الحال، فإن هذه القراءة سبعة متواترة، فكان ينبغي أن لا تنتهي أو تهاجم بمثل هذه القسوة، وكيف تهاجم هذه القراءة، وقد وصفت قراءة نافع بأنها سُنة؟ وبكفي أن يقر بذلك إمام دار المحرقة مالك بن أنس (١٧٩هـ)، وصاحبه عبد الله بن وهب (١٩٧هـ) وقبلهما قال الليث بن سعد (١٧٥هـ): "أدركت أهل المدينة وهم يقولون: قراءة نافع سُنة" (١٧١).

وهذا فقد انبرى بعض النحويين لتخريج هذه القراءة فذهبوا من ثم إلى أن إثبات نافع للفتحة الطويلة في الضمير "أنا" في الوصل لغة لبعض العرب، حددتهم القراء بيبي قيس وربيعة، قال النحاس في إعراب القرآن: "في أنا "ثلاث" لغات في الوصل، أفعصها: "أنا فعلت" بمدف الألف في الإدراج، لأنها زائدة لبيان الحركة في الوقف، قال القراء: وبعض بيبي قيس وربيعة يقولون: أنا فعلت

ياتيات الألف في الإدراج، قال الكسائي: وبعض قضاة يقولون: أن فعلت مثل عانٌ (١٧٢).

وذهب ابن حاليه في تحريره لهذه القراءة إلى أن إثبات الفتحة الطويلة في الضمير هو من قبيل المحيء بالكلمة على أصلها (١٧٣)، وكان أحقر دفاع عن هذه القراءة من قبل أبي حيان، الذي عرج هذه القراءة على أساس أن إثبات الفتحة الطويلة في الضمير وصلاً لغة لبني تميم. قال في البحر الحبيط: "والأحسن أن يجعل قراءة نافع على لغة بني تميم"، فإذا حملنا ذلك على لغة تميم كان فصيحاً (١٧٤).

وفي الحقيقة إن تحرير هذه القراءة على أساس أنها لغة لقوم من العرب غير صحيح البتة، ذلك أن نافعاً لو كان ينافي على الفتحة الطويلة من الضمير في الوصول بناء على لغة وقع عليها من لغات العرب لكن ينفي عليه أن يفعل ذلك مع الضمير في جميع السياقات سواء جاءه بعده همزة أم لا، أما أن ينافي على الفتحة الطويلة في الضمير "أنا" إذا ما جاء بعده همزة مفتوحة أو مضمومة، ويختزلها في السياقات الأخرى، فلا بد أن يكون لعلة أخرى، ولا يمكن أن يفسر على أنه لغة. وإلا فكيف نفسر اختزال نافع لحركة الضمير في مثل قوله تعالى: "أنا خير منه" (١٧٥)؟ فلو كان الإبقاء على الفتحة الطويلة من الضمير لغة لكن ينفي الإبقاء عليها في هذا السياق أيضاً، ولكن نافعاً مثله مثل باقي القراء يختزل الفتحة الطويلة من الضمير في مثل هذه الآية. قال أبو شامة الدمشقي: ولا خلاف في فصر نحو "أنا خير منه" (١٧٦).

ثم كيف نفسر اختزاله لفتحة الضمير فيما إذا جاء بعده همزة مكسورة، قال أبو شامة الدمشقي: "وخص نافع بالإثبات ما بعده همزة مضمومة أو

مفتوحة، وفيما بعده همزة مكسورة خلاف عن قالون، والمشهور عنه الحذف"  
(١٧٧).

وعليه فإذا بطل أن يكون الإبقاء على فتحة الضمير في الوصل لغة عند نافع فلا يبقى أمامنا من تفسير الإبقاء عليها إلا عن أنها مخالفة صوتية قوامها تعميق وزيادة الفواصل بين الهمزتين، ذلك أن هذه الظاهرة لم تؤثر عن نافع إلا في السياقات الصوتية التي تأتي فيها بعد الضمير "أنا" همزة مفتوحة أو مضبوطة أو مكسورة في بعض الروايات عنه. صحيح أن الهمزتين مفصولتان بالتون والحركة، إلا أن القارئ قياساً على الفصل بين الهمزتين المتتابعتين، قام بحد حركة تون الضمير، في الوصل وذلك لأن الهمزة من أصعب الأصوات إخراجاً فلتخفيف من ثقل تابعهما في النطق قام القارئ بزيادة الفواصل التي تفصل بينهما.

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إحساس القراء المرهف. وهذا الإحساس اللغوي المرهف الذي جعل نافعاً يطيل فتحة الضمير "أنا" في السرج هو نفسه الذي جعل أبو النجم يفعل الشيء نفسه عندما وقع الضمير "أنا" في نفس السياق الصوتي، ومن ثم مد فتحة الضمير "أنا" في قوله:

أنا أبو النجم وشاعري شعري (١٧٨)

بقي أن نقول إنَّ العربية قد استفادت من الحركات الطويلة كثيراً باستخدامها حواجز تفصلها بين الأمثال التي لا بد من تابعها في الكلمات، وعلى هذا نفسِر استخدامها لها في شِمْلَل وسِنْدَاد وجِلْبَاب وسِنَان وعِنَان وَكِنَان، وسُرُور وسِحْنَون وعِثْنَون وحَلَّكُوك وحِلْبَيت وصِنْدَيد ورِعْدَيد، وقرطاط وفِسْطَاط.

وهذا يفسر لنا أيضاً إبقاء العربية على الحركة الطويلة عند النسبة إلى "فعيل" و"فعيلة" المضعف مثل شديد وعزيز وشحيح، وما ذلك إلا تفادياً لالتفاء الصوات المتماثلة قال سيبويه: "وسألته عن شديدة فقال لا أحذف، لاستقالهم التضييف، وكأنهم تنكروا البقاء الدالين وسائر هذا من الحروف" (١٧٩).

ومثل "فعيلة" النسبة إلى "فعولة" أيضاً ففي النسبة إليها نقول "فعلي" وذلك نحو: "حلوبة وركوبة" نقول: حلبي وركبي وشبوة: شنبي إلا أنه في مثل: ودودة وصرورة وحرورة نقول: ودودي، وصوري وحروري، والقياس وددي وصري قال ابن جنبي: "واعلم أن من قال في حلوبة حلبي قياساً على قوله في حنفية حنفي، فإنه لا يجوز في النسب إلى حرورة حرري، ولا في حرورة صري". وأنت لا تقول في الإضافة إلى فعيلة إذا كانت مضعفة أو معتلة العين إلا بالتصحيح نحو قولهم في شديد، شيدي وفي طوينة طويلى، استقالاً لقولهم: شدي وطوى" (١٨٠).

وهذا يفسر لنا أيضاً تكسير "فعيل" الذي تمثلت عينه ولاته نحو: شديد وشحيح وحديد، على شداد وشحاح وشداد وعلى أشداء وأشحاء وأحداء، على أن قياس "فعيل" في التكسير هو "فعلاء" نحو كرم كرماء وظرف ظرافه وخليف خلفاء. ولكن العربية تكتبت هذا الطريق في تكسير تلك حتى لا يلتقي المثلان فيما لو قلنا: (شداء) وشحاء وحداء، وهذا كسرت هذا وأمثاله على أبنية تفصل فيها الحركات الطويلة بين الأمثال، أو تضمها في صامت طويل واحد، وقد علل سيبويه ذلك بهذا الذي قلناه قال في الكتاب: " وإنما دعاهم إلى ذلك إذاً كان مما يكسر عليه "فعيل" كراهة التقاء المضاعف" (١٨١). وقال ابن منظور: "ولا يقال عزاء كراهة التضييف، وامتناع هذا مطرد في هذا التحو المضاعف" (١٨٢).

فالعربية تستخدم الحركات الطويلة بين الأمثال لتحفّف من ثقل تابعهما فيكون طول الحركة عائقاً الفاصل بينها، قال ابن عصغور: " وإنما زيدت هذه الحروف، ليزول معها فلق اللسان بالحركات المجتمعة، أو ليزول معها اجتماع الأمثال في نحو: شديد، وما يدل على أفهم قد يزيدون الحرف للفصل بين المثلين قوله في جمع قردد: فراديد في فصيحة الكلام، ولا تفعل العرب ذلك فيما ليس في آخره مثلاً، إلا في الضرورة" (١٨٣)، وقال هنري فليش بهذا الصدد: "ويبدو أن الذي حملهم على إطالة الصوت الثاني، إنما هو رغبتهم في إخفاء التكرار في الأول، وهو غير مرغوب فيه. فقد كان العرب يشعرون أن الصوت الطويل هو خير فاصل بين الأصوات المتماثلة" (١٨٤).

بقي أن نقول إن هناك ظاهرة صوتية في العربية كما نعتقد أنها تعد مثلاً لظاهرة المخالفة بين الأمثال بالزيادة، وتلك ظاهرة توكيد الأفعال المستددة إلى نون النسوة بنون التوكيد الثقيلة مثل: اضرینانْ واحشینانْ واكتینانْ، كما نعتقد أن الفتحة الطويلة الفاصلة ما بين النونين ما هي إلا زيادة أحدثتها العربية لتفرق بين الأمثال. وهذا ما نص عليه السلف (١٨٥)، والذي عليه جمهورة الباحثين، وما كما نعتقده ونراه، إلا أنه تبيّن لنا أخيراً أن الفتحة الطويلة الفاصلة ما بين النونات هاهنا ليست إطالة أحدثتها العربية وعلقتها في مثل هذا السياق. وإنما هي في حقيقة الأمر حركة أصلية. والفضل في وقوفنا على هذه الحقيقة لأستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب الذي كشف لنا من خلال دراسة مقارنة عن أن الأصل في إسناد الماضي إلى جمع الغائبات أن تلحق الفعل فتحة طويلة (ة) وهذا الأصل بقي كما هو في الجبسية، إذ يقال فيها مثلاً: (katalā) قتلن وعليه فالالأصل في: "قتلن" (١٨٦) هو "قتلنا" أي بفتحة طويلة، يؤكّد ذلك بقاء

هذا الأصل في العربية مثل (tiktōlnā) وعوده هذا الأصل للظهور في العربية عند اتصال المضارع بنون التوكيد في مثل قوله: يقتلنَ (١٨٧).

## أطواش

١. سيبويه، ٤/٨٣.
٢. الرضي الاسترابادي، شرح الكافية، ٢/٤٧.
٣. سيبويه، ١/٢٤.
٤. ابن حني، المنصف، ٢/٤١٨.
٥. المبرد، المقتصب، ١/٤٩.
٦. ابن حني، سر صناعة الإعراب، ١/١١١. وانظر أيضاً: ابن الشحربي، الأمالي الشجرية، ٢/٩.
٧. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٧.
٨. ابن حني، سر صناعة الإعراب، ١/١١١. وانظر أيضاً: ابن الشحربي، الأمالي الشجرية، ٢/٩.
٩. ابن حني، سر صناعة الإعراب، ١/١٩٧.
١٠. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١/٤٢.
١١. المبرد، المقتصب، ٢/٥٦.
١٢. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ١٣٦.
١٣. بيرشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٩.
١٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٥.
١٥. سورة البقرة، الآية رقم (٦).

- .١٦. الزمخشري، الكشاف، ١٥٤/١.
- .١٧. انظر ص ١٠٧.
- .١٨. انظر ص ٤٥٧.
- .١٩. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، ص ٩١.
- .٢٠. شاهين، عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ١٠٥.
- .٢١. أبو علي الفارسي، الملحقة، ٢٠٦/١.
- .٢٢. أبو حيان، البحر الحبيط، ٤٧/١.
- .٢٣. الأخفش، سعيد معاني القرآن، ٥٢٦/٢.
- .٢٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٥، ٨٦، وانظر أيضاً: برجشتراسر، التطور التحوي، ص ٧٦.
- .٢٥. برجشتراسر، التطور التحوي، ص ٤٢.
- .٢٦. ابن حنّي، الخصائص، ٨٩/١.
- .٢٧. الأنصاري، المذكر والمؤنث، ٤٨١/١.
- .٢٨. شرح المفصل، ٣٢/١٠.
- .٢٩. سيبويه، ٣٦٥/٤.
- .٣٠. القراء، الأيام والمليالي والشهر، ص ٣١.
- .٣١. ابن حنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٣٧٨ (مخطوط) والحقق، ٧٣٥/٢.
- .٣٢. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٣٧٦.

- .٣٣. ابن السكينة، الإبدال، ص ١٣٣، هامش رقم (٢).
- .٣٤. الذهبي، النافع، الديوان، ١٩٧.
- .٣٥. ابن فتحية، أدب الكاتب، ص ٣٧٦.
- .٣٦. سورة القيامة، الآية رقم (٢٣).
- .٣٧. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٩٠.
- .٣٨. ابن فتحية، أدب الكاتب، ص ٣٧٦.
- .٣٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/٢٨١.
- .٤٠. المرجع السابق، ٢/٣٢٥.
- .٤١. ابن جنني، سر صناعة الإعراب، ٢/٧٦٣. والمخطوط ورقه (٣٩١).
- .٤٢. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٨٩.
- .٤٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢/١٠٤.
- .٤٤. المرجع السابق، ٢/٢١٦.
- .٤٥. سورة الشمس، الآية رقم (١٠).
- .٤٦. الفراء، معاني القرآن، ٣/٢٦٧.
- .٤٧. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١/٣٨٩.
- .٤٨. ابن جنني، الخصائص، ٢/٥٤.
- .٤٩. سورة عبس، الآية رقم (٦).
- .٥٠. أبو حيان، البحر المحيط، ٨/٤٢٥.
- .٥١. سورة الليل، الآية رقم (١٤).

- .٥٢. الفراء، معاني القرآن، ١٧٢/١.
- .٥٣. سورة الحجر، الآية رقم (٢٦).
- .٥٤. أبو الطيب المغربي، الإبدال، ٤٥٩/٢.
- .٥٥. الدمامي، تعليق الفرائد ورقة ٣٧٨ ب (مخطوط).
- .٥٦. ابن عيسى، شرح المفصل، ١١٩/١.
- .٥٧. سورة البقرة، الآية رقم (٢٨٢).
- .٥٨. سورة الفرقان، الآية رقم (٥).
- .٥٩. النحاس، إعراب القرآن، ١٥٩/١.
- .٦٠. أبو الطيب المغربي، الإبدال، ١٤٩/٢.
- .٦١. المرجع السابق، ١٠٤/٢.
- .٦٢. المرجع السابق، ٨٩/١.
- .٦٣. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٦٤. المرجع السابق، ٣٥٢/١.
- .٦٥. المرجع السابق، ٣٩٦/١.
- .٦٦. أبو تمام، ديوان الحماسة، ٣٢٩/١.
- .٦٧. ابن منظور، لسان العرب (ظن).
- .٦٨. ابن حني، المنصف، ١٧٥/٢. وانظر كذلك: سر صناعة الإعراب، ١/٢٣٧.
- .٦٩. سورة الأنفال، الآية رقم (٣٥).

- .٧٠. ابن قبية، أدب الكاتب، ص ٣٧٦.
- .٧١. المراجع السابق في المكان نفسه.
- .٧٢. ابن منظور، لسان العرب (موا).
- .٧٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٣٩٨/١.
- .٧٤. ابن يعيش، شرح المفصل، ٣٣/٩.
- .٧٥. المراجع السابق، ١٠٢/٧.
- .٧٦. النحاس، إعراب القرآن، ١/٣٥ - ٣٦.
- .٧٧. المراجع السابق في المكان نفسه.
- .٧٨. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٤٥٤/٢.
- .٧٩. الشايب، فوزي، الإلخاق في اللغة العربية، ص ١٨٤.
- .٨٠. ابن منظور، لسان العرب (جعى).
- .٨١. الشايب، فوزي، الإلخاق في اللغة العربية، ص ١٨٤.
- .٨٢. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٣٩٦/١. وانظر أيضاً: ابن منظور، لسان العرب (كلد).
- .٨٣. المراجع السابق في المكان نفسه.
- .٨٤. ابن منظور، لسان العرب (جلد).
- .٨٥. المراجع السابق، (علد).
- .٨٦. الشايب، فوزي، الإلخاق في اللغة العربية، ص ٣٠٢.
- .٨٧. المراجع السابق في المكان نفسه.

- .٨٨. المرجع السابق، ص ٢١٢ - ٢١١.
- .٨٩. ابن عييش، شرح المفصل، ١١٩/١.
- .٩٠. المرجع السابق، وانظر أيضاً: أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٢٩٦/٢.
- .٩١. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٦٩/٢، ٣٩١.
- .٩٢. المرجع السابق، ٤٠١/٢.
- .٩٣. المرجع السابق، ٣٩٢/١.
- .٩٤. المرجع السابق، ٢١٠/١.
- .٩٥. المرجع السابق، ٣٩٧/٢. وانظر أيضاً: ابن السكينة، الإبدال، ص ٧٠.
- .٩٦. ابن عييش، شرح المفصل، ٣٣/١٠.
- .٩٧. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٣٩٠/١.
- .٩٨. المرجع السابق، ٢٥٤/١.
- .٩٩. المرجع السابق، ٤٢/١.
- .١٠٠. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .١٠١. ابن حنّي، سر صناعة الإعراب، ١٣٥/١.
- .١٠٢. الريدي، طبقات النحوين واللغويين، ص ٩٣.
- .١٠٣. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٣٨١/٢.
- .١٠٤. المرجع السابق، ٣٧٠/١.
- .١٠٥. سورة آل عمران، الآية رقم (١١٩).
- .١٠٦. النحاس، إعراب القرآن، ١٩٤/١.

١٠٧. المراجع السابق، ١٧/١.
١٠٨. الفراء، معاني القرآن، ٢٣١/١.
١٠٩. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٤.
- Moscati, An Intro. P. ٨٤. ١١٠
- O'leary, Comp. Gr. P. ٨٣. ١١١
- Ibid. ١١٢
١١٣. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٤.
١١٤. المراجع السابق، ص ٢٢٥.
- O'leary, Comp. Gr. P. ٨٣. ١١٥
١١٦. ابن السكبيت، إصلاح المنطق، ص ١٧٦.
١١٧. إنوليتيمان، بقايا اللهجات العربية، ص ١٣.
١١٨. الجوهري، الصحاح (رزز).
١١٩. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ٩٤/٢.
١٢٠. إنوليتيمان، بقايا اللهجات العربية، ص ١٣.
١٢١. الزبيدي، لحن العامة، ص ١٣٨.
١٢٢. المراجع السابق، ص ٥٧.
١٢٣. مظهر إسماعيل، تحديد العربية، ص ٥٩.
١٢٤. جواد مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، ص ١٩.
- O'leary, Comp. Gr. P. ٨٥. ١٢٥

- Ibid, P. ٨٣. ١٢٦
- Ibid, P. ٨٦. ١٢٧
- Ibid, P. ٨٣. ١٢٨
- Ibid. ١٢٩
١٣٠. الزبيدي، لحن العامة، ص ٢٠٦.
١٣١. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٣٣٦
١٣٢. المرجع السابق، ٢٥٣
١٣٣. المرجع السابق.
١٣٤. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٠.
١٣٥. الزبيدي، لحن العامة، ص ١٢٤
١٣٦. الفراء، معان القرآن، ١١٤/٣.
١٣٧. سورة الشعراء، الآية رقم (٩٤).
١٣٨. ابن السكبت، إصلاح المنطق، ص ٣١٩
١٣٩. ابن قبية، أدب الكاتب، ص ٤٨٢ - ٤٨٣
١٤٠. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٤١. ثعلب، بحالس ثعلب، ٦٤/١
١٤٢. ابن جنني، الخصائص، ٤/٢٥، وانظر أيضاً: النصف، ٢٠٠/٢. وانظر أيضاً: سر صناعة الإعراب، ١٩٧/١.
١٤٣. ابن حني، سر صناعة الأعراب، ١٩٧/١

١٤٤. الزبيدي، لحن العامة، ص ١٢٤.
١٤٥. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٦٢/١.
١٤٦. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٧٤.
١٤٧. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة، ١١٣.
١٤٨. الكتوري، كرامت حسين، مقدمة فقه اللسان، ص ١١١ - ١٢١.
١٤٩. حسين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات، ص ٨٢.
- Malmberg. Phonetics. P. ٦٢. ١٥٠.
١٥١. عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٣٠.
- Malmberg. Phonetics. P. ٦٢. ١٥٢.
- Ibid. ١٥٣
١٥٤. سبويه، ٥٥١/٣.
١٥٥. سورة الملك، الآية رقم (٦).
١٥٦. الفراء، معان القرآن، ١٧١/٣.
١٥٧. سورة البقرة، الآية رقم (٦).
١٥٨. النحاس، إعراب القرآن، ١٧/١.
١٥٩. أبو علي الفارسي، الحجة، ١٨٣/١.
١٦٠. سبويه، ٥٥١/٣.
١٦١. ابن منظور، لسان العرب (جزء).
١٦٢. أبو علي الفارسي، الحجة، ٢٠٨/١.

١٦٣. سورة البقرة، الآية رقم (٢٥٨).
١٦٤. الداني، أبو عمرو، التيسير في القراءات، ص ٦٤.
١٦٥. سورة الأعراف، الآية رقم (١٨٨).
١٦٦. سورة الأحقاف، الآية رقم (٩).
١٦٧. ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر، ٢٣٠/٢.
١٦٨. أبو حسان، البحر المحيط، ٢٨٨/٢.
١٦٩. النحاس، إعراب القرآن، ١٤٩/١.
١٧٠. العكبرى، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ١٠٨/١.
١٧١. أبو شامة الدمشقى، إبراز المعانى، ص ٦.
١٧٢. النحاس، إعراب القرآن، ٤١٢/١.
١٧٣. ابن حالويه، الحجحة، ص ٩٩.
١٧٤. أبو حيان، البحر المحيط، ٢٨٨/٢.
١٧٥. سورة الأعراف، الآية رقم (١٢)، وسورة ص الآية رقم (٧٦).
١٧٦. أبو شامة الدمشقى، إبراز المعانى، ص ٣٦٥.
١٧٧. المرجع السابق في المكان نفسه.
١٧٨. ابن جيني، الخصائص، ٣٣٧/٣.
١٧٩. سيبويه، ٣٣٩/٣.
١٨٠. ابن جيني، الخصائص ١١٦/١.
١٨١. سيبويه، ٦٣٤/٣.

١٨٢. ابن منظور، لسان العرب (عزم).
١٨٣. ابن عصفور، الممتنع في التصريف، ٢٠٥/١.
١٨٤. فلبيش، هنري، العربية الفصحى، ص ١٠٤.
١٨٥. سيبويه، ٥٥١/٣.
١٨٦. عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة، ص ٢٧٤ - ٢٧٥.
١٨٧. المرجع السابق في المكان نفسه.

## بـ. المخالفة بين الحركات

إن المماطلة بين الأصوات إذا لم تفرضها قوانين صوتية، مكرورة سواء كان ذلك في الصوامت أو في الحركات، الأمر الذي يجعل العربية تعمد إلى المخالفة بين الأمثال المتناثرة من الصوامت والحركات لتؤمن تنوعاً موسيقياً وقدراً من الخلاف بين الأصوات، يجعل النطق سهلاً والإيماع أكثر وضوحاً، قال مالمبرح: "يمكن القول إن نزعة المماطلة تمثل قوة سلبية في حياة اللغات، ذلك أنها تقتضي تقليل الخلافات بين الأصوات كلما كان ذلك ممكناً، ومن الواضح أنه إذا تمكنت هذه النزعة من أن تعمل بحرية ستنتهي إلى تقليل الفروق بين الأصوات إلى الصفر. تلك الفروق الضرورية لأغراض المحادثة التي تقتضي خلافات صوتية"(١)، ولقد تحدثنا عن أساليب العربية في المخالفة بين الصوامت، وسنعرض فيما يأتي لصور المخالفة بين الحركات.

١. من صور المخالفة بين الحركات، المخالفة بين الفعل ومصدره. فكل ما جاء من الأفعال على "أفعل" مصدره الإفعال: نحو أكرم: إكرام، فإذا كان المصدر يأتي في معظم الأحيان على غلط الفعل نحو ضرب: ضرباً وذُرِّجَ ذَرْجَة، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن يجد مصدر "أفعل" هو "إفعال" فكسر الهمزة في المصدر إن هو إلا مخالفة صوتية مع الحركة الطويلة بعدها. ومثل "أ فعل" "إفعال" مصدر "فاعل" أيضاً نحو: جاهد، فنقول في مصدره معايدة وجهاداً، وفي كلا المصادرين يجد أول المصدر. إما مضموماً كما في المعايدة بوزن مفاعة، وإما مكسوراً كما في الفعال مثل الجهاد، وليس الضم والكسر إلا من قبيل المخالفة مع

الحركة الطويلة بعدهما؛ لأن الكسرة والضمة يجمعها أهما حركتان متغليتان فهما مخالفتان للفتحة المتسعة المفتوحة.

٢. وعلى أساس المخالفات بين الحركات تفسر فتح العين في كل من فعل وفعل وفعل عند النسبة إليها، نقول: فعلٌ وذلك مثل إيل  $\rightarrow$  إيلٌ، ونقول في النسبة إلى: "فعل فعلٌ" نحو: نَمَرَ نَمَرِي، وفي النسبة إلى "فعل" نقول "فعلٌ" مثل "دُلَلَ دُلَلِي" والأصل في هذا كله هو إيلٌ ونَمَرِي ودُلَلِي، فتتابع هاهنا الأمثال: الكسرات والياء المشددة، فتحولف بين الحركات طلا للخفة، قال ابن القطاع (١٥١٥هـ): "تنسب إلى إيل إيلٌ، تفتح عينه لتوازي الكسرات" (٢). وقال الرضي: "اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سطحها مكسور، وجوب فتحه في النسب، وذلك ثلاثة أمثلة: نَمَرَ ودُلَلَ وإيل تقول نَمَرِي ودُلَلِي وإيلٌ" (٣)، ومن هذا القبيل أيضاً النسبة إلى "فعيلة" مثل: زَيْنَة نقول: زَيْنَي، والأصل: زَيْنٌ، تتابعت الكسرات والياءات وهو أمر مستقل فتحولف بين الحركات بفتح العين، وتحولف بين الياءين يلاحظ الواو مكان الأولى منهما.

٣. والمخالفات بين الحركات تبرز بكل وضوح من خلال النسبة إلى بناء "فعيلة" نحو صحفة ومدينة: نقول: صَحْفَيْ وَمَدِينَيْ، والأصل صحيفي ومديني تتابعت الكسرات مع الياء المشددة فتحولف بينها باستبدال الفتحة بالكسرة، قال الرضي: "اعلم أن سبب هذا التغيير قريب من سبب الأول" (٤)، وذلك أن فَعِيلًا وفَعِيلًا قريبان من البناء الثلاثي، ويستولي الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فَعِيلَيْ وفَعِيلِي" (٥). وعليه فقد اتّخذت المخالفات في النسبة إلى "فعيلة" الخطوات

الآتية فَعِيلَة ← فَعِيلِي ← فَعَالَي ← فَعَالِيٰ(٦). فالكسرة الطويلة حلت مكانها فتحة طويلة، ثم احترقت الفتحة الطويلة فانتهت به الأمر إلى فَعِيلِي.

ولقد بقيت هذه الفتحة الطويلة على حالها في النسبة إلى الحيرة وإلى طي و إلى زيبة، فقالوا فيها: حاري وزباني وطائني(٧)، والأصل حيري وزبوني وطيبي.

٤. ومن هذا القبيل أيضاً النسبة إلى "يَفْعُل" نحو يَثْرِب، وإلى ثَفْعِيل نحو: ثَلْبَنْ قول في النسبة إليهما: يَثْرَبِي وثَلْبِي، والأصل يَثْرَبِي وثَلْبِي، فتحولف بين الحركات المتماثلة بفتح العين فيهما.

٥. ومن هذا القبيل أيضاً النسبة إلى قسي وندى ونحوهما نقول: قُسُوي ونُدُوي(٨)، والأصل قُسْيَي ونُدْيَي فتابعت الكسرات والياءات فتحولف بينهما بضم الأول وفتح الثاني، وجئ بالواو مكان الياء الأولى منها للمحافظة بين الياءات.

٦. وعلى أساس المحافظة بين الحركات تفسر إعراب جمع المؤنث السالم بالكسر نيابة عن الفتح في حالة النصب، كما في: إن الطالبات مختهدات، فالحرirk بالكسر في حالة النصب ليس إلا مخالفة صوتية مع الفتحة الطويلة قبلها(٩).

وقد احتفظت اللغة بالألفاظ ظهر فيها الإعراب الأصلي لجمع المؤنث السالم بالفتح في حالة النصب، وهذه الألفاظ هي من الركام اللغوي الذي نلاحظه في معظم الظواهر اللغوية، والمحفوظ في هذا قول أبي عمرو لأبي حيرة، وقد قال: "استأصل الله عرقائهم". بفتح التاء -هيئات أبا حيرة، لأن

حدك" (١٠). وجاء في مجالس العلماء للزجاجي: "قال أبو عمرو بن العلاء لأبي حمزة، كيف تقول حضرت إبراهيم؟ فقال: حضرت إبراهيم؛ قال: فكيف تقول: استأصل الله عرقائهم أو عرقائهم؟ فقال: استأصل الله عرقائهم. فلم يعرفها أبو عمرو، وقال: لان حدك يا أبي حمزة، يقول: أخطأت، قال أبو العباس، وهي لغة لم تبلغ أبي عمرو" (١١).

ومن هذا القبيل ما رواه الفراء عن أبي الجراح قوله: "ما من قوم إلا وقد سمعنا لغائهم". ينصب الناء، وقد ذكر الفراء أن أبي الجراح قد رجع عن قوله لغائهم إلى لغائهم بالكسر (١٢).

ومن هذا الركام اللغوي أيضاً ما أنسده الكوفيون لبعض الشعراء:

ألا يزجر الشيخ الغبور بناته

وإنشادهم كذلك ليست أبي ذؤيب الهمذاني (نحو ٢٧ هـ):

فلما جلها بالأيام تحيرت ثباتاً عليها ذلتها واكتاها (١٣)

والمثال المشهور على هذه الظاهرة قول سلمة بن جندل:

إن الشباب الذي يجد عوائقه فيه ذلك، ولا لذات للشيب (١٤)

فمحيي، الفتح في هذه المفردات دليل قوي على أن الأصل في جمع المؤنة السالم المتصوب أن يحرك بالفتح، يؤكد ذلك قول المبرد أن ذلك لغة (١٥).

٧. ومن صور المخالفة بين الحركات تحريك نون المثنى بالكسر دائمًا رفعًا ونصبًا وجراً. نقول: جاء الطالبانِ ورأيت الطالبينِ ومررت بالطالبينِ.

والأصل في حركة نون المثنى هو الفتح<sup>(١٦)</sup>. وبسبب تتابع فتحتين؛ طويلة وقصيرة، تحولف بينهما بتحويل فتحة النون إلى كسرة. وقد ذهب السلف إلى أن الأصل في نون المثنى هو السكون، فحول زباد في التشية قال المبرد: "والزائدة الثانية: النون، وحركتها الكسر، وكان حقها أن تكون ساكنة، ولكنها حركت لالتفاء الساكين، وكسرت على حقيقة ما يقع في الساكين إذا التقى وذلك قوله لها المسلمان، ورأيت المسلمين"<sup>(١٧)</sup>. وقال ابن جعفر: "نون التشية ونون الجمع والتشين هؤلاء كثيرون سواكن"<sup>(١٨)</sup>. فالسلف إذا يرون أن نون التشية ساكنة في الأصل وحركت بالكسر لالتفاء الساكين، والصحيح في هذا أن حركتها الأصلية هي الفتحة، بدليل لزوم الفتحة لها في جمع المذكر السالم في جميع الحالات الإعرابية، وبدليل وجود بعض الألفاظ التي تحمل الركام اللغوي للظواهر اللغوية المتداولة مثل شتان<sup>(١٩)</sup>، فقد جاء فيها شتان، أي تطور الفتح فيها إلى الكسر. فوجود شتان وشتان يقطع بأن أصل حركة نون المثنى هي الفتحة. ولكن السلف يفرقون بين شتان بالفتح وشتان بالكسرة فيزعمون أن شتان بالفتح يفيد التشية، ولكن ليس له مفرد من لفظه. قال أبو زيد: "شتان منصوب على كل حال؛ لأنه ليس له واحد"<sup>(٢٠)</sup>. أما تشية شت فهي شتان يكسر النون. جاء في اللسان: "الشت المتفرق وتشيته شتان وجمعه أشتات"<sup>(٢١)</sup>.

وفي الحقيقة إن التمييز بين شتان وشتان والتفرق بينهما من قبل السلف قائم على أساس تحكمية ومعيارية، لا تؤمن بفكرة التطور في المفردات والصيغ، وحقيقة الأمر أن شتان منطورة عن شتان وكلاهما يفيد التشية، فشتان هي الصورة الأصلية للمثنى شتان.

أما بالنسبة لنون جمع المذكر السالم، فالأصل في حركتها هو الفتح، وليس السكون كما زعموا، إذ لو كان ذلك كذلك كذلك لوجب أن تحرّك نون جمع المذكر السالم بالكسر في جميع الأحوال لأن ما قبلها - في عرف السلف - ساكن لأن الحركات الطويلة - عندهم - ساكنة أبداً.

. ٨. ومن صور المخالفات بين الحركات، تحرّيك نون التوكيد الثقيلة بالكسر بعد الفتحة الطويلة وذلك في مثل لـتذهبان، بينما تكون حركة بالفتح بعد الضمة والكسرة في مثل لـتضرين وـتضرين.

. ٩. ولم يكن عيناً جعل حركة نون جمع المذكر السالم فتحة في جميع الأحوال. ذلك أن نون جمع المذكر السالم تكون مسیوقة دائماً وأبداً إما بضمة طويلة مثل "مسلمون" وأما بكسرة طويلة مثل "رأيت المسلمين، ومررت بال المسلمين" .. والكسرة والضمة كلاهما حركة مغلقة، والمقابلان الخلافي لهما هو الفتحة المتسعه، فتحرّيك نون جمع المذكر السالم من أصل الوضع بالفتحة، لعله روعي فيه تحقيق هذه المخالفة الصوتية.

ولقد ذهب السلف، كما يبنا سابقاً إلى أن نون جمع المذكر السالم الأصل فيها السكون، أما تحرّيكها بالفتح فكانت لهم فيها احتجادات؛ فقد ذهب الأخفش إلى أن تحرّيكها بالفتح كان لأجل التفريق بينها وبين نون الشئ، قال في معاني القرآن: " وإنما صارت هذه مفتوحة ليفرق بينها وبين نون الاثنين، ذلك أن نون الاثنين مكسورة أبداً" (٢٢). وقد ردّد مقالة الأخفش هذه بعض الباحثين المحدثين (٢٣). وقد ذهب أكثر السلف إلى أن تحرّيكها كان للتخلص من النقاء الساكنين، وخصوص الفتح بنون جمع المذكر السالم بسبب الضمة والكسرة قبلها، قال الفراء: " قالوا: رجال فخفضوا النون من رجال، لأن

قبلها ألفاً. ونصبوا النون في "السلمونَ والمسلمينَ"؛ لأن قبلاها ياءٌ وواواً<sup>(٢٤)</sup>. وقال المبرد: " وإنما حركت نون الجمع ونون الآتين لالتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح لأن الضم والكسر لا يصلحان فيها، وذلك لأنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها، أو ياءٌ مكسورة ما قبلها ولا يستقيم توالي الكسرات والضمة، ففتحت، وكسرت نون الآتين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيما إذا التقى، ولم تكن فيها هذه العلة فتنتفع"<sup>(٢٥)</sup>.

و واضح أن كلاً منها؛ الفراء والمبرد قد اقترب من الحقيقة أكثر من الأخفش بكثير بالنسبة لنون جمع المذكر السالم، على الرغم من المأخذ الذي تؤخذ على تفسير المبرد.

١٠. ومن هذا القبيل تحريك نون الأفعال الخمسة بالكسر في مثل يفعلان وتفعلان، وذلك لأجل المخالفه مع الفتحة الطويلة قبلها، بينما بقيت مفتوحة في الأمثلة الباقيه هي: تفعلونَ ويفعلونَ وتفعلينَ، وذلك لأنها في الأمثلة الثلاثة الأخيرة تقع بعد ضمة طويلة وكسرة طويلة، وكلها مخالفه للفتحة، فالمخالفه متحققه بذلك ومن ثم بقيت على حالها.

١١. وعلى أساس المخالفه بين الحركات نفس قرأة عبد الله بن مسعود: "من الكبير عَيَا"<sup>(٢٦)</sup> بفتح العين، وكذلك "أولى هَا صَلِيَا"<sup>(٢٧)</sup> بفتح الصاد<sup>(٢٨)</sup> والأصل في هذه وسابقها هو "عَيَا، وصَلِيَا" بضم الفاء، ولكن حصلت هائلة بين حركة الفاء وحركة العين تحت تأثير حركة المقطع الشبور فيما وهو "ي" في "عَيَا"، ولي في صَلِيَا، ومن ثم صارا عَيَا وصَلِيَا ومثلهما جِيَا، وبِكِيَا في فراء حمزة والكسائي<sup>(٢٩)</sup>، المشهور في بكِيَا هذا الضم يُكْيِيَا، فقد قرأ باقي السبعة بضم الباء في

هذه الكلمة، وضم الماء هو الأصل كما قلنا، وقد لزم أكثر القراء هذا الأصل؛ لأن الماء صوت يوثر الوضمة على ما عدتها.

ونعود لقراءة ابن مسعود فنقول: "إن فتحه للفاء في كل من عَيْتَا وصَلِيَا إنما هو للمخالفه الصوتية، كي يخلص من تتابع الكسرات والماء المشددة بعدها.

فهذه القراءة إذاً مخالفة صوتية ليس غير. وقد زعم ابن حني أن ابن مجاهد قد انكر الفتح في هاتين الكلمتين، وأنه لا يعرف له أصلاً في العربية (٣٠)، ولكننا عندما رجعنا إلى كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد، لم نجد هذا الذي زعمه ابن حني، وإنما أغفل ابن مجاهد قراءة الفتح في هذه الكلمات. قال ابن مجاهد: "واختلفوا في قوله "عَيْتَا" و"بَكِيَا" و"صَلِيَا" و"حَيْتَا" في كسر أوائلها وضمها، فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: بضم أوائل هذه الحروف، وقرأ حمزة والكسائي بكسر أوائل هذه الحروف كلها، ومحض عن عاصم: بكسر أوائل هذه الحروف كلها إلا "بَكِيَا" فإنه يضم أوله" (٣١).

١٢. وحرص العربية على المخالفه بين الحركات يتضح بكل جلاء من خلال الكلمات المعربة الآتية:

أ. مُصْحَّف، وهذه حبشية الأصل، وهي في الحبشية مَصْحَّف: mashaf (٣٢).

ب. مشكاة: الأصل فيها مشكاة، وهذه الكلمة حبشية، وأصلها في الحبشية هو maškōt (٣٣) فلما دخلت إلى العربية تحولت بين حركة الميم والحركة الطويلة التي تليها بكسر الميم.

جـ. مـٰتـٰر: أـٰصـٰلـٰهـٰ مـٰتـٰر: ذـٰلـٰكـٰ أـٰهـٰ فـٰي الـٰجـٰشـٰيـٰ manber (٣٤) بـٰفـٰتـٰحـٰ  
الـٰمـٰيمـٰ فـٰخـٰوـٰلـٰفـٰ بـٰيـٰنـٰ الـٰفـٰتـٰحـٰتـٰنـٰ الـٰمـٰتـٰبـٰعـٰتـٰنـٰ بـٰكـٰسـٰرـٰ الـٰمـٰيمـٰ.

دـ. اـٰسـٰمـٰ الـٰعـٰلـٰمـٰ "إـٰبـٰرـٰاهـٰيـٰمـٰ" فـٰالـٰأـٰصـٰلـٰ فـٰي "إـٰبـٰرـٰاهـٰمـٰ" (٣٥) بـٰثـٰلـٰثـٰ فـٰتـٰحـٰتـٰ  
مـٰتـٰاـٰلـٰيـٰ. وـٰلـٰقـٰدـٰ كـٰانـٰ هـٰذـٰ النـٰطـٰقـٰ شـٰائـٰعـٰ لـٰدـٰيـٰ أـٰهـٰلـٰ الشـٰامـٰ قـٰدـٰرـٰمـٰ تـٰحـٰتـٰ تـٰأـٰثـٰرـٰ  
الـٰعـٰرـٰبـٰيـٰ وـٰالـٰسـٰرـٰبـٰيـٰ، قـٰالـٰ أـٰبـٰوـٰ عـٰلـٰيـٰ: "وـٰهـٰيـٰ لـٰغـٰهـٰ أـٰهـٰلـٰ الشـٰامـٰ قـٰدـٰرـٰمـٰ، كـٰانـٰ  
فـٰقـٰلـٰهـٰمـٰ إـٰذـٰ لـٰفـٰظـٰ إـٰبـٰرـٰاهـٰيـٰ فـٰي الـٰقـٰرـٰآنـٰ وـٰغـٰيـٰرـٰهـٰ، قـٰالـٰ: إـٰبـٰرـٰاهـٰمـٰ "بـٰالـٰفـٰ".  
وـٰقـٰالـٰ أـٰبـٰوـٰ الـٰفـٰضـٰلـٰ مـٰحـٰدـٰ بـٰنـٰ حـٰفـٰرـٰ الـٰخـٰزـٰعـٰيـٰ: "دـٰخـٰلـٰتـٰ بـٰعـٰضـٰ فـٰرـٰيـٰ  
الـٰشـٰامـٰ، فـٰرـٰأـٰتـٰ بـٰعـٰضـٰهـٰمـٰ يـٰقـٰوـٰلـٰ لـٰبـٰعـٰضـٰ يـٰاـٰ: "إـٰبـٰرـٰاهـٰمـٰ، فـٰاعـٰتـٰرـٰتـٰ ذـٰلـٰكـٰ،  
فـٰوـٰجـٰدـٰهـٰمـٰ مـٰا يـٰعـٰرـٰفـٰوـٰنـٰ غـٰيـٰرـٰهـٰ" (٣٦).

وـٰبـٰرـٰوـٰيـٰ عـٰنـٰ فـٰارـٰئـٰ أـٰهـٰلـٰ الشـٰامـٰ أـٰبـٰنـٰ عـٰمـٰرـٰ أـٰنـٰهـٰ كـٰانـٰ يـٰقـٰرـٰ إـٰبـٰرـٰاهـٰمـٰ فـٰي جـٰمـٰعـٰ  
الـٰقـٰرـٰآنـٰ، قـٰالـٰ أـٰبـٰنـٰ الـٰجـٰزـٰرـٰيـٰ: "وـٰرـٰوـٰيـٰ عـٰبـٰسـٰ بـٰنـٰ الـٰوـٰلـٰيـٰدـٰ وـٰغـٰيـٰرـٰهـٰ عـٰنـٰ أـٰبـٰنـٰ  
عـٰمـٰرـٰ الـٰأـٰلـٰفـٰ فـٰي جـٰمـٰعـٰ الـٰقـٰرـٰآنـٰ" (٣٧).

وـٰعـٰنـٰدـٰمـٰ شـٰقـٰ هـٰذـٰ الـٰعـٰلـٰمـٰ طـٰرـٰيـٰقـٰهـٰ إـٰلـٰيـٰ الـٰعـٰرـٰبـٰيـٰ، خـٰالـٰفـٰتـٰ الـٰعـٰرـٰبـٰيـٰ بـٰيـٰنـٰ  
حـٰرـٰكـٰاتـٰهـٰ الـٰسـٰمـٰلـٰةـٰ بـٰأـٰنـٰ حـٰوـٰلـٰتـٰ الـٰأـٰوـٰلـٰ وـٰالـٰثـٰالـٰثـٰ إـٰلـٰيـٰ كـٰسـٰرـٰهـٰ وـٰأـٰبـٰقـٰتـٰ عـٰلـٰيـٰ  
الـٰفـٰتـٰحـٰهـٰ الـٰوـٰسـٰطـٰيـٰ لـٰأـٰجـٰلـٰ تـٰحـٰقـٰقـٰ الـٰمـٰخـٰالـٰفـٰهـٰ الصـٰوـٰتـٰيـٰ لـٰبـٰخـٰفـٰ الـٰفـٰظـٰ وـٰيـٰسـٰهـٰلـٰ  
الـٰنـٰطـٰقـٰ.

هـ. شـٰيـٰطـٰنـٰ، وـٰكـٰلـٰمـٰ شـٰيـٰطـٰنـٰ دـٰخـٰلـٰتـٰ إـٰلـٰيـٰ الـٰعـٰرـٰبـٰيـٰ مـٰنـٰ الـٰأـٰرـٰمـٰيـٰ وـٰهـٰيـٰ فـٰيـٰهـٰ:  
شـٰيـٰطـٰنـٰ Šātān (٣٨) فـٰلـٰمـٰ دـٰخـٰلـٰتـٰ هـٰذـٰ الـٰكـٰلـٰمـٰ إـٰلـٰيـٰ الـٰعـٰرـٰبـٰيـٰ خـٰوـٰلـٰفـٰ  
بـٰيـٰنـٰ الـٰفـٰتـٰحـٰتـٰنـٰ الـٰمـٰطـٰوـٰيـٰلـٰتـٰنـٰ فـٰيـٰهـٰ بـٰتـٰحـٰوـٰيلـٰ الـٰأـٰوـٰلـٰ مـٰنـٰهـٰمـٰ إـٰلـٰيـٰ مـٰزـٰدـٰوـٰجـٰ هـٰابـٰطـٰ "ay"  
وـٰبـٰذـٰلـٰكـٰ أـٰصـٰبـٰحـٰتـٰ شـٰيـٰطـٰنـٰ.

و. سِرْدَاب، وكلمة سردادب فارسية مركبة من كلمتين هما: سَرْد بمعنى بارد، وآب وتعني ماء(٣٩)، فهي في الأصل إذا "سردادب" يفتح السين ولكنها عندما دخلت إلى العربية حولف بين فتحة السين وفتحة الدال الطويلة بعدها بتحويل فتحة السين إلى كسرة ومن ثم صارت "سِرْدَاب".

ز. سِمسَار، وهي الكلمة فارسية أيضاً معربة عن سَمْسَار(٤٠) وهو الدلّال، فعندما دخلت إلى العربية حولف بين فتحة السين الأولى وفتحة السين الثانية بتحويل حركة الأولى إلى كسرة ثم استبدل صوت "السِّداء" فيها بـيم وذلك لأن صوت السِّيم ليس من أصوات العربية، ومن ثم أصبحت الكلمة "سِمسَار".

ح. سِرْبَال، الكلمة فارسية الأصل مركبة من كلمتين هما "سَرْ" بمعنى فوق، وبال" بمعنى قامة(٤١)، فالأصل فيها إذا هو سِرْبَال، ثم حولف بين الفتحتين المتتاليتين بكسر السين.

ط. پِرْكَار، أصلها الفارسي پِرْکَار: pargar(٤٢) فلما عرب حولف بين الفتحتين بكسر الباء.

ي. الطَّرْبَال، وتعني كل بناء عال، الكلمة فارسية الأصل أصلها الفارسي هو "تُرْبَالِي"(٤٣) بفتح التاء فلما عُرِّب حولف بين الحركتين بكسر التاء التي أصبحت طاء بالعربية.

ك. جِرِيَال، وتعني الخمر أو الذهب، قال الأخطل:  
إذا جُرِدت يوماً حسبت حِيصة      علبهَا وجِريَالاً يضيء دُلامسا

وهذه الكلمة فارسية الأصل، وأصلها الفارسي كَرِيَان أو كَرِيَان  
(٤٤)، وتعني الخمر، فلما عربت خولف بين الفتحتين بكسر الجيم  
التي حلّت في العربية محل الكاف الفارسية.

لـ إِيَارَة: وتعني معحوناً مُسْهَلًا، فارسية الأصل، وأصلها الفارسي هو  
أَيَارَة: *'ayāreh*<sup>(٤٥)</sup> بفتح الهمزة، فلما عربت كسرت الهمزة  
للمخالفة مع الفتحة بعدها.

١٤. كما أنتا تفسر كسر همزة "إِيَان" في قراءة أبي عبد الرحمن السلمي  
(٤٦هـ) بأنه من قبيل المخالفة الصوتية أيضاً وإن كان أسلاف قد  
عدوا كسرها لغة لسليم، قال القراء: "وَقَرَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ:  
إِيَان يَعْنُون بِكَسْرِ الْفِي إِيَان وَهِيَ لُغَةُ لَسْلِيمٍ، وَقَدْ سَعَى بَعْضُ الْعَرَبِ  
يَقُولُ: مِنْ إِيَوان ذَلِكُ؟ وَالْكَلَامُ أَوْانٌ ذَاكَ" (٤٦). وقد قرأ بذلك  
المطوعي أيضاً. وقد قرأ السلمي أيضاً<sup>(٤٧)</sup>: "إِيَان مَرْسَاهَا" (٤٨).  
وهذه قراءته للأيَان في جميع السياقات؛ فكسر الهمزة في قراءة السلمي  
وفي لهجة سليم مخالفة صوتية مع الفتحة الطويلة بعدها.

وهناك تطور آخر لحق بهذا الظرف وهو كسر نونه، من قبيل المخالفة  
أيضاً مع الفتحة السابقة، قال الرضي: "وَكَسْرُ هَمْزَةِ لُغَةِ سَلْيَمٍ، وَقَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ:  
كَسْرُ نُونَهَا لُغَةً" (٤٩). وهذا يعني أن الظرف إِيَان قد خولف بين حركاته  
بطرفيتين:

أ. بكسر الهمزة.  
ب. بكسر النون.

١٥. وعلى أساس المخالفة بين الحركات التماضية المتتابعة تفسير إسقاط  
التنوين من اسم الفاعل وإعماله في بيت أبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ).

واسم الفاعل إذا كان بحراً من أöl التعريف، فإنه لا يعمل إلا إذا كان ممنوناً، ومحيناً للحال والاستقبال، ولكن اسم الفاعل هاهنا قد عمل فيما بعده دون أن يكون ممنوناً كما هو واضح من البيت، مخالفًا بذلك لما نصّ عليه القواعد النحوية. ولم يعدم السلف من وسيلة بخروجها إعمال اسم الفاعل هاهنا بدون التنوين، فذهبوا إلى أن إسقاط التنوين كان لأجل التقاء الساكدين. قال سيبويه: "لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المحروم، ولكنه حذفه للتقاء الساكدين كما قال: رمي القوم، وهذا اضطرار" (٥١).

وقال الفراء: " فمن حذف التون ونصب، قال: النية التنوين مع الجهد، ولكنني أسقطت التون للساكن الذي لقيها وأعملت معناتها" (٥٢). وقال ابن الشجري: "والذي حسن لقائل هذا البيت حذف التنوين للتقاء الساكدين، نصب اسم الله تعالى، واختيار ذلك على حذف التنوين للإضافة، وجر اسم الله، أنه لو أضاف لتعريف بإضافته إلى المعرفة، ولو فعل ذلك لم يوافق المعطوف، المعطوف عليه في التشكيّر فحذف التنوين للتقاء الساكدين، وأعمل اسم الفاعل، فعطف نكرة على نكرة محورة بإضافة غير إليها" (٥٣).

وهذه التحريجات والتعليلات بادية الضعف والوهن ذلك أن التخلص من التقاء الساكدين في الصواتت يمكن أن يتم بتحريك الأول منها مثل: اضربي الرجل، وخذ الكتاب... فكان بإمكان الشاعر الإبقاء على التنوين وكسره، ولكن الذي حصل هاهنا لا يزيد على كونه مخالفة صوتية يراد بها الحفة، وإن كان سيبويه ينكر ذلك. فالالأصل في اسم الفاعل هاهنا هو: ذاكر الله، فتابعت ثلاثة كسرات، كسرة الكاف والراء وكسرة التنوين

dākirinillāha ولا يخفى ما في تابع هذه الكسرات من ثقل، فما كان من الشاعر إلا أن أسقط إحداها وهي كسرة التنوين، طلباً للخففة، وهنا التقت التنوين (التنوين) باللام بعدها مباشرة dākirillāha وهذا لا يجوز البتة في الكلام العربي. فلا تقع التنوين الساكنة قبل اللام والراء في شيء من كلامهم، وقد تقدم قول سيبويه في ذلك<sup>(٤٥)</sup>، فحذف التنوين وبذلك أصبحت الكلمة ذاكر الله dākirillāha.

١٦. ومن أمثلة المخالفات بين الحركات تحول "فعلى" إلى "فعلني" و" فعلان" إلى " فعلان" في مثل إحدى وإنجوان وعبدان..

الأصل إحدى وهي مؤنث أحد هو أحدى ثم تطور إلى أحدى ثم حولف بين فتحة الممزة والمفتحة الطويلة بعدها فصار إحدى وبذلك يكون هذا اللفظ قد مر بالخطوات الآتية: أحدى ← → أحدى ← → إحدى. قال هنري فليش (Henri Fleisch): "إحدى تأتي من أحدى ← → أحدى ← → إحدى بوساطة المخالفات"<sup>(٥٥)</sup>. ولا يبيّن مؤنث "أحد" على هذه الصيغة إلا في العربية<sup>(٥٦)</sup>.

ومثلها إنجوان وعبدان، فالالأصل في إنجوان هو إنجوان ثم تطور إلى إنجوان ثم بالمخالفات بين الحركات تطور إلى إنجوان بوزن فعلان، وكذلك عبدان، الأصل فيها عبدان ثم بالمخالفات بين الحركات تحول من فعلان إلى فعلان فصار بالمخالفات "عبدان".

١٧. وعلى أساس المخالفات بين الحركات نفتر ووجود المزدوجات والثلاثيات اللغوية، حيث يرد اللفظ الواحد على بناءين أو على ثلاثة أبنية. فمن ذلك بمعنى بعض المفردات على فعل وفعال مثل: خشاش وخشاش للمرجان الماضي الشديد. وعوار وعوار، وعقار وعقار، وفواق وفواق،

وقد قرأ الكسائي: "ماها من فُواق" (٥٧)، بضم الفاء (٥٨). ومن هذا القبيل قطامي وقطامي، وأحباب الله غوانة وغوانة، وعن الكسائي أنه يقال: دخلت في عمار الناس وعمرهم، أي في جماعتهم وكذلك عمار الناس وعمرهم (٥٩).

ومن هذا القبيل ما جاء على فعالة وفعالة، وذلك نحو: رفاعة ورفاعة، وعليه طلاوة وطلاوة (٦٠).

ونحن لا نجد تفسيراً لهذه الازدواجية سوى أنضم بمثل تطوراً صوتياً قوامه المخالفه بين الحركات التمهذلة.

ومثل هذا ما جاء من المفردات على فعال وفعال وقد عقد ابن السكري فصلاً لما جاء على هذا الباب من مفردات فذكر من ذلك: حجاج وحجاج، وئام وتمام، ووحام ووحام، وجهاز النحل وجهاز وصرام وجداد النحل وجداد، وقطع وقطع، وملاك الأمر وملاك، والترام والجرام، والدجاج والدجاج وفكاك وفكاك (٦١) ..

وقد عقد ابن قتيبة باباً لما جاء على فعال وفعال، فذكر ستة وعشرين كلمة على ذلك، مثل سرار الشهر وسرار، وجهاز العروس وجهاز وصادق المرأة وصادق وساد من عوز وساد، وقوام وقوام، والوثاق والوثاق (٦٢) ... وأضاف ثلث بعض المفردات مثل الرفاع والرفاع وحناث وحناث (٦٣) وحجاج وحجاج (٦٤).

ونحن نفسر الكسر هاهنا أي بمحىء "فعال" من "فعال" على أنه عمالقة صوتية قوامها المخالفه بين فتحي "فعال" بتحويل الفتحة الأولى إلى كسرة، ومن ثم فنشأة "فعال" هاهنا كنشأة "فعال" في المفردات السابقة كلها ولهم المخالفه الصوتية.

ومثل هذا ما جاء على الفعالة والفعالية، وقد عقد ابن السكين باباً لذلك ذكر فيه: الجدایة والجیدایة، والدلالة والدلالة، والمهارة والمهارة، والوکالة والوکالة، والجنائزة والجنائزة، والوصایة والوصایة، والولایة والولایة، وحکی أبو عمرو: الوزارة والوزارة، ومن هذا الباب أيضاً: البداؤة والبداؤة(٦٥)، والرضاعة، والرضاعة، ولقد فرأت القراء قوله تعالى: "لَمْنَ أَرَادْ أَنْ يَتَمَ الرِّضَاعَةَ" بفتح الراء(٦٦)، ولكن الكسائي روى الكسر فيها عن العرب(٦٧).

والكسر في فعالة كالكسر في فعال نخرجه على أساس كونه مخالف صوتية وحسب، قوامها التفريق بين الحركات المتماثلة بتحويل الفتحة الأولى إلى كسرة.

وهناك ألفاظ جاءت على ثلاثة أبنية هي الفعال والفعال والفعال وذلك مثل: تَخَاعُ وَخَاعُ وَخَاعُ، وَخَلَالَهُ وَخَلَالَهُ وَخَلَالَهُ، وقد روى بيت النابغة الجعدي (٦٥هـ).

وكيف تواصل من أصبحت خُلَالَهُ كَأَيِّ مَرْحَبٍ(٦٨)

روى بـ*بيت الحاء*(٦٩)، ومثله زَحاجة وزِجاجة وزُجاجة، وقد قرأ نصر بن عاصم "الزُجاجة بفتح الزاي"(٧٠) من قوله تعالى: "المصباح في زُجاجة الزُجاجة كأنها كوكب دري" (٧١). وقد نصّ ابن حني على أن الزجاجة فيها الفتح والضم والكسر(٧٢). فالضم والكسر في رأينا مخالف صوتية، فبعض العرب آثر الضمة للمخالفه مع الفتحة بعدها، وببعضهم آثر الكسرة.

كما أنها على أساس المخالفه بين الحركات أيضاً تفسر ما جاء من المفردات على فعال وفعلن، فقد رأينا في الأمثلة السابقة أن المخالفه تم باستبدال الضمة أو الكسرة بالفتحة الأولى، وسنرى فيما يأتي صورة أخرى

للمخالفة بين الحركات تم باستبدال كسرة طويلة بالفتحة الطويلة التي تلي فتحة قصيرة في الصيغة، وذلك مثل رجل كَهَام وَكَهِيم وَشَحَاج وَشَحِيج، وَعَقام وَعَقِيم وَبَحال وَبَحِيل وَجَرام وَجَرِيم<sup>(٧٣)</sup>، يُعنى النوى "وَصَحَاج وَصَحِيج" وَنَقَال وَنَقِيل<sup>(٧٤)</sup>.

فالصيغة الثانية أي "فعيل" نرى أنها نشأت في هذه المفردات ونحوها بفعل المخالفة الصوتية وحسب.

١٨. يبقى أن نقول إن المخالفة بين الحركات التماثلة المتتابعة هي سرّ منع صرف الكلمة "أشياء" في قوله تعالى: "لا تسألو عن أشياء إِنْ تُبَدِّل لَكُمْ تسوِّكُمْ".

وقد تحدثنا عنها فيما مضى، فبعد حذف التنوين من "أشياء" بقيت أشياء إِنْ "فتحولت بين حركة المهزتين المتتابعتين، بفتح المءمة الأولى، ومن ثم صارت أشياء"، فخفف بذلك تتابع المهزتين.



## الهوامش

- Malmberg, Phonetics, P. ۶۲.
- .۱. ابن القطاع، الأبنية، لوحة ۶۴ ب (مخطوط).
  - .۲. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ۲۰/۲.
  - .۳. يقصد بالأول الأبنية: فعل و فعل و فعل.
  - .۴. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ۲۰/۲.
- Moscati, An Introd. P. ۵۹.
- .۵. سبوبه، ۳۳۵/۳.
  - .۶. المراجع السابق، ۳۴۶/۳.
  - .۷. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ۴۳.
  - .۸. ابن حُنْي، الخصائص، ۳۰۴/۳.
  - .۹. الزجاجي، مجالس العلماء، ص ۵.
  - .۱۰. القراء، معاني القرآن، ۹۳/۲.
  - .۱۱. ابن حُنْي، الخصائص، ۳۰۴/۳.
  - .۱۲. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ۱۵۸/۲.
  - .۱۳. الزجاجي، مجالس العلماء، ص ۵.
  - .۱۴. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي، ص ۴۲.
  - .۱۵. المبرد، المقتضب، ۱۵۳/۲.

- .١٨. ابن حُنْي، سر صناعة الإعراب، ١٢٧/١.
- .١٩. عبد التواب رمضان، التطور اللغوي، ص ٤٢.
- .٢٠. ابن منظور، لسان العرب (شت).
- .٢١. المرجع السابق.
- .٢٢. الأخفش، سعيد، معاني القرآن، ١٣/١.
- .٢٣. السامرائي، إبراهيم، فقه اللغة المقارن، ص ٩٢.
- .٢٤. القراء، معاني القرآن، ١٠ / ١.
- .٢٥. المبرد، المقتبب، ٦/١.
- .٢٦. سورة مريم، الآية رقم (٨).
- .٢٧. سورة مريم، الآية رقم (٧٢).
- .٢٨. ابن حُنْي، المختسب، ٣٩/٢.
- .٢٩. الدانى، أبو عمرو، التيسير في القراءات السبع، ص ١٠٦.
- .٣٠. ابن حُنْي، المختسب، ٣٩/٢.
- .٣١. ابن ماجهـد، السبعة في القراءات، ص ٤٠٧.
- .٣٢. براغشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٢١٧.
- .٣٣. المرجع السابق، ص ٢١٨.
- .٣٤. المرجع السابق، ص ٢١٧.
- .٣٥. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٥٠.
- .٣٦. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعاني، ص ٣٤٤.

- .٣٧. ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر، ٢٢٢/٢.
- .٣٨. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٤٩.
- .٣٩. أدي شير، الألفاظ الفارسية المعرفة، ص ٨٩. وانظر اليسوعي، رفائيل نخلة، غرائب اللغة العربية، ص ٢٣٣.
- .٤٠. المرجع السابق، (الألفاظ الفارسية المعرفة)، ص ٩١.
- .٤١. اليسوعي، رفائيل نخلة، غرائب اللغة العربية، ص ٢٣٣.
- .٤٢. المرجع السابق، ص ٢١٩. وانظر أيضاً: أدي شير، الألفاظ الفارسية المعرفة، ص ٢٠.
- .٤٣. أدي شير، الألفاظ الفارسية المعرفة، ص ١١١.
- .٤٤. الشايب، فوزي، الإلحاد في اللغة العربية، ص ٣٥٣.
- .٤٥. اليسوعي، رفائيل نخلة، غرائب اللغة العربية، ص ٢١٧.
- .٤٦. القراء، معاني القرآن، ٩٩/٢. وانظر أيضاً ابن حنّي، المحتسب، ٩/٢.
- .٤٧. القاضي، عبد الفتاح، القراءات الشاذة، ص ٨٥.
- .٤٨. ابن حنّي، المحتسب، ٢٦٨/١.
- .٤٩. الرضي الاسترابادي، شرح الكافية، ٢٠٥/٣.
- .٥٠. سبيويه، ١٦٩/١.
- .٥١. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٥٢. القراء، معاني القرآن، ٢٠٢/٢.
- .٥٣. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ٣٨٣/١.

- .٥٤. سيبويه، ٤٥٦/٤.
- .٥٥. فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ١٢١.
- .٥٦. برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ١٢٢.
- .٥٧. سورة ص، الآية رقم (١٥).
- .٥٨. ابن عياد، السبعة في القراءات، ص ٥٥٢.
- .٥٩. ابن قبية، أدب الكاتب، ص ٥٥٦.
- .٦٠. ابن السكك، إصلاح المنطق، ص ١١٢.
- .٦١. المرجع السابق، ص ١٠٤ - ١٠٥.
- .٦٢. ابن قبية، أدب الكاتب، ص ٥٥٣ - ٥٥٤.
- .٦٣. ثعلب، مجالس ثعلب، ٤٥٥/٢.
- .٦٤. المرجع السابق، ٥١٠/٢.
- .٦٥. ابن السكك، إصلاح المنطق، ص ١١١.
- .٦٦. سورة البقرة، الآية رقم (٢٣٣).
- .٦٧. الفراء، معاني القرآن، ١٤٩/١.
- .٦٨. سيبويه، ٢١٥/١.
- .٦٩. ابن السكك، إصلاح المنطق، ص ١٠٩.
- .٧٠. ابن حني، المختسب، ١٠٩/٢.
- .٧١. سورة النور، الآية رقم (٣٨).
- .٧٢. ابن حني، المختسب، ١٠٩/٢.

٧٣. ابن السكري، إصلاح المنطق، ص ١٠٧.

٧٤. ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص ٥٥٦.

## ج. المخالفة بين الصوامت والحركات

تعنى بالمخالفة بين الحركات والصوامت، المخالفة بين الحركات وأشباء من علال المزدوجات في العربية semivowels

واقتراض الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد يكون ما يعرف في الاصطلاح بالمزدوج Diphthong (١)، ويرمز للمزدوج عادة بدياغراف Diagraph أي رمzin يمثلان صوتاً واحداً - يشير الأول منها إلى نقطة الابتداء، بينما يحدد الآخر اتجاه الحركة.

وفقاً لفري سويت H. Sweet فإن المزدوجات هي مركبات من حركة وبشه الحركة، أو انزلاقي (٢). وإذا كان العنصر الأول من المزدوج أكثر وضوحاً من العنصر الثاني فيه سمى المزدوج هابطاً falling، وإذا كان العنصر الثاني أكثر وضوحاً من العنصر الأول سمى المزدوج صاعداً rising وتحتوي اللغة العربية على هذين النوعين من المزدوجات؛ أي الهاسطة والصاعدة.

فمن المزدوجات الهاسطة أو ay، اي ay في مثل: حَوْضٌ وَيَّسٌ، على التتابع. وإذا كان اقتراض الحركة بشبه الحركة يشكل مزدوجاً، فإنه من حاصل ضرب عدد الحركات "٣" في عدد أشباء الحركات "٢" سنحصل على ستة مزدوجات هابطة هي: uy, uw, iy, iw, ay, aw

ومن بين هذه المزدوجات الهاسطة الستة لم تبق العربية إلاً على اثنين منها وهما ay, aw، والتزمت المخالفة بين عنصري المزدوج من الأنواع الأربع الباقية. كما سنبيئ ذلك لاحقاً.

أما المزدوجات الصاعدة فمثل ya, wa، وبالنسبة لهذا النوع من المزدوجات فإن العربية التزمت المخالفة بين عنصري

المزدوجات *wi*, *wu*, *yi*, *yu* وذلك فيما إذا وقعت في حشو الكلمة، وفي قطاع الأفعال على وجه الخصوص والصيغة الاسمية المشتقة منها كاسم الفاعل والمفعول.

وفي المخالفة بين عنصري المزدوج التزرت العربية التخلص من شبه الحركة؛ أي الواو والماء، إلا في الحالات التي تضطر فيها إلى حذف الحركة تحت تأثير البنية المقطعة، أو خشية اللبس بين الأبنية، وفيما عدا ذلك فإن المنهج العام للمخالفة بين عنصري المزدوج يكون بالتضجية بشبه الحركة دائمًا.

وسلوك العربية في التضجية بشبه الحركة، يرجع إلى قانون الاقتصاد في الجهد؛ ذلك أن أشباه الحركات يحتاج نطقها إلى جهد عضلي أكثر من الحركات، ذلك أن الحركات ما هي إلا نفس طلبيق حر. إلى جانب ذلك فإن الحركات أوضاع في السمع من أشباه الحركات.

بعد هذا نأتي الآن إلى توضيح أسلوب العربية في المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات.

### أ. المزدوجات الاباطحة:

كما ذكرنا فإن هناك أربع مزدوجات التزرت العربية المخالفة بين عنصريها عن طريق التخلص من الصامت وتنمية الحركة فيها وهي *uy*, *uw*, *iy*, *iw*.

والاتجاه العام لتطور المزدوجين *iy*, *uw*, هو تحورها إلى كسرة طويلة، وضمة طويلة كالأي:

$$iy \rightarrow \bar{I}$$

$$uw \rightarrow \bar{U}$$

والسب في المخالفة بين عنصري المزدوج من هذين النوعين هو أن تتابع الكسرة والياء، والمضمة والواو، هو من قبيل تتابع الأمثال، ومن ثم حولف بينهما؛ لأن تتابع الأمثال مكرورة في العربية، وهذا التزمرت العربية المخالفة بينهما، ولم تبق عليهما البة. وقد لاحظ السلف ذلك، ومن هنا كان قول سيبويه(١): "لا ثبت واو ساكنة وقبلها ضمة"(٢)، وقال الأخفش: "الياء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموم"(٣)، وقال ابن جنبي: "ليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة"(٤).

وعلى أساس المخالفة بين عنصري المزدوج "iy" و "uw" فإننا نفترس كثيراً من الظواهر الصرفية تفسيراً علمياً بعيداً عن التخيّل والتأنّيل البعيد، فمن ذلك:

١. تحول صيغة " فعلن" إلى " فعين" وذلك في الأفعال الناقصة اليائية عند إسنادها إلى نون النسوة، وذلك على النحو الآتي:

بَقِيَ + نَ ← بَقِيَنَ بِنَائِرِ الْبَنِيَةِ ← بَقِيَنَ

خَشِيَ + نَ ← خَشِيَنَ بِنَائِرِ الْبَنِيَةِ ← خَشِيَنَ

فعند اتصال نون النسوة بهذه الأفعال، تتبع أربعة مقاطع قصيرة والعربية لا تجيز ذلك، فتحتر لها من أربعة إلى ثلاثة عن طريق إسقاط حركة لام الفعل.

ولكن إسقاط الحركة من لام الفعل ينشأ عنه تكون مزدوج مرفوض وهو "iy" وهو مزدوج لا تقبله العربية مطلقاً، لأنه من تتابع الأمثال كما قدمنا والذي يحدث هنا أن العربية تختلف بين عنصري المزدوج عن طريق التخلص من شبه الحركة، وتعرض عنه بعد حركة العين، ومن ثم تسفل الأفعال من:

فَعِلنَ إِلَى فَعِينَ فَتُصْبِحُ الْأَفْعَالُ:

يَقِينَ ← يَقِين  $\leftarrow$  bakīna

وَخَشِينَ ← خَشِين = hašīna ← hašīyna

٢. وما حصل للمزدوج "iy" حصل الشيء نفسه مع المزدوج "uw" فعدد إسناد الأفعال الناقصة الواوية إلى نون النسوة، مثل يغفو ويدعو فيإسناد هذين الفعلين إلى نون النسوة يكون على النحو الآتي:

يغفو + ن ← يَغْفُونَ

يدعو + ن ← يَدْعُونَ

وفيماً على الماضي من هذه الأفعال فإن العربية حمّدت إلى تسكين لام الفعل طرداً للباب على وثيرة واحدة، أي أنها تختزل المقاطع الثلاثة الأخيرة إلى مقطعين عن طريق إسقاط حرفة اللام، ومن ثم تصبح الصيغة:

يَغْفُونَ ← يَغْفُونَ بوزن يَفْعُلُنَ

يَدْعُونَ ← يَدْعُونَ بوزن يَفْعُلُنَ

ولكن هذا الوضع ينشأ عنه مزدوج مرفوض عربياً وهو "uw" وهذا تعمد العربية إلى المخالفـة بين عنصري المزدوج طريق التضـحـية بشـهـةـ الحـرـكـةـ أيـ الواـوـ، وـتـعـوـضـ عـنـهـ بـمـدـ حـرـكـةـ العـيـنـ، وـمـنـ ثـمـ تـنـقـلـ الـأـفـعـالـ مـنـ يـفـعـلـنـ إـلـىـ يـفـعـونـ:

يَغْفُونَ ← يَغْفُونَ ya'fuwna → ya'funa

يَدْعُونَ ← يَدْعُونَ yad'uwna → yad'ūna

٣. وعلى أساس المخالفـةـ بين عـنـصـرـيـ المـزـدـوجـ "uw" نـفـسـرـ تحـولـ بنـاءـ "فـعـلـ" إـلـىـ "فـوـلـ"ـ وـذـلـكـ فـيـ تـكـسـيرـ الـأـسـمـاءـ الـجـوـفـ الواـوـيـةـ الـيـ علىـ

وزن "أفعُل" نحو أَعْوَرْ وَأَحْوَرْ، فنكسرها على "فُعْل" يكون "أَعْوَرْ وَأَحْوَرْ" والأصل في تكسير هذه الأسماء هُرْ عَوْرْ وَحُورْ يوزن فُعْل؛ لأن تكسير "أَفْعَلْ" يكون على "فُعْل" نحو أَحْمَرْ وَحُمْرَ وَأَخْضَرْ وَحُضْرَ ... ولكن تكسير "أَفْعَلْ" الأجوف الواوي على "فُعْل" ينشأ عنه مزدوج مرفوض عربياً وهو "uw" وقد التزمت العربية المخالفة بين عنصرية كلما أذت الصياغة إلى تشكيه وذلك عن طريق التخلص من شبه الحركة أي الواو، والتعويض عنها بعد حركة الفاء وبذلك تنتقل هاتان الكلمتان من:

عُوْرَ ← إلى عَوْرَ.

حُوْرَ ← إلى حَوْرَ.

٤. أما بالنسبة للمزدوجين "iw" و "uy" فقد عمدت العربية إلى المخالفة بين عنصرية كل منهما، وحوّلتهما إلى حركات طويلة، وذلك؛ لأن هذين المزدوجين يشكلان تابعاً لأصوات متناقضة، يصعب تتابعها في النطق، ومن ثم التزمت العربية التخلص منها، قال الأخفش: "الباء الساكنة لا تكون بعد حرف مضموّم" (٦). ويوضح ابن جنّي صعوبة تتابعهما فيقول: "لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة، أو الضمة قبل الباء الساكنة المفردة لتجسمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحيح" (٧). ويرجع ذلك إلى أن هذه السياقات الصوتية تعد من الأصول المرفوضة، قال ابن جنّي: "ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، وتصحيح الباء الساكنة بعد الضمة" (٨).

وتتطور هذين المزدوجين: "iw" و "uy" في العربية يكون بالتحول إلى حركة طويلة أبداً على النحو الآتي:

١. المزدوج او: iW يتحول إلى كسرة طويلة أبداً عن طريق المخالفة بين عنصريه، بالتخلص من شبه الحركة وتسمية العنصر الحركي، أي مذ الكسرة هكذا آ → iw.

وغير ما يمثل ذلك بناء الأجوف الواوي للمجهول على طحة إخلاص الكسر، مثل قال، وحراك، وناظ... حيث يقال فيها ثلاثة: قيل، وحيك، ونيط، والأصل هو: قولَ ونُوْطَ وحُوك.

ثم حصل -على رأي القدماء- بإلال بنقل حركة العين إلى الفاء وإسقاط حركة الفاء، فأصبحت الكلمات من ثم: قولَ ونُوْطَ وحُوك، فتشكل مزدوج هابط مرفوض تم التخلص منه آلياً بالمخالفة بين عنصريه عن طريق إسقاط شبه الحركة والتعريض بحد الحركة ومن هنا جاءت: قيل ونيط وحيك، فيكون خط سير التطور فيها على النحو الآتي: قولَ ← البناء للمجهول قولَ ← إلال بنقل الحركة قولَ ← بالمخالفة قيل

Kawala → Kuwila → Kiwla → Kila

\* ومن ذلك كلمة "عيد" فهذه أصلها "عِودٌ"؛ لأنها من "عاد يعود"، فحصلت مخالفة بين عنصري المزدوج اهابط بمحذف شبه الحركة "الواو" والتعريض بحد الكسرة ومن هنا جاءت كلمة "عيد" هكذا: عِود ← بالمخالفة عيد → Id' → iwd.

ومن الأمثلة على ذلك أن نبني مفعلاً من المثال الواوي مثل: "وزن" و "وعد" فنقول: ميزان وأصلها موزان، ويعاد وأصلها موعد، أو أن نأتي بال مصدر لـ "أفعل" من المثال الواوي، نحو: "أوعد" و "أوحى"، فنقول: إيعاد وإيجاء، والأصل فيهما: إوعاد، وإوحاء. وفي هذه الحالات كلها يتم التخلص من هذا المزدوج الهابط بطريقة آلية عن طريقة التخلص من شبه الحركة والتعريض بعد الحركة.

٢. المزدوج أي: uy. إذا كان المزدوج السابق "iW" قد تطور في اتجاه واحد فقط، فإن هذا المزدوج قد تطور في اتجاهين مختلفين: الأول: اتجاه عام، شائع كثيراً وهو تحوله بخطوة واحدة عن طريق المعالفة بين عنصريه إلى ضمة طويلة هكذا:

uy → ّ

والآخر: اتجاه نادر قليل الورود، وهو تحوله بخطوتين شتين؛ عملية هائلة تعقبها معالفة إلى كسرة طويلة هكذا:

ّ → بالمعالفة iy → بالمعالة uy.

وبالنسبة للاتجاه الأول فإن غير ما يمثل له باشتقاد اسم الفاعل من المثل اليائي من بناء "أفعل" نحو: أيسير وأيقن، حيث الصورة الأصلية لاسم الفاعل منها هي: ميسير muysir ومتقن muykin فيخالف بين عنصري المزدوج: "uy" عن طريق حذف شبه الحركة أي الياء والتعريض عنها بعد الحركة، أي الضمة، ومن ثم تحصل على موسر müsir ← بالمعالفة muysir، ومثلها "موقن" mükin ويشمل له أيضاً بناء الفعل للمجهول من كل من:

أ. الأحوف البائي مثل "باع" على لجة إخلاص الضم.  
 ب. من الفعل المرید بالباء على وزن "قَيْعَل" مثل سُيِّطِر وَيَتَطِير.  
 ففي النوع الأول، أي الأحوف البائي مثل "باع" عند بنائه للمجهول يأخذ خط سير التطور الشكل الآتي: "باع" والأصل "يَبْعَ" بالبناء للمجهول تصبح "يَبْعَ" ثم بالإعلال بالحذف؛ أي حذف حركة العين تصبح الصيغة: "يَبْعَ" buy'a فيتشكل كما هو ظاهر المزدوج المابط "بَعْ" فيتم التخلص منه تلقائياً بحذف شبه الحركة والتعریض عنها بعد الحركة، وبذلك يتتحول الفعل من "يَبْعَ" إلى نوع:

*Buy'a → bū'a*

وبذلك يكون الفعل قد مر بالخطوات الآتية: "باع" الأصل: يَبْعَ ← بالبناء المجهول يَبْعَ ← تسکین العين ← يَبْعَ ← بالمخالفة بوع

*.Baya'a → buyi'a → buy'a → bū'a*

قال رؤبة:

لَيْتْ وَهَلْ يَنْفَعْ شَيْئاً لَيْتْ لَيْتْ شَيْئاً بَوْعْ فَاشْتَرَيْتَ<sup>(٩)</sup>

وأما النوع الثاني أي بناء ما جاء على "قَيْعَل" للمجهول نحو: سُيِّطِر (عليه)، فالذي يحصل هو تشكل المزدوج المابط uy مباشرة عند البناء للمجهول هكذا: سُيِّطِر (عليه) ← سُيِّطِر (عليه) ثم بالمخالفة بين عنصريه بالحذف لشبه الحركة والتعریض بعد الحركة، يتتحول من سُيِّطِر (عليه) إلى سوطِر (عليه)، هكذا:

*saytara → suytira → sūtira*

وعن هذا الطريق جاء قولهم: عاشرت الناقة عوطفاً (لم تُحمل) فالأصل فيها هو "عَيْطَهَا" لأنها من "عيط" قال الشاعر:

مُظاهِرَةٌ نَّيَّا عَيْقَانًا وَعَوْطَهَا فَقَدْ أَحْكَمَتْ حَلْقًا لَّهَا مُتَبَايِنًا (١)

وأما الاتجاه الآخر لتطور المزدوج الاباط "uy" وهو تحوله إلى كسرة طويلة، فخير ما يمثله هو تكسير ما جاء من الصفات على "أفعى" من الأجواف البائني مثل "أبيض وبضاء" وأعين وعياء، فهذا النوع من الصفات يكسر على "يُض" وعين، والأصل فيما: يُض وعَيْن؛ لأن أفعى فعلاً يكسر على "فُعل" نحو: أحمر وحراً ← حُمر.

وكان الاتجاه الطبيعي لتطور هذا المزدوج إلى ضمة طويلة، ولكن هذا لم يحصل وإنما تطور بشكل غير متوقع إلى كسرة طويلة بخطوتين مختلفتين؛ الأولى عملية مماثلة بين الحركة وبهـ الحركة بتحويل الضمة إلى كسرة مناسبة الباء، ثم أعقب ذلك عملية غالقة بين عنصري المزدوج الجديد عن طريق التخلص من الباء والتعويض عنها بعد الكسرة قبلها على النحو الآتي:

'abyad → بالمخالفة <sup>بـ</sup> buyd → بالمائنة <sup>بـ</sup> abyad  
أَيْض —→ بالكسير يُض —→ بالمائنة يُض —→ بالمخالفة يُض.  
ومثله أعين وعياء وعين.

وقد جأت العربية إلى تطوير المزدوج الاباط "uy" إلى كسرة طويلة هبها وليس إلى ضمة طويلة كما كان متوقعاً لتمييز بين تكسير الأجواف الواوي مثل: أغور وعوراء، وتكسير الأجواف البائني، نحو أبيض وبضاء، فيكون تكسير "أغور" على "عور" وتكسير أبيض على بيض.

وأما المزدوجان الماءطان الآخران، وهم أي: *iy* و *uw*: فقد انتهى أمرها أيضاً إلى حركات طويلة على النحو الآتي:

المزدوج الأول أي: *iy* تطور إلى كسرة طويلة أبداً.

*iy* → *ī*

تماماً مثلما تطور المزدوج الآخر "iw" إلى كسرة طويلة أيضاً. ومن هذا نعرف أن المزدوج الماءطان الذي يتدى بكسرة يكون مصيره كسرة طويلة. أيـاً كان عنصره الآخر.

وغير ما يمثل تطور هذا المزدوج بناء الأحروف اليائي للمجهول مثل باع على هجنة إخلاص الكسر. فالفعل "باع" الأصل فيه "بيع" بالبناء للمجهول يصبح "بيع" ثم عن طريق الإعلال بنقل حرفة العين إلى الفاء وإسقاط حرفة الفاء يصبح الفعل "بيع" ثم بالمحالفة بين عنصري المزدوج الماءطان عن طريق حذف الباء والتعويض بمد الكسرة قبلها يصبح الفعل "بيع"، فيكون خط سير التطور على النحو الآتي:

*baya'a* → بالمحالفة *biy'a* → الإعلال بنقل الحركة *buyi'a* → بالبناء المجهول *bī'a*

وما يمثل عليه أيضاً صياغة المصدر من الفعل المثال اليائي المزيد بالهمزة نحو "أيقن" و "أينع" فنقول: إيقان وإناع، والأصل فيما هو: إيقان، وإناع، ثم يتخلص من المزدوج الماءطان بالمحالفة بين عنصريه عن طريق حذف الباء والتعويض بمد الكسرة قبلها فتحول الكلستان من إيقان إلى إيقان:

*ikān* → *iykān* و من وإناع إلى إناع: *'īnā* → *'iynā*.

وأما المزدوج الآخر وهو او: *uw* فإن التطور الطبيعي له هو التحول إلى ضمة طويلة عن طريق التخلص من شبه الحركة، والتعويض عنها بمد الضمة قبلها هكذا:

$uw \rightarrow \bar{u}$

وذلك كان نكسر ما جاء من الصفات على أفعال وفعلاء من الأحوف الواوي نحو: أحور وحوراء وأعور وعوراء فنقول فيها حور وعور. والأصل: حُور وغُور بوزن فعل، لأن هذا هو البناء الذي يكسر عليه "أفعل" صفة، ولكن يتشكل هنا المزدوج الهاطيط " $uw$ " فيخالف بين عنصريه عن طريق حذف شبه الحركة، والتعويض عنها بعد الحركة قبلها، هكذا:

$\dot{h}uwr \rightarrow \dot{h}\bar{u}r$

$'uwr \rightarrow ' \bar{u}r$

وما يمثل عليه أيضاً بناء الأحوف الواوي للمجهول على لغة إخلاص القسم نحو قال، وحراك، وناظر، حيث يقال فيها: قول، وحوك ونوط، قال الراجز:

وابتذلت غضى وأم الرجال وقول لا أهل له ولا مال

وقال الآخر:

حوكت على نيرين إذ تحاك تختبط الشوك ولا تشك

وقال الآخر:

نوط إلى صلب شديد المخل وعنق كالجذع متمهل<sup>(11)</sup>

فلو أخذنا الفعل "قال" عمودياً، قلنا إن بناء الفعل للمجهول على هذه الطريقة يتم على النحو الآتي: "قال" أصله "قول" بالبناء للمجهول قول ثم عن طريق الإعلال بحذف حركة العين يصبح "قول" ثم بالمعالفة بين عنصري

المزدوج الهايبي، بمحذف الواو والتعويض عنها بعد الحركة قبلها يصبح الفعل "قول" يوزن "قول" هكذا:

kuwala → بالمخالفة kuwila → بالسكن kūla  
أما تطور المزدوج "uw" إلى كسرة طويلة فهو شيء نادر جداً وناتج عن عمل القياس الذي كثيراً ما يعطل عمل القوانين الصوتية، وغير ما يمثل على ذلك بالكلمتين: "ضيزي" من قوله تعالى "تلك إذا قسمة ضيزي" (١٢)، و "حير" في قراءة إبراهيم النخعي (٩٦ هـ) "وحير عين" (١٢) بدل "حور عين".  
فيالنسبة للصفة "ضيزي" ذكرت المعاجم أن لها فعلنين، هما: ضاز يضوز، وضاز يضيز، أي من الأحوف الواوي والأحوف اليائي. والمقصود هنا هو الأحوف الواوي، واشتقاق الصفة من هذا الفعل يكون على "فعلي". وعليه فإن أصل "ضيزي" هو "ضُورَى" والدليل على ذلك قول ابن خالويه: "ليس في كلام العرب صفة على فعلٍ" (٤)، فكيف تحولت الصفة من "ضُورَى" إلى "ضيزي"؟ والجواب أن ذلك تم بمحض عملية مخالفنة على النحو الآتي:

ضُورَى ← بالمخالفة بين الأمثال ضُورَى ← بالمخالفة بين الأضداد ضيزي

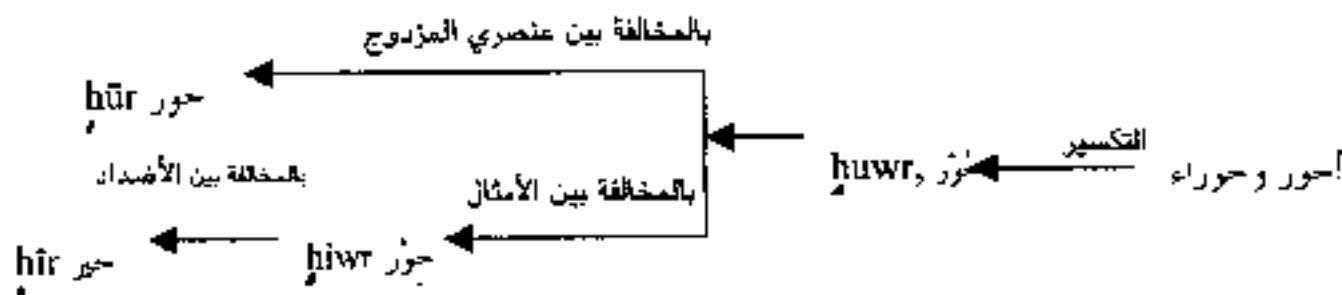
dīwzā → بالمخالفة (ب) dīwzā → بالمخالفة (أ) dīzā

فيكون المزدوج "uw" قد تطور على النحو الآتي:

uw → iW → ī

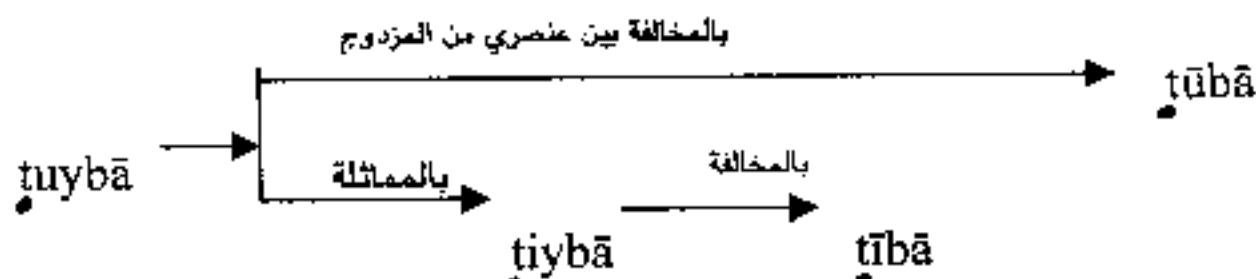
ومثل "ضيزي" تماماً قراءة إبراهيم النخعي التي ذكرناها سابقاً وهي "وحير عين". "وحير" جمع حوراء، والجمع الطبيعي لها هو "حور" ومن هنا كانت القراءة المشهورة "حور عين" ولكن كيف جاءت "حير" في قراءة النخعي؟ والجواب أنه نفس الطريقة التي جاءت بها "ضيزي" من "ضُورَى" فأصل "حير" إذاً هو حور وأصل حور هو "حُور" وبالمخالفة بين عصري المزدوج عن طريق تحويل الضمة إلى كسرة تصبح "حُور" ثم بالمخالفة مرة أخرى بين

عنصري المزدوج الهاابط "iW" عن طريق التخلص من شبه الحركة؛ أي الواو والتعريض عنها بعد الحركة تصبح "حير"، وعليه فإذا ما أردنا أن نوضع خط سير تطور جمع أحور وحوراء فإننا نقدمه على الشكل الآتي:



وقد حدث هذا قياساً على "عين" بعدها، وأما "ضيزي" فحصل فيها ما حصل قياساً على "ضيزي" من الأجواف اليائني.

ومن مثل هذه التطورات التي تعارض الاتجاه الطبيعي في تصور المزدوجات ما ذكر من قراءة أحد الأعراب على أبي حاتم السجستاني في الحرم "طبي لهم وحسن مآب" (١٥) يدل "طوي" بهذه أصلها "طبي" "tuybā" وقد تطورت هذه الصيغة في الاتجاهين: عام مشهور هو: طوي "tūbā" عن طريق التخلص من المزدوج الهاابط "uy" بحذف الياء ومد الحركة تعريضاً. ولكن هناك من مال إلى المماثلة أولاً بين عنصري المزدوج ثم بالمغالفة ثانياً بينهما على النحو الآتي:



وهناك طرق أخرى تلخص فيها العربية من هذه المزدوجات اطابطة قوامها المخالفة بين عنصري المزدوج والتعريض عن المخدوف بعد الساكن الثاني لها وذلك كما في الأمثلة الآتية:

١. في بناء "افتَّعل" من المثال الواوي أو اليائي نحو وعد ويس نقول: أَتَعْدُ وَأَتَبْسُ بوزن "أَتَّعل" والأصل في ذلك هو أَتَعْدُ وَأَتَبْسُ بوزن "أَفِتَّعل" إلا أنَّ بناءهما على هذا الوزن ينشأ معه مزدوج مرفوض هو "يَوْيَ" في الواوي و "يَيْ" في اليائي، فتخالف العربية بينهما عن طريق التخلص من شبه الحركة وتعرض عنها بعد التاء -تاء الافتعال- وبذلك يكون تطور افتَّعل من المثال الواوي واليائي قد مر بالخطوات الآتية:

أَتَعْدُ ← أَتَعْدُ ← أَعْد.

أَتَبْسُ ← أَبْس

٢. ونفس الشيء يقال عن المصدر من افتَّعل واسم الفاعل واسم المفعول، نقول في المصدر:

أَتَعْدُ ← أَتَعْدَادُ ← أَعْدَاد

أَتَبْسُ ← أَتَبْسَاسُ

وفي اسم الفاعل:

مُتَّعِدُ ← مُتَّعِدُ، واسم المفعول مُتَّعِد.

مُتَّبِسُ ← مُتَّبِسُ ← مُتَّبِسُ. واسم المفعول مُتَّبِس.

هذا هو الطريق الأشهر والأكثر في الاستعمال، غير أن للحجازيين طريقة أخرى في التخلص من هذه المزدوجات، قوامها المخالفة بين

عنصري المزدوج بمحذف العنصر الصامت فيه وتنمية الحركة، فيقولون في "افتعل" من الموعد ابتعاد *‘ita ada*<sup>٩</sup> ويُفتعل ياتعد *yāta idu*<sup>١٠</sup>، ومن اليائي ايتبس: *itabasa*<sup>١١</sup> ويُفتعل منه هو ياتبس، *yātabisu*.

وكذلك يقولون في المصدر ابتعاد وايتابس، وفي اسم الفاعل واسم المفعول: متعدد ومتعد، وموتبس وموتبس، وقد نص ابن حنفي على أن أسلوب غير المحازين هو الأكثر والأقيس(١٦).

وهناك طريقة أخرى تسلكها العربية للتخلص من هذه المزدوجات المرفوضة قوامها التخلص من المزدوج كله، وتمثل لذلك بـ:

أ. فعل الأمر من الأحروف نحو: وعد، ووزن، نقول: عِدْ وزِنْ.  
والأصل إِوْعِدْ وِإِوْزِنْ، فاطرحت المزدوجات كلية، وبذلك تتغلب هذه الأفعال من بناء "افتعل" إلى بناء "عل" هكذا: إِوْعِدْ ← ابعد ← عِدْ، وِإِوْزِنْ ← ايزن ← زِنْ. وقد جاء في الشعر ومنه قول همام بن عبد الله السلوبي: نحو (١٠٠ هـ):

زيادتنا نعمان لا تنسينا      تَقِ اللهُ فِينَا وَالْكِتَابُ الَّذِي تَنْلُو

ب. وفي "افتعل" أيضاً قال الشاعر:

تقاك بكعب واحد وتلده      يداك إذا ما هز بالكف يعسل(١٧)  
فالالأصل "إِوْتقاك". ومثله "تجهنا" في قول مردارس بن حصين:  
قصرت له القبيلة إذ تجهنا      وما ضاقت بشدته ذراعي(١٨)

## بـ. المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد:

تبغ العربية في المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد نفس الأسلوب الذي تبعه مع المزدوجات الهاشطة؛ أي أن المخالفة تتم في أغلب الحالات عن طريق التخلص من شبه الحركة أي الواو والياء، وإبقاء العنصر الحركي للأسباب التي ذكرناها فيما مضى.

وفي العربية ستة مزدوجات صاعدة هي .wu, yu, wa, ya, yi, wi.  
ومن بين هذه المزدوجات الستة أبقت على اثنين منها في جميع السياقات وهم .wa, ya

أما المزدوجات الأربع الباقية، فقد التزمت المخالفة بين عنصري كل منها، إذا ما وقعت في حشو الكلمة، وخاصة في الأفعال، ولكنها تبقى عليها إذا كانت في بداية الكلمة بشكل عام. وذلك نحو: وَحدَ، وَسَاحَ، يُنَاضِلَ، يُوعَدَ، يَسَارَ وَيَعْرَ وَيَقَاطِ.

أما في الحشو فإنها تطورت إلى حركات طويلة، وذلك كما في الأمثلة الآتية:

.wu → ū .

عند إسناد الفعل الناقص الواوي إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) مثل يدعون ويفزون... نحصل على:

يَدْعُونَ <sup>u</sup>yad'uwūna، يَفْزُونَ <sup>u</sup>yaǵzuwūna

وهنا ينشأ مزدوج صاعد هو Wu، فتتخلص منه العربية عن طريق إسقاط الواو، فتلتقي الضمادات فتشكل ضمة طويلة. وبذلك ينتقل الفعلان من يَفْعُلُونَ إلی يَفْعُونَ: يَدْعُونَ ← يَدْعُونَ: <sup>u</sup>yad'ūna

## ويغزون ← يغزو *yagzūna*

وفي اسم المفعول من الأجوف الواوي نحو "قال" و "صان" تقول:  
مقوول، ومصرون يوزن مفعول، وهنا نشأ مزدوج صاعد هو "wu"  
فتخلصت منه العربية عن طريق التخلص من شبه الحركة وإبقاء الحركة، وبذلك  
انتقلت الصيغة من مفعول إلى مقول:

مقوول *makūl* ← مقول *makwūl*

مصرون *maṣūn* ← مصون *maṣwūn*

وقد احتفظت اللغة ببعض المفردات التي جاء فيها اسم المفعول من  
الأجوف الواوي على الحالة الأصلية؛ أي بالمزدوج الصاعد "wu" فمن ذلك  
قولهم: ثوب مصرون، ومسك مدووف. قال الراجز:  
والمسك في عنبره المدووف

ومن هذا القبيل أيضاً قولهم: رجل معروود، وفرس مقوود، وقول  
مقوول(١٩). ويذهب الكوفيون إلى أن ذلك لغة لبعض العرب، جاء في  
الاقتباس: "حكى الفراء عن الكسائي أن بين يربوع وبين عقيل يقولون: حلّي  
مصروف بوارين، ودواه مدووف، وثوب مصرون، وفرس مقوود، وقول  
مقوول، ثم أردف البطليوس قاتلاً: "ولما البصريون فلم يعرفوا شيئاً من  
هذا"(٢٠).

فالبصريون -عموماً(٢١)- لا يحيزن إ تمام مفعول من الواوي العين،  
ويعده الكوفيون لغة. وإذا صلح أن إ تمام مفعول من الواوي لغة بين يربوع وبين  
عقيل، فإن هذا يعني أن لغتهم تمثل المرحلة الأولى لصيغة مفعول من الواوي،  
هذه المرحلة التي قد تطورت في لغات القبائل الأخرى. وقد انتشرت الصورة  
المتطورة بين العرب بحيث لم يبق على تلك المرحلة الأصلية؛ أي المرحلة الأولى

إلاً أليفاظٌ تشكل ركاماً لغويّاً. وبقاء هذا الركام اللغوي يدل على بقاء وتدريج التطور الصوري، وما يؤكد ذلك بمحىء مصون إلى جانب مصون وأكثر من ذلك فقد نص ابن حنّي على أن "مصون" أكثر وأشهر في الاستعمال، وجاء أيضاً "مدوف" في مدوف، وعد ابن حنّي الأولى منها هي المشهورة والكبيرة الاستعمال(٢٢). وإذا كان ابن حنّي قد ذكر الحذف في هاتين الكلمتين، أي مصون ومدوف فإن ابن الشحرري ذكر بأن جميع الألفاظ السابقة قد جاء فيها الحذف، أي أنها خضعت لسنة التطور الصوري كغيرها، قال في الأمالي: "المعروف فيهن الحذف"(٢٣).

#### ٤. $\bar{w} \rightarrow i$ .

عند إسناد الناقص الواوي إلى ضمير المؤنثة الحركي (باء المخاطبة)، نقول في مثل: يغزو، ويدعو: تغزين وتدعين، والأصل: تغزوين وتدعوين. وهذا الأصل يحتوي على مزدوج صاعد هو "wi" وقد تخلصت منه العربية بنفس الطريقة السابقة؛ أي بالتخليص من شبه الحركة وإبقاء الحركة، وبذلك يتقلل الفعل في هذه الحالة من تفعيلين إلى تفعين:

تغزوين ← تغزين tagzuwīna → tagzīna

تدعوين ← تدعين tad'uwīna → tad'īna

#### ٥. $\bar{a} \rightarrow ī$ .

عند إسناد الفعل الناقص البائي إلى ضمير المؤنثة الحركي (باء المخاطبة) مثل ترمي وعشي نقول في المستوى العميق:

ترميين tarmiyīna ضميين

عشيين tamšiyīna

وهنا تخلص العربية من المزدوج الصاعد "yi" عن طريق التخلص من شبه الحركة وإبقاء الحركة، وبذلك يتقلل الفعلان من تفعين إلى تفعين.

ترميم ← ترمين **tarmīna**

تمشين ← تمشين **tamšīna**

وفي بناء " فعل يَفْعُل" مثل: "خشى" ، و "رضي" بحصول الشيء نفسه أي ينشأ مزدوج صاعد مرفوض عربياً في الحشو، فيخالف بين عنصريه عن طريق إسقاط العنصر الصامت، وبعد ذلك يسير التطور في الاتجاه مختلف هكذا:

خشى ورضي نقول في المرة: تخشين، وترضين والأصل:

**tah<sub>shay</sub>īna**، ترمين **tah<sub>shay</sub>īna**

وهنا نشاً مزدوج صاعد مرفوض عربياً هو "yi" تابع أمثال فيخالف بين عنصريه عن طريق إسقاط الصامت فتصبح الصيغة:

**tarda īna** و **tah<sub>sh</sub>a īna**. وهنا لا تتصل الكسرة الطويلة بعين الكلمة كما عهدينا في الأبيات السابقة؛ لأن مضارع " فعل" يجب أن يكون مفتوح العين، ولكن لا يجوز أيضاً تابع الحركتين، فيحصل لذلك انتلاق حركي فتتحقق الياء، فتعود الكلمتان إلى الصورة الأولى مع فرق واحد هو أن الياء زائدة هذه المرة، ثم يخالف بين عنصري المزدوج عن طريق التخلص من الحركة، وبذلك تبقى تخشين وترضين يوزن "تفعين" كالأتي:

**tah<sub>shay</sub>īna → tah<sub>sh</sub>aīna → tah<sub>shay</sub>īna → tah<sub>shay</sub>yna**

٤ . **yu → ə**

عند إسناد الناقص اليائي إلى ضمير الجماعة الحركي (واو الجماعة) مثل يخشى ويرمي نقول: يمشون ويرمون والأصل في هذا هو: يمشيون **yamšiyūna**، يرميون **yarmiyūna**:

وهنا تخلص العربية من هذا المزدوج عن طريق التخلص من شبه الحركة وتبقى الحركة وبذلك يتقلل الفعل من يفعلون إلى يفعون:

يخشون  $\leftarrow$  يخشوون:  $yamšiyūna \rightarrow yamšūna$

يرضيون  $\leftarrow$  يرمون:  $yarmiyūna \rightarrow yarmūna$

بيد أنه عند إسناد الناقص اليائي من باب فعل يَفْعَل إلى ضمير الجماعة الحركي يتم التخلص من شبه الحركة كما هي العادة، ولكن يحدث انزلاق بين فتحة العين وضمير الجماعة الحركي (وأو الجماعة) فتتحقق الواو على النحو الآتي:

يخشى + ون  $\leftarrow$  يخشون  $yahšayūna$

يرضى + ون  $\leftarrow$  يرضيون  $yardayūna$

ثم يخالف بين الحركة وشبه الحركة عن طريق التخلص من شبه الحركة. أي الياء، ههنا، ومن ثم تتبع حركتان هما: حركة الصاد والضمة الصويرة التي هي ضمير الجماعة، فيحصل انزلاق حركي فيما فتشا الواو وبذلك يتحول الفعلان إلى يَخْشُون وَيَرْضُون. ثم يخالف بين عنصري المزدوج الصاعد بإسقاط الحركة هذه المرة فيصبحان: يَخْشُون وَيَرْضُون بوزن يَفْعَلُون.

وكان المفروض أن يصبحا يخشون  $yahšūna$  ويرضون  $yardūna$  إلا أن هذا سيؤدي إلى اللبس بين مضارع فعل ومضارع "فعل"، فمضارع فعل مفتوح العين دائمًا، بينما مضارع فعل يكون مضموماً ومكسوراً أو مفتوحاً.

#### ٥. $.yu \rightarrow yi \rightarrow i$

في اسم المفعول من الأجرف اليائي مثل باع ودان نقول: ميع ومدين، والأصل فيها هو مبيع ومديون بوزن مفعول، فالذى حصل في كل من مبيع

ومديون وأمثالها هو أن حدثت مماثلة أول الأمر بين الحركة وشبه الحركة عن طريق مماثلة الحركة لشبه الحركة فتحولت *للا* إلى *ي*، فانتقلت الصيغة من مبيع إلى مبيع، ومن مديون إلى مدین أي من:

*madyīn* ← *madyūn*, *Mabyī* ← *mabyū*<sup>٤</sup>

ثم حولت بين الحركة وشبه الحركة عن طريق التخلص من شبه الحركة أي الياء، فأصبحت الكلمتان بذلك مبيع ومدين، وبذلك يكون تطور اسم المفعول من الأجوف البائي قد مر بالخطوات الآتية:

مبيع ← مبيع ← مبيع

وبذلك انتقلت الصيغة من "مفعول" إلى "مقبل".

ولقد احتفظت لهجة تميم بالصيغة الأصلية لاسم المفعول من الأجوف البائي، وقد ورد منه في الشعر قدر لا يأس به، فمن ذلك مطبوقة في قول الراجز:

وكانها نفاحة مطبوقة

ومثلها "مغيوم" في قوم علقمة بن عبدة:

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم(٢٤)

ومثلها "مهيوم" في قول ذي الرمة:

كأنى من هوى حرقاء مطرف دامي الأظل بعيد الشأومهيوم(٢٥)

وإنما مفعول من الأجوف البائي هو لغة غيم كما قدمنا: قال المازني "ربتو تميم فيما زعم علماؤنا يتمون مفعولاً من الياء فيقولون مبيع ومعيوب ومسبور به"(٢٦). وقال أيضاً: "آخرني أبو زيد أن تماماً تقول ذلك. ورواه الحليل وسيبوه عن العرب"(٢٧).

ويعلل ابن حني إنعام بن قيم (مفعول) من الأجوف اليائي بقوله "إنما أثروا في الياء لأن الياء وفيها الضمة، أخف من المواو وفيها الضمة" (٢٨).

والحقيقة أن صيغة اسم المفعول من الأجوف اليائي عندهم تمثل الصورة الأولى لاسم المفعول من الأجوف اليائي، فلم يكن نافضاً وأنموه، وإنما يبقى في لغتهم على حالته الأولى، وهذا يدل على بطء التطور الصوتي وعلى تدرجه أيضاً، وإنما يدل على ذلك أن التطور قد أخذ بفعل فعله في هذه الصيغة الواردة عليهم، قال ابن حني: "وقد قالوا طعام مزيت ومزيوت، ورجل مدین ومدیون. وهو واسع فاشر" (٢٩).

وإنما مفعول من الأجوف اليائي هو الطابع العام للهجات الدارجة، ففيها يقال: مدین، ومبیوع، وفلانة مزیونة...

٦. ويتم أحياناً التخلص من المزدوج الصاعد بحذفه بعنصره؛ الصامت والحركة معاً، كما حدث مع المزدوحات الهاابطة في بعض الصيغ، فكل من المزدوحين الصاعدين *wi*, *wu* يحذفان في مثل: هذا غازٍ ومررت بغازٍ. والأصل فيما غازٌ وغازٌ: *gāziwin*, *gāziwun* وبعد التخلص من المزدوج تبقى الصيغة غازٌ: في حالتي الرفع والجر: *.gāzin*.

ومثلهما المزدوحان الصاعدان *yu*, *yi* في مثل هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ والأصل قاضٍ وقاضٍ *kādiyun*, *kādiyin* وبعد التخلص من المزدوج تبقى الصيغة قاضٍ في حالتي الرفع والجر.

هذا بالنسبة للمزدوحات الصاعدة في الحشو.

إما إذا جاءت في بداية الكلمة، فلها تبقى في معظم الأحوال، ولكنها بحدها تتعرض لبعض التغيرات أحياناً، فكل من المزدوج *ni*, *wi*, و *wu* يتعرض في

مثل وشاح ووفادة وواسدة ووعاء إلى المهز، فيقال فيها: إشاح، وإفادة، وإسادة، وإعاء، وقد قرأ سعيد بن جبير: "ثم استخرجها من إعاء أخيه" (٣٠). ولقد ذهب السلف إلى أن الهمزة مبدلة من الواو المكسورة في هذه الكلمات وأمثالها (٣١).

وهذا غير صحيح؛ لأن البعد الشديد بين الواو والهمزة في المخرج وفي الصفة لا يجعل هناك مجالاً للتبدل بينهما. أما المهز في هذه الأمثلة فلا يزيد على كونه خالفة بين عنصري المزدوج الصاعد وـ *wi* باسقاط شبه الحركة وتحقيق الحركة، فتتحول الهمزة.

ومثل هذا بالنسبة للمزدوج *wu* في مثل وقت ← أفت ولقد قرأت القراء: "إذا الرسل أفت" (٣٢). ولقد عد السف همز الواو المضمومة ضمماً لازماً، قياساً مطرباً، قال ابن حني: "وقد أبدلت الواو هزة بدلاً مطرباً إذا انضمت ضمماً لازماً، وذلك نحو أفت، وأجده، وأذور، وأنوب" (٣٣).

وهذا غير صحيح، والتفسير الصحيح الذي نرتضيه، هو التفسير الذي ذكرناه قبل قليل بالنسبة للمزدوج الصاعد وـ *Wi* مما حصل هنا أيضاً لا يزيد على كونه خالفة بين عنصري المزدوج الصاعد "وـ *wu*" بمحذف شبه الحركة وتحقيق الحركة فتشحقق الهمزة.

ومن ذلك أيضاً في المزدوحات الأخرى قولهم يُسرع وأسرع، ويسْرُ وأسرُ (٣٤)، قال طرفه:

أرق العين خيال لم يقر طاف والركب بصحراء أسر

وقد جاء أدبه في بيديه، وفي أسنانه ألل في ييل، وأشجب وأعصر وأملم  
في يشجب وبعصر وبملم، وكذلك بلندد وألندد (٣٥).

وقالوا في وناء أناة، وفي وحد: أحد، وفي وحم: أحجم وفي وسقاء:  
أسماء (٣٦).

فالهمز في هذا كله، وفي سابقه ليس له من تفسير سوى أنه مخالفة بين  
عنصري المزدوج الصاعد عن طريق إسقاط شبه الحركة، وتحقيق الحركة بعد  
ذلك.

#### ج. المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات في " فعل" من الأجواف والناقص:

ومن صور المخالفة بين الحركات وأشباه الحركات، ما يعرف بـ  
"إعلال الواو والياء" في الأجواف والناقص.

وسنعرض فيما يأتي لتطور بناء " فعل" من الأجواف عن طريق المخالفة  
بالتفصيل،

للتذكرة أشباه الحركات أي الواو والياء بانفتاح كبير يقربها من الحركات  
وهذا ما جعلنا نطلق عليها في هذا البحث "أشباء الحركات" وقد أطلق عليها  
بعضهم "أشباء أصوات اللين" (٣٧)، وأطلق عليها آخرون اسم "أشباء  
الصوات" (٣٨).

وقد غالى بعضهم فصنفهم ضمن الحركات، لا الصوامت، أمثال  
برجشتراوس قال في التطور النحوي للغة العربية "... فإذا نرى نطق الواو والياء،  
أو بالأحرى أوضاع أعضاء النطق الخاصة بنطقهما، مطابق تلك الخاصة بنطق  
الضمة والكسرة مطابقة تامة، فتعد الواو والياء بين الحركات أو الحروف  
الصائنة Vowels لا بين الحروف الصامتة" (٣٩). وقال بعضهم في هذا المعنى:

"النصف المخروف أو الحركات هي حركات بسيطة أو مركبة تقوم بدور الحرف أحياناً، ونجد منها في العربية نوعين هما: الواو والياء" (٤٠).

وعليه، فالتشبه القوى بين الواو والياء وبين الحركات يجعل تابعها في السياق أشبه بتتابع الأمثال، وهو مكرر، ومن ثم تعمد إلى المحالفة بينهما.

ولقد عالج السلف هذه الظاهرة، أي إعلال الواو والياء في الأحروف والناقص، وبينوا لنا أن إعلال الواو والياء فيهما يرجع إلى ما يمكن أن نسميه خالفة صوتية بين الأمثال المتتابعة، ولنأخذ على سبيل المثال تعليل ابن جنّي لهذه الظاهرة، قال: "إنما كان الأصل في قام قَوْمٌ، وفي حاف حَوْفٌ، وفي طال طَوْلٌ، وفي باع بَاعٌ، وفي هاب هَبٌ، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متقاربة، الفتحة والواو والياء، وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف. وسوغها أيضاً افتتاح ما قبلها. وهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباع" (٤١). وقد ذهب ابن عيسى هو الآخر إلى أن إعلال الواو والياء في الأحروف والناقص يرجع إلى كره العربية لاجتماع الأمثال، والمشاهد؛ لأن حروف اللين مضارعة للحركات" (٤٢).

هذا بالنسبة لدواعي الإعلال، أي أن العلة المباشرة لذلك هي تحركها وافتتاح ما قبلها، أي كونها مكتوفة بالحركات من الأمام والخلف، الذي يترتب عليه اجتماع الأمثال، أو ما هو في حكم الأمثال.

ولكن الذي يوحّد على السلف في تعليفهم لهذه الظاهرة الصوتية هو زعمهم، بأن الواو والياء قلبتا إلى فتحة طويلة رأساً، ومثل هذا التفسير لا يقبل به علم اللغة الحديث.

فإذا ما انتقلنا إلى اللغويين المحدثين، فإننا نجدهم قد اختلفوا حول أصل الأجوف والناقص، كما اختلفوا حول الكيفية التي تم عوجها تطورها، والمراحل التي مر بها حتى استقر بما الأمر على ما هما عليه الآن، فبالنسبة للنقطة الأولى وهي أصل الأجوف والناقص، هناك رأيان: الأول: يقول أصحابه بأن كلاً من الأجوف والناقص ثانٍ في الأصل. والآخر: يقول إنهما في الأصل ثلاثة.

قال الأب هنري فليش: "وكانت النظريتين جائزة، ولكل منها أنصار بين المبرزين من علماء نحو اللغات السامية" (٤٣).

ف أصحاب الرأي الأول يدعون كلاً من قال وباع ورمى ودعا ثانية، أما المصوت الطويل الذي يظهر في الحشو وفي الطرف فمحرد إطالة لحركة القصرة التي للساكن الأول أو الثاني. وعليه فإن "قال" ترجع عندهم إلى قل: *kala*، وبعد حركة القاف القصرة تصبح قال: *Kāla*. وكذلك فإن باع ترجع إلى الثنائي بَعَ *ba'a* وبعد إطالة حركة الباء تصبح باع *bā'a*. و"قيل" ترجع عندهم إلى الثنائي قِيل: *kila* وبعد حركة القاف تصبح قيل: *kīla*، كما أن يقول ترجع إلى يَقُل: *yakulu*، وبعد الحركة تصبح يقول يقول: *yakūlu* (٤٤)، وكذا الأمر بالنسبة للناقص أيضاً. وهذا الرأي أقرب إلى الوهم والخيال منه إلى الحقيقة والواقع، بل إن الواقع اللغوي ينافيه ويهدمه.

ولذلك كان الصحيح في هذا هو الرأي الثاني وهو الذي ينادي بأن أصل الأجوف والناقص هو الثالثي، فقال أصلها: قول، وباع: بَعَ ورمى: رَمَى، ودعا: دَعَى، وهذا الرأي هو الذي عليه السلف أيضاً.

بيد أن هناك فرقاً بين موقف السلف من هذا الأصل وموقف الباحثين

المحدثين:

فالسلف ذهبوا إلى أن هذا الأصل الذي يرجع إليه كل من الأحروف والناقص أصل وهي؛ أصل افتراضي، وليس تحته آية حقيقة، أو واقع لغوي؛ فهذا ابن حُثْي يقول في "باب مراتب الأشياء وترتيبها تقديراً وحكمًا لازماناً ووقتاً": "وهذا الموضع كثير الإبهام لأكثر من يسمعه، ولا حقيقة تحته، وذلك كقولنا: الأصل في قام: قَوْمٌ، وفي باع: بَيْعٌ، وفي طال: طَوْلٌ، وفي خاف ونام وهاب: خَوْفٌ، ونَوْمٌ وَهِبٌ، وفي شد: شَدَّد، وفي استقام: إسْتَقْوَمٌ وفي يستعين: يَسْتَعِنُونَ، وفي يَسْتَعِدُونَ: يَسْتَعِدُونَ، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يدعى أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه - قد كان مرة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد: قَوْمٌ زَيْدٌ، وكذلك نَوْمٌ جَعْفَرٌ، وطَوْلٌ مُحَمَّدٌ، وشَدَّدَ أَخْوَكَ يَدَهُ، واستعدَ الْأَمْيَرُ لِعَدُوِّهِ. وليس الأمر كذلك، بل يضده، وذلك أنه لم يكن فقط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه.

وأما معنى قوله: إنه كان أصله كذلك: أنه لو جاء بمحيط الصحيح ولم يعلّم لوجب أن يكون بمحيطه على ما ذكرنا، فاما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ، فخطئاً لا يعتقد أحد من أهل النظر" (٤٥).

فابن حُثْي، والسلف عامة، لا يؤمنون بفكرة التطور اللغوي، فقد درسوا اللغة العربية، على الحالة التي كانت عليها في عهدهم، معتقدين أنها كانت ومنذ الأزل على ما هي عليه الآن. آية ذلك قول أبي علي الفارسي: "إن هذه اللغة وقعت طبقة واحدة كالرقم تضعه على المرقوم والميسم يباشر به صفحة الموسوم لا يحكم لشيء منه بتقدم في الزمان" (٤٦)، فإذا ما صدموا بوجود نحو: عَوْرٌ وَخَوْرٌ وَصَبَدٌ وَغَيْدٌ، وَأَطْوَلٌ، قال عمر بن أبي ربيعة:

صدقت فأطولت الصدور وقلما وصال على طول الصدور يدوم

ومثله أُغيلت المرأة، وأغيمت السماء واستحوذ عليهم الشيطان، واستوْقَ الجمل... وغيرها مما يطلق عليه المحدثون "الرِّكَامُ الْغَوِّي" (٤٧)، بفسره السلف على أنه شدّ عن بايه، لم يعلّ ليكون منبهة على الأصل المرفوض (٤٨). ولا ندري لم تكن هذه الأصول القليلة التي احتفظت بها اللغة مصححة دون إعلال دليلاً كافياً، وبرهاناً قاطعاً على أن الأصل في الأحروف والناقص المعل كان كذلك؟ ومن الغريب حقاً أن يردد بعض الباحثين المحدثين رأي السلف في هذه القضية، فينفي من ثم أن يكون الأحروف والناقص قد كانوا في مرحلة ما من حياة العربية مصححين. قال الدكتور حمam حسان في مبحث الإبدال والإعلال "وقد يدو لنقارئ من أول وهلة أن هذا العنوان "الإبدال والإعلال" يحمل في طيه زعماً بأن العرب كانوا ينطقون شيئاً ثم أبدلوا به شيئاً آخر، أو أعلوه، وهذا الظن أبعد ما يكون عن الصواب. فالتفاين هنا ليس بين مستعمل قلم متراك، ومستعمل حديث منطوق، وإنما التقابل هو ما يقرره النظام ويتطبّه السياق؛ أي بين القواعد الصوتية وبين المظاهر الموقعة" (٤٩).

وهذا الحكم من السلف ومتابعيهم قائم في الحقيقة على أساس المنهج الوصفي الذي يعني بمعالجة ظواهر لغوية موجودة بالفعل في فترة زمنية محددة، والافتراض أن يكون في مكان محدد أيضاً، والنتائج التي يفرزها البحث وتنتهي إليها الدراسة القائمة على هذا المنهج يجب أن تقيد بالفترة الزمنية التي درست اللغة خلالها، والتي تمثل هنا الفترة الأخيرة من العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام.

فالذي حصل من السلف أفهم درسوا اللغة العربية خلال هذه الفترة الزمنية، ولكن النتائج التي توصلوا إليها عمّوها على اللغة العربية في جميع

مراحلها وأطوار حياتها، وهنا يكمن الخطأ المنهجي الذي وقعوا فيه، لذلك نقول بأن أحکامهم سليمة وصادقة على اللغة العربية حلال هذه الفترة فقط؛ أي الفترة الأخيرة من العصر الجاهلي وعصر صدر الإسلام، أمّا تعميمها على اللغة في جميع مراحلها فمحكم بخطئه، ترتب عليه نتائج خطيرة وهي إنكارهم كون الأحوف والناقص قد مروا بحاله التصحیح في يوم من الأيام.

وأكبر دليل على خطئهم وفساد حکمهم هذا الأفعال الجوف التي لا تزال مصححة في العربية والتي تمثل تلك الظاهرة المندثرة في اللغة، والتي يطلق عليها المحدثون "الركام اللغوي".

فإذا لم يكن "الركام اللغوي" كافياً، فإن الدراسة المقارنة للأحوف والناقص في العربية والحبشية تقطع الشك باليقين، وتؤكد خطأ السلف ومتابعهم بتصديق هذه القضية. وذلك أن الحبشية تشيع فيها ظاهرة التصحیح فتشمل الناقص كلها وبعض الأمثلة من الأحوف، فمن الأحوف نجد فيها: sawe'a "نادي" ، bayana "تحقق" ، dayana ... "دان" (٥٠) و y'say't "يبيع" ، y'saw'r "يحمل" (١٥). و kawama "قام" (٥٢).

أما الناقص فيمثله كل من sahawa "صحا الجو" ، şalawa "صلّى" وكذلك ramaya "رمى" ، ra'ya "رأى" ، talawa "تلاء" ، tħal ، tħeb "ومثال اللفيف المقرون: dawaya "مرض" ، rawaya "روى" (٥٣). ومن المعروف أن الحبشية لغة عحافظة، قال أوليري: "كثيراً ما نجد في العربية والحبشية صيغة كاملة نشاطها وحيويتها في الوقت الذي اختفت فيه من العربية، ولكنها تركت أثراً فيها" (٤٥) وقال ولفسون: "وقد لاحظ المستشرقون أن الحبشية حافظت على عناصر سامية قديمة لم يبقى لها أثر في جميع اللغات السامية الأخرى

وخصوصاً في الأساليب. كذلك هناك أشياء أخرى تدل على أن المعاشرة حافظت على أقدم الصور السامية، في حين قد أضاعتتها غيرها" (٥٥)

وعليه فالرکام اللغوي في العربية، وبعض الأحوف -وجميع الناقص في الحبسية يؤكد بشكل قاطع أن الأحوف والناقص في العربية قد أتى عليهما حين من الدهر كانوا فيها مصححين. ولكن السلف بدل أن يتخدوا من "الرکام اللغوي" دليلاً أكيداً على حالة التصحيح، فلهم فسروها بأنما شدت عن الباب لشکون منهـة على الأصل المرفوض (٥٦)، قال ابن الشجري: " وإنما جعلوا التصحيح في هذه الأفعال منهـة على الأصل" (٥٧).

ونحن من جانبنا نعد "الرکام اللغوي" -مستأنسين بالحبشية- دليلاً قريباً على تلك الحالة التي كان عليها الأحوف والناقص مصححين في طفولة اللغة. أما عدم الإعلال في مثل: حور وصيـد وعـور وغـيد... فإنـا نفسـهـ على أساس من التيسـ في بعضـها خـاصـة: حـور وـحـار وـصـيد وـصـيـاد، وـنـفـسـرـ عدم إـعـلـالـ بـقـيـةـ المـفـرـدـاتـ عـلـىـ أـسـاسـ الـبـطـءـ وـالـتـدـرـجـ فيـ التـطـورـ الصـوـتيـ، وـقـدـ قـدـمـناـ أـنـ منـ خـصـائـصـ التـطـورـ الصـوـتيـ أـنـ يـتـسـمـ بـالـبـطـءـ وـالـتـدـرـجـ، فـلـاـ يـتـمـ بـيـنـ يـوـمـ وـلـيـلـةـ، وـهـذـاـ فـسـرـهـ أـسـتـاذـنـاـ الدـكـتـورـ رـمـضـانـ عـبـدـ التـوـابـ أـيـضاـ، قـالـ فيـ مـعـرـضـ رـدـهـ عـلـىـ السـلـفـ يـشـأـ هـذـهـ أـفـعـالـ المـصـصـحةـ: "وـهـذـاـ الرـکـامـ الـلـغـوـيـ"ـ تـخـدـهـ نـحـنـ دـلـيـلاـ عـلـىـ أـنـ الـظـاهـرـ الـلـغـوـيـ الـجـديـدـ لـاـ تـمـحـوـ الـظـاهـرـةـ الـقـدـيمـةـ بـيـنـ يـوـمـ وـلـيـلـةـ، بـلـ تـسـيرـ مـعـهـاـ جـنـبـاـ إـلـىـ جـنـبـ مـدـةـ مـنـ الزـمـنـ، فـدـ تـطـوـلـ وـقـدـ تـقـصـرـ. وـهـيـ حـينـ تـتـغلـبـ عـلـيـهاـ لـاـ تـفـضـيـ عـلـىـ كـلـ أـفـرـادـهاـ قـضـاءـ مـيرـمـاـ، بـلـ يـتـبـقـىـ مـنـهاـ بـعـضـ الـأـمـثـلـةـ الـتـيـ تـصـارـعـ الـدـهـرـ وـتـبـقـىـ عـلـىـ مـرـ الزـمـنـ" (٥٨).

ولعل من أقوى الأدلة على بطء وتدريج التطور الصوتي هو جمع اللغة بين التصحيح والإعلال في الفعل عور، فقد روي فيه "عار" أيضاً قال ابن جنی:

"يقال عارت عينة تعار عورا، وعورت تعر عورا، واعورت تعرّ اعوراراً". قال  
الشاعر:

ورَبَّتْ سائلَ عنِ حُفَيْهِ أَعْرَاتْ عِينَةَ لَمْ تَعْلَمْ (٥٩)

فوجود عار إلى جانب عور يدل دلاله واضحة على أن القانون المصري قد أخذ بعمل عمله في هذه المصححة أيضاً.

أما كيف انتقل الأحوف والناقص من حالة التصحح إلى الإعلال فإن للباحثين واللغويين المحدثين اجتهادات وأراء نوردها فيما يأتي:

١. ذهب فريق من الباحثين إلى أن الواو والياء قد سقطتا من الأحوف والناقص بسبب ضعفهم الناشئ عن وقوعهما بين حركتين، قال الأكاديمي هنري فليش: "إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحداهما بين مصوتين، إذ إنها نحوان نحو الاختفاء" (٦٠). وقد أكد الدكتور تمام حسان ضعف الصوت حين يكون بين حركتين فقال "يمكن القول إن أضعف ما يكون الحرف إنما يكون وسطاً بين حركتين" (٦١). وكرر هذا القول في موضع آخر فقال: "فالصوت أقوى ما يكون نطقاً إذا وقع مشددًا في الآخر. وهو أضعف ما يكون نطقاً إذا وقع بين حركتين" (٦٢).

والذي نحب أن نوضحه هو أن السلف قد سبقوا الباحثين المحدثين في تقرير هذه الحقيقة، وفوق ذلك فعل المحدثين اقتبسوا هذه الفكرة من السلف فقد قرر ابن جنني قدماً أن قوة الصوت في الدرج غيرها في أول الكلام أو في آخره، قال في الخصائص: "فإن المتحرك حشوأ ليس

كالمتحرك أولاً، أو لا ترى إلى صحة حواز تخفيف الهمزة حشوا  
وامتناع حواز تخفيفها أولاً؟"(٦٣) وطبعاً الذي يريده ابن جنبي أن  
المتحرك حشوا ليس في قوة المتحرك أولاً.

وحسب رأي هذا الفريق من الباحثين، فإنه عند سقوط الواو والياء من  
الأحروف والناقص تلتقي الحركتان القصيرتان فتشكل منها حركة  
طويلة هي التي نجدها في قال: قول

Kāla ← Ka ala ← Kawala

وكذلك بالنسبة لباع، ورمي

ramaya → rama a → ramā

وكذلك بالنسبة لدعا.

أما إذا كانت الحركتان مختلفتين نحو حرف hayiba، وهي بـ tawula ففي هذه الحالة يسقط شبه الحركة وحركته معاً  
ويعرض بعد حركة الصامت السابق فتصبح خاف hāfa، وهاب hāba،  
وطال tāla.

وما هو جدير بالذكر أن اليونانية القديمة تشارك العربية في هذه  
الظاهرة فقد ذكر بنو مفild أن اليونانية القديمة تفقد أصواتاً مثل السين  
والباء والواو إذا جاءت بين الحركات (٦٤).

وقد فسر بعضهم بطريقة مبهمة، وغامضة طريقة تطور الأحروف  
والناقص من حالة التصحح إلى الإعلال، فأرجع ذلك إلى طبيعة النسج  
المقطعي الذي ينشأ عن الواو والباء، هذا النسج الذي لا ينسجم - على  
حد قوله - وذوق العربية، ولذا تعمد العربية إلى التعديل في الصيغة

لتفادي ما ليس من طبعها فتسقط الرواء والباء وتشأ مكافئها الفتحة الطويلة(٦٥).

٣. وهناك رأي غريب مغرق في الوهم والخيال نذكره بحد العلم به، يزعم فيه صاحبه أن أصل الرواء والباء في الأجواف والناقص هو الفمزة، فقال مثلاً أصلها عنده هو ق ء ل ١ ومضارعه ي ق ء ل. ثم يزعم بأن الفمزة قد حفظت في الماضي فصار ق ء ل ← قال ي ق ء ل ← ي ق ١، ثم يستطرد هذا الباحث الكريم في شرح وجهة نظره فيقول، بأن نطق المضارع قاد إلى قلب الألف وأدوا لتوافق الضمة قبلها، وتجنب صعوبة النطق بالألف الساكنة، وأمامها القاف المضمومة، ومن ثم أصبح المضارع يقول(٦٦) وهذا كله خطأ في خطأ، وهو في رأينا إلى الشعوذة اللغوية أقرب منه إلى التحقيق العلمي.

٤. ولكن الرأي الذي نرتضيه، ونأخذ به في بحثنا هذا، هو الرأي الذي أجمع عليه المحققون من المغاربة والباحثين المحدثين، من أن المخالفية بين الحركة وشبيه الحركة في الأجواف والناقص قد مررت بأربع مراحل، بسطتها أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه خن العامة والتطور اللغوي وفي كتابه بحوث ومقالات في اللغة على النحو الآتي (٦٧):

أ. مرحلة التصحح، وهي المرحلة الأولى التي كان فيها الأجواف والناقص مصححين فقال: قول وباع: تبع، ورمى: رمي، ودعا: دعو، وهذه المرحلة قد حفظتها العربية في بعض المفردات مثل: عور، وحور، وهيف وغيد واستحوذ، واستنوق، وأغيلت المرأة، وأغيمت السماء، وأططل... كما أن هذه المرحلة لا تزال محفوظة

في الأثنوية في بعض الأفعال الجوف والناقصة وقد ذكرنا ذلك فيما مضى (٦٨).

بـ. والمرحلة الثانية، هي مرحلة التسكين، أو ضياع الحركة، وذلك طلباً للحفة عن طريق احتزال عدد المقاطع القصيرة المتتابعة، وفي هذه المرحلة تحول قول ← قول، بَيْع ← بَيْع، رَمَى ← رَمَى وَدَعَوْ ← دَعَوْ ... وتسكين الوسط للتخلص من تتابع المقاطع القصيرة كثیر في العربية.

وهذه المرحلة من تطور الأجوف والناقص حفظتها هجنة هذيل على ما ذكرت كتب اللغة، قال سيبويه: "وناس من العرب يقولون بشري وهدي لأن الألف خفية والباء خفية، فكأفهم تكلموا بواحدة، فأرادوا التبيان" (٦٩).

وقد نصَّ الفراء على أن ذلك لغة هذيل ولبعض قيس، قال في معانِ القرآن: "وهي لغة في بعض قيس وهذيل. كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة، أشدها القاسم بن معن:

ترکوا هويَ واعنقا هواهم ففقدتهم ولكن جنب مصرع

وقال لي بعض بنى سليم: آتيل بمولي، فإنه أروى مني" (٧٠).

وذكر ابن جنبي هو الآخر أن من العرب من كان يقلب الصمة الطويلة في المقصور ياء ويدغمها في ياء المتكلم فيقول: عصي، ورحي وبشري (٧١).

والصحيح أنه ليس في هذه الأمثلة وأشباهها قلب للفتحة الطويلة (الألف) الباء. وكل ما في الأمر، هو أن الأصل في عصي ورمي هو: عصَّ وَرَمَّ، ثم تطور هذا الأصل بالتسكين، وهي المرحلة الثانية من مراحل تطور

المعلم، فحذفت الحركة من الواو والباء، فصارت الكلمات من ثم: عَصْرَهُ  
وَرَحِيْ، وهذه المرحلة من تطور المقوض والمقصور قد حفظتها لنا لجنة هذيل،  
وبعض القبائل الأخرى كبعض قيس وبعض سليم... ثم حدث أن اتصل ضمير  
المتكلم الحركي (باء المتكلم) فصارت الكلمات: عصري ورحى + ي،  
فحصلت مخالفة بين الواو والباء في الأولى بأن أسقطت الواو وعوض عنها بـ  
الباء فصارت عصي، وأدغمت الباء في الباء الثانية فصارت "رحى". وقد قرئ  
هذه النهاية في القرآن الكريم، فقد قرأ عاصم الجحدري وعيسى بن عمر الثقفي  
وابن أبي إسحاق (٧٢) "فمن تبع هُدِيَّ" (٧٣) قال أبو جعفر التحاش: "هذه لغة  
هذيل، يقولون: هُدِيَّ وعصيّ" (٧٤).

وهناك أمثلة كثيرة على هذه المرحلة في الشعر، فمن ذلك ما أنسده ابن  
حنى مرويًا عن محمد بن حبيب (٤٥ هـ):

إِنْ لَطِيْ نَسْوَةٌ تَحْتَ الْغَضَبِيْ  
قَنْعَنَ اللَّهُ مَنْ قَدْ طَغَىْ  
بِالْمُشْرِفَاتِ وَطَعْنَ بِالْقَنْسِيْ  
يَا حَبْدَا جَفَانِكَ ابْنَ قَحْطَنِيْ  
وَحَبْدَا قَدْوَرَكَ الْمَصْبِيْ  
كَأَنْ صَوْتَ غَلِيْهَا إِذَا غَلَيْ  
صَوْتَ جَهَالَ هَدْرِيْ قَبْقَيْ (٧٥)

ومن هذا القبيل: قفي وصدبي في قول الآخر:

يَطُوفُ فِي عِكَبَ فِي مَعَدَ وَيَطْعَنُ بِالصَّمَلَةِ فِي قَفِيَا  
فَإِنْ لَمْ تَأْرَ لِي مِنْ عِكَبٍ فَلَا أَرْوَيْمَا أَبِدَا صَدِيَا (٧٦)

ومثله قول أبي دواد الإيادي:

فأبلويني بليتكم لعلى أصالحكم وأستدرج نويَا(٧٧)

٣. والمرحلة الثالثة، هي مرحلة انكماش الحركة المزدوجة وتحولها مع الواء إلى ضمة طويلة ممالة "ā" وتحولها مع الباء إلى كسرة طويلة ممالة "ē". وهذه المرحلة هي الشائعة في اللغة الخيشية في الأحوف الثلاثي، ففيها مثلاً: ḫōra "عور"، و kōma "قام"، و ṣēta "باع".

هذه المرحلة حفظتها لهجة غيم وقيس وأسد، وهي القبائل البدوية، القابعة في قلب نجد، والتي تشيّع عندها الإمامة، قال الرضي: "وليست الإمامة لغة جميع العرب، وأهل الحجاز لا يميّلون، وأشدّهم حرضاً عليها بنو غيم" (٧٨).

وبناء على ما قدمنا نعرف أن الإمامة تمثل - في الحقيقة - مرحلة سابقة لمرحلة التفحيم، ومن ثم فعندما يقول السلف بأن الأصل هو التفحيم، وأن الإمامة صارئة عليه، مستدلين على ذلك بمحواز تفحيم كل ممال، وأنه لا يجوز إماملة كل مفخم (٧٩). نقول بأن هذا الحكم غير صحيح، إذ التفحيم أي الفتح الحالص يمثل المرحلة الأخيرة من مراحل تطور أشباه الحركات في الأبيات المعتلة.

وهذه المرحلة، أي الإمامة شائعة جداً في اللهجات العربية الدارجة ففي لهجات بلاد الشام عامة... وفي اللهجة المصرية الدارجة تقول في حوض حوض: ḫōd، والثوب ينطق توب: tōb، والروض في مثل روض الفرج ينطق: ḫōd؛ والثور ينطق: tōr، أي كلها تنطق بضمّة طويلة

عمالة. وفي المقابل ينطق البيت: bēt، والشيخ: h̄eš، والعيب: 'eb وهمكذا.

٤. والمرحلة الرابعة والأخيرة، هي مرحلة الفتح الخالص، أي -التفخيم، وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تطور أشباه الحركات، وهذه المرحلة تمثلها لحمة قريش والمحاجز عامة، والتي تعد بشاشة قمة اهتمام في التطور اللغوي بالنسبة للغربية، وذلك بسبب ما توافر للهجة قريش خاصة، والمحاجزين عامة من أسباب التطور ما لم يتوافر للهجات القبائل الغربية الأخرى.

وواضح تماماً أن هذه النظرية تعد أصح النظريات، وأقربها إلى الحقيقة والواقع اللغوي، فهي كما رأينا تعززها الظواهر اللهجية قديماً وحديثاً.

وعلى هذا تكون خطوات تطور الأحوف والناقص من التصحيف إلى الإعلال قد ثبتت من خلال أربع مراحل، فكل من قال وباع ورمى ودعا وباهـا قد مر بالخطوات الآتية:

قال: kāla

kāla ← kōla ← kawla ← kawala  
.ba'a: باع:

bā'a ← bē'a ← bay'a ← baya'a  
rama: رمى:

ramā ← ramē ← ramay ← ramaya  
da'a: دعا:

dā'a ← da'ō ← da'aw ← da'awa

وكانـت النتيـحة أن انتـقل الأـحـوـف من بنـاء "فـعـلـ" إـلى بنـاء "فـالـ".  
وانتـقل المـنـقوـص من بنـاء "فـعـلـ" إـلى بنـاء "فـعاـ".

وقد غـُمـَ الـاـمـرـ عـلـى ما يـدـوـ عـلـى بـعـضـ الـبـاحـثـيـنـ، بـالـنـسـبـةـ لـتـعـلوـرـ  
الـأـحـوـفـ وـالـنـاقـصـ وـاـنـقـافـهـاـ مـنـ "فـعـلـ" إـلـىـ "فـالـ" وـ"فـعاـ"، فـأـنـكـرـ مـنـ ثـمـ أـنـ يـكـونـ  
أـصـلـ: قـالـ وـبـاعـ هـوـ: "فـوـلـ" وـ"بـيـعـ". قـالـ الدـكـتـورـ إـبرـاهـيمـ السـامـرـائـيـ: "لـبـسـ لـنـاـ أـنـ  
نـقـولـ إـنـ المـدـ فـيـ قـالـ آـتـ مـنـ وـاـوـ مـتـحـرـكـةـ، وـالـأـصـلـ "فـوـلـ"ـ، وـكـذـاـ فـيـ بـاعـ فـيـهاـ  
مـنـ "بـيـعـ"ـ وـالـحـقـيقـةـ أـنـ الفـرـقـ كـبـيرـ بـيـنـ هـذـاـ المـدـ وـالـوـاـوـ المـتـحـرـكـةـ وـالـيـاءـ المـتـحـرـكـةـ  
فـيـ "فـوـلـ"ـ وـ "بـيـعـ"ـ. وـعـلـىـ هـذـاـ فـلـ يـصـحـ أـنـ يـكـونـ أـصـلـ قـالـ وـبـاعـ فـوـلـ  
وـ"بـيـعـ"ـ(٨٠).

#### د. المـخـالـفةـ بـيـنـ الـحـرـكـاتـ وـأـشـبـاهـ الـحـرـكـاتـ فـيـ حـالـةـ الـانـفـصالـ:

لـقـدـ خـالـفتـ الـعـرـبـيـةـ بـيـنـ الـحـرـكـاتـ وـبـيـنـ أـشـبـاهـ الـحـرـكـاتـ مـنـفـصـلـيـنـ، كـمـاـ  
خـالـفتـ بـيـنـهـمـ مـتـصـلـيـنـ، فـمـنـ ذـلـكـ المـخـالـفةـ بـيـنـ الضـمـمـةـ وـالـوـاـوـ فـيـ بـنـاءـ "فـعـلـيـ"  
نـحـوـ الـدـُّنـيـاـ وـالـعـلـيـاـ وـالـقـصـيـاـ...ـ وـهـذـهـ الـكـلـمـاتـ مـنـ الـأـسـماءـ الـرواـيـةـ الـلامـ.ـ فـالـأـصـلـ  
فـيـهـاـ هـوـ: الـدـنـواـ، وـالـعـلـواـ، وـالـقـصـوىـ.

فـخـوـلـفـ بـيـنـ الضـمـمـةـ وـالـوـاـوـ، وـهـمـ مـنـ قـبـيلـ الـأـمـثالـ، بـإـحلـالـ الـيـاءـ مـكـانـ  
الـوـاـوـ، وـهـذـاـ تـحـوـلـتـ الـكـلـمـاتـ مـنـ دـُنـواـ ← دـُنـيـاـ ← عـلـوـاـ ← عـلـيـاـ، وـفـصـرـواـ ←  
فـصـيـاـ.

وـقـدـ ذـهـبـ السـلـفـ إـلـىـ أـنـ الـعـلـةـ فـيـ إـحلـالـ الـيـاءـ مـكـانـ الـوـاـوـ هـنـهـاـ هـوـ  
الـتـمـيـزـ بـيـنـ الـاـسـمـ وـالـصـفـةـ(٨١ـ).ـ وـالـصـحـيـحـ هـوـ مـاـ ذـكـرـنـاهـ، بـمـرـدـ مـخـالـفةـ بـيـنـ  
الـأـمـثالـ.

وقد حولفت الباء واواً في لام "فعلى" الاسمية وذلك نحو: الفتوى والتفوى والبقوى. وقد ذهب ابن حنف إلى أن مخالفة الباء واواً هنا لأجل تعويض الواو من غلبة الباء عليها، قال "فإن قيل: فلم قلبت العرب لام "فعلى" إذا كانت اسمًا وكان لامها باء واواً، حتى قالوا: العوى والتفوى والبقوى، فالجواب: إنهم إنما فعلوا ذلك في "فعلى"؛ لأنهم قد قلبوا لام "الفعلى" إذا كانت اسمًا وكانت لامها واواً باء طلباً للخفة وذلك نحو الدنيا والعليا والقصيا، وهي من دنوت وعلوت وقصوت. فلما قلبوا الواو باء في هذا، وفي غيره مما يطول تعداده، عوضوا الواو من غلبة الباء عليها في أكثر الموضع بأن قلبوا في نحو البقوى والتفوى واواً ليكون ذلك ضرباً من التعويض والتكافؤ بينهما فاعرفه" (٨٢).

وتعليل ابن حني هذا يعني وباختصار شديد، أن إحلال الواو مكان الباء إنما هو "مجاملة" للواو و "غير لخاطرها" ولكن هذا إذا جاز في عالم الناس فإنه لا يجوز البتة في عالم اللغات، فليس في عالم اللغة بمحاجلة البتة، ولا شيء من هذا القبيل.

والذي نراه في هذه الألفاظ، أن ما حصل فيها لا يزيد على كونه مخالفة صوتية بين الأمثال أو المتقابلات. فالألفاظ التي ذكرها ابن حني قد جاء فيها "فعلى" أيضاً قال ثعلب: "ويقال البقوى والبقيا والرعوى والرعا والفتوى، هذا كله إذا ضم كتب بالألف، وإذا فتح كتب بالباء" (٨٣).

فالذى يلوح لنا في هذه الألفاظ أن الأصل فيها هو "فعلى" أي: البقيا والفتوى، ثم حصلت مائلة بين الحركة وشبه الحركة عن طريق إحلال الواو مكان الباء فصارت بقى وفتوا، ثم حولف بين المثلين عن طريق استبدال المفتحة بضمها

الفاء في هذا كله ومن ثم جاءت الفتوى والبقوى، وهذا يعني أنها مرت بالخطوات الآتية:

بُقِيَا ← بُقُوا - بَقِوا، فُتِيَا ← فُتُوا ← فَتِوا

وما يؤكد لنا ذلك، وأن الأمر لا يزيد على كونه مخالفة صوتية بين الحركات وأشباه الحركات التماثلة بمعنى فتوان وفبيان، والأصل فيهما هو فتوان، وقد ذهب الفراء إلى أن هذه الأخيرة لغة قيس<sup>(٤)</sup> ثم حصلت مخالفة بين الضمة والواو في "فتوان" وقد ثبتت المخالفة بطرificion:

أ. أهل الحجاز مالوا إلى استبدال الكسرة بضمة القاف فقالوا: فتوان.

ب. أما التميميون فقد ذهبوا إلى إسقاط الواو وعواضوا عنها بالياء ومن ثم قالوا. فبيان. جاء في إعراب القرآن للنحاس: "قال سيبويه: ومن العرب من يقول فتوان، قال الفراء: هذه لغة قيس، وأهل الحجاز يقولون فتوان، وهم يقولون فبيان: (٨٥)".

فليس الأمر كما وصفه ابن جنني إذاً، وليس الأمر في ذلك هو التمييز بين الاسم والصفة كما زعموا، وإنما هي تفاعلات صوتية وحسب، وقد تبه إلى ذلك الرضي قدسها، فاقترب كثيراً من فهم حقيقة ما يجري في هذه الصيغ وذلك حيث يقول: "والأصل في قلب ياء "فعلى" - بالفتح - واوا، وواو "فعلى" بالضم - ياء إنما كان طلباً الاعتدال، لا الفرق بين الوصف والاسم، إلا ترى إلى عدم التفريق بينهما في "فعلى" الواوي المفتوح فاؤه، و "فعلي" اليائي المضموم فاؤه، لما كان الاعتدال فيهما حاصلاً؟" (٨٦) وقال الأشموني (٩٢٩هـ): "حكى الأزهري عن الفراء وابن السكikt أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل: الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبين عمير قالوا القصيا" (٨٧).



## أهواه

Bloom filed p ١٢٤ .١

Bravmann, Studies in Semitic philology. P.١٠٠ .٢

سيويه ٤/٩٥ .٣

الأخفش، سعيد، معانى القرآن ٤٨/١ .٤

ابن حُني، الخصائص ٢/٣٥٠ .٥

الأخفش، سعيد، معانى القرآن ٤٨/١ .٦

ابن حُني، سر صناعة الإعراب ٢١/١ .٧

السيوطى، الأشباه والنظائر في النحو، ٣٥٢/١ .٨

روبة بن العجاج، مجموع أشعار العرب ص ١٧١ .٩

ابن حُني، المنصف، ١٢/٢ .١٠

المرجع السابق ٢٥٠/١ .٢٥٠، وانظر أيضاً: الحبيب ١/٣٤٥ .١١

سورة النجم آية ٢٢ .١٢

أبو حيان، البحر المحيط ٨/٦٢٠ (الآية ٢٢ من سورة الواقعة).

ابن خالويه، ليس في كلام العرب ص ٢٥٦ .١٤

ابن حُني، الخصائص ١/٣٨٤ (الآية ٢٩ من سورة الرعد).

ابن حُني، المنصف ١/٢٢٨ .١٦

ابن حُني، الخصائص ٢/٢٨٦ .١٧

ابن حُني، سر صناعة الإعراب ١/٢١٠ .١٨

١٩. ابن حُنَيْ، المنصف ٢٨٥/١، وانظر أيضاً الخصائص ٢٦١/١.
٢٠. البطليوسى، الاقتضاب ٣٢٨/٢.
٢١. قلنا عموماً لأن من البصريين من قاس ذلك وهو المبرد وقد خطأه أبو علي الفارسي في ذلك، لأنه أحاجر شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع انظر ابن حُنَيْ، المنصف ٢٨٥/١.
٢٢. ابن حُنَيْ، المنصف ٢٨٥/١.
٢٣. ابن الشحرى، الأعمال الشجرية ١٢/٢.
٢٤. ابن حُنَيْ، المنصف ٢٨٦/١.
٢٥. العسكري، حسن بن عبد الله، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص ١٤٦.
٢٦. ابن حُنَيْ، المنصف ٢٨٣/١.
٢٧. المرجع السابق ٢٨٦/١.
٢٨. المرجع السابق ٢٨٣/١.
٢٩. المرجع السابق ٢٨٧/١.
٣٠. سورة يوسف آية ٧٦.
٣١. ابن حُنَيْ، سر صناعة الإعراب ١٠٤/١.
٣٢. سورة المرسلات آية ١١.
٣٣. ابن حُنَيْ، سر صناعة الإعراب ١١١/١.
٣٤. المرجع السابق ٢٤٣/١.

٣٥. المراجع السابق في المكان نفسه.
٣٦. المراجع السابق ١٠٤/١.
٣٧. أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية ص ٤٣.
٣٨. السعريان، محمود، عالم اللغة ص ١٩٧.
٣٩. برجشتراسر، التطور النحوي، ص ٤٦.
٤٠. البكوش، الطيب، التصريف العربي، ص ٥٠.
٤١. ابن حنّي، سرّ صناعة الإعراب، ٢٥/١.
٤٢. ابن عبيش، شرح المفصل، ٨٢/١٦/١٠.
٤٣. فلبيش، هنري، العربية الفصحى ص ٢٠١.
٤٤. المراجع السابق، في المكان نفسه.
٤٥. ابن حنّي، الخصائص ٢٥٦/١، ١٩٠/٢، وانظر أيضاً المنصف ١٩٠/٢.
٤٦. ابن حنّي، الخصائص ٤٠/٢.
٤٧. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتتطور اللغوي ص ٣٧٦.
٤٨. ابن حنّي، المنصف ٣٣٣/١.
- وانظر أيضاً، ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١٣٩/٢.
٤٩. حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٧٥.
٥٠. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتتطور اللغوي ص ٣٧٤ وانظر أيضاً، بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٤٤.

٥١. بشر، كمال، مفهوم الصرف، مجلة مجتمع اللغة العربية بالقاهرة العدد ٢٥ ص ١٣٠.
٥٢. حسين، صلاح الدين، المدخل إلى علم الأصوات ص ٧١.
٥٣. بشر، كمال، مفهوم الصرف، ص ١٣٠.
- O'leary, Comp. Gr.P5.
٥٤. ولقتسون، تاريخ اللغات السامية ص ٢٦٢. وانظر كمال بشر، دراسات في علم اللغة، القسم الثاني ص ١١٨.
٥٥. ابن حني، المنصف ١/٣٣٣.
٥٦. ابن الشجري، الأمالي الشجرية، ١٣٩/٢.
٥٧. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٣٧٧.
٥٨. ابن حني المنصف، ٤٢/٣.
٥٩. فليش، هنري، العربية الفصحى ص ٤١.
٦٠. حسان، تمام، اللغة العربية معناها وبناؤها ص ٣٠٢.
٦١. حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة ص ١٥٣.
٦٢. ابن حني، المخصائص ١/٥٧.
- Bloomfield. P374.
٦٣. شاهين، عبد الصبور، النهج الصوتي للبنية العربية ص ٨٧.
٦٤. سلوم، داود دراسة اللهجات العربية القديمة ص ٧٣.

٦٧. عبد التواب، رمضان، لحن العامة والتطور اللغوي ص ٣٧٤-٣٧٥.
- وانظر أيضاً: بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٤٤-٢٥٠.
٦٨. انظر ص ٤٣٦.
٦٩. سيبويه ٤١٣/٣.
٧٠. الفراء: معان القرآن ٣٩/٢.
٧١. ابن حُنْي، الخصائص ١٧٦/١.
٧٢. التحاس، إعراب القرآن ٤٧/١.
٧٣. سورة البقرة آية ٣٨.
٧٤. التحاس، إعراب القرآن ٤٧/١.
٧٥. ابن حُنْي، المختسب ١٧٧/١.
٧٦. ابن حُنْي، الخصائص ١٧٧/١.
٧٧. المرجع السابق ١٧٦/١.
٧٨. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية ٤/٣.
٧٩. ابن يعيش، شرح المفصل ٥٤/٩.
- وانظر تفصيل ذلك في: ابن الجوزي، النشر في القراءات العشر ٣١-٣٢/٢.
٨٠. السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته ص ١١٠.
٨١. ابن حُنْي، الخصائص ١٣٤/١ وانظر أيضاً، ابن عصفور، الممتنع في التصريف ٥٤٢/٢.

٨٢. ابن حُنَيْ، الخصائص ١/٨٧ وانظر كذلك سر صناعة الإعراب ١/  
٩٩-١٠٠ وانظر أيضاً المنصف ٢/١٥٧.
٨٣. ثعلب، مجالس ثعلب ٢/٥٨٦.
٨٤. النحاس، إعراب القرآن ١/٣٨٦.
٨٥. المرجع السابق، في المكان نفسه.
٨٦. الرضي الاسترابادي، شرح الشافية، ٣/١٧٩.
٨٧. الأشموني، شرح الأشموني (هامش حاشية الصبان) ٤/٢٣٥.

## **تخفيف الهمزة:**

تعد الهمزة بحسب طبيعة نطقها من أصعب الأصوات إخراجاً وذلك بسبب ما يتطلبه نطقها من جهد عضلي يسببه شد الورترين الصوتين وانطباقيهما على بعضهما بــالحكام، إلى جانب الاحتقان والتوتر الناشئين عن قطع النفس فترة من الزمن إلى جانب ضغط الرئتين على المرأة، ثم الانفاس السريع للأوتار الصوتية.

ولقد لمع السلف هذه الخاصة، وأحسوا بذلك الجهد العضلي الذي يتطلبه نطقها فوصفوها بأنها "نرة في الصدر تخرج باجتهاد" (١).

وبسبب صعوبة نطق الهمزة مالت بعض اللهجات العربية قديماً إلى التخلص منها، وخاصة قريش، والمحاجز عامة، ففي الآخر عن علي (٤٠ هـ) - كرم الله وجهه - أنه قال: "نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نر، ولو لا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وسلم ما همنا" (٢). وقد علل ابن كمال باشا ميل المحاجزيين عامة إلى التخلص من الهمزة بقوله: "لأنها حرف متقلل إذ عزجه أبعد من مخارج جميع الحروف، لأنه يخرج من أقصى الحنق، فهو شبيه بالتهوع المستكرة لكل أحد بالطبع" (٣). وقال أبو شامة الدمشقي: "ولما كانت الهمزة حرفاً جلداً على اللسان، في النطق لها كلفة، بعيد المخرج يشبه بالسعلة، لكونه نرة في الصدور، توصل إلى تخفيفه، فسهل النطق به، كما تسهل الطرق الشاقة، والعقبة المتکلف صعودها" (٤).

والخلص من الهمزة أي إسقاطها من النطق، هو ظاهرة من ظواهر قانون الاقتصاد في الجهد، فالذين مالوا إلى التخلص منها، كانت غايتها من ذلك طلب الخفة وإيثاراً للسهولة في النطق ليس غير.

وتحقيق المهمزة إنما يكون بوقوعها في الحشو أو في المطرف، أما إذا كانت صدرًا، فإن العرب جميعاً يحققوها، الحجازيون وغيرهم في ذلك سواء. وقد بَيَّنَا العلة في ذلك فيما مضى<sup>(٥)</sup>، ونعرض فيما يأتي لطرق التخلص من المهمزة.

المهمزة قد تكون ساكنة، وقد تكون متحركة، فإن كانت ساكنة، فإنها تسقط ويعوض عنها بعد حركة الصامت السابق لها، وذلك على النحو الآتي:

Ra's	→	rās	رأس	←	رأس
fa's	→	fās	فاس	←	فاس
bi'r	→	bīr	ير	←	بشر
di'b	→	dīb	ذيب	←	ذئب
bu's	→	būs	بوس	←	بوس
lu'lu'	→	lūlū	لولو	←	لولو
yu'minūna	→	yūminūna	يؤمنون	←	يؤمنون

أما إذا كانت متحركة، فقد يكون ما قبلها ساكنة، وقد يكون متحركًا، فإذا كان ما قبلها ساكنة، تسقط المهمزة، فتتصل حركتها مباشرة بالصامت قبلها، وذلك نحو: إِسْأَل ← إِسْأَل ← سَل.

وأما إذا كان ما قبلها متحركًا، فقد تكون حركة ما قبلها مماثلة لحركتها وقد تكون مختلفة عنها. ونوضح فيما يأتي طريقة تخفيف المهمزة في كتا الحالتين:

**أولاً: إذا كانت حركة ما قبل الهمزة مماثلة لحركتها:**

إذا كانت حركة الصامت السابق للهمزة مماثلة لحركتها، خفت  
الهمزة بإحدى طريقتين:

أ. تسقط الهمزة: فتلتقي الحركتان القصيرتان اللتان تكتفيا فتشكل  
منهما حركة طويلة، وذلك على النحو الآتي:

sāla	←	saala	←	sa'ala	سائل:
Karā	←	karaa	←	kara'a	قراء:
rūs	←	ruus	←	ru'ūs	رعوس:

والحركة الطويلة مهما مدت تبقى حركة طويلة.

ب. والطريقة الأخرى قوامها سقوط الهمزة أيضاً من النطق، ولكن لا  
تصل الحركتان القصيرتان اللتان تكتفان الهمزة في النطق مباشرة، وإنما  
تكون هناك وفيقة. تفصل بينهما في النطق(٦)، ومن ثم لا يتشكل من  
مجموع الحركتين القصيرتين حركة طويلة كما رأينا في الطريقة الأولى،  
وهذه الطريقة من تخفيف الهمزة هي ما اصطلاح على تسميتها بـ"همزة  
بين بين" والتي يصفها السلف بأنها همزة تنطق نطاً وسطاً بين الهمزة  
وبين الصوت الذي منه حركتها، أي بأن يجعل لفظها بين الهمزة  
والألف إن كانت مفتوحة، وبين الهمزة والباء إن كانت مكسورة،  
وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة"(٧). فالسلف يتصورون أن  
هناك صوتاً ينطق في مثل هذه الحالة. قال أبو جعفر النحاس: "وهمزة  
بين بين متحركة يوزها مخففة، كذا قال سيبويه: فاما قول من قال: هي  
لا ساكنة ولا متحركة(٨)، فمحال؛ لأنها إذا لم تكن ساكنة فهي

متحركة. وإذا لم تكن متحركة فهي ساكنة، فيجب على قوله أن تكون ساكنة متحركة، والدليل على أنها متحركة، قوله:

أن رأت رجلاً أعشى أضربه ريب المنون ودهر مفند خبل

فلو قلت: أن لكان الوزن واحداً، وهمة بين بين كثيراً ما يغليط فيها، وهي من أصعب ما في النحو<sup>(٩)</sup>. وفي الواقع إن كل ما ذهب إليه القدماء غير صحيح، ذلك أن الاستماع إلى مجيدى القراء هذه الأيام يؤكّد لنا أنه ليس الملة همة على الإطلاق، وقد قدمنا موقف الباحثين من هذه القضية، وتأكيدهم سقوط الهمزة من النطق الفعلى<sup>(١٠)</sup>، وكل ما حدث هنا أن الهمزة سقطت من النطق ثم كانت هناك وُيَّقة فاصلة بين الحركتين القصيرتين اللتين تكتفاهما، ولقد أحسن السلف بالفرق بين تخفيف الهمزة حسب الطريقة الأولى وبين تخفيفها بين بين، ولكنهم لم يتمكّنوا من تشخيصها والرمز إليها، وهم معدورون في ذلك، لأن نظام الكتابة العربية لا يمكننا من تصوير طريقة النطق تصويراً دقيقاً في مثل هذه الحالة، ولذا فإننا لتوضيح ذلك نستعين برموز الكتابة اللاتينية، فكل من سأل ورعي.. تنطق حسب هذه الطريقة كالتالي:

sa-ala	sa 'ala
ru-us	ru 'üs

والخط القصير بين الحركتين يشير إلى الوُيَّقة في النطق بين الحركتين.

**ثانياً: إذا كانت حركة ما قبل الهمزة مخالفه لحركتها:**

في مثل هذه الحالة يحدث انزلاق حركي بين حركة الصامت السابق للهمزة، وحركة الهمزة نفسها بعد سقوط الهمزة، ومن ثم يتشكل شبه حركة، واواً أو ياء حسب تتابع الحركات، وفيما يأتي تفصيل عملية تخلق الواو والياء.

#### ٩. الواو:

أ. تتشكل الواو من تتابع الضمة والفتحة أو العكس أي أن الانتقال من الفتحة إلى الضمة يولد الواو.

وذلك نحو يودي ← *'addī*.

عند إسقاط الهمزة، تتابع حركتان، هما الضمة والفتحة، ولا يجوز أن تلتقي حركتان في العربية التقاء مباشراً، ومن ثم يحصل انزلاق بين الضمة والفتحة فتشأ الواو.

يودي *yuwaddī* ← *yuaddī* ← *'addī*

ب. وتشأ الواو أيضاً من تتابع الفتحة والضمة وذلك كما في:

*yawummu* ← *ya ummu* ← *ya 'ummu* يوم

#### ١٠. تخليق الياء:

إن تتابع آية حركة مع الكسرة، سواء كانت الكسرة سابقة أو متاخرة ينشأ عنها انزلاق حركي مكوناً صوت الياء كما في الأمثلة الآتية:

أ. سُلَيْلَ *suyila* ← *su'ila* ← *su'ilā*

فتحول الكلمة من سُلَيْلَ إلى سُلِّيلَ، ومثلها: سِيم ← سِيم.

ب. الانتقال من الكسرة إلى الضمة يولد الياء:

يُسْتَهْزِئُونَ *yastahzi'ūna* بِإِسْقاطِ الْهَمْزَةِ يُصْبِحُ الْفَعْلُ  
 فِي حَدَثِ اِنْزِلَاقٍ حُرْكِيٍّ بَيْنَ الْكَسْرَةِ وَالْمُضْمِنَةِ فَتَشَاءُ  
 الْبَاءُ وَمِنْ ثُمَّ يُصْبِحُ الْفَعْلُ يُسْتَهْزِئُونَ *yastahziyūna* وَمِثْلُهَا قَارِئٌ  
*kāri'ūn* بِإِسْقاطِ الْهَمْزَةِ *kāriun* فِي حَدَثِ الْاِنْزِلَاقِ فَتَشَاءُ الْبَاءُ  
 فِي صِحَّةِ الْاِسْمِ قَارِئٌ *kāriyun* ثُمَّ بِالْاعْلَالِ قَارِئٌ *kārin*.  
 جـ. الانتقال من الفتحة إلى الكسرة يولد الباء:  
 سائل *i'lūn* *sā* بِإِسْقاطِ الْهَمْزَةِ *sā'ilūn* فِي حَدَثِ الْاِنْزِلَاقِ بَيْنَ الْفَتْحَةِ  
 وَالْكَسْرَةِ فَتَشَاءُ الْبَاءُ، فَيُصْبِحُ الْاِسْمُ سَابِلٌ *sā'yilūn* وَمِثْلُهِ رَبِّسٌ *īs*  
 بِإِسْقاطِ الْهَمْزَةِ *rais* بِالْاِنْزِلَاقِ فَتَشَاءُ الْبَاءُ فِي صِحَّةِ الْاِسْمِ رَبِّسٌ *rayīs*.

دـ. الانتقال من الكسرة إلى الفتحة يولد الباء:

مثلاً *mi'at* بِإِسْقاطِ الْهَمْزَةِ تُصْبِحُ *miat* فِي حَدَثِ اِنْزِلَاقٍ بَيْنَ الْكَسْرَةِ  
 وَالْفَتْحَةِ فَتَشَاءُ الْبَاءُ فَتُصْبِحُ الْكَلْمَةُ مِيَّةٌ *miyat* وَمِثْلُهَا رَيَّةٌ ← رِيَّةٌ  
 وَلَعَامٌ ← لِيَامٌ *liyām*.

وَإِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً خَاصَّةً، وَالْجَاهَازِيُّونَ عَامَّةً قَدْ عَمَدُوا إِلَى التَّخلُصِ  
 مِنَ الْهَمْزَةِ حَشْوًا وَآخِرًا طَلَبًا لِلْلَّهْفَةِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ اجْتَمَعُوا عَلَى حَذْفِ الْهَمْزَةِ  
 صَدْرًا مِنْ فَعْلِ الْأَمْرِ فِي كُلِّ مِنْ "أَنْهَذْ وَأَكَلْ"، فَقَالُوا فِيهِمَا "نَهَذْ وَكُلْ"، كَمَا  
 مَالَ كَثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ إِلَى إِسْقاطِهَا مِنْ فَعْلِ الْأَمْرِ مِنْ "أَمْرٍ" فَقَالُوا "مَرٌ" وَذَلِكُ  
 كُلُّهُ لِأَجْلِ الْاِقْتَصَادِ فِي الْجَهَدِ، وَقَدْ عَلِلَ أَبْنَى الشَّجَرِيِّ بِإِسْقاطِ الْهَمْزَةِ مِنْ "نَهَذْ"  
 وَ"كُلْ" فَقَالَ: "أَصْلَهُمَا الْنَّهَذْ وَالْكُلْ، فَتَقَلُّ عَلَيْهِمْ اِحْتِمَاعُ هَمْزَتَيْنِ، فَيُمَكِّرُ  
 اِسْتِعْمَالَهُ فَاسْقَطُوا الثَّانِيَةَ، فَوَجَبَ بِإِسْقاطِهَا إِسْقاطُ الْأُولَى، لِأَنَّهَا هَمْزَةٌ وَصَلٌّ،  
 وَهَمْزَةُ الْوَصْلِ إِنَّمَا تَحْتَلِبُ تَوْصِلًا إِلَى النُّطُقِ بِالسَّاكِنِ، فَإِذَا سَقَطَ السَّاكِنُ الَّذِينَ  
 لِأَجْلِهِ تَحْتَلِبُ اِسْتِغْنَيَ عَنْهَا" (١١).

وأما بالنسبة لفعل الأمر من "أمر" فبعض العرب عامله معاملة خُذْ  
وَكُلْ فقال "مُرْ" وبعضهم حذف همزة الفعل وعوض عنها بـ مد حركة همزة  
الوصل فقال أومر، قال ابن الشجري: "فاما "افعل" من أمر يأمر، فللعرب فيه  
مذهبان، منهم من نزله مترلة خُذْ وَكُلْ، فقالوا: مُرْ فلا نأي بذلك، ومنهم من فرق  
بيته وبينهما لأنه لم يكثر استعماله كثرة استعمالهما. فلما فارقهما بكونه أقل  
منهما استعمالاً وكرهوا احتمام المهزتين أبدلوا الثانية لانضمام ما قبلها واوا  
قالوا: اومر، كما فعلوا ذلك فيما قل استعماله من هذا الضرب نحو أجر الدار  
بأجرها وأثر الحديث يأثر فقالوا: أوجر دارك، أوثر حديثك، فإذا دخل حرف  
العطف عليه أجمعوا على إعادة همزته إليه، فقالوا مر زيداً وأمر عمراً (١٢).  
وما أجمعوا على إسقاط همزته "ملك" وأصله ملأك. قال علقة بن عبدة:

فلست لإنسى ولكن لملأك تسأل من هو السماء يصوب (١٣)

وما أجمعوا على إسقاط همزته أيضاً الفعل "يرى" والأصل يرأى،  
وإسقاط همزته في يرأى محمول على إسقاطها في آرآي وأرئي، كما حذفوها من  
أرءام وأبشار فقالوا "آرام" و"آبار" فلما أسقطوها من آرآي وأرئي عتم القياس  
حذفها على جميع الصيغ طرداً للباب على دنيرة واحدة.

## القلب المكاني: Metathesis

يعرف القلب المكاني بأنه عملية تبادل صوتين لواقعهما ضمن كلمة واحدة.

والقلب المكاني في بحثه ثمرة من ثمار قانون الاقتصاد في الجهد، فقد أكد بروكلمان أن تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض ينشأ بسبب صعوبة تتبعها الأصلي على الذوق اللغوي (١).

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن ظاهرة القلب المكاني ترجع إلى الخطأ والتورم السمعي، قال كرامت حسين: "ولعل الداعي إلى هذا التغيير هو مبادرة الحافظة إلى ذكر ما هو حديث العهد من الصوت المخزون فيها، ويكثر القلب في الألفاظ التي لا يعرفها، لأن الألفاظ التي سمعها مراراً كثيرة تحفظ الحافظة ترتيب حروفها، كما تحفظ جملتها ومعنى المراد منها" (٢). وقال برجسترس: "ونجد تغييراً آخرأً أصله قريب من أصل التناقض، وهو التقدم والتأخير أي أن حرفاً من حروف الكلمة يقدم وأخر يوخر مكانه، وعلمه أن ترتيب الحركات في التصورات أسهل من تغييرها الموجب للتناقض، ونحن نشاهد ذلك بالآلة الكاتبة، فإننا إذا لم تبقظ كتبنا كل الحروف الازمة، لكن على ترتيب غير ترتيبها" (٣)، وقال فندريس: "والانتقال المكاني يصدر عن نفس الأصل الذي صدر عنه التشابه، إذ إنَّ مرد الأمر في كليهما إلى الخطأ ونقص الالتفات" (٤).

والقلب المكاني يرجع في الحقيقة إلى هذه الأشياء، مجتمعة أي إلى صعوبة تتابع بعض الأصوات داخل الكلمة الواحدة، وإلى انقطاع السمع أيضاً، ولكن الجانب الصوتي له الأثر الأكبر هنا قال فندريس: "عندما يزعزع جرآن

من نفس الكلمة يختلفان في الشدة تحت تأثير النبر أو ببساطة كنتيجة لوقعهما الخاص - إلى تغيير أحد عناصرها فإن الأقوى دائمًا يستحق العنصر الأكثر تميزاً، وفي هذه الحالة يحصل القلب المكاني" (١٨).

ولقد اختلف السلف حول ظاهرة القلب المكاني، في بينما ذهب ابن فارس، إلى أنه ظاهرة شائعة ومطردة في اللغة العربية وأنه سُنة من سنن العربية (١٩)، أنكر بعضهم وجوده، كابن درستويه (٢٤٧هـ)، جاء في المزهري: "ذهب ابن درستويه إلى إنكار القلب، فقال في شرح الفصيح، في البطيخ لغة أخرى طبیخ بتقدم الطاء، وليس عندنا على القلب، كما يزعم الملغويون وقد بینا الحجة في ذلك في كتاب "إبطال القلب" (٢٠).

أما البصريون فلا يعترفون بوقوع القلب المكاني إلا في اسم الفاعل من الأحروف مثل شائك وشاكٍ، وهائر وهاري، جاء في المزهري: "القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكحي السلاح وشائك، وجرف هار وهائر، وأما ما يسميه الكوفيون القلب نحو جبد وجدب، فليس هذا بقلب عند البصريين وإنما هو لغتان" (٢١).

ولا شك في أن ما ذهب إليه ابن درستويه من إنكار وقوع القلب، مغالاة وتطرف لا يستند إلى أية حقيقة أو واقع لغوي، وذلك أن القلب المكاني ظاهرة صوتية شائعة في اللغات عامة، وفي العربية؛ في الفصحي والعاميات أمثلة كثيرة تنكر على ابن درستويه ما ذهب إليه، وأما حصر البصريين للقلب المكاني في دائرة اسم الفاعل من الأحروف، فهو تضييق تحكمي لدائرة القلب المكاني ينكره الواقع اللغوي، فهناك عشرات الألفاظ التي وقع فيها القلب نحو جدب وجذ ودلص ودلص، واكفهـ واكـرهـ، وعميق وعميق ولطف ولطم، والبلهـ والـبلهـ، وترهـسـ وترهـسـ والأـوبـاشـ والأـوشـابـ وخـبـنـدـاـهـ وخـنـدـاـهـ، والـشـكـانـ

والشِّكَان والغُرْبَط والغُوْطَب وغُحْزُر شَهِيرَة وشَرِهَيَّة، وغُرْفَط وغُرْفَط ودَهْش وشَدَه، وغُرْسَف وغُرْفَس، وغُلْمَرِي وغُلْمَلِي (٢٢)، وبَكْل وَلْبَك وَدَبْر وَدَرْب وَأَبْرَش وَأَرْبَش وَنَكْسَع وَنَكْسَع (٢٣).

فهذه الألفاظ، وكثير غُرْبَهَا يُعدُّها البصريون لغات، وليس من القلب، والذي جعلهم يذهبون هذا المذهب هو أن الكلمات المقلوبة بعد أن تُشَيَّع في الاستعمال، ويكثر ترديدها، تأخذ بمحاجتها الطبيعي في اللغة، ويتصَرَّف فيها كالأصل تمامًا، فيستنق منها صيغ كثيرة، وهذا هو الذي جعلهم إلى الحكم بأصالة كثيرة من الفروع نحو جيد ودلص وغيرها من المقلوبات لأن القاعدة المتبعة عندهم أن الكلمتين إذا تساوتا في التصرف فيما أصلان "فإن قصر أحدهما عن تصرف صاحبه، ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفًا أصلًا لصاحبه" (٢٤).

بعد هذا نقول: إن القلب المكاني هو المسؤول عن تلك الوفرة الوهير من المزدوجات اللفظية والتي ذكرنا قليلًا، ومثل غضروف وغضروف ومزراب ومرزاب، وعيقاة وعيقة، والمشكة والمأشكة والبعض والبعض ومصفل ومصلق ونكف وكف والفرع والرفع وطسم وطمس وجعف وجفع وقبط وجهه وقطب وسكب وسبك وبغضت الأرض وبشقت، مما كان له أكبر الأثر في ثراء العربية وسعتها.

وإذا كانت هذه الألفاظ التي تم فيها القلب ليس لها نظام محدد أو قانون يحكمها ويسيطرها، غير صورية تتبع بعض الأصوات في السياق أو الخطأ والتَّوْهُم السمعي، فإن من القلب المكاني ما يأخذ صورة القانون الذي لا ينكسر ولا يتخلَّف. ففي العربية توجد ظاهرة للقلب المكاني، ظاهرة تاريخية، هي صيغة "افتَّعل" وقد آثرنا أن نشير إليها هاهنا، لأن القلب في هذه الصيغة قد

حدث أول ما حدث بسبب سياق صوتي معين، ثم عُمِّمَ القياس بعد ذلك  
القلب في جميع السياقات.

فأصل صيغة "افتعل" كما نصّ على ذلك المحققون من علماء السامييات  
هو "افتعل" ويرجع القلب في هذه الصيغة؛ أي تحولها من اتفعل إلى "افتعل" إلى  
تحاور الناء مع الأصوات الصفيرية كما في اتسد واتشد، وتتابع الانفجاري  
والصفييري مستقل ليس في العربية وحدها، بل هو كذلك في اللغات عامة،  
وصلباً للحقيقة حدث القلب المكانى بين الناء وبين الأصوات الصفيرية، فتحولت  
بذلك الصيغ من اتسد إلى استد ومن اتشد إلى اشتد، ثم جاء القياس فعمم هذا  
القلب مع جميع الأصوات طرداً للباب على وتيرة واحدة. قال برجشتراسر:  
"والافتعال تاؤه في العربية دائمًا تالية لفاء الفعل، وكانت في الأصل سابقة لها،  
كما هي في الآرامية نحو: *etkri*" أي افترأ، يعني قُرئ، لكنها كانت تؤخر بعد  
فاء الفعل، إذا كانت هي واحدًا من حروف الصفير نحو: *eštma*" أي  
استمع يعني سمع وعلى هذا القياس أحررت العرب الناء في سائر الأفعال  
أيضاً" (٢٥).

وكما ذكرنا آنفاً فإن التبادل الموقعي بين الانفجاري والاحتكماتي  
المتباين ليس ظاهرة صوتية خاصة بالعربية، وإنما هو مبدأ صوتي عام يسري  
مفعوله على اللغات عامة. قال هنري فليش: "وهذه الظاهرة ليست خاصة  
بالعربية، بل هي مبدأ صوري عام يقول: "بأن صوتاً احتكمaticاً (شديداً) + صوتاً  
رخواً يرجعان إلى قلب مواقعهما" (٢٦).

ونلحظ هذه الظاهرة في العربية، فعندما تتابع الانفجاري والصفييري  
الاحتكماتي في *hitšammēr* فرضت هذه الظاهرة نفسها فعمل هذا المبدأ  
الصوتي عمله فحدث القلب المكانى فأصبحت الكلمة *hištammēr* وفي

السريانية أيضاً ets'mek "تحولت للسب نفسه إلى est'mek" وفي الإغريقية tt̄shwy ← tt̄shwy (٢٧).

وظاهرة القلب المكاني في صيغة "افتتعل" تؤكد أن القلب المكاني يحدث بسبب صعوبة تتابع بعض الأصوات في السياق، ويؤكد ذلك أيضاً القلب في مثل دملص ودلص، وفي العامية ملعقة ومعلقة، فتتابع الدال والميم وهما متقاربان من حيث المخرج أدى إلى القلب المكاني في هذه الكلمة فحلت اللام مكان الميم، وكذلك نفسر القلب في ملعقة بسبب تجاور الميم واللام وهما من الأصوات المتوسطة المتقاربة جداً، في صفتها، فحدث تبادل موقعي بين اللام والعين كي يخف النقط بالفصل بين المتقارباث.

والذى يفتح في كتب التراث يجد أمثلة كثيرة على ظاهرة القلب المكاني في العربية، فمن ذلك الفحث والخفت (٢٨)، وهو عبارة عن شيء يشبه الرمانة أسفل كرش البعير، ويوم حمت ومحت (٢٩)، أو حر حمت ومحت إذا كان شديداً. وقد أفرد ابن دريد في الجمهرة باباً كبيراً لظاهرة القلب المكاني قال في بدايته: "باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحويين أنها لغات، قال أبو بكر: "وهذا القول خلاف على أهل اللغة والمعرفة" (٣٠)، فذكر في هذا الباب عدداً كبيراً من المفردات مثل جذب وجبذ وما أطبه وما أيطبه وربض وربضب ورعنبي ولعمرى وأضمحل وأمضحل وعميق ومعيق، ولبت الشيء وبكلته، وطريق طاسم وطامس، ونافقة ضمرز وضمرز.

وذكر ابن الأباري أن بعض العرب يقول في الدلو الدول (٣١)، وذكر الحريري أن العامة على عهده كانت تقول تغشم ومتغشم في تغشم ومتغشم (٣٢)، وقد ذكرنا طرفاً من ذلك فيما مضى.

يُقى أن نقول إن القلب المكاني ظاهرة صوتية شائعة في اللغات عامة. ففي نطاق الساميات يمتد في الأكديّة كلمة dipšu والأصل فيها هو dišpu (٣٣) ويحدث القلب المكاني في العبرية بين الأصوات الماءة كما في الكلمة الساميّة Šimlā "معطف أو سترة، تطورت بالقلب المكاني إلى Šalmā (٣٤) وتحولت الكلمة الساميّة ta'rā بواة إلى tar'ā في السريانية (٣٥)، وهي في العبرية šā'ār (٣٦)، وتقابليها كلمة "نغر" في العبرية، ومن أمثلة القلب في الحبشيّة 'efsentū (٣٧) أصبحت بالقلب المكاني 'esfentū 'معنى "كم" فقد حدث قلب مكاني بين الشفري والصفيري هاهنا، وقد يحدث بين الطيفي والصفيري أيضاً ذلك كما في nasaka ومقلوبه mankas .معنى "فك" (٣٨).

ومن أمثلة القلب المكاني أيضاً كلمة "رَكْبة" في العبرية، فهذه أصلها "بركة" والدليل على ذلك أنها في الأكديّة burku وفي العبرية berek وفي الآراميّة burkā وفي الحبشيّة berk (٣٩) ففي جميع الساميات تقدّم الباء على الراء والكاف، وهذا يقطع بأن "رَكْبة" في العبرية مقلوب "بركة". وكلمة "سُلَم" العبرية، هي في العبرية "sullām" ، بينما في الأكديّة simmiltu فاتفاق العبرية والعبرية يقطع بأن هناك قلباً في الأكديّة.

ومن أمثلة القلب في العبرية كلمة "مع" فهي مقلوبة عن "عم" لأنها في العبرية "im" وفي الآراميّة 'am (٤٠).

ومن أمثلة القلب المكاني ما ذكره أوليري أيضاً مثل "حِصْرَم" العبرية فهي في العبرية "حِرَصَم" و"طِرْفَش" العبرية يقابلها في العبرية "رِطْفَش" وكلمة "جِزَر" العبرية يقابلها في العبرية "جِرَز" وكلمة العبرية zurmu يقابلها في الأكديّة zumru، و"قُتل" العبرية يقابلها في المهرية letoğ و"حَلَم" العبرية يقابلها "حَمَل" في العبرية (٤١).

وفي غير نطاق الساميات فإن اسم العلم "الإسكندر" في العبرية هو مقلوب الإسكندر، قال بروكلمان: "وفي العبرية يحدث القلب المكاني وغيره بين صوت الصغير والواو في قوروس ← قسو ← قسي (بالنحالفة) كما يحدث

القلب بين السين والأصوات الفاربة والشفوية في الكلمات الأجنبية مثل:  
الإسكندر ← الإسكندر" (٤١).

هذا عن القلب المكاني في الفصحى، أما العامية فهناك أمثلة كثيرة مثل  
ملعقة ← معلقة، مسرح ← مسرح، أرانب ← أنارب، والكلمتان الأخيرتان  
في اللهجة المصرية الدارجة، وحفر ← فحر، وجواز ← زواج، وتزوج ←  
تجوز، وأهل في أبله، وخلط في خلبط، وحوبيل في زنجبيل، والزعـل في  
المعزل (٤٢).

## المواهش

١. سيبويه، ٥٤٨/٣.
٢. الرضي الاسترابادي، شرح المشافية، ٣٢/٣.
٣. ابن كمال باشا، الفلاح شرح المراح، ص ٩٨.
٤. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعان، ص ١٢٧.
٥. انظر ص ١٠٦.
٦. أدين بهذه المعلومة لأستاذي الدكتور رمضان عبد التواب.
٧. أبو شامة الدمشقي، إبراز المعان، ص ١٢٨.
٨. الذي قال بأن هزة الوصل لا هي متحركة ولا هي ساكنة هو أبو العباس ثعلب. ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ٤/٣٣٤.
٩. المرجع السابق، ٢٩٥/٥.
١٠. انظر ص ٣٤٤.
١١. ابن الشحرري، الأمالي الشجرية، ١٦/٢.
١٢. المرجع السابق، ١٧/٢.
١٣. سيبويه، ٤/٣٨٠.
١٤. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨٠.
١٥. الكتوري، كرامت حسين، مقدمة فقه اللسان، ص ١٠٣.
١٦. بر جشتراسر، التطور النحوي، ص ٣٥.

١٧. فندريلس، اللغة، ص ٩٤.
- Vendryes, Some Thoughts on Sound Laws, A Reader, P. ١٠٩.
- ١٨.
١٩. ابن فارس، الصحبي في فقه اللغة، ص ٣٢٩.
٢٠. المسوطي، المزهر، ٤٨١/١.
٢١. المرجع السابق في المكان نفسه.
٢٢. الكتوري، كرامت حسين، مقدمة فقه اللسان، ص ١٠٤ - ١٠٧.  
وانظر جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص ٥٩، وانظر كذلك:  
الكرمي، أنسناس، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، ص ١٧.  
وانظر أيضاً: الجندى، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، ٢ / ٦٤٨ - ٦٥٠.
٢٣. ثعلب، مجالس ثعلب، ٤١٧/٢.
٢٤. ابن حني، الخصائص، ٧٠/٢.
٢٥. بيرجشتراسر، التطور النحوي، ص ٩٢. وانظر كذلك: عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث المغربي، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.
٢٦. فليش، هنري، العربية الفصحى، ص ١٤٦.
- Moscati, An Introd. P. ٦٣.
- ٢٧.
٢٨. الكسائي، ما تلحن فيه العامة، ص ١١٨.
٢٩. الغراء، الأيام والليالي والشهر، ص ٧٦.

- .٣٠. ابن دريد، الجمهرة، ٤٣١/٣.
- .٣١. الأنصاري، المذكرة والمؤنث، ٤٤٦/١.
- .٣٢. الخريري، درة الغواص، ص ١١.
- .٣٣. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨١.
- .٣٤. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٣٥. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره، ص ٥٨.
- .٣٦. المرجع السابق في المكان نفسه.
- .٣٧. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٨١.
- .٣٨. برجشتراسر، التطور الحوي، ص ٣٦. وانظر أيضاً: Moscati, An Introd, P. ٦٣.
- .٣٩. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره، ص ٥٨.
- .٤٠. O'leary, Comp. Gr. P. ١٢٨.
- .٤١. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص ٦٤.
- .٤٢. عبد التواب، رمضان، التطور اللغوي مظاهره، ص ٥٩.

